مبادىء علم السياسة

دار الكرمل
للنشر و التوزيع

ص. ب ١٧٠٦٧ هاتف ٦٠٦٥٨٠
عمان ـ الاردن

مبادىء علم السياسة

د. نظام بركات، د. عثمان الرواف، د. محمد الحلوة

الطبعة الثالثة ــ الرياض ١٩٨٩م

رقم تصريح الاعلام : ٢٦٦٦/م في ٢٢/٤/١٤١٠هـ

طبع بمطابع الأيوبي
الرياض تلفون : ٤٠٣٦٣٢١

مبادىء علم السياسة

تأليف

د. نظام بركات
استاذ مشارك
معهد الدراسات الدبلوماسيه
وزارة الخارجية السعودية

د. عثمان الرواف
استاذ مساعد
قسم العلوم السياسية
جامعة الملك سعود

د. محمد الحلوة
استاذ مشارك
قسم العلوم السياسية
جامعة الملك سعود

مبادىء علم السياسة

د. نظام بركات، د. عثمان الرواف، د. محمد الحلوة

الطبعة الثانية ـ عمان ١٩٨٧
رقم الايداع ١٩٨٧/٩/٤٠٢
رقم الاجازة المتسلسل ١٩٨٧/٩/٣٢١

الطبعة الاولى ـ ١٩٨٤
دار الكرمل للنشر والتوزيع

٣٢٠
نظا نظام بركات
مبادى علم السياسة / نظام بركات، عثمان الرواف، محمد الحلوة .ـ ط٢ .ـ عمان: دار الكرمل للنشر
١٩٨٧.

(٤١٢) ص
ر.أ (١٩٨٧/٩/٤٠٢)
١ ـ السياسة ـ علم أ ـ العنوان ب ـ عثمان الرولف، محمد الحلوة «مؤلفان مشاركان»
(تمت الفهرسة بمعرفة مديرية المكتبات والوثائق الوطنية)

هـذا الكتاب

نـقدم هذا الكتاب لاعزائنا الطلاب في الوطن العربي آملين ان يساعدهم في تـكـويـن بـعـض التـصورات الاولى عن علم السياسة وما يحويه هذا العلم من موضوعـات متـنـوعة واننا نعترف في هذا المجال بان الايجاز والتلخيص قد سيطر على طـبـيـعـة هـذا الكتاب باعتباره كتاب مباديء حرص المؤلفون فيه على تناول مـعـظـم موضوعات علم السياسة ولكن باختصار على أمل ان يتمكن من يتخصص في مجـال هـذا الـعـلـم مـن الـتـوسـع في موضوعاته من خلال الكتب المتخصصة المتوفرة.

وقـد قـسـمـت موضوعات الكتاب الى مقدمة وثلاثة اجزاء وزعت الاجزاء الثلاث بين بين المؤلفين على النحو التالي:

الفكر السياسي من اعداد الدكتور نظام بركات
المؤسسات السياسية من اعداد الدكتور عثمان الرواف
العلاقات الدولية من اعداد الدكتور محمد الحلوة

واخـيـراً تجدر الاشارة الى ان معظم موضوعات هذا الكتاب قد تم تدريسها لعدة سنوات سابقة لطلاب السنة الاولى في كلية العلوم الادارية في جامعة الملك سعود ــ الـريـاض على شـكـل مـذكـرات جـامـعية وقد كان لملاحظات الاخوة الزملاء الطلاب في قسم العلوم السياسية الاثر الكبير في تقويم وانجاز هذا الكتاب.

قائمة المحتويات

الجزء الاول
الفكر السياسي

الجزء الثاني
المؤسسات السياسية

[مدخـل]

أولا: علم السياسة كحقل من حقول المعرفة:

ان المـعرفـة العلمية لاي حقل من حقول المعرفة تتطلب في البداية ارجاع الحقل الى أصلـه ومعـرفـة طـبيعته وماهيته. وعلم السياسة كغيره من بقية العلوم يلزم في البداية معرفة أصلـه كـحـقـل مـن حقول المعرفة وطبيعته كعلم مميز وماهيته كمدخل للفهم السياسي. فعن طريق هذه المعرفة نستطيع ان ندرك استقلالية علم السياسة وفي نفس الوقت تداخله كحقل مع بقـيـة حـقـول المـعـرفـة الأخرى. وانطلاقا من ذلك نستطيع تعريف علم السياسة وتحديد مناهج البحث فيه وبيان علاقته مع العلوم الأخرى.

يميـز البـاحـثـون في طـبـيـعـة المعرفة بين نوعين من العلوم[1]. علوم تجريبية Empirical وعـلـوم غير تجـريـبـيـة None empirical بالنسبة للعلوم التجريبية تحاول ان تستكشف، تصف، تشرح، وتـتـنـبـأ، وفي محاولاتها للاستكشاف والتنبؤ تنطلق من افتراضات Hypothesis وهذه الافـتـراضـات يجـب ان تـفـحـص وتـقـارن نتائجها مع الواقع للتأكد من صحة الافتراض أو خـطـائه. لذا يلزم دعم الافتراض بدليل علمي ملموس عن طريق التجربة. والتجارب التي نـلـجـأ لها لـفـحـص الافـتـراضـات أو الـفـرضـيـات قد تتمثل في الملاحظة المنتظمة، المقابلة، الاستبيان، الفحص، ومراجعة تاريخية للوثائق والمستندات. ان الاعتماد على الدليل التجريبي هـو الـذي يميز العلوم غير التجريبية مثل المنطق والرياضيات المجردة والتي افتراضاتها عادة ما تقبل اللجوء الى الدليل التجريبي لأثباتها.

والعلوم التجريبية تنقسم بدورها الى قسمين: علوم طبيعية وعلوم اجتماعية. ان المعيار أو الأسـاس الـذي يـتـخـذ لـلـتـقـسـيـم ليس من السهولة تحديده. فتحديد الخط الفاصل بين الـعـلـوم الاجـتـمـاعية والعلوم الطبيعية أصعب من تحديد الخط الفاصل بين العلوم التجريبية وغير الـتـجـريبية. لكن عموما يمكن القول ان العلوم الطبيعية تشمل: الفيزياء، الكيمياء، وما يـدخـل ضـمـن مجـال هـذه الـعلوم. اما العلوم الاجتماعية فهي تشمل: علم الاجتماع، علم الـسـيـاسـة، عـلـم الاقتصاد وما يدخل ضمن مجال هذه العلوم. أما بالنسبة لعلم النفس فلم يـسـتـقـر وضـعـه فـهـو احـيـانـا يـدخـل ضمن مجال العلوم الطبيعية واحيانا ضمن مجال العلوم

1- Carl G. Hempel, **Philosophy of Matural Science,** N.J. Prentice Hall Inc, 1966. P. 1-2

الاجتماعية حيث يعتمد تحديد موقعه على طبيعة الفرع في علم النفس ومدى ارتباطه بالمتغيرات الفردية او الاجتماعية. لذا يمكننا الآن ان نحدد علم السياسة بأنه علم اجتماعي تجريبي يسعى لفهم الواقع السياسي للجماعة عن طريق الافتراضات والنظريات والمفاهيم التي يستخدمها.

ان اهتمام علم السياسة بفهم السلوك السياسي للجماعة وطبيعة التفاعل السياسي في المجتمع اعطى علم السياسة سمات ميزته عن بقية العلوم الاجتماعية الاخرى مثل علم الاجتماع، علم الاقتصاد، وعلم الجغرافيا والتي تسعى لفهم الجوانب غير السياسية في سلوك الجماعة وطبيعة المجتمع. وهذه السمات المميزة لعلم السياسة هي التي جعلته علماً مميزاً عن بقية العلوم الاجتماعية الأخرى له مفهوم علمي مستقل. الا ان ما يجب ادراكه هو ان هذا التميز والاستقلال لعلم السياسة لم يحصل منذ البداية، بل مر في مراحل من التطور. فحتى الحرب العالمية الثانية كان «علم السياسة» «يسمى» بالعلوم السياسية» وهذه العبارة تعني مجموعة العلوم التي تعالج الجوانب السياسية في العلوم الاجتماعية المختلفة. فالعلوم السياسية تشمل الجغرافيا السياسية، علم الاجتماع السياسي، علم الاقتصاد السياسي، علم النفس السياسي، التاريخ السياسي. هذه الفروع المختلفة التي تعالج الجوانب السياسية للعلوم الاجتماعية كانت في مجموعها تسمى «العلوم السياسية». الا ان تسمية «العلوم السياسية» لم تستمر، حيث بدأت العلوم السياسية تنصهر في مفهوم واحد جديد ومستقل وهذا المفهوم الجديد هو «علم السياسة» لذا في اجتماع علماء السياسة في دار اليونسكو في باريس في أيلول ١٩٤٨م. والذي درسوا فيه السياسة كحقل من حقول المعرفة اتفقوا على اعتماد عبارة «علم السياسة» لتحل محل عبارة «العلوم السياسية»[٢]. وحددوا «لعلم السياسة» فروع تختلف كلية عن فروع «العلوم السياسية» وهذه الفروع هي:

أ- النظرية السياسية

١- النظرية السياسية.

٢- تاريخ الافكار السياسية.

ب - المؤسسات السياسية

١- الدستور

٢- الحكومة المركزية

٣- الحكومة الاقليمية والمحلية

٤- الادارة العامة

٢- د. حسن صعب، علم السياسة (بيروت، دار العلم للملايين، ٩٩٧)، ص ١٣١-١٣٢

٥- وظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية
٦- المؤسسات السياسية المقارنة.

جـ - الاحزاب والفئات والرأي العام:

١- الاحزاب السياسية
٢- الفئات أو الجمعيات
٣- مشاركة المواطن في الحكومة والادارة
٤- الرأي العام.

د - العلاقات الدولية:

١- السياسة الدولية
٢- التنظيمات الدولية
٣- القانون الدولي.

الا أن ما يلزم الاشارة اليه هو ان استقلال علم السياسة عن بقية العلوم الأخرى لا يعني انفصاله عنها. فاستقلال علم السياسة عن بقية العلوم الاجتماعية هو استقلال جزئي وليس كلي، ذلك ان الاستقلال الكلي يعني الانفصال والقول بان علم السياسة منفصل عن بقية العلوم الاجتماعية الاخرى هو مجرد ادعاء. فاحتكام العلوم الاجتماعية بعضها ببعض أمر لا غنى عنه ويوفر لها مكاسب متبادلة. وقد اطلقت مدرسة أمريكية على التبادل والاحتكاك بين العلوم الاجتماعية أسم «التخصيب» Cross-Fertibation[٣]. ونحن هنا في هذا الكتاب في الوقت الذي ندعم فيه الاتجاه القائل بان علم السياسة هو علم مستقل وليس مجموعة علوم، علم له مفهومه الخاص به ومكوناته الذاتية فاننا في نفس الوقت ندعم الاتجاه القائل بان استقلال علم السياسة لا يعني بأي حال من الأحوال انفصاله عن بقية العلوم الاجتماعية، بل ان هناك علاقة قوية بينهما سنتحدث عنها فيما بعد.

ثانيا: تعريف علم السياسة:

ما هو المقصود بعلم السياسة؟ نظرا لوجود تعريفات عديدة ومختلفة فلعل من المفيد ان نبدأ باستعراض بعض التعريفات العامة المتداولة:

٣- جان مينو، ترجمة جورج يونس، مدخل الى علم السياسة (بيروت، عويدات، ١٩٦٧ م)، ص. ٢٩

تعرف الموسوعة العلمية الصادرة عن جامعة كولوميا الامريكية علم السياسة بأنه علم «دراسة الحكومة ودراسة عملية الممارسة السياسية ودراسة المؤسسات السياسية والسلوك السياسي»[٤].

وعرف معجم (ليتريه) الفرنسي السياسة بأنها «علم حكم الدول» كما عرفها ايضا معجم (روبير) الفرنسي بأنها «فن حكم ا'جتمعات الانسانية»[٥].

ويرى العالم الامريكي ايستن D. Easton الذي يعتبر من أهم واضعي القواعد الحديثة لعلم السياسة، ان علم السياسة يهتم بدراسة «التوزيع السلطوي الالزامي للقيم في المجتمع»[٦].

وأخيرا، جاء في قاموس العلوم الاجتماعية المعد تحت اشراف اليونيسكو بأن السياسة «تعنى بممارسات الاعمال الانسانية التي تسوى أو تدعم وتتابع الصراع بين الصالح العام وبين مصالح الجماعات الخاصة، والتي تشمل دائما على استعمال القوة أو السعي اليها»[٧].

من الواضح ان هناك تعريفات مختلفة الابعاد لعلم السياسة والتي يمكن تصنيفها في أربعة نظرات متباينة. فبحسب النظرة الأولى يرتبط علم السياسة بالدولة والحكومة حيث وصف «بعلم الدولة» أو علم سلطة الحكومة، أو العلم الذي يبحث في علاقات الافراد مع الدولة، أو العلم الذي يتناول كل ما يتعلق بشؤون الدولة سواء على الصعيد الداخلي أم في علاقاتها مع الدول الأخرى[٨].

ويرى أصحاب النظرة الثانية ان علم السياسة يجب ألا يقتصر فقط على الدولة

4- **The New Columbia Encyclopedia, New York, Columbia University Press, 1975, Vol. 1 p. 2180**

٥- لتعريف هذين المعجمين انظر المقدمة في كتاب موريس دوفرجيه: مدخل الى علم السياسة ترجمة الدكتور جمال الاتاسي والدكتور سامي الدروبي (دمشق: دار دمشق للنشر) ص. ٧.

6- **David Easton, A Framework for Political Analysis** (Englewood Cliffs, N.J.Prentice-Hall, 1969), P.50.

7- **A. Dictionary of the Social Sciences,** Julius Gould, William Kold eds., (New York U.N.E.S.C.O.), P.515.

8- J.R. Pennock and D.G.Smith, **Political Science,** An Introduction (New York. The Nacmillan Co., 1964) P.5.

والحكومة، بل يجب أن يمتد ليشمل بعض المؤسسات الاجتماعية والتجارية مثل العائلة والمدرسة والنادي الثقافي والاجتماعي والمصنع والبنك. ومن هذا المنطلق عرف علم السياسة بأنه علم ممارسة القوة او علم صناعة القرارات او علم السلطة او علم «القوة والقواعد والسلطة» وبهذا الخصوص يرى العالم السياسي الشهير (روبرت دوول) (R. Dahl) بأن السياسة يجب ألا تقتصر بالضرورة على المجال العام الخاضع للحكومة أو الدولة «وانما يمكن ان تمتد لتشمل على أية علاقات انسانية اذا وجدت فيها عناصر القوة والقواعد والسلطة بشكل واضح[9]». ومن ذلك يتضح ان وجود القوة والقواعد والسلطة في علاقات الاسرة والنقابة وشركة الاعمال والجامعة يضفي على نشاطات هذه المؤسسات الصبغة السياسية.

أما النظرة الثالثة المبنية على مفهوم البروفسور (ديفيد ايستن) عن المنتظم السياسي Political System والتي أخذ بها كثيرون من علماء السياسة، فهي تأخذ موقفا وسطا بين المنطلق الأول والثاني لتعريف السياسة. فبحسب هذه النظرة يتم التركيز على الممارسة السياسية في الحكومة، وتستبعد نشاطات وعلاقات الأسرة والمدرسة والنادي والشركة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية من مجال السياسة الا اذا كانت تتعلق بالمجال العام للمجتمع أو بسير العملية السياسية فيه أو بتفاعلات المنتظم السياسي على نحو ما سنفصله فيما بعد[10].

ويربط أصحاب النظرة الرابعة معنى السياسة بوجود الاختلافات الانسانية. فحيثما توجد الاختلافات الانسانية توجد السياسة. ومن أهم أنواع الاختلافات التي تتعلق بالسياسة بشكل مباشر يمكن أن نذكر الاختلافات العرقية والطبقية واختلافات العقيدة واختلافات المصالح. والسياسة في أسمى معانيها بحسب هذه النظرة تلعب دورا أساسيا في عملية تسوية اختلافات المصالح[11].

ثالثا: مناهج البحث في علم السياسة:

تعاني العلوم الاجتماعية بشكل عام من اختلافات واسعة في مناهج وأدوات البحث، وتعدد هذه المناهج والادوات للظاهرة المراد دراستها. ولكن هذا التنوع والاختلاف

9- Robert A.Dahl, **Modern Political Analysis,** 2nd ed; (Englewood diffs, N.J. Prentice-Hall, 1970), P.6.

10- David Easton, an Article on "Political Science": **International Encyclopedia of the Social Sciences,** (New York: The Mac Millian Company & the fuse Press) Volume 12 PP.282-297.

11- Stephen L.Wasby, **Political Science: The Discipline and its Dimensions: An Introduction** (New York: Charles Scribners Sons, 1970) P. 14.

بالرغم من المثالب التي يجلبها للبحث - فانه يعبر في حقيقته عن ديناميكية العلوم الاجتماعية وتكاملها، ويفتح المجال لكافة فروع العلوم الاجتماعية لتساهم معا في اثراء المعرفة العلمية.

منهج البحث العلمي:

يعرف منهج البحث بانه مجموع الطرق المؤدية للكشف عن الحقيقة بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى تصل الى نتيجة معينة[١٢].

وتهتم مناهج البحث العلمي بتحليل الظاهرة السياسية وتفاعلاتها. وتحاول مناهج البحث العلمي تحليل هذه الظاهرة الى عناصرها الأولى والتعرف على العلاقة السببية بينها وبين غيرها من الظواهر الاجتماعية بقصد كشف القوانين والقواعد التي تحكمها. وتختلف مناهج البحث عن أدوات البحث، فبينما تهتم مناهج البحث بالأسس العامة لاثبات النظريات والوصول الى القواعد العامة، فان مهمة أدوات البحث تقتصر على جمع المعلومات والبيانات، ويمكن الاستعانة بها في دراسة حالات جزئية داخل المنهج، والاداة تستخدم في ذاتها للحصول على المعلومات. ومن أهم الأدوات: الملاحظة بأنواعها والاستبيان، وتحليل المحتوى، والوسائل الاحصائية، والمفاهيم والمؤشرات وغيرها[١٣].

ان هناك اكثر من طريقة يمكن ان تتبع في تصنيف مناهج البحث في علم السياسة، ويعود ذلك الى التداخل الموجود بين المناهج المختلفة وفي هذه المقدمة سوف نستعرضها بشكل نتوخى فيه تبسيط الفهم وسهولة العرض.

١- المنهج الاستنباطي الفلسفي (المعياري):

يقوم هذا المنهج على مجموعة من التأملات الفكرية والتصورات المجردة التي يصوغها العلماء والفلاسفة اعتمادا على افكار مسبقة يؤمنون بها انطلاقا من نظرتهم العامة لطبيعة الانسان وحياته والعالم الذي يعيش فيه، في محاولة منهم لربط تحليلاتهم للظاهرة

١٢- جون ديوي المنطق نظرية البحث ترجمة زكي نجيب محمود، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٩م، ص. ٧١٩.

١٣- لمزيد من المعلومات عن هذه الادوات واستخداماتها أنظر:

أ- أحمد بدر، اصول البحث العلمي ومناهجه، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٧م، ص. ٢٦١ - ٢٨١.

Robert A. Bernstein and James A. Dyer, **An Introduction To Rolitical Science Methods.** Inglewood Cliffs,' N.J., Prentice Hall Inc. 1979.

السياسية مع مجموعة المبادىء والقيم الاخلاقية التي ينادون بها. ولذلك فان التركيز في مثل هذا المنهج يكون عادة على الاهداف العامة للمجتمع، والصورة المثالية التي ينشدها الفلاسفة لمجتمعاتهم وحكوماتهم بعيدا عن أي ملاحظة مباشرة او احتكاك مباشر بالواقع الذي يعيشون فيه. ويعتمد هذا المنهج في تحليلاته الى حد بعيد على المنطق والبرهنة العقلية والنظرية.

ويؤخذ على هذا المنهج بأنه جمد المعرفة الانسانية لفترة طويلة لأنه لا يعطي الفرصة لاكتشاف معارف جديدة وانما يهتم بتوضيح معرفة كانت موجودة مسبقا[١٤]. وينقسم المنهج الفلسفي الى ثلاثة أنواع من الدراسات:

١- النظريات الفلسفية القديمة المتمثلة بأفكار افلاطون وارسطو وكتاب عصر النهضة.
٢- الدراسات الفلسفية التي لم يكن هدفها انتاج افكار فلسفية جديدة وانما اهتمت بتصنيف وتحليل وتنظيم النظريات الفلسفية الكلاسيكية او ما يعرف بالجانب التاريخي للفلسفة السياسية.
٣- الدراسات الحديثة التي تأخذ طابعا فلسفيا حيث يؤكد كتابها اهمية الأفكار الفلسفية في فهم المشاكل السياسية المعاصرة ومن أشهر هؤلاء «ليو ستروواس» (Leo Straus) وتلامذته[١٥].

٢- المنهج الاستقرائي (التجريبي):

يعتمد هذا المنهج على الملاحظة المباشرة للواقع والالتحام بالظاهرة السياسية واخضاعها للتحليل الكمي والكيفي، ويهتم هذا المنهج بتجميع المعلومات وتصنيفها وتبويبها للوصول الى تفسير دقيق للظواهر السياسية كما هي فعلا، ويركز على دراسة تفاعلات الظاهرة السياسية وحركتها، وليس على ما يجب ان تكون عليه.

ويبدأ هذا المنهج بالملاحظة ثم الاستفهام ومحاولة وضع الفرضيات التي هي عبارة عن علاقة سببية بين المتغيرات لتفسير هذه الملاحظة، ثم محاولة جمع المعلومات بواسطة

١٤- ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي، عمان، دار مجدلاوي للطبع والتوزيع، ١٩٨٢م، ص. ٢٩.

15- R. Chandler, **Political Theory as history, and Science** in Donald Freemaned, **Foundation of Political Science,** New York The Free Press,1977, P. 138-140. Lew Straus, what is Political Philosophy, New York, The Free Press, 1959.

ادوات البحث المختلفة للتحقق من صحة هذه الفرضيات في محاولة لتعميم هذه الفرضيات بعد ثبوتها على اساس انها نظريات وقواعد عامة يستعان بها في دراسة وتفسير حالات أخرى مشابهة[١٦].

٣- المنهج التاريخي:

يهتم هذا المنهج بالمعلومات التاريخية والوثائق والسجلات كمصادر أساسية لبياناته[١٧]. ولكنه يختلف عن التاريخ الذي يهتم بالمتابعة الزمنية للوقائع فقط حيث يستخدم المنهج التاريخي هذه الوقائع في الاستدلال بتفسير الظواهر السياسية. اي ان التاريخ يستخدم كتجارب يمكن الاستعانة بها في مجال الدراسات السياسية.

أساسيات المنهج التاريخ:[١٨]

١- ادخال عامل الزمن في جميع مقومات التحليل حيث يهتم هذا المنهج بتتبع الظاهرة السياسية في مرحلة محددة لملاحظة التغيرات التي تطرأ عليها ويسعى في نفس الوقت لوضع الخطوط العامة لتطورها ومستقبلها.

٢- المنهج التاريخي يرفض التجربة ويحطم الحواجز بين الافكار والنظم والحياة السياسية ويركز على دراسة الوقائع.

٣- يعتمد المنهج التاريخي على المقارنة المنهجية لملاحظة أوجه الشبه والخلاف ويسعى للتقريب بين الظواهر السياسية ايمانا بوحدة عناصر التطور. ويهدف هذا المنهج في الاساس الى محاولة كشف العلاقة السببية بين احداث الظواهر وعرضها عرضا يساعد في ادراك وكشف مقوماته ودمجها في اطارها الحضاري الشامل، ويظهر استخدام المنهج التاريخي في دراسات كل من ابن خلدون ومونتسكيو وسان سيمون وكارل ماركس وغيرهم.

٤- المنهج الوصفي:

يشمل هذا المنهج منهج المسح ومنهج دراسة الحالة، ويساعد هذا المنهج في تحديد

16- Robert A. Bernstein and James A. Dyer, Op. Cit, P.3

17- John W. Best, Research in Education, Englewood Cliffs, N.J. Prentic-Hall Inc. 1959, P, 102-103.

١٨- حامد ربيع، مذكرة التحليل السياسي، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٠م، ص ٢٢٢.

مميزات الظاهرة المراد دراستها وفي تحديد شكلها العام من خلال تجميع المعلومات عن خصائصها وجزئياتها بصورة كمية او كيفية ثم تبويب وتصنيف هذه المعلومات للوصول الى الحقائق الدقيقة عن الظروف القائمة كما هي في الواقع المعاصر دون الدخول في تحليل أسباب ودوافع هذا الواقع او العوامل المؤثرة عليه[١٩]. وتظهر استخدامات هذا المنهج في دراسات الرأي العام، وتحليل الوثائق، والدراسات المجتمعة والاتجاهات العامة.

٥- المنهج المؤسسي:

تبرز أهمية هذا المنهج في دراسة النظم السياسية حيث ينظر هذا المنهج الى النظم السياسية باعتبارها مجرد أنظمة قانونية تفسر في ضوء مصادرها النظامية والقانونية، ويهتم هذا المنهج بطريقة تشكيل المؤسسات والقواعد المنظمة والعوامل المؤثرة في فعاليتها[٢٠]، دون أن يكون هناك أهمية كبيرة للافراد العاملين بها حيث ينظر هذا المنهج للمؤسسة او السلطة على أنها شخصية قانونية مستقلة، وان المجتمع السياسي يمثل مجموعة من الحقوق والالتزامات القانونية.

ويظهر استخدام هذا المنهج في جهود العلماء في دراساتهم للدساتير والمجالس التشريعية والمؤسسات الحكومية، وقد برز استخدام هذا المنهج في كتابات ارسطو وتحليلاته لدساتير دولة المدينة، وكذلك في جهود العلماء الرومان وتحليلاتهم للظواهر السياسية على اسس قانونية ومؤسسيه، وقد كانت جهود العلماء السابقين تربط بين هذا المنهج والمنهج القانوني ولكن مع بداية القرن العشرين ظهرت الحاجة لبلورة هذا المنهج بشكل مستقل.

٦- المنهج السلوكي:

يهدف هذا المنهج الى الاستفادة من النتائج والمبادىء التي تم التوصل اليها في العلوم السلوكية (علمي النفس والاجتماع) في مجال الابحاث السياسية، ويعد ذلك السلوك طبقا لهذا المنهج وحده التحليل السياسي وذلك انطلاقا من الايمان بان علم السياسة علم حركي يهتم بالحركة والتفاعل ومحاولة التكيف مع المحيط والبيئة العامة ولا ينظر للظواهر في صورتها الجامدة. وفيما يلي أهم عناصر هذا المنهج[٢١].

١٩- فاخر عاقل، أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٩م، ص ١١٤-١٣٣.

20- Smith Johnson and Paulsen Shocket **Political Research Methods**; Boston, Houghton Mifflin Co., 1976, P.5.

21- Ibid, P. 15.

١- ان محور اهتمام هذا المنهج هو سلوك الافراد والمجموعات ويقصد بالسلوك هنا كل ما يصدر عن الانسان من أقوال أو أفعال تلبية لدافع ذاتي أو استجابة لما يحدث في البيئة تحقيقا لغرض معين.

٢- يهتم هذا المنهج بربط التأصيل النظري بالابحاث التجريبية والمعلومات المستمدة من الابحاث الميدانية، ويسعى لتطوير أساليب البحث الخاصة به.

٣- الايمان بتداخل العلوم الاجتماعية وقدرتها على الاستفادة من تقدم بعضها في مجالات البحث العلمي.

٤- الاعتماد على المادة الموضوعية ووجوب فصل الفرضيات والتساؤلات المطروحة من ناحية نظرية عن القيم والمعتقدات العقيدية.

٥- ان الهدف من استخدام هذا المنهج هو الوصول الى نظرية تجريبية في مجال العلوم السياسية كما هو في بقية العلوم الاجتماعية.

ويسعى المنهج السلوكي الى تفسير سلوك المؤسسة او السلطة في ضوء قواعد مسبقة تم التوصل اليها في العلوم الاخرى وينظر هذا المنهج الى المؤسسة او المنظمة على انها بمثابة مجموعة من الافراد. وأن شخصيات هؤلاء الافراد تنطبع على تصرفات تلك المؤسسة، وأن أي قرار سياسي يصدر عنها ما هو في النهاية الا تعبيرا عن تشابك وتفاعل تصورات الاشخاص المكونين لتلك المؤسسة، ولذلك تتركز اهتمامات هذا المنهج على دراسة الاسباب والدوافع التي دفعت هؤلاء الأفراد وبالتالي المؤسسة نفسها الى تبني سياسات معنية، لذلك وجدنا بان انصار هذا المنهج يحاولون الربط بين طبيعة الشعوب وطابعها القومي من جهة وسياساتها وقراراتها من جهة أخرى.

وترجع بدايات ظهور هذا المنهج الى دراسات افلاطون وارسطو واهتمامهما بالتنشئة السياسية والتعليم والتفاعل الاجتماعي، كما ظهرت بعض جوانب هذا المنهج في كتابات ابن خلدون ومحاولته ربط السلوك السياسي للفرد بالبيئة الاجتماعية (بادية - ريف - حضر) وكذلك في كتابات هوبز وتركيزه على أهمية الدافع الامني وغريزة المحافظة على النفس في نشوء الدولة وسلوك السلطة بداخلها.

أما الدراسات السلوكية الحديثة فترتبط بالثقافة الامريكية، ومن العلماء الذين كان لهم دور بارز في بلورة المنهج السلوكي العالم الأمريكي واطسون الذي نادى بأهمية دراسة الوسط الاجتماعي في دراسة السلوك. هذا وقد استفاد المنهج السلوكي الحديث من الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات حيث بدأ الاتجاه مؤخرا لاستخدام الكمبيوتر والقياس الكمي

والكيفي في تصنيف المعلومات وتحليلها بطرق علمية خاصة في مجال دراسات الرأي العام والانتخابات وسلوك القادة ومقرراتهم[٢٢].

٧- المنهج المقارن:

اتجهت معظم الدرامتات الحديثة الى مجال المقارنة والمنهج المقارن على أساس ان هذا المنهج ضروري لاثبات النظريات والوصول الى القواعد العامة التي يمكن ان تكون صالحة لكل زمان ومكان وذلك من خلال قدرة المنهج المقارن على استيعاب المؤثرات الخاصة ببلد معين والتي يمكن أن تؤثر على نتيجة دراسات الباحث[٢٣].

وتبدأ الدراسة المقارنة باستمرار بمرحلة وصفية تحليلية للظواهر السياسية المراد دراستها لاكتشاف أوجه الشبه والخلاف بينهما. سواء كانت هذه المقارنات مقارنة مكانية من خلال دراسة مجتمعين أو دولتين مختلفتين ام مقارنة زمانية بمقارنة ظاهرة سياسية في مجتمع واحد في فترتين زمنيتين ام مقارنة موضوعية تركز على دراسة ظاهرة معينة في عدة حالات مختلفة زمانيا ومكانيا وربطها بالظروف المحيطة بها.

ويهدف المنهج المقارن في النهاية الى استخلاص نتائج وقواعد علمية عامة لا ترتبط بمكان او زمان معين، ولكي تكون هذه النتائج دقيقة يجب ان تزاد الحالات المدروسة لأن تعددها يتيح المجال لاستبعاد تأثير الحالات الخاصة والمتطرفة.

رابعا: تداخل علم السياسة بالعلوم الاخرى:

ان مدى تداخل علم السياسة مع العلوم الأخرى قد اختلف بحسب تطور مفاهيم علم السياسة ونظرياته ومناهج البحث فيه. وحتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين كان علم السياسة يتداخل بشكل أساسي مع القانون والتاريخ والاقتصاد والجغرافيا البشرية والاخلاق، وبعد التطورات الحديثة التي ألمت بعلم السياسة ظهرت مجالات جديدة للتداخل مع علم الاجتماع وعلم الانسان وعلم النفس السياسي، وسوف نلقي نظرة مختصرة على علاقة علم السياسة ببعض هذه العلوم:

٢٢- حامد ربيع، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠

٢٣- أحمد الصباب، الاسلوب العلمي في البحث، جدة دار عكاظ للطباعة والنشر، ١٩٨٠م، ص ٦٠-٦١.

أ ـ علم السياسة وعلم الاجتماع:

بعد تطور المفاهيم الحديثة في علم السياسة التي تهتم بالسلوك السياسي للانسان، ظهرت اهمية دراسات علم الاجتماع بالنسبة لعلم السياسة. فعلم الاجتماع الذي يدرس السلوك الاجتماعي، وأنماط العلاقات الاجتماعية، والعادات والتقاليد والثقافة والقيم، أصبح في الحقيقة من أكثر العلوم الاجتماعية ارتباطا بعلم السياسة. ولقد انتشرت دراسات التنشئة السياسية «التي أهتمت بالدور الذي تلعبه هيئات المجتمع الاساسية كالأسرة والمدرسة والجماعة في التأثير على التفاعلات السياسية في الدول. كما تطور علم «الاجتماع السياسي» الذي يهتم بالبعد الاجتماعي لسلوك الانسان السياسي[٢٤].

ب ـ علم السياسة وعلم الاقتصاد:

لقد كان الاقتصاد والسياسة يدرسان معا حتى الماضي القريب، وكان الاقتصاد يعرف بأسم «الاقتصاد السياسي» لأن التركيز فيه كان على الطرق التي تستطيع بها الدولة الاشراف على الشؤون المالية والتجارية والانتاجية. وفي الوقت الحالي فان الموضوعات الخاصة بالثروة والدخل والضرائب والتوزيع، والسياسة التجارية والصناعية وأوضاع الطبقة العاملة هي من ضمن الموضوعات التي يشترك فيها كل من علمي السياسة والاقتصاد. وكذلك فان عملية التسوية بين مصالح تجار الاستيراد ومصالح أصحاب المصانع هي من أهم مجالات الممارسة السياسية. وباختصار فان السياسة العامة للدولة في الداخل والخارج تتأثر الى حد كبير بعوامل اقتصادية اساسية. ولقد أوضحت تجارب بعض الدول على ان أهمية العوامل الاقتصادية في التأثير على قرارات وسياسات الدول المختلفة تزداد وقت الحرب عن أوقات السلم[٢٥]. وهناك ثلاثة اتجاهات في تحديد علاقة علم السياسة بالاقتصاد فيرى فريق بأن السياسة هي التي تؤثر في الاقتصاد ومنهم من يرى بأن الاقتصاد هو الذي يؤثر في السياسة ومنهم من يرى بان العلاقة بينهما علاقة تفاعل (تأثير وتأثر متبادل).

جـ ـ علم السياسة والانثروبولوجيا (علم الانسان):

تهتم الانثروبولوجيا بتصنيف وتحليل الجماعات البشرية من الناحية الفسيولوجية

24- Stephen 1. Wasly, **Political Science,** P.45-46, 309-310.

25- Pennock and Smith, **Political Science,**. P. 88-96.

(التركيب الجسمي)، الثقافية، والاجتماعية، والتاريخية ويمتاز علم الانثروبولوجيا في اعتماده على الحفريات من أجل دراسة بقايا التركيب الجسمي للانسان القديم، وفهم ثقافته ومجتمعاته، وقدرته على التكيف مع البيئة التي عاش فيها، ومقارنة كل ذلك بأوضاع انسان اليوم[٢٦].

ان منشأ التداخل بين الانثروبولوجيا وعلم السياسة يعود الى التركيز الخاص للابحاث الانثروبولوجية على دراسة الفوارق الانسانية، وخاصة فيما يتعلق بالسلالة والثقافة. فلقد حاول بعض علماء الانثروبولوجيا الاستفادة من بعض الدراسات السياسية لزيادة معرفتهم بهذه الفوارق الانسانية، وخلال هذا التداخل تم نقل خبرتهم الانثروبولوجية الى علم السياسة. ولقد نقل علماء السياسة من علم الانثروبولوجيا مصطلح الثقافة وطوروا له مفهوما خاصا عرف «بالثقافة السياسية».

ويوجد حاليا في علم الانثروبولوجيا حقل خاص للدراسات السياسية يعرف «بالانثروبولوجيا السياسية» وتتحد اهتماماته بدراسة مصادر الصراع الانساني، ومجالات تلاحم الاختلافات الانسانية، وقانون الطبيعة، وائطرق التي تؤثر فيها المجتمعات المتقدمة على المجتمعات النامية التي تحتك معها[٢٧].

د- علم السياسة والتاريخ:

ان هناك ايضا علاقة قوية بين علم السياسة والتاريخ الذي يهتم بدراسة الاحداث الماضية. ولقد قال احد علماء السياسة مشيرا الى علاقة العلمين بان علم السياسة هو ثمرة التاريخ، وان التاريخ هو جذور علم السياسة[٢٨]. وتتضح هذه العلاقة بصفة خاصة في مجال التاريخ السياسي الذي يعالج الاحداث والنشاطات السياسية الماضية للمجتمعات البشرية والقادة السياسيين والعسكريين. وبذلك يعتبر التاريخ السياسي مصدرا خصبا للمعلومات التي يستفيد منها كتاب وصانعي السياسة في دراستهم وقراراتهم.

ولكن الفرق بين التاريخ السياسي والتحليل السياسي للتاريخ هو أن علماء التاريخ

26- **Columb: a Encyclopedia,** P. 117

27- Washy, **Political Science,** P. 15-16, 87-88

٢٨- رايموند كيتيل، العلوم السياسية (الجزء الاول) (بغداد مكتبة النهضة ١٩٦٣م)، ترجمة الدكتور فاضل زكي محمد ص - ١٦.

السياسي يركزون على الشخصيات السياسية أو الحوادث الفريدة من نوعها والمشهورة، بينما يهتم علماء السياسة بالخصائص العامة للمعلومات التاريخية التي هم بصدد دراستها.

هـ ـ علم السياسة وعلم النفس:

يعطي بعض المفكرون السياسيون اهتمامات خاصة في أبحاثهم لموضوعات علم النفس التي تهتم بفهم الطبيعة الانسانية. ومحور الاهتمام هو حاجات، وغرائز، وعواطف النفس الانسانية التي تتعلق بالخوف والطمأنينة، العنف والمسالمة، الخير والشر، الأنانية وانكار الذات، الاعتزاز والخنوع، الحب والكره، الرفض والقبول، والاهتمام وعدم المبالاة.

ولقد ظهر ما يعرف «بعلم النفس السياسي» الذي يهتم كتابه بمعرفة مدى تأثير العوامل النفسية على السلوك السياسي. وهناك محاولات اخرى كثيرة لمعرفة تأثير الخلفية النفسية للسياسين في القرارات التي يتخذونها. وفي مجالات اخرى ينظر الباحثون الى الحرية والمساواة على أنها قيم أساسية تدخل في جذور النفس الانسانية وتوجه تطلعات الانسان وسلوكه[٢٩].

و ـ علم السياسة والقانون:

ان كثيراً من كتاب النظرية السياسية يسندون شرعية السلطة في الدولة الى القانون. ولقد أوضح أرسطو وأفلاطون اهمية القانون في تأدية وظائف الدولة كما استطاع المشرعون الرومان ان يضعوا بعض القوانين الاساسية التي ساعدت روما على حكم وادارة امبراطوريتها الواسعة، والتي أصبحت فيما بعد مصدرا اساسيا للقوانين الوضعية في الدول الأوروبية.

وفي النصف الأول من هذا القرن كان القانون محور الدراسات السياسية، وفي الوقت الحاضر يتضح التداخل بين القانون والسياسة من موضوعات القانون الدستوري او القانون العام الذي يحوي على دستور الدولة وأسس المبادىء المنظمة لتداخل سلطات الحكومة، ولعلاقة الحكومة المركزية بالحكومات المحلية، ولحماية حقوق الافراد وحرياتهم وممتلكاتهم، وتداخل السلطة القضائية مع السلطتين التشريعية والتنفيذية[٣٠].

29- Pennock and Smith, **Political Science.**, P. 26-51.

30- **Ibid,** P. 119-135.

الجزء
الأول

الفكر السياسي

تأليف

د. نظام محمود بركات

مقدمة

يعد الفكر السياسي في طليعة مجالات علم السياسة، فعلم السياسة في معظم الحالات يبدأ بالتفكير ووضع التصورات لطبيعة السلطة او المؤسسات المنشودة والتي قد تسبق الواقع السياسي القائم، وفي حالات اخرى فان عملية التفكير والتأمل تأتي من خلال وصف وتحليل الواقع السياسي وانتقاده، ومحاولة وضع تصورات بديلة لما يجب ان تقوم عليه السلطة والدولة.

واذا ما نظرنا الى الفكر السياسي على أنه التفكير بالظواهر السياسية المحيطة بالانسان فاننا نجزم بان هذه العملية قد بدأت منذ وجد الانسان ومنذ وجدت الحضارات القديمة، فاينما وجد الانسان ظهرت الحاجة لايجاد نوع من التنظيم لحياته، ووجب وجود سلطة تكون مسؤولة عن ادارة شؤونه، ومنذ ذلك الحين بدأ الانسان يبحث في متغيرات تلك السلطة بتنظيماتها ووظائفها المختلفة، فوقف مؤيدا لها في أحيان معينة ووقف معارضا لها في احيان اخرى، ومن هذا الصراع مع السلطة ظهرت الافكار والنظريات السياسية التي حاولت متابعة تطور السلطة باشكالها المختلفة، وكانت هذه الافكار والنظريات باستمرار على اتصال بالاحوال والواقع السياسي القائم فهي نتاج لهذا الواقع تعبر عن شكل السلطة والمؤسسات القائمة فيه حينا، وتسبق هذا الواقع وتقوده الى تصورات وحلول خيالية لم تكن معروفة احيانا.

ومن هنا تظهر الصعوبة في مجال البحث في الفكر السياسي لان الفكر السياسي نتاج عقلي في جميع احواله، وعقول بني البشر وقدراتهم تتفاوت وتتباين تبعا لمقومات الانسان الطبيعية ونظرا للظروف التي عاش فيها، مما جعل الافكار السياسية تتأثر بهذه المتغيرات تبعا للزمان والمكان، وجعل الافكار والنظريات السياسية عملية نسبية ترتبط بعوامل اجتماعية كثيرة يصعب تحديدها، مما زاد في صعوبة التوصل الى قواعد واصول ثابتة بخصوصها خاصة وان الظاهرة موضع الدراسة هي السلطة وحياة الجماعة العامة وهي موضوع شائك وله حساسية خاصة لدى كل من الحكام والمحكومين على السواء.

خطة البحث:

نظرا للمشاكل العديدة التي تواجه الباحث في مجال الفكر السياسي ومجموعة الصعوبات التي تعترض طريقه وتتطلب منه توخي المزيد من الحذر والدقة في دراسته، كان لا بد لأي دراسة واعية في مجال الفكر السياسي من الاتجاه نحو الدراسة التاريخية التحليلية المقارنة، وذلك من خلال ربط الافكار السياسية بمقدميها وبالبيئة والظروف المحيطة لأن مثل هذه الدراسة تزودنا بمجموعة من القواعد العلمية والاحكام الموضوعية التي تدعم هذه الدراسة وتساعد في التغلب على تلك العقبات ومن أهم مزايا هذه الطريقة:

١- ان اللجوء الى البحث التاريخي والترتيب الزمني للافكار يسهل الكشف عن التفاعل بين الفكر والظروف السائدة بحيث يكون الحكم على مدى صلاحية هذه الافكار من خلال قدرتها على ملاءمة المجتمعات التي عاشت فيها.

٢- تزودنا هذه الدراسة بالموضوعية والحياد وذلك من خلال تحرير الفكر من الالتزام المسبق بافكار معينة والتمسك الجامد بنظرية او التعصب ضد اخرى، وعدم تقديس اي مفكر على أساس أن أفكاره صالحة لمجابهة كل المشاكل.

٣- تساعد مثل هذه الدراسة على فهم تطور الفكر السياسي باعتباره سلسلة متصلة من الافكار وأنه لا يوجد مفكر مهما بلغت درجة ابتكاره لم يستفد ممن سبقوه.

تعريف الفكر السياسي[١]:

يعرف الفكر السياسي بأنه ذلك البنيان الفكري المجرد المرتبط بتصوير

١- أنظر بشأن تعريف الفكر السياسي:

a- International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol: 12 The Macmillan Company the Free press New York 1968. P. 307-308.

b- Dictionary of politics, by walter Raymond Brunswick Publishing Co., Lawrencville, 1978, P. 668-669.

جـ - حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٦ ص ٤٦ - ٤٧

وتفسير الوجود السياسي، وأنه يمثل كل ما يخطر في ذهن الانسان حول تنظيمه السياسي وحياته العامة كما هي أو كما يجب ان تكون.

وبذلك تكون الافكار السياسية عبارة عن تصور عقلاني للظاهرة السياسية، وتمثل صورة الظاهرة السياسية كما يتخيلها الانسان في مختلف الازمنة والامكنة. وأنها تقوم على التأمل سواء كان فرديا أم جماعيا وتختلف عن كونها واقع قائم.

وتقسم الدراسات في مجال الفكر السياسي الى نوعين*:

١ ـ تاريخ الافكار السياسية:

وهي دراسة تاريخية تقوم على المتابعة الزمنية للتراث الفكري المرتبط بتفسير ظاهرة السلطة، وتهتم بآراء وتصورات المفكرين والفلاسفة للظواهر السياسية بمختلف انواعها على مر العصور، والتي تعكس في كثير من الاحيان الظروف والبيئات التي عاشوا فيها، وستكون هذه الدراسة من خلال ربط الافكار بالاشخاص الذين يمثلونها[٢] وفي رأي الباحث بأن هذا النوع من الدراسة للفكر السياسي سيكون ايسر وانفع من دراسة الافكار مجردة عن مفكريها. وهو الذي سيؤخذ به في هذا البحث.

٢ـ النظرية السياسية[٣]:

وهي حين تتجه الافكار السياسية نحو التخلص من عناصر الزمان

---

* يتفق هذا التقسيم مع التقسيم الذي اعتمدته لجنة علماء اليونسكو سنة ١٩٤٨م.

٢- من المفكرين البارزين الذين يؤيدون هذا الاتجاه وكان لكتاباتهم العون الكبير في انجاز هذا البحث كل من:

أـ جورج سباين ـ تطور الفكر السياسي ـ خمسة اجزاء ـ دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧١.

b- Sibley, Mulford Q. Political Ideas and Ideologies, Harper & Row, Publishers, New York. 1970.

٣- انظر اتجاهات التعريف بالنظرية السياسية في:

أ ـ حامد ربيع، النظرية السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٤، ص ٦ ـ ١٣

b- International Encyclopedia of the Social Sciences, OP. cit. P. 307-313.

والمكان، وتسير نحو ايجاد احكام مطلقة جامعة بين المنهاجية التجريبية والواقع او الحركة، وتحاول في هذه الحالة الربط بين مبادىء معينة ونتائج معينة لاكتشاف قواعد التحكم في النشاط، ووضعها في شكل علاقات ارتباطية تفسر العلاقة بين مختلف الظواهر المرتبطة بالسلطة.

ويكون التركيز في مثل هذه الدراسة على الافكار السياسية والمبادىء والقيم العليا في حد ذاتها بغض النظر عن خلافات وجهة نظر الكتاب بشأنها.

موضوعات الفكر السياسي:

اختلفت الموضوعات التي تعرض لها الفكر السياسي وتنوعت باختلاف مراحل حياته، فمنذ وجد الانسان بدأ يفكر في حياته وحياة الجماعة التي يعيش فيها، وطبيعة تنظيم هذه الجماعة والسلطة القائمة فيها، وتطورت افكاره السياسية بتطور الزمان والمكان.

فقد عرفت جميع الامم والحضارات القديمة بعض مظاهر التشريعات القانونية والسياسية وبعض القواعد والافكار السياسية[4]، فقد عرفت الحضارة الصينية القديمة بعض المصلحين من ذوي الافكار السياسية والاخلاقية مثل كونفوشيوس (٥٥١ ق.م.)، وعرفت الهند حكما وافكارا سياسية مثل افكار كوتيليا (٣٤٥ ق. م.) كما عرف الشرق العربي حمورابي (٢٠٦٧ ق.م.) المشرع المشهور، وعرفت الحضارة الفرعونية شكلا معينا من اشكال نظام الحكم، ولكن جميع هذه الافكار والتشريعات لم ترتق الى المستوى المنهجي للمعرفة العلمية وبقيت ترتبط بالاساطير وغيرها.

الى ان جاءت الحضارة اليونانية وبدأت الافكار السياسية في تصوير طبيعة العلاقات الانسانية في دولة المدينة، وركزت على الاسس الاخلاقية للحكم فاهتمت بالقيم السياسية كالعدالة والحرية، ونوعية الحكم والمشاركة الشعبية.

4- Hurwitz Leon, Introduction to Politics, Nelson-Hall, Chicago, 1979, P. 78.

ولذلك تعد الحضارة اليونانية القديمة أول من قدم الفكر السياسي بصورة علمية مستقلة[5].

وفي حضارة العصور الوسطى سواء الاسلامية منها ام المسيحية ظهرت الافكار السياسية لتعبر عن الصراع القائم بين السلطة الزمنية اي الحكام الدنيويين والسلطة الدينية وركزت الحضارة الاسلامية بالذات على مواصفات الحاكم والشروط الواجب توافرها فيه.

وفي العصور الحديثة تركزت الافكار السياسية حول الشكل الامثل لنظام الحكم، وظهرت النظريات الملكية والديمقراطية لتبرير شكل السلطة وتصرفاتها.

وفي الوقت المعاصر امتدت الافكار السياسية لتشمل نواحي الحياة الاخرى الاجتماعية والاقتصادية، نتيجة التوسعات الضخمة التي شهدتها وظيفة الدولة الحديثة، وظهرت الايديولوجيات المختلفة لتبرير وظيفة الدولة.

مما سبق نستنتج بان موضوعات الفكر السياسي تطورت بتطور الحياة الاجتماعية والسياسية، وواكبت هذه الافكار طبيعة السلطة والدولة وتطورهما في المجتمع.

وقد تعرضت الافكار السياسية لكل من اصل الدولة ومحاولة تفسير نشأة السلطة في المجتمعات القديمة، ثم تطرقت هذه الافكار لطبيعة الدولة والاسس التي تقوم عليها سلطتها، وحق السيادة بداخلها وصاحب السلطة في اصدار القرارات فيها، والعلاقة بين الحكام والمحكومين، ومدى شرعية السلطة فيها وانواع انظمة الحكم، والشكل المثالي للسلطة، بمعنى ان الافكار السياسية تعرضت لكافة فروع علم السياسة وأن كانت تتركز في الأساس على السلطة ذاتها[6].

5- Barker, Ernest, The Political thought of plato and Aristolte. Dover, New York, 1959 P.1

٦- انظر فروع السياسة في المقدمة.

الفصل الاول

الفكر السياسي في العصور القديمة

المبحث الاول:

الفكر السياسي اليوناني:

تأثر الفكر السياسي اليوناني بالبيئة التي عاش فيها، سواء كانت هذه البيئة جغرافية أم اجتماعية ام النظام الطبقي السائد أم الهيئات والمنظمات السياسية التي كانت موجودة في الحضارة اليونانية.

وسنحاول فيما يلي اعطاء تلخيص موجز عن أهم العوامل التي نشأ في ظلها الفكر السياسي اليوناني، فأثرت به وانطبعت عليه، وجاء هذا الفكر فأثر بها وعكسها في كثير من المراحل، وتتمثل في دولة المدينة بنظامها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

مقدمة: لمحة تاريخية:

ابتدأت الحضارة اليونانية بمرحلة من الاساطير والكتابات الغامضة مثل كتابات هوميروس وغيره، وعرفت تلك المرحلة بالعصر الميثولوجي، الى ان جاء طاليس في القرن السادس قبل الميلاد ومعه مجموعة من الكتاب وبدأوا يبحثون عن أصول الطبيعة ومكوناتها، وانتقل بعدها الفكر ليركز على الانسان، ويعتبره محور التفكير، وظهرت في هذه المرحلة فلسفة السفسطائيين الذين عملوا على بلبلة الفكر وزعزعة المفاهيم الموجودة، الى ان ظهر سقراط الذي حاول تحديد المعرفة وحاول وضع منهج لتفكيره، وتطور الفكر فيما بعد لتظهر الفلسفات السياسية التي بدأت تطور على شكل مذاهب متكاملة[1] ممثلة في جهود كل من افلاطون وارسطو واللذين سيكونان موضع الاهتمام في هذه الدراسة.

١- علي عبد المعطي ومحمد علي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعات المصرية القاهرة، ١٩٧٦ ص. ٥٧ - ٥٨.

دولة المدينة:

كانت المدن اليونانية القديمة تتناثر في الوديان وعلى الجبال اليونانية وما جاورها من الجزر مما اتاح لهذه المدن الفرصة في الاستقلال، والسعي للاكتفاء الذاتي، ومحاولة تطوير أنظمتها الاجتماعية والسياسية، والتصدي للغزو الذي بدأت تتعرض له من المدن الاخرى.

ومن أشهر هذه المدن التي امتازت بالاستقلال كل من اثينا واسبارطة. ولكن التركيز في دراسة دولة المدينة سيكون منصبا على دولة اثينا باعتبارها المركز الحضاري الذي نشأ فيه المفكرون والفلاسفة اليونان الذين أثروا الحضارة الانسانية بافكارهم ونظرياتهم.

الحياة الاجتماعية في دولة المدينة:

كان المجتمع اليوناني القديم يعيش حياة قبلية ممزقة وكان يرأس كل قبيلة من هذه القبائل زعيم يطلق عليه لقب «ملك» لأن نظامه وراثيا، وكان هذا الملك القائد الحربي للقبيلة اثناء حروبها وكان الانتماء لهذه القبائل بالوراثة ايضا.

ومن هذه القبائل نشأت دولة المدينة والتي كانت تعني مجموعة المساكن الخاصة والمباني العامة التي تكون المدينة وان كان هذا المفهوم قد امتد فيما بعد ليصبح مفهوما سياسيا يشمل اراض واسعة تكون خاضعة للمدينة التي هي مقر الحكم و يتبعها عدة مستعمرات زراعية ومراكز تجارية بعيدة[٢].

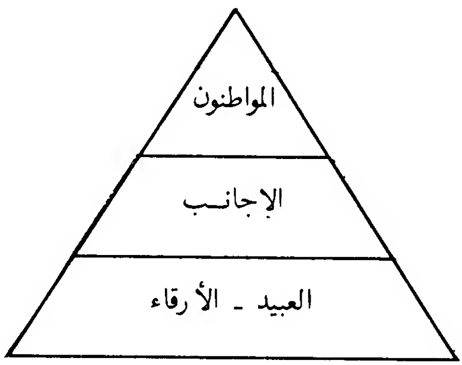
وأهم ما يميز حضارة هذه المدن تلك الثقافة المشتركة التي كانت تجمع بين اليونانيين، وكذلك تماسكهم نتيجة شعورهم بالتفوق وتمايزهم عن غيرهم من الشعوب.

٢- فؤاد شبل - الفكر السياسي، دراسة مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٨٣ - ٨٥.

النظام الطبقي[٣]:

ساد المدن اليونانية نظام صبغي شكل الاساس للنظام السياسي في تلك المدن، ويقوم هذا النظام على تقسيم المجتمع الى ثلاث طبقات رئيسية متميزة عن بعضها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكانت هذه الطبقات في صورة هرم قاعدته طبقة الأرقاء وفي وسطه طبقة الاجانب وعلى رأسه طبقة المواطنين.

كما هو موضح في الشكل:



١ـ طبقة المواطنين:

هم أعضاء المدينة من اليونانيين الذين لهم حق المشاركة في حياتها السياسية وفي الشؤون العامة، وكانت صفة المواطنة وراثية يتوارثها الابناء عن الآباء وهي تخول صاحبها امتياز المشاركة في النشاط السياسي، أي أن صفة المواطنة كانت تعني المشاركة اكثر مما تعنيه حقوقا معينة يضمنها لهم القانون كما هي النظرة الحالية.

٣ـ انظر تقسيم الطبقات في دولة المدنية في كتاب سباين ـ الجزء الاول مرجع سبق ذكره ص ٢ ـ ٥ كما يمكن متابعة تأثر البيئة الاجتماعية بالحياة الاقتصادية في دولة المدنية وكذلك الحصول على احصائيات عن عدد ونسبة كل طبقة في المجتمع في كتاب أ. هـ. م. جونز، الديمقراطية الاثينية، ترجمة عبد المحسن الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١١٧-١٣٩

٢ـ طبقة الاجانب المقيمين في المدينة:

كان عدد هؤلاء كبيرا خاصة في المدن التجارية مثل اثينا، ولم يكن لهم حق اكتساب المواطنة رغم طول الفترة التي يقضونها في تلك المدن، وقد حرموا من ممارسة النشاط السياسي رغم انهم كانوا احرارا.

٣. طبقة العبيد والأرقاء:

كان نظام الرق في المجتمعات القديمة ومنها اليوناني نظاما عاما وكان عنصرا اساسيا في النظام الاقتصادي. وكانت طبقة العبيد والأرقاء طبقة لها وزنها في دولة المدينة وكانت في حالات متعددة تمثل الاغلبية في المجتمع، وهي محرومة من ممارسة اي دور سياسي.

النظام السياسي:

قام النظام السياسي في دولة المدينة على ثلاث مؤسسات رئيسية تتولى تصريف شؤون الدولة وهي[٤]:

١ـ الجمعية:

تتكون الجمعية من جميع المواطنين الذين يبلغون من العمر عشرين سنة. وتمثل الجمعية ندوة شعبية تنتظم عشرة مرات في السنة، ويمكن ان تعقد اجتماعات طارئة حسب طلب مجلس الخمسمائة.

ومع أن نسبة الحضور فيها لم تكن مرتفعة، فانها اختصت بوظائف عديدة منها الوظيفة التشريعية والتصويت على وظائف الحكام واستبعاد غير المرغوب منهم. ومناقشة بعض أمور الموظفين والقضاة ومراقبة مجلس الخمسمائة، ويمتد مجال عملها ليشمل مناقشة السياسة الخارجية وبعض الشؤون الاقتصادية.

٤ـ انظر في ذلك كلاً من:

a- Morrall, John, Aristotle, George Allen & Unein, Boston, 1977, P. 20.

b- Hurwitz, Leon, OP. cit, P.9.

٢ـ مجلس الخمسمائة:

يتكون هذا المجلس من خمسمائة عضو، بمعدل خمسين عضوا عن قبائل اثينا العشرة، وينتخب سنويا بالقرعة ويشترط ان يكون عمر العضو فوق الثلاثين سنة، وكان هذا المجلس يتولى السلطة التشريعية والتنفيذية في الدولة، ويمثل السلطة الفعلية وهو الذي يقوم باعمال الحكومة المركزية.

٣ـ المحاكم:

المؤسسة الثالثة في النظام السياسي كانت المحاكم والتي تمثل السلطة القضائية في الدولة. ويبلغ عدد أعضاء هذه المحاكم حوالي (٦٠٠٠) عضو ينتخبون لمدة عام.

وقد قسمت المحاكم الى تخصصات محددة مثل المحاكم الجنائية او المدنية... الخ.

أفلاطون:

ولد أفلاطون سنة ٤٢٧ ق.م. من عائلة ارستقراطية من اثينا وتثقف افلاطون كأحسن ما يتثقف به ابناء الطبقات الراقية، واظهر ميلا خاصا نحو الرياضيات واخذ الحكمة عن فيثاغورس، ثم تأثر افلاطون فيما بعد بفكرة استاذه سقراط وفلسفته الى درجة يصعب معها في كثير من الاحيان الفصل بين افكار افلاطون وافكار استاذه سقراط[٥].

منهجه وطريقة تفكيره:

اتبع افلاطون منهجا فلسفيا واتجه اتجاها عقليا في تفكيره السياسي، وبذلك وصف أفلاطون بأنه من المفكرين النظريين التجريديين،وقد حاول الرجوع

٥ـ افلاطون، محاورات افلاطون، تعريب زكي نجيب محمود، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١

للانسان والجماعة ومعرفة طبيعتها واسرارها ومنها حاول تفسير اصل الدولة ونظامها[٦]. وكان اسلوبه يعتمد على الحوار.

نشأة الدولة عند أفلاطون:

يرى افلاطون ان الدولة قد نشأت نتيجة لتباين حاجات الناس ورغباتهم، وعجز الفرد عن سد حاجاته بنفسه. وحاجته الى الآخرين ومساعدتهم[٧] مما يستوجب تعاون الافراد لاشباع حاجاتهم، ونتيجة لهذا التعاون بين الافراد تنشأ الدولة لاشباع حاجات الناس الاقتصادية وتنظيم تبادل الخدمات بينهم، وبذلك يكون افلاطون قد استبعد فكرة القوة والسلطة في نشوء الدولة.

ومن هنا تكون وظيفة الدولة الاساسية في رأيه توفير اسهل الطرق والوسائل لتعاون الافراد وتبادل الخدمات، وان على الدولة توفير قيام الفرد بالتزاماته الإجتماعية، وبذلك يكون تصور افلاطون للدولة كنظام للخدمات المتبادلة يقوم كل عضو فيه بقدر من الاخذ والعطاء ومهمة الدولة تحقيق التوافق بين عمل الافراد[٨].

تقسيم العمل:

انطلق افلاطون في نظرته لمبدأ تقسيم العمل والتخصص من الفرضية الاولى التي آمن بها وهي تفاوت قدرات البشر ومواهبهم، وأن انتاج الفرد يكون اكثر جودة حين يعمل عملا يتفق مع استعداده الطبيعي، وأن الدولة نشأت لرغبة الافراد في تبادل الخدمات وان مهمتها الاساسية تسهيل تبادل الخدمات بينهم واشباع حاجاتهم.

6- Ball, Terence, Political, Theory and praxis, New perspectives, University of Minnesota Press, 1977, p. 57.

٧- افلاطون الجمهورية، ترجمة فؤاد زكريا، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر القاهرة، بدون تاريخ، ص ٥٦.

٨- نفس المرجع، ص ٢٣٢ - ٢٣٣.

وقد حاول افلاطون تقسيم النفس البشرية وقدرات البشر الى فئات أعتمادا على اسس فلسفية واخلاقية، نابعة من تقسيمه للفضائل وهي الحكمة والشجاعة والعفة والعدالة والتي منها توصل الى تقسيم الأنفس الى ثلاث انواع هي:

١- النفس العاقلة ومركزها العقل والرأس وتختص بفضيلة الحكمة.
يمثلها الحكام الفلاسفة

٢- النفس الغضبية ومركزها القلب والصدر وتختص بفضيلة الشجاعة.
يمثلها الحراس والجنود

٣- النفس الشهوانية ومركزها اسفل البطن وتختص بفضيلة العفة.
يمثلها اصحاب الحرف والمهن

أما الفضيلة الرابعة وهي العدالة فتتحقق من خلال تقسيم العمل بين هذه الانفس وضمان التوازن بينها وعدم تدخل طبقة في شؤون الطبقة الثانية.

ومن خلال هذا التسلسل في تأملات افلاطون الفلسفية حول النفس البشرية وتقسيم العمل، وانطلاقا من ايمانه بالاصل المشترك لكل من الدولة والفرد، توصل افلاطون الى تحديد ثلاثة وظائف هامة للدولة يجب تأديتها هي:-

١- حكم الدولة.
٢- حماية الدولة.
٣- اشباع الحاجات وتبادل الخدمات.

وحاول افلاطون الربط بين وظائف الدولة هذه وطبقات المجتمع فقسم المجتمع الى ثلاث طبقات هي[٩]:

١- الطبقة الاولى:

طبقة الحكام الفلاسفة وهي الطبقة العليا في المجتمع والذين توكل لهم مهمة ادارة الحكم لانهم يتمتعون بالحكمة.

٩- انظر وظائف الدولة وطبقات المجتمع في كتاب افلاطون، الجمهورية مرجع سبق ذكره ص ٢٩٥ - ٣٠١.

٢- الطبقة الثانية:

طبقة المحاربين، ومهمتهم حماية الدولة والدفاع عنها لانهم يمتازون بالشجاعة ويجب ان يكونوا تحت رقابة غيرهم.

٣- الطبقة الثالثة:

وهي ادنى طبقة يمثلها اصحاب الحرف مثل الصناع والتجار والزراع وهم الذين اهلتهم الطبيعة للعمل وتلقى الأوامر وهم عامة الشعب والذين يجب ان يتمتعوا بالعفة.

يرى افلاطون بان الطبيعة هي التي فرضت هذا التقسيم للمجتمع ولذلك لا يجوز ازالة هذه الفوارق، كما انه لم يجعل الانتماء لهذه الطبقات وراثيا بل على العكس من ذلك آمن بان غاية المجتمع اتاحة الفرصة لكل طفل فيه الانتفاع باعلى مستوى من التدريب الذي يتلاءم مع طبيعته وان تتاح له الفرصة لكي يصل الى اعلى المراكز التي تؤهله قدراته للوصول اليها.

فكرة العدالة عند افلاطون:

نظر افلاطون الى العدالة على انها رباط المجتمع واساس الدولة، وهي تعنى ان يجد كل فرد الدور الذي يؤديه وفقا لاستعداده الطبيعي، وتقوم فكرة العدالة عنده من خلال التزام كل فرد حدود الطبقة التي ينتمي اليها تبعا لطبيعته وتكوينه، ولا يحاول ان يتعدى نطاقها الخاص او يتطلع الى غيرها من الطبقات[١٠]، وقد اعتبرها افلاطون فضيلة خاصة وعامة، فهي فضيلة خاصة لأنها تسمح للانسان الحصول على وظيفة او عمل مناسب وتجعله صالحا لادائه. وهي فضيلة عامة لانها تجعل المجتمع صالحا من خلال قيام كل شخص بعمل يجيده، وتضع الشخص المناسب في المكان المناسب وبذلك يستفيد المجتمع من عمل الافراد بصورة افضل.

١٠- كتاب الجمهورية، ص ٨٧، ويقدم افلاطون تعريفا للعدالة في كتابه المذكور من ص ٢٣١ - ٢٣٧.

نظام التعليم:

يرى افلاطون بان التعليم هو كسب المعرفة وان الذين يحصلون العلم لا يفعلون اكثر من ان يتذكروا، وان الجهل عبارة عن نسيان[١١]، وتنطلق نظرية افلاطون في التعليم من فكرة ان «الفضيلة هي المعرفة» والفضيلة قابلة للتعليم ولا بد من وجود نظام تعليمي في الدولة يضمن وصول المعرفة للمواطنين. ونظر افلاطون الى الدولة باعتبارها منظمة تعليمية ويرى ان التعليم هو الوسيلة الايجابية التي يستطيع الحاكم بواسطتها تكييف الطبيعة البشرية وتوجيهها نحو تحقيق مصلحة الفرد والمجتمع وتحقيق الدولة المتجانسة، وان التعليم هو الوسيلة التي تزيل العقبات من طريق السياسي[١٢]. ولذلك فهو يطالب بارتباط الطبقة الحاكمة بالمعرفة والثقافة.

النظام الاجتماعي:

آمن افلاطون بان اصلاح عقول الناس بصفة دائمة يعتمد الى حد كبير على طابع الاحوال الاجتماعية التي يعملون بها، وازالة الاحوال المادية التي تعرقل هذا الاصلاح. ومن هنا كان افلاطون يبحث عن نظام للحياة يكون اكثر ملاءمة للحياة المثالية العادلة ويخلص العنصر الاكثر سموا في العقل وهما طبقتي الحكام والجند من الدافع الاقتصادي والشهواني اللذين يعيقا انطلاقة العقل وسموه.

وهذا اقترح افلاطون فكرتين في النظام الاجتماعي لاستبعاد تأثير العوامل المحيطة على سمو العقل واداء الطبقة الحاكمة وهما[١٣].

١- تحريم الملكية الخاصة على الحكام سواء كانت عقارا او مالا منقولا ووجوب عيشهم في معسكرات. لكي لا ينشغلوا بملكيتهم عن اداء وظيفتهم.

٢- الغاء الزواج الفردي الدائم والاستعاضة عنه بالانسان الموجه وفقا لمشيئة

١١- كتاب المحاورات ص ١٣٧ - ١٤٥.

١٢- ارنست باركر، النظرية السياسية عند اليونان، مؤسسة سجل العرب. القاهرة، ١٩٦٦، ص ١٢.

١٣- كتاب الجمهورية، ص ٣٤٤ - ٣٥٤.

الحاكمين لانتاج اصلح سلاله ممكنة، ونظر افلاطون الى العاطفة العائلية كمنافس قوي للولاء للدولة، فانشغال الافراد بابنائهم يشغلهم عن القيام بادوارهم السياسية بعدالة، ولم يمانع في احتفاظ الطبقة الثالثة الزراع والصناع باسرهم وعائلاتهم.

نظام الحكم:

بنى افلاطون نظرته الى شكل الحكم انطلاقا من ايمانه بضرورة سيادة العدالة في المجتمع والتي تتحقق في رأيه مهما اختلف شكل الدولة السياسي، من خلال اعطاء الحكم للفئة الاحق به، و يوكل اليها هذا العبء لانها الاقدر على حمله، وحين حاول افلاطون المفاضلة بين انواع الحكومات ركز على اهمية المعرفة في الحكومة وقدرتها على تحقيقِ العدالة، وقد تدرج مفهومه لشكل الحكومة وطبيعتها وفق تدرج خبرته وملاحظاته في كتبه الثلاث ففي:

١- كتاب الجمهورية:

صب افلاطون اول تأملاته السياسية الفلسفية حول فكرة الجمهورية الفاضلة (Utopia) في كتابه الجمهورية الذي بلغ اعلى مراتب الكتب السياسية من حيث التسلسل المنطقي في تفسير افكاره، وتوصل افلاطون في نظرته المثالية تلك الى ضرورة اخضاع كل شيء في الدولة لشخص الحاكم الفيلسوف الذي هو قبل كل شيء مفكر وباحث عن الحقيقة[١٤]. وكان يعتبره المثل الاعلى، وكان ينظر الى الحاكم كوصي على المحكومين وراعيا للقطيع وان الافراد لا يملكون الا اطاعته. أي أنه لم يتصور الحكم الا على أنه حكم مطلق، وقد ربط افلاطون بين المعرفة وللفضيلة واعتبر الحكومة المثالية هي الحكومة المستنيرة بالعقل، وبالتالي فهذه الحكومة لا يمكن ان تكون الا حكومة النخبة صاحبة المعرفة، وان الحكم يجب ان يترك في فئة من الخبراء وهم الحكام والفلاسفة[١٥]. أي أنه يدعو الى الدولة كما يجب ان تكون بمعنى انها دولة خيالية وغير موجودة فعلا.

١٤- كتاب الجمهورية، ص ١٠٧ - ١١٠.

15- Hurwitz, Leon, OP. Cit, P. 11.

٢- في كتابه السياسي: *

لم يكن اغفال افلاطون لأهمية القانون في دولته المثالية الا نتيجة منطقية لفلسفته السياسية القائمة على ترجيح المعرفة العلمية على الآراء الشعبية وما يتبعها من قوانين وعادات وعرف، الا انه في كتابه السياسي ومن خلال تجربته وملاحظته توصل الى ان فكرة الحاكم الفيلسوف التي طرحها في كتابه الجمهورية صعبة المنال ان لم تكن مستحيلة، ومن هنا نحى منحا آخر في السعي لتحقيق دولته المثالية، وسار نحو التمييز بين الحاكم المثالي الفيلسوف وبين رجل الدولة السياسي وتوصل الى ضرورة وجود القوانين لمساعدة السياسي في الحكم لما لها من أهمية في تنظيم المجتمع، ورأى فيها تعبيرا عن الحكمة او التجربة وأنها ناتجة عن نزعة البشر للحكمة[١٦].

وقد نظر افلاطون الى هذه الدولة التي تحكم بالسياسي والقوانين معا كدولة تالية في الافضلية بعد الجمهورية.

٣- في كتابه القوانين:

تراجع افلاطون عن بعض آرائه السابقة في الجمهورية بخصوص حكم الفلاسفة وشيوعية النساء والملكية، وقال بانه من المستحيل وجود نظام حكم مثالي لافراد ليسوا انفسهم مثاليين، ولذلك اقترح نظاما يقوم على القانون لمجابهة الحياة الواقعية.

وتوصل افلاطون في كتابه هذا الى فكرة الدولة المختلطة التي تقوم على التوازن بين طبقات المجتمع، والتي تجمع بين مبدأ الحكمة في النظام الملكي ومبدأ الحرية في النظام الديمقراطي، وتستند هذه الحكومة المختلطة في رأيه على أساس دستور صيغت مواده بعناية بالاضافة لوجود حكومة ارستقراطية تقوم على فصل السلطات[١٧].

---

* Plato, The statesman, Routledge, London, 1961.

١٦- محمد فتح الله الخطيب، دروس في مبادىء العلوم السياسية، تطور الفكر السياسي دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٦٨، ص ٤

١٧- مصطفى غالب افلاطون، منشورات دار مكتبة الهلال، بيروت ١٩٧٩ ص ٩٨ - ١٠٢.
وانظر ايضا:

Straiss, leo, The Argument and the Action of plato's laws, The University of Chicago press, Chicago, 1975, book. 1

ارسطو طاليس :

حياته:

ولد سنة ٣٨٤ ق. م.، في مدينة ستاجيرا المقدونية، وهاجر الى اثينا سنة ٣٦٧ ق.م. ليدرس الفلسفة على يد افلاطون وقد تأثر بفلسفته، وقد شغل ارسطو عدة مناصب كان اهمها سنة ٣٤٣ ق.م. حين اختير معلما للاسكندر المقدوني، وبعدها افتتح مدرسة خاصة به في اثينا، لكنه اضطر لترك اثينا بعد موت الاسكندر الاكبر نتيجة النقمة على المقدونيين[١٨].

منهجه:

انتقل ارسطو بعلم السياسة من اسلوب المحاورات المعروفة لدى افلاطون الى اسلوب المحاضرة المعروفة بدقتها والتي تظهر بشكل أدبي مميز[١٩]، وقد أرجع الفضل لارسطو في تنظيم علم المنطق وترتيبه ووضع قواعده ونظمه، وقد اتسم منهج ارسطو في البحث بالواقعية ومعالجة العلوم الانسانية الموجودة في عصره، وقد كانت معظم آراء ارسطو تقوم على الترتيب المنطقي والاعتماد على الملاحظة العملية الدقيقة التي تعتمد التحليل واستخلاص النتائج للظواهر الموجودة في عصره[٢٠]، وبهذا يكون منهجه قد اتجه اتجاها واقعيا واستقرائيا يحاول تطبيق مناهج العلوم الطبيعية في دراسة الظواهر السياسية.

نظرته للمجتمع واصل الدولة:

تمثل العائلة في نظر ارسطو الخلية الاولى في بناء المجتمع وانها وجدت

18- Morral, John, OP. Cit, PP. 42-43.

19- Barker, Ernest, Creek political Theory, plato and his predecessers, Methuen ed., Co. Ltd., London, 1951, p.118.

20- Ball, Terence, Op. Cit. P. 57.

لاشباع حاجات الانسان الجنسية ورغبة الانسان في حفظ النوع، هذا بالاضافة الى نظام الرق الذي يقوم على العلاقة بين السيد والعبد كنتيجة طبيعية للحياة ولرغبة الانسان في توفير ضرورات الحياة، ويرى ارسطو بان هذين الاجتماعين البدائيين العائلة ونظام الرق يساعدان في اشباع حاجات الانسان الطبيعية والاساسية، ويرى بان رغبة الانسان في تحقيق حياة اسمى دعته الى التجمع. فتجمعت العائلات معا لتشكل القرية، ومن تجمع عدة قرى انشئت المدينة، والتي من تجمعها وجدت الدولة[٢١].

الطبقات الاجتماعية:

اهتم ارسطو بالاساس الاقتصادي وتوزيع الثروة في عملية تقسيمه للمجتمع الى طبقات اجتماعية، واعتبر ارسطو بان وجود الثروة والملكية شرطا أساسيا للحياة الاجتماعية والسياسية، ورفض نظرية افلاطون في شيوعية الملكية، وقال بان مساواة الثروة بين اهل المدينة قد يحقق بعض المنافع في تلافي المنازعات الداخلية لكنه لا يخلو من بعض المضار الناتجة عن ظلم الناس المبرزين والاكثر نشاطا وحرمانهم من زيادة ثروتهم، ولذلك فهو يدعو الى الاعتدال في توزيع الثروة ويطالب بتحقيق العدل الاجتماعي[٢٢].

وقد حاول ارسطو تقسيم الطبقات في المجتمع بناء على تقسيم العمل والانشطة في داخل المجتمع، وقال بان طبقة المواطنين هي التي تمتاز بالتشريف السياسي وهي القادرة على الحكم وتقبل حكم غيرها.

أما الطبقات العاملة والحرفية فهي غير مؤهلة للاشتراك في الحكم وان الطبيعة قد اهلتها لتلقي الأوامر والاطاعة فقط.

21- Aristolte, The Politics Translated with Introduction Notes and Appendixes by Ernest, Barker Oxford University Press, 1961, Book.1., ch. 1.

توجد ترجمة عربية لكتاب السياسة لارسطو بقلم احمد لطفي السيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩، هذا وقد اعتبر ارسطو الرق نظاما طبيعيا وحاول تبرير اعتقاده هذا في الباب الثاني من الكتاب الأول.

22- The Politics, Book. 1. Ch. 1.

وظائف الدولة:

يرى ارسطو بان الهدف الحقيقي للدولة يجب ان يشمل ارتقاء مواطنيها وان لا يقتصر على الحفاظ على الحياة لوحدها. لأن الدولة يجب ان تكون شركة بين اناس يعيشون لتحقيق حياة أفضل، وتعتبر الدولة في رأي ارسطو اسمى من الفرد والعائلة والمدينة لانها تمثل الكل والكل اسمى من الجزء لأنه اذا فسد الكل لا يبقى الجزء. و يعتبر ارسطو التعليم واجب الدولة الرئيسي والذي يسعى لتحويل الافراد الى مواطنين صالحين من خلال رفع مستواهم الثقافي والخلقي والبدائي وتعليمهم العادات الحسنة.

تقسيمة للحكومات:

ميز ارسطو الدولة التي هي في نظره تتكون من مجموع المواطنين وبين الحكومة التي تتكون ممن يتولون سلطة اصدار الاوامر في الدولة. ونظر الى الدستور على أنه النظام المرتب لجميع الوظائف في الدولة وخاصة الوظائف المتعلقة بالسيادة، وأن السيادة في الدولة تكون للحكومة وأن الحكومة هي الدستور نفسه. وقسم ارسطو الحكومة الى ثلاث سلطات رئيسية هي التشريعية والتنفيذية والقضائية ونادى بنظرية فصل السلطات لتحقيق التوازن داخل الحكومة.

وقد اعتمد ارسطو على معيارين اساسيين في تقسيمه لانواع الحكومات وهما[٢٣]:

١- من هو صاحب السيادة العليا في الدولة والذي يمثل الدستور، هل هو شخص؟ أم اقلية؟ أم جماعة؟.
٢- من هو صاحب المنفعة من وجود الحكومة والدستور وما هي الغاية التي تهدفها الحكومة هل هي مصلحة خاصة أم عامة؟

وبناء على هذين المعيارين ميز أرسطو بين ستة انواع من الحكومات:

23- The politics, book. 3, Ch. 5.

١- الحكومة الملكية: هي الحكومة التي تكون فيها السيادة لفرد فاضل يحكم للمصلحة العامة.

٢- حكومة الطغيان «الاستبدادية»: وهي التي يحكمها فرد يسعى لتحقيق منفعته الشخصية.

٣- الحكومة الارستقراطية: وتكون السلطة فيها بيد اقلية خيرة (فاضلة) وتهدف لتحقيق الخير الاكبر للمجتمع.

٤- الحكومة الاوليجاركية: وتكون السلطة فيها لأقلية تهتم بمصالحها الخاصة وتكون المنفعة فيها للاغنياء.

٥- الحكومة الجمهورية «الديمقراطية»: وهي التي تحكم بواسطة الاكثرية ولا غرض لها الا الصالح العام.

٦- الحكومة الديماغوجية: وهي التي تتكون فيها السلطة العامة من الفقراء المتبعين أهواءهم و يسعون لتحقيق مصالحهم.

الحكومة والدولة الفاضلة:

حين حاول ارسطو تحديد الحكومة الفاضلة من بين الحكومات السابقة، توصل الى أن هذه الحكومة يجب ان تكون مناسبة للظروف التي تعيش فيها، وقال بأن العقل السياسي في الدولة الفاضلة لا يمكن فصله عن العقل الكامن في قوانين وعادات الجماعة التي يحكمها، وأن الحكومة التي تنجح في ظروف معينة قد لا تصادف نفس النجاح في ظروف مغايرة. وقد ركز على أهمية الحكم الدستوري القائم على سيادة القانون ورفض الحكم الاستبدادي حتى ولو كان استبداداً مستنيراً وصادرا عن الملك الفيلسوف، وقال بان العلاقة بين الحاكم والمحكوم في الدولة الدستورية تختلف عن أي علاقة اخرى تقوم على الخضوع، وذلك لانها لا تسلب الطرفين حريتهم وقال بأن سلطة الحاكم الدستوري على رعاياه تختلف عن سلطة السيد والعبد، وطالب باشراك جميع المواطنين في اصدار القوانين سواء العامة منهم او الخاصة، لأن اشتراك الطرفين معا يخلق قوانين عادلة، وأن الحكمة الجماعية للشعب أسمى من حكمة اعقل وأفضل المشرعين، وأن افراد الشعب يكمل بعضهم بعضا، وقال بان القانون هو الذي يتصف

بالموضوعية لأنه «العقل المجرد عن الهوى» وأن السيادة يجب أن تكون للقانون المؤسس على العقل، وهو في رأيه يعلو سيادة الشعب[24].

وبهذا يكون ارسطو قد اتفق في نظرته للدولة الفاضلة القائمة على سيادة القانون مع نظرة افلاطون في كتابيه السياسي والقوانين والتي كانت تمثل بالنسبة لافلاطون المرتبة الثانية بعد الدولة المثالية التي عرضها في كتابه الجمهورية.

وقد فضل ارسطو الحكومة الدستورية لانها تتميز بمجموعة من الصفات تجعلها أفضل من غيرها من الحكومات نوجزها فيما يلي[25]:

١- انها حكومة تستهدف الصالح العام وليس مصلحة شخص او طبقة معينة وتسعى لتحقيق السعادة الخير لافرادها. .
٢- انها حكومة قامت لهدف اخلاقي يسعى للارتقاء بمواطنيها خلقيا، وأنها شركة بين افراد يعيشون معا لتحقيق حياة أفضل.
٣- انها تعتمد على القواعد القانونية العامة التي تتناسب مع العادات والعرف السائد ولا تقوم على اوامر تحكمية.
٤- انها تقوم على مبدأ الاكتفاء الذاتي وتعاون جميع الافراد، وتهيئة جميع الظروف المناسبة لتحقيق حياة اسمى، وهي متوسطة الحجم وقادرة على سد احتياجاتها.
٥- انها تقوم على اقتناع الافراد بها وموافقتهم عليها، وليس نتيجة خضوعهم لها بالقوة، وأنها تحفظ للافراد كرامتهم.

الاستقرار السياسي والثورة:

ركز ارسطو على اهمية الاستقرار السياسي في الدولة الفاضلة واعتقد بان دولة المدينة المحدودة السكان والمساحة والقادرة على الاكتفاء الذاتي هي الأقدر

24- The Politics, Book, 3, ch: 6.

٢٥- سباين، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠.

على تحقيق الاستقرار السياسي بداخلها، وآمن بان توزيع الثروة العادل في المجتمع من الامور الاساسية لضمان الاستقرار السياسي وذلك من خلال وجود طبقة وسطى كبيرة. اما التفاوت الاجتماعي والغنى الفاحش أو الفقر الشديد سيؤدي الى عدم الاستقرار*.

وحين تعرض ارسطو للثورات واسبابها ارجعها لعدة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة.

خصائص الفكر السياسي اليوناني:

امتاز الفكر السياسي اليوناني بمجموعة من الصفات التي تميزه عن غيره من الافكار السابقة واللاحقة نوجزها فيما يلي[٢٦]:

١- تميز الفكر السياسي اليوناني بأنه كان باستمرار تابعا للفلسفة والميتافيزيقيا (علم ما وراء الطبيعة) بحيث نجد ان معظم المفكرين السياسيين في الحضارة اليونانية هم في الأصل فلاسفة لهم نظرات عامة للكون والعالم والحياة، وأن أي محاولة لفهم هذا الفكر يجب ان تبدأ بتحليل نظرية المعرفة والفضيلة في الحضارة اليونانية بشكل عام. و يلاحظ بان المفكرين اليونانيين استخدموا نظرياتهم الاخلاقية كأساس في تفسير السلوك السياسي[٢٧].

٢- يجعل الفكر السياسي اليوناني غايته الوحيدة بناء المدينة الفاضلة وتقديم تلك الصورة التي تحقق للمواطن السعادة الحقيقية، ولم تعرف الحضارة اليونانية الفصل بين الحياة العامة والحياة الخاصة وكان ينظر باستمرار للفرد في اطار مدينته. وكانت الحياة في المدينة تعني المواطنة ونوع من المشاركة السياسية.

---

* انظر تحليلات ارسطو للثورة في الكتاب الثامن من السياسة The Politics حيث افراد لها عشرة أبواب متتالية وأولاها عناية خاصة وشرحا مفصلا.

٢٦- يمكن متابعة المزيد من مميزات وخصائص الفكر السياسي اليوناني في حامد ربيع النظرية السياسية، مرجع سبق ذكره، ١٣٨ - ١٤٢.

27- Morrall, John, Op. Cit, P. 58, 60, 65.

٣- مال الفكر السياسي اليوناني في معظم حالاته الى الاتجاه الخيالي والابتعاد عن الواقعية، حيث كان البحث يدور حول ما يجب ان تكون عليه الدولة وليس كما هي في الواقع، كما امتاز بالتجريد والاطلاق الذي يتعارض في الغالب مع طبيعة الظاهرة السياسية التي تمتاز بالتركيب والتعقيد.

المبحث الثاني

الفكر السياسي الروماني

الحضارة الرومانية:

لمحة تاريخية:

ظهرت روما في بداية عهدها كدولة مدينة مكونة من عدة قبائل تسكن التلال المحيطة بها وكانت لها حكومة ملكية ولها مجلس شيوخ استشاري وجمعية عامة مكلفة باختيار الملك. وهي بذلك كانت تشبه نظام دولة المدينة القائم في المدن اليونانية.

وقد كانت السلطة في بداية حياة روما تتمركز في يد أقلية مختارة من الاسر الارستقراطية، وبقي الوضع هكذا الى أن قامت الجمهورية سنة ٥٠٠ ق. م. وطرد آخر ملك من روما نتيجة الصراع بين الطبقات الارستقراطية والعامة من الشعب.

وبعد استتباب الامن للجمهورية في داخل روما اخذت في التوسع لتقيم امبراطورية واسعة تعتمد على الحكم الديكتاتوري.

ومع تزايد الولايات والشعوب التي تتكون منها الامبراطورية واتساعها. كان لا بد من ارساء قواعد النظام القانوني الذي يساعد في ادارة هذه الامبراطورية فظهر «قانون الشعوب» الذي استمد قواعده من المبادىء العامة والمثل القانونية السائدة، وبموجب هذا القانون اعطي سكان الولايات التي تخضع للامبراطورية صفة المواطنين وفي ظل هذه الاوضاع ظهرت الفلسفة الرواقية في محاولة لمعاجلة الوضع القائم.

١ ــ الفلسفة الرواقية*:

تأسست المدرسة الرواقية سنة ٣٠٠ ق.م. ومؤسسها زينون من اهالي فينيقيا وقد عاش لفترة في اثينا ثم رحل الى روما حيث تبلورت فلسفته.

تنظر الفلسفة الرواقية الى ان كل الاشياء هي في الاصل اجزاء من نسق واحد تطلق عليه «الطبيعة» وان الفضيلة ارادة تنسجم مع الطبيعة وهي الخير الاوحد في حياة الانسان، وتهتم هذه الفلسفة بالقوى العقلية، وتعتبرها اشرف صفات البشر، وتعتبر العقل صانع القوانين ومنظم الدولة. وتنظر الفلسفة الرواقية الى العالم كله كمدينة واحدة، وتبشر بالمواطن العالمي، وتنادي بالقانون الطبيعي، وقد غلب الطابع العملي والقانوني على اهتمامات هذه الفلسفة.

وقد قدمت هذه الفلسفة فكرة الدولة العالمية باعتبارها الدولة المثالية التي يتساوى فيها جميع الناس ولهم حقوق المواطنة، وأن التمييز فيها لن يكون الا على أساس العمل الصالح، ولهذا فهي تدعو الى الشعور بالانسانية وتطالب بالغاء الرق، كما تدعو الى المساواة بين الرجل والمرأة وتدعو الى طهارة الاسرة والاحسان للآخرين.

٢ ــ شيشرون:

حياته:

ولد سنة ١٠٦ قبل الميلاد وعاش حتى سنة ٤٣ ق. م. وقد تميزت تلك الفترة بالصراع الدائر بين طبقة النبلاء والاغنياء من جهة ممثلين في مجلس الشيوخ، وطبقة عامة الشعب من جهة اخرى معبر عنها بالجمعيات العامة، وتبلور هذا

---

* ترجع تسمية هذه الفلسفة الى الرواق اي الدهليز او الممر الذي كان مكانا لالقاء المحاضرات والدروس من رواد هذه المدرسة في اثينا.
انظر لمزيد من التفاصيل بخصوص هذه الفلسفة سباين مرجع سبق ذكره ص ٢٢٥.

الصراع فيما بعد الى صراع بين النظام الجمهوري والنظام الارستقراطي بقيادة يوليوس قيصر.

درس شيشرون القانون في روما، والفلسفة في اليونان، وتولى عدة مناصب في الدولة، وقد نهج شيشرون منهج افلاطون في كتاباته، واستعمل اسماء كتب افلاطون لكتبه، ولجأ في كثير من الحالات الى طريقة الحوار في عرض افكاره.

رأيه في المجتمع:

آمن شيشرون بالمساواة بين الناس بالاستناد الى «قانون الطبيعة»، وان الناس يتماثلون في النوع و يتميزون بتمتعهم بنعمة العقل الذي يرفعهم عن بقية الحيوانات، هذا وقد قللْ شيشرون من أهمية عوامل الوراثة والغنى والاوضاع الاجتماعية في تقييم الافراد[1].

الدولة والحكومة:

تنشأ الدولة في رأي شيشرون نتيجة غريزة الانسان الطبيعية، وشبه الدولة بالمؤسسة المساهمة والعضوية فيها ملك عام لجميع مواطنيها، و يعرف الدولة بانها جماعة معنوية «أي مجموعة من الاشخاص يمتلكون الدولة وقانونها بالمشاع فيما بينهم»، وأن الدولة هي مصلحة الناس المشتركة وتقوم من اجل تقديم المساعدة المتبادلة والحكم العادل لأعضائها، وقد ميز شيشرون بين الدولة والحكومة وقال بأن مهمة الحكومة تمثيل الشعب في القيام بنشاطاته العامة، وقد قسم شيشرون الحكومات الى ملكية وارستقراطية وفضل نظام الحكم المختلط الذي يجمع بين محاسن الملكية والارستقراطية والديمقراطية، ونادى بالدستور المختلط لتحقيق ذلك. كما له نظرية أخرى حول «التغيير الدوري للدساتير» لضمان ملائمتها للحياة المتجددة[2].

فكرة القانون الطبيعي عند شيشرون:

يرجع الفضل الى شيشرون في تفسير فلسفة الرواقيين عن القانون الطبيعي

1- Sibley, Mulford Q., Op. Cit, P. 128.

٢- سباين، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٨.

وتقوم فكرة القانون الطبيعي على الاعتراف بوجود قانون عام للطبيعة، وأن على الأشياء الطبيعية أن تتوافق معه. و ينبثق هذا القانون عن الحكمة الالهية للعالم ومن الطبيعة العقلية والاجتماعية للبشر[3].

وأن هذا القانون يمثل دستورا موحدا للعالم لا يتغير ولا يتبدل، لأنه قانون حق وقائم على البداهة والتفكير السليم، ولهذا فهو يماشي الطبيعة و ينطبق على كل الناس في كل الأوقات ولا يجوز تعطيل احكامه بتشريعات من صنع البشر. كما ان هذا القانون من الوضوح والبساطة مما يجعله لا يحتاج الى مفسرين وفقهاء لتوضيحه، وأن الله وضع هذا القانون وهو الذي يحافظ عليه و يفسره. وأن الذي يعصي هذا القانون سيفقد خير ما في نفسه لأنه ينكر خير ما في الانسان من الطبيعة الحقة، ولذلك فانه سيعاني شر العقوبات حتى ولو استطاع النجاة من عقاب التشريعات الوضعية[٤].

وقد توصل شيشرون من هذه النظرية الى ضرورة المساواة بين الناس واعتبر عدم المساواة نتيجة لسوء العادات وزيف المجتمع.

سينكا :

ولد سنة ٤ ق.م. وشاهد الامبراطورية الرومانية وهي في حالة انهيار وفساد اجتماعي وسياسي[٥] وقد اتسمت فلسفته بالتشاؤم واليأس في نظرته للحياة الاجتماعية والسياسية وذلك بتأثير الظروف الاجتماعية والسياسية السيئة التي عاشها.

نظرته للدولة:

كان تصور سينيكا للعالم الاكبر اقرب الى المجتمع منه الى الدولة وان

3- Sibley, Mulford Q., Op. Cit., p. 128-129.

٤- سباين، مرجع سبق ذكره ص ٢٣٩ - ٢٤٠.

5 - Sibley, Mulford Q. Op. Cit., p. 130

الاواصر التي تسود هذا العالم هي في الحقيقة معنوية ودينية قبل أن تكون قانونية وسياسية، وقد انطوت فلسفة سينيكا على عقيدة دينية اصيلة تدعو الى الابتعاد عن شؤون الدنيا والسياسة واللجوء الى التأملات الروحية بعيدا عن شرور الجسد وآثامه[٦]. والرجل الحكيم في رأيه هو الذي يؤدي خدمات للانسانية جمعاء بالرغم من أنه لا يملك سلطة سياسية.

وحاول سينيكا تمجيد «العصر الذهبي» للانسانية الذي اعتبره سابقا لوجود الحضارة والمدنية، ورفض سينيكا تمجيد الدولة واعتبارها المركز الاسمى للكمال المعنوي[٧].

نظرته للحكم:

اصطبغت فلسفة سينيكا ونظرته للحكم بالصبغة التشاؤمية، ووصل به الحد الى الدعوة الى تأييد الحكم المطلق الذي اعتبره افضل من حكم الجماهير، لان هذه الجماهير تتصف بالفساد والشرور وسيكون حكمها اقسى من الحكم المطلق، ويرى بأن المجتمع وصل مرحلة من الفساد والقسوة لم يعد التساؤل يدور حول احقية الحكم، وانما اصبح يدور حول من يكون الطاغية. ولهذا يطالب الناس بالابتعاد عن الحياة السياسية لانها تفسد الانسان الصالح وتقضي على الخير في نفسه، ويطالبه القيام بالوظائف التي تؤدي خدمات اجتماعية غير مرتبطة بالسلطة.

خصائص الفكر الروماني*:

١- امتاز الفكر الروماني بالنزعة العملية ولم يهتم بالتأصيل النظري للظواهر السياسية، حيث اهتمت الحضارة الرومانية بالتطبيق الواقعي لظاهرة السلطة المركزية الموحدة وقدمت الحضارة الرومانية الجانب التنظيمي والخبرة العملية

٦- علي عبد المعطي، مرجع سبق ذكره، ص. ١٠٣.
٧- سباين مرجع سبق ذكره، ص. ٢٦.

* لمزيد من التفاصيل عن خصائص الفكر الروماني انظر:
حامد ربيع، النظرية السياسية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٨ - ١٥٣

المبنية على المشاهدة والتجربة المدعمة بالوثائق والمعلومات التاريخية لظاهرة السلطة تلك الخبرة التي افتقدتها الحضارات الاخرى.

ومن هنا يكون الفكر السياسي الروماني قد جاء ليكمل مواطن الضعف في الفكر السياسي اليوناني الذي اهتم بالجانب الفكري والنظري لظاهرة السلطة على حساب الجانب التطبيقي.

٢- اهتم الفكر السياسي الروماني بالتحليل القانوني لظاهرة السلطة وقدمت الحضارة الرومانية مجموعة من القواعد والمفاهيم العامة التي صيغ حولها اطارات نظامية فيما بعد.

والمثال الواضح في هذا المجال فكرة القانون الطبيعي التي وضع اسسها وطورها شيشرون والتي كان لها أثر كبير في ظهور النظريات المختلفة فيما بعد عن وجود قانون اسمى له السيادة على بقية القوانين الأخرى.

الفصل الثاني

الفكر السياسي في العصور الوسطى

المبحث الأول:

الفكر المسيحي في العصور الوسطى

لمحة تاريخية*:

بدأت الديانة المسيحية في الانتشار في أوروبا في الوقت الذي كانت فيه الامبراطورية الرومانية في أوج عظمتها، وقد بدأ تأثير هذه الديانة في النواحي الدينية والاجتماعية فقط، ولم تعر اهتماما للنواحي السياسية، وقد كانت بداية انتشار المسيحية بين صفوف الطبقات الدنيا في المجتمع التي آمنت بها كنتيجة منطقية لمناداة هذه الديانة بمبدأ المساواة بين كل الناس، ولكن مع مرور الوقت وحين بدأت الامبراطورية في الضعف والانهيار تدريجيا أخذت المسيحية في الانتشار بين كافة الطبقات، ولكن حتى تلك اللحظات بقي تأثير الديانة المسيحية بعيدا عن الحياة السياسية نتيجة لايمان آباء الكنيسة الأوائل بضرورة اطاعة الحاكم تنفيذا لوصية السيد المسيح عليه السلام «دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله».

وبقي الوضع كذلك الى ان اعترف الامبراطور قسطنطين بالمسيحية كديانة رسمية للامبراطورية، حيث بدأت هذه الديانة بالازدهار واصبحت الديانة الوحيدة

* انظر تطور علاقة الكنيسة بالدولة خلال هذه الفترة في فؤاد شبل، مرجع سبق ذكره ص ١٦٧-١٧٠.

المسموح بها وتخلت الدولة عن نظرية حرية العقيدة التي كانت سائدة في بداية ظهور الكنيسة، وتزايد دور الكنيسة مع ضعف الامبراطورية وتناقصت سلطة الاباطرة بحيث اصبحت سلطة الكنيسة موازية لسلطة الامبراطور، واتجه دور الكنيسة نحو المحافظة على الوحدة والنظام ومحاربة الفوضى داخل الامبراطورية التي تسير في طريق الانهيار. وتزامن هذا الدور البارز للكنيسة مع ظهور نظام البابوية في الامبراطورية الرومانية حين عين أسقف روما في منصب مستشار للامبراطورية واصبحت له سلطة على رجال الدين في الولايات شبيه بسلطة الامبراطور على حكام الولايات، واقتبست كنيسة روما النظام الامبراطوري في تنظيم علاقتها بالكنائس الفرعية الاخرى. ويؤرخ بروز النفوذ البابوي بتولية القديس جريجوري الاول سنة ٥٩٠ - ٦٠٤م، وتزايد دور البابوات حيث نقلت قيادة الامبراطورية الى القسطنطينية واصبح البابا في روما يتمتع بسلطات دينية وسياسية واسعة.

مما سبق نستخلص بان فترة العصور الوسطى في أوروبا قد تميزت بالصراع الحاد بين الكنيسة والدولة ممثلة في الامبراطورية ومحاولة كل منهما مد نفوذها الى مجال الاخرى للسيطرة عليها واحتوائها، واستمر هذا الصراع لفترة طويلة الى ان بدأت الدولة القومية بالظهور، وبدأ دور الكنيسة في التراجع مرة اخرى، وقد ظهر على طول هذه الفترة مجموعة من الكتاب والمفكرين والقديسين نذكر منهم أمبروز، وأغسطين، وجريجوري، الى أن جاء توماس الاكويني في نهاية هذه الفترة.

ازدواج السلطة «ونظرية السيفين»*:

ظهرت المسيحية كحركة دينية لها نظامها المستقل عن الدولة، وكانت

---

* انظر لمزيد من التفاصيل عن نظرية ازدواج الولاء وازدواج السلطة في:

١- ابراهيم درويش، علم السياسة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥ ص ٧٩ - ٨٣

٢- بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ١٩٦٦ ص ٩٦ - ٩٩.

هي المسؤولة عن النواحي الروحية وتسعى لتخليص الانسان من الخطيئة، وكانت تنظر للدولة كمؤسسة مستقلة تستمد سلطتها من الله مما يستوجب خضوع الكنيسة لسلطتها. ومن الملاحظ بأن المفكرين خلال هذه الفترة لم يهتموا بالسياسة كعلم مستقل وبقي يدرس ضمن الدروس الدينية من خلال محاولة أباء الكنيسة توضيح العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية، ولكن مع تعاظم دور الكنيسة كما أسلفنا من قبل وتمتعها بسلطة منافسة لسلطة الامبراطور طرحت الكنيسة فكرة «الولاء المزدوج» والتي تدور حول وجوب خضوع المسيحي لنوع من الولاء المزدوج انطلاقا من ازدواج طبيعته فالانسان يتكون من روح وجسد، والروح تتوجه بالولاء نحو خالقها والذي تظهر سلطته في الارض من خلال الكنيسة، أما الجسد فيتوجه بولائه الى السلطة الدنيوية ممثلة في الحكومة الامبراطورية. وانطلاقا من هذه الفكرة أصبح الناس يجدون أنفسهم أمام خيارين أما ان يطيعوا الله وسلطته ممثلة في الكنيسة، واما ان يطيعوا الحاكم او الامبراطور[1]. وظهرت الافكار والمفكرين للدفاع عن كل جهة وتبلورت هذه الافكار فيما بعد الى هيئات نظامية وحصل توزيع للسلطة داخل المجتمع وخرجت الى الوجود «نظرية السيفين أو ازدواج السلطة» على أساس وجود نوعين من الوظائف في المجتمع.

١- وظائف خاصة بالقيم الروحية والخلقية وتتولاها الكنيسة وتراقبها.
٢- وظائف تتعلق بالمحافظة على الأمن والنظام وتحقيق العدالة وتتولاها الحكومة.

القديس أوغسطين

حياته:

ولد أوروليوس اوغسطين سنة ٣٥٤م، في شمال افريقيا في الوقت الذي كانت فيه الامبراطورية الرومانية تواجه مجموعة من الضغوط والهجمات الخارجية، وقد كان أوغسطين في بداية عهده وثنيا، لكنه اعتنق الديانة المسيحية فيما بعد وعين أسقفا في هيبو في شمال افريقيا، وقد تأثر بأفكار استاذه القديس امبروز الى حد بعيد.

١- سباين، مرجع سبق ذكره ص ٢٦٧.

وقدم القديس اوغسطين معظم افكاره في مجلده الضخم الذي أسماه «مدينة الله» City of God[٢]

نظرته للدولة:

عني القديس اوغسطين ببحث اساليب الحياة الاجتماعية ولم يعر اهتماما كافيا للناحية التنظيمية، وذلك ناتج عن كونه قديسا مسيحيا تأثر بالديانة المسيحية التي لم تهتم بالحياة السياسية القدر الكافي وبصورة مستقلة.

آمن القديس اوغسطين بنظرية الولاء المزدوج التي سبق شرحها والتي تقول بتواجد طبيعتين للانسان من حيث كونه جسد وروح، مما ترتب عليه أن يكون مواطنا لدولتين في نفس الوقت، دولة الارض والتي تتمثل في الدوافع الدنيوية وتستهدف التسلط والتملك، ودولة الله وهي التي تستخدم السلام والخلاص الروحي[٣]، وقد حاول القديس أوغسطين أن يقيم توازنا ما بين هاتين الدولتين وان يميز ما هو روحي وديني وما هو جسدي وسياسي. كما حاول تفسير التاريخ البشري على أنه وليد الصراع ما بين دولة الله أو دولة المسيح ممثلة في الكنيسة والتي تسيطر عليها قوى الخير المستمدة من الروح، ودولة الأرض أو الشيطان ـ كما أسماها ـ القائمة على الشر الناتج عن غرائز الانسان الجسدية، وقال بأن هذا الصراع ما بين المدينتين سوف يستمر الى يوم القيامة، ومن الملاحظ بأنه على الرغم من مهاجمة القديس أوغسطين للدولة الزمنية القائمة فانه لم يرفضها واعترف بفضلها في تدعيم المسيحية، واعتبرها شر لا بد منه.

نظام الحكم:

اعتقد القديس اوغسطين بان الدولة الحقة هي التي تقوم على المسيحية، وقال بانه اذا ما اعتنقت الدولة الديانة المسيحية فان الكنيسة ستكون هي

٢- محمد طه بدوي، فلسفة العصور الوسطى، وكالة المطبوعات، الكويت بالاشتراك مع دار العلم بيروت، ١٩٧٩، ص ٣٨.

3- Sibley, Mulford. Q., Op. Cit., P. 186-188.

الحاكمة وتكون الدولة حينئذ دولة وكنيسة في نفس الوقت وهي القادرة على تحقيق العدالة.

وقد تبنى القديس أوغسطين فكرة وحدة الأمم المسيحية «Christian Commonwealth»[٤] من خلال قيام امبراطورية مسيحية عالمية يسودها العدل والسلام.

القديس توماس الاكويني:

حياته:

عاش القديس توماس الاكويني ما بين سنة ١٢٢٥ - ١٢٧٤م، أي في نهاية العصور الوسطى، و يعتبر القديس توماس الاكويني من أشهر الفلاسفة السياسيين في العصور الوسطى، وقد حاول الجمع بين النظرية السياسية القديمة مثل نظريات ارسطو وشيشرون وبين التيارات المسيحية الرومانية التي تستمد اصولها مما جاء في الانجيل وكتابات القديسين الأوائل.

نظرته للدولة ونظام الحكم:

يرى القديس توماس الاكويني بان النظام الطبيعي مرتب بشكل تصاعدي يمتد في درجات تبدأ من الاله في القمة و يتدرج الى اسفل القاعدة التي تكون أدنى المخلوقات، وأن كل كائن في هذا النظام يعمل حسب طبيعته، وأنه من الطبيعي أن يسيطر الأعلى على الأدنى وأن للانسان قيمته لانه يتميز بالعقل والروح، وقد آمن بان الانسان اجتماعي بطبعه تلك الفكرة التي نادى بها أرسطو - وقال بان هذه الفكرة بالاضافة الى فكرة تفوق بعض الافراد في المعرفة والحق هما الاساس في قيام الحكومة والتي تنبثق عن الجماعة باعتبارها الوسيلة الخاصة لرعاية الصالح العام، وأن مهمة الدولة تعتبر شرعية من ناحية الاحتياجات البشرية، ولكنها يجب الا تقتصر على ذلك، ويجب ان تمتد لتشمل

٤- علي عبد القادر، مذكرة الفكر السياسي في العصور الوسطى، جامعة القاهرة، بدون تاريخ ص ١٤.

ارضاء الله وستكون هذه المهمة مهمة رجال الكنيسة في المقام الأول[٥].

وقال بأن الهدف الاخلاقي للحكومة المتمثل في اسعاد الناس وتحقيق السلام وحفظ النظام يستوجب ان تكون السلطة محدودة، وأن الحكم أمانة في عنق الجماعة والحاكم معذور في كل ما يفعله لأنه يستمد سلطته من الله و يساهم في الخير العام[٦].

ولذلك فهو يدعو الى احتمال الحاكم المستبد و يرفض الثورة عليه لأن ذلك سيسبب الفوضى في المجتمع[٧].

نظرته للقانون:

أكد توماس الاكويني على مبدأ سيادة القانون وقدسيته وأن سلطة القانون أصيلة وكامنة فيه وهي ليست من صنع الانسان، وحاول اثبات العلاقة بين القانون السماوي والانساني، والقانون في رأيه جزء لا يتجزأ من نظام الحكم الالهي الذي يسيطر على كل شيء في السماء والأرض، ولذلك فان القانون هو الذي يميز الحكومة الصالحة عن الحكومة الفاسدة وأن مخالفة أحكام القانون ليست أعتداء على حقوق الافراد فقط وانما اعتداء على النظام الالهي المدبر للكون، وقد قسم القوانين الى أربعة قوانين احدهما انساني هو القانون الوضعي وثلاثة اخرى لا يتدخل الانسان فيها وهي[٨]:

١ـ القانون الأزلي (الابدي).
٢ـ القانون الطبيعي
٣ـ القانون الالهي.

٥ـ ابراهيم درو يش، مرجع سبق ذكره ص ٨٨.
٦ـ محمد فتح الله الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ٨٦.
٧ـ بطرس غالي، ومحمود خيري عيسى، مرجع سبق ذكره ص ١١٦.

8- Barry, Norman- An Introduction to Modern Political Theory The Macmillun Press Ltd. London. 1981,p. 25.

طبيعة الفكر السياسي المسيحي خلال العصور الوسطى وخصائصه:

في الغالب لم يكن الفكر السياسي في العصور الوسطى يقوم على أسس علمية، ولم يعرف الفكر السياسي خلال هذه العصور التحليل العلمي لظاهرة السلطة الا نادرا في بعض الآثار المتفرقة لكل من القديس أوغسطين او توماس الاكويني أو غيرهم... وعلى العكس من ذلك كان الفكر السياسي خلال هذه الفترة يدور حول معتقدات جامدة مستمدة من الديانة المسيحية و يقوم على فكر رجال الدين غير القابل للنقد بعيدا عن الخضوع للمنطق القائم على المشاهدة والاستنباط والتجربة والبحث[9].

وتركزت الافكار السياسية خلال هذه الفترة حول توضيح العلاقة بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية واتجهت نحو تبرير سيطرة الكنيسة وسيادة البابا الروحية المستمدة من وحدة الكنيسة على السلطة الزمنية وضرورة خضوع السلطة الدنيوية والملوك لها لتنشأ امبراطورية مسيحية تسيطر على أوروبا جميعها. وقد تبلورت هذه الفكرة فيما بعد على يد دانتي الايطالي من خلال دعوته لقيام حكومة عالمية.

وأخيرا يمكن تلخيص خصائص الفكر المسيحي فيما يلي[10]:

١- أنه يعمل على تحقيق التكامل بين العقل والايمان، ويحاول التعبير بصورة حقيقية عن المعتقدات التي يؤمن بها تطبيقا للعبارة المشهورة أؤمن لأ تعقل.
٢- ان الفكر السياسي خلال هذه الفترة كان محدود المشاكل التي شغل بها وهي تتعلق بعلاقة الانسان بالخالق في المقام الاول واعتبرت المسائل الاخرى ثانوية.
٣- الايمان بوحدة الفكر والانسان وعدم امكانية التفريق بين اجزاء العقل

٩- محمد طه بدوي، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٠-١٩٥.

١٠- نفس المرجع ص ٥ - ٦.

البـشري فـالـفيـلسوف المسيحي تكون فلسفته مسيحية وأن الشخص مرتبط بـالـفكـرة والـفكرة تتأثر بالشخص الذي اتى بها ولهذا فانه يجب ان يكون للفكر المسيحي طابعه المميز.

المبحث الثاني:

الفكر السياسي الاسلامي

مقدمة:

حاول الاسلام منذ بدايته ان يرسم شكل السلطة والمجتمع بصورة متكاملة محققا الصلاح للمجتمع والفرد في نفس الوقت، وعلى خلاف الديانات الاخرى السابقة قدم الاسلام تشريعات شاملة لجميع امور المجتمع سواء فيما يتعلق بتنظيم السلطة في داخل هذا المجتمع او فيما يتعلق بعلاقة الدولة الاسلامية. بالدول الاخرى وتنظيم شؤون الحرب والسلام على السواء.

واتسم الاسلام بمسحة شمولية تغطي جوانب الحياة المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا لمجتمع معين ولكن للمجتمعات الانسانية كافة.

ومع هذا فان القرآن الكريم المصدر الاصلي والاساسي للاسلام والسنة النبوية الكريمة لم يتعرضا الى تفاصيل الدولة الاسلامية واساليب الحكم فيها، وانما اقتصرا على تحديد الاسس الثابتة والمبادىء العامة التي يسترشد بها في هذا المجال، وهنا تكمن عظمة الاسلام كدين يصلح لكل زمان ومكان، بحيث ترك الباب مفتوحا لتطور الافكار والانظمة السياسية بما يتواءم مع طبيعة العصر والمكان المعين، مع ضرورة الالتزام بالمبادىء والاحكام العامة التي وضعها في هذا المجال.

وبعد توسع الدولة الاسلامية وتعانقها مع الحضارات الاخرى وتطور طبيعة المجتمع الاسلامي وحدوده ظهرت الحاجة الملحة لوجود مفكرين وفقهاء مسلمين لمعالجة الاوضاع المستجدة في الدولة الاسلامية ومحاولة وضع تأصيلات فكرية متطورة في هذا المجال. فظهرت فئة من الفقهاء وعلماء الدين الذين اولوا سياسة الحكم الاسلامي نصيبا من آرائهم واجتهاداتهم وفتاويهم مثل ابن حزم الاندلسي والماوردي في كتابه «الاحكام السلطانية» الذي تعرض فيه لدراسة ظاهرة الخلافة، ومؤخرا ظهر ابو حنيفة كاحد الفقهاء الذين تعرضوا لظاهرة السلطة بالتحليل والانتقاد وبيان العلاقة بين الدين والسياسة.

والى جانب هؤلاء ظهرت مجموعة من الفلاسفة المسلمين الذين درسوا الفلسفة اليونانية وتأثروا بها وقدموا نظريات فلسفية متكاملة للسلطة والدولة المثالية ومنهم الفارابي في كتابه «آراء اهل المدينة الفاضلة» وابن رشد واخوان الصفا وابن خلدون في كتابه المقدمة هذا بالاضافة الى مجموعة من الادباء والكتاب الذين تعرضوا لظاهرة السلطة في كتاباتهم الادبية مثل ابن المقفع في كتابه «كليلة ودمنة» والجاحظ وابن عبد ربه وغيرهم. ومن نتاج جهود هؤلاء جميعا وغيرهم قدم الفكر السياسي الاسلامي مجموعة من المبادىء والنظريات السياسية المتطورة، واستخدم طريقة مميزة في البحث العلمي والربط بين الفكر والحركة، كما طور التراث الاسلامي مجموعة من النظم السياسية المتقدمة وأبرز مجموعة من القادة والحكام العظام في التاريخ الانساني.

التراث السياسي الاسلامي:

قبل الغوص في تحليل التراث الاسلامي ومدلولاته يجدر بنا الاشارة الى المعنى المقصود بكلمة السياسة في تقاليد الحضارة الاسلامية حيث يلمس الباحث في هذا المجال مدى الغموض الذي اكتنف هذه الكلمة في التراث الاسلامي فهي تعنى اكثر من معنى واحد في نفس الوقت ومن هذه المعاني التي تعارف عليها المفكرون المسلمون[1]:

١- السياسة بمعنى الرئاسة او القيادة والتوجيه Politics، أي أن من ساس الامر هو من قام بالامر بما يصلحه.

٢- السياسة بمعنى التعاليم أو قواعد الحركة، أي المبادىء التي يجب أن تتحكم في مواجهة الموقف أي أنها تهتم بالحركة والتدبير بمعنى Policy.

٣- السياسة بمعنى أداة أو اسلوب معين من اساليب الحكم يقوم على قواعد معينة تميزه عن الاساليب الاخرى، وهي بهذا المعنى غالبا ما ترتبط بالدهاء والمكر وعدم الصراحة.

في دراستنا للتراث السياسي الاسلامي سنبدأ بدراسة تطور النظام السياسي الاسلامي ومن ثم نتعرض للفكر السياسي ونواحيه المختلفة:

١- حامد ربيع، التراث الاسلامي، مرجع سبق ذكره ص ١١٢-١١٤.

تطور النظام السياسي الاسلامي:

والمقصود هنا تنظيم وخصائص المجتمع السياسي الاسلامي كحقيقة سلطوية، ويعني الخلافة والتنظيم السياسي للدولة الاسلامية، أي الاطار النظامي الذي نشأ في ظلاله الفكر السياسي، ويلاحظ المراقب في هذا المجال بان هيكل النظام السياسي الاسلامي قد مر بمراحل متعددة نذكر منها[٢]:

١- مرحلة المدينة الدولة وتمتد منذ سنة ٦٢٢ م، حتى سنة ٦٣٢ والتي كان الحكم فيها للرسول وكان المصدر الالهي اساس القواعد السياسية التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

٢- مرحلة الدولة الامبراطورية وتمتد حتى سنة ٧٥٠ م. وهي مرحلة بناء الدولة وفيها انقطع المصدر الالهي وامتدت الدولة الاسلامية لتتعانق مع ثقافات وحضارات اكثر نضوجا وهي فترة الخلفاء الراشدين والخلافة الاموية وفيها بدأ ظهور التسلسل الهرمي في السلطة وبعض المؤسسات السياسية.

٣- مرحلة الدولة العالمية وتمتد قرن ونصف بعد ذلك وتشمل فترة ممتدة من الحكم العباسي وذلك بعد ان ضمت الدولة الاسلامية عديداً من الشعوب والاقاليم ونظمت الدولة خلالها على أساس مؤسسات سياسية وظهرت الدواوين المختلفة.

أما المراحل الأخرى اللاحقة فقد مثلت نوعا من اللامركزية التي توسعت فيما بعد الى مرحلة من التفتت في الدولة الاسلامية وانقسامها الى عدة دويلات متصارعة.

٢- يعود هذا التقسيم الى العالم الانجليزي وات في كتابه:

Watt, Islamic Political Theory, 1968.

نقلا عن حامد ربيع، النظرية السياسية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٣. كما يمكن متابعة خصائص المرحلة الأولى والثانية في:

Waheed- Ud- Din, Fakir Syed, the Benefactor, The Crescent Publishers, Maryland, 1964.

الفكر السياسي الاسلامي:

يختلف الفكر السياسي عن الانظمة القائمة والحياة السياسية ويمثل اراء وتصورات المفكرين المسلمين لظاهرة السلطة وهو بذلك يختلف ايضا عن تعاليم الاسلام كدين يقوم على معتقدات ثابتة واردة في المصادر الاساسية للاسلام وسوف نبدأ في دراستنا للفكر السياسي بدراسة موضوعاته المختلفة.

موضوعات الفكر السياسي:

تناول الفكر السياسي الاسلامي بالبحث والتمحيص عددا لا حصر له من الموضوعات التي تتعلق بالدولة والسلطة ونظام الحكم وقدم افكاراً متطورة في هذا المجال تعكس نوعا من الايناع الفكري الاسلامي وتشكل أصولا لكثير من النظريات السياسية الحديثة وتعكس هذه النظريات والموضوعات التي تعرضت لها في مضمونها القيم العليا في المجتمع السياسي الاسلامي القائم على أسس دينية. وأهم هذه الموضوعات:

(١) نشأة الدولة ووظيفتها:

من خلال تحليل الاصول الاسلامية نستطيع ان نحدد ثلاث نظريات لنشوء الدولة[٣]:

أ ـ النظرية العقدية ويقدمها الفارابي من خلال تفسيره لمبدأ البيعة في الاسلام.
ب ـ نظرية التطور القبلي ويقدمها الغزالي. وهي تشبه نظرية أرسطو في نشوء الدولة.
جـ ـ نظرية العصبية ويقدمها ابن خلدون وهي التي سنتعرض لها فيما بعد.

أما فيما يتعلق بوظيفة الدولة اي الاهداف التي تسعى لتحقيقها في

٣ـ حامد ربيع، التراث الاسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٦.

الفكر الاسلامي فيمكن التمييز بين عدة نظريات في هذا المجال.

فقد رأى بعض المفكرين المسلمين بان وظيفة الدولة تحقيق العدالة مثل الفارابي، ومنهم من رأى بان وظيفتها الدفاع عن العقيدة مثل الماوردي، ومنهم من رأى بان مهمتهما تحقيق السلام والطمأنينة مثل ابن ابي الربيع. ومن الدراسات الجديرة في هذا المجال الدراسة التي قدمها ابن تيمية عن «الحسبة او وظيفة الحكومة الاسلامية» والتي يلخصها بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[٤].

مما سبق نستنتج بان النظرية السياسية للدولة في الفكر الاسلامي جاءت معبرة عن عدة نظريات متباينة تعكس في مجموعها مفهوم الامة كعلاقة سياسية وأن الأمة هي التجمع الحضاري الذي يشكل اساس الدولة وأن الامة الاسلامية تقوم على فكرة اعتناق الجماعة للدين الاسلامي، وليس على اساس العنصرية القائمة على وحدة الاصل او العرق النابعة من رابطة الدم والجنس، وأن هذه العلاقة العقيدية هي أساس وحدة المجتمع والدولة في الفكر السياسي الاسلامي،

(٢) نظام الحكم:

اذا ما تنحينا مفهوم الدولة جانبا وانتقلنا لنظام الحكم في الفكر السياسي الاسلامي فاننا نجد بان المصادر الاساسية في الاسلام كالقرآن والسنة النبوية لم تتعرض لتفاصيل نظام الحكم وسياسته، وانما اقتصر دورها على تحديد بعض المبادىء العامة والاسس الثابتة التي يجب ان يقوم عليها النظام السياسي الاسلامي ومن هذه الاسس:

١ـ السيادة أو الحاكمية لله:

تشكل السيادة ـ بمعنى صاحب السلطة العليا في المجتمع والدولة ـ القضية الأولى في أي نظام سياسي، وفي الدولة الاسلامية هناك اجماع على ان السيادة لله وحده لا شريك له ولشريعته المنزلة، وان الله هو رب الكون ورب

٤ـ ابن تيمية، الحسبة في الاسلام او وظيفة الحكومة الاسلامية، دار الكاتب العربي بيروت، بدون تاريخ.
ولمزيد من التفاصيل عن وظيفة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر انظر الامام الغزالي، احياء علوم الدين. المجلد الثاني. الكتاب التاسع، دار المعرفة بيروت، بدون تاريخ ص ٣٠٦ـ٣٥٧.

الانسان ولا بد من التسليم بربوبيته[٥]، وقد فسر ابن تيمية بالتفصيل كيف تكون السيادة لله وأن المخلوقين جميعا عباد الله سواء كانت هذه العبودية قسرية في كونه خالقنا ومالكنا وكوننا خاضعين لقوانين الكون، أم عبودية ارادية من خلال الانقياد لشرائع الله[٦].

ويتبع عملية الاعتراف بالسيادة والحاكمية لله وحده ضرورة التقيد بشرعه وتعليماته التي يحددها الدستور الاسلامي[٧] في مصدرين اساسيين هما القرآن والسنة النبوية حيث يقول تعالى: «فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر» سورة النساء الآية (٥٩).

هذا بالاضافة الى مجموعة من المصادر الثانوية او الوضعية مثل الاجماع والاجتهاد والقياس ونهج الصحابة الأوائل والتي تنحصر مهمتها في محاولة تخريج حدود وتفسيرات للقواعد والمبادىء العامة الواردة في المصدرين الأولين.

٢ـ العدالة*:

تشكل العدالة بمعنى الحياد وعدم التحيز المبدأ الاصيل الذي يقوم عليه النظام السياسي الاسلامي ويقوم هذا المبدأ على اعطاء كل ذي حق حقه وعدم الاعتداء على الآخرين، وقد أخذ مفهوم العدالة في الحضارة الاسلامية طابعا وظيفيا وقانونيا في أحد مناحيه قال تعالى: «اذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل» سورة النساء الاية (٥٨). وقد اعتبرت العدالة شرطاً ضرورياً من شروط الأمام وقيمة عليا تسيطر على وظائف وممارسات الدولة الاسلامية.

٥ـ الماوردي، الخلافة والملك، تعريب أحمد ادريس، دار القلم الكويت ١٩٧٨، ص ١٣ـ١٨.

٦ـ تقي الدين احمد بن تيمية، العبودية، المكتب الاسلامي، دمشق، بدون تاريخ ص ٤ـ٦.

٧ـ لمزيد من التفاصيل عن مصادر التشريع الاسلامي والدستور الاسلامي يمكن الرجوع الى:

أ ـ محمد عبد الله العربي، الدستور الاسلامي في كتاب الاسلام والانظمة السياسية دار الكاتب العربي، بيروت، بدون تاريخ، ص ٩٩ ـ ١١١.

ب ـ عبد الحميد متولي، الاسلام ومبادىء نظام الحكم، منشأه المعارف بالاسكندرية ١٩٧٦، ص ١١ـ٥٥.

* لمزيد من المناقشات حول مفهوم العدالة كقيمة عليا في المجتمع الاسلامي. انظر حامد ربيع، نظرية القيم السياسية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٧٥.

٣ـ الشورى:

وتعني تقليب الآراء المختلفة ووجهات النظر المطروحة واختبارها من اصحاب العقول والافهام حتى يتم التعرف والوصول الى اصوبها واحسنها للعمل به لتحقيق أفضل النتائج[٨]، وقد اعتبر مبدأ الشورى كأساس للحكومة الصالحة ودعامة تتلاقى عندها سائر الرغبات والاماني لان الشورى في أبسط احكامها خير من رأى الفرد لأنها تعبر عن الرأي الجماعي[٩]، ولهذا فانه يتوجب على الحاكم أن يرجع الى الشعب او مجلس شورى يتمتع بثقة الشعب لأخذ استشارتهم في تدبير أمورهم والشورى هنا واجبة على الحاكم وليست اختيارية تطبيقا لقوله تعالى: «وشاورهم في الأمر». سورة الشورى الآية (٣٨).

ولكن يجب أن يفهم بان وجوبية الشورى تتعلق بالامور التي لم يرد فيها نص وأنه لا يجوز الشورى او الاجتهاد في الامور التي ورد فيها نص**.

٤ـ المساواة:

ينظر الاسلام الى البشرية على أنها شعب واحد، على اساس ان جميع الناس خلقوا من أصل واحد حيث آدم أبوهم وامهم حواء اذ يقول تعالى «يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا ونساء» سورة النساء (الآية الأولى).

ويقرر الاسلام مبدأ المساواة بصورة مطلقة بغض النظر عن اللون او الجنس او اللغة او الحالة الاجتماعية والاقتصادية ويقرر سبحانه وتعالى ذلك بقوله

٨ـ محمد عبد القادر فارس، النظام السياسي في الاسلام، مكتبة الرسالة الحديثة عمان، ١٩٨٠، ص ٧٩.

٩ـ عباس طه، السلطتان الدينية والدنيوية كما يراهما الاسلام في كتاب الاسلام والانظمة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠.

*ـ نذكر هنا على سبيل المثال قصة بدر حين نزل رسول الله في غزوة بدر الى أدنى الماء فسأله الحباب بن المنذر هل هذا منزلا من الله، أم أنه متروك للرأي على اساس انه لو كان منزلا فلن يكون قابلا للتشاور، فأجابه الرسول بأنها الحرب المكيدة وحينها اقترح الحباب أن يتقدم المسلمون الى أدنى ماء من القوم ليمنعوهم عنه وقد قبل الرسول المشورة وطلب من المسلمين تنفيذها.

«يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله اتقاكم» سورة الحجرات (الآية ١٣).

وتقوم المساواة في النظام السياسي الاسلامي على اساس ان الجميع متساوون امام القانون، وأن المساواة تكون في الحقوق والواجبات كما جاء في الحديث الشريف «ان اكرمكم عند الله اتقاكم وليس لعربي فضل على عجمي الا بالتقوى».

ومن خلال هذه الأسس العامة التي يقوم عليها النظام السياسي الاسلامي نستطيع استجلاء بعض ملامح هذا النظام ومبادئه في تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. ومنها أن السلطة السياسية في هذا النظام ملتزمة بالتعاليم الدينية وأن البعد السياسي للعلاقة بين الحاكم والمحكوم تنبع من البعد الديني و يقوم على الالتزام المستمر بالاخلاقيات.

(٣) الخلافة:

كانت الخلافة الاسلامية من أهم القضايا التي شغل بها الفكر السياسي الاسلامي، وثار حولها جدل طويل وصراعات فكرية مريرة تبلورت فيما بعد الى تيارات ومذاهب سياسية متكاملة وقد كان هذا الصراع يدور حول جملة من الموضوعات نذكر منها:

أ- **معنى الخلافة:** كان مصطلح الخلافة من أوائل المصطلحات التي ظهرت في دولة الاسلام في دولة المدينة حين انتقل الرسول صلى الله عليه وسلم الى رحمته تعالى، ودار البحث حول قضية احلال خليفة يحل محله و يتولى امور الدين والدنيا. وقد أخذ مصطلح الخلافة عدة مفاهيم منها ما أورده الماوردي في كتابه «الاحكام السلطانية» والذي يتفق ما اورده ابن خلدون بهذا الخصوص حيث تعرف الخلافة بانها «حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الاخروية والدنيوية الراجعة اليها.. فهي خلافة

عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به»[10].

هذا وقد استخدم مصطلح الامامة بنفس معنى الخلافة خاصة بعد ظهور المذهب الشيعي.

ب ـ **وجوب الخلافة:** اتفق العلماء المسلمون على ضرورة السلطة ووجوبها سواء من اعتبر وجوبها شرعا ام من اعتبر وجوبها كحتمية اجتماعية، و يدلل ابن تيمية على ضرورة وجود السلطة في الاجتماع البشري بحديث رسول الله «صلى الله عليه وسلم» «اذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا احدهم[11]».

جـ ـ **اسلوب تولي الخليفة وشروطه:** اختلف الفقهاء المسلمون في طريقة اختيار الخليفة او الامام، فمنهم من رأى بأن الخلافة ثبتت بالنص والوصية لا بالاختيار مثال ذلك فقهاء الامامية والجارودة والشيعة الذين يرون بان الامامة من اصول الدين ولا يجوز تفويضها الى عامة الناس، وقد حصر الشيعة الخلافة في أبناء علي بن ابي طالب كرم الله وجهه[12].

أما غالبية الفقهاء المسلمون فيرون بأن الخلافة تركت للامة ولم ينص على احد بعينه، وأن طريقة الاختيار غير مقيدة بطريقة معينة، وتختلف هذه الطرق حسب الزمان والمكان. وقد ثار جدل بينهم حول عدد الاشخاص المكلفين بالاختيار وهل البيعة عامة يشارك فيها جميع المسلمين أم أنها بيعة خاصة يقوم بها أهل الحل والعقد وأصحاب الرأي في المجتمع[13].

١٠- الماوردي، الاحكام السلطانية، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابلي الحلبي وأولاده، القاهرة ١٩٦٦، الطبعة الثانية، ص ٥. وكذلك، مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت، ١٩٧٨ ص ١٩١.

١١- ابن تيمية، السياسة الشرعية، دار الكاتب العربي، بيروت، بدون تاريخ ص ١٦٩.

١٢- أبو يعلى الفراء، كتابه الامامه، بيروت، ١٩٦٦، ص ٢٠٠.

١٣- أنظر المناقشات حول البيعة:

أ ـ محمد عبد القادر فارس، النظام السياسي في الاسلام، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٤-٣٠٦.

ب ـ وما يقوله الماوردي في كتابه الاحكام السلطانية، ص ٥-٦، اذا يقول بان الامامة فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الكافة واذا لم يقم به احد خرج من الناس فريقان، احدهما اهل الاختيار حتي يختاروا امام الامة، والثاني اهل الامامة حتى ينتصب احدهم للامامة وعلى هؤلاء تقع مسؤولية وجود الامام والشروط المعتبرة فيه.

أما من ناحية شروط الخليفة فقد وضع المفكرون والفقهاء المسلمون عددا كبيرا من الشروط الواجب توفرها في الخليفه ومنها بعض الشروط العامة مثل ان يكون مسلما وان يكون ذكرا بالغا وان يتمتع بالحرية وسلامة الحواس والاعضاء، هذا بالاضافة الى بعض الشروط الخاصة مثل[14]:

١ـ العلم.
٢ـ العدل.
٣ـ الكفاية.

هذا وقد اختلف الفقهاء المسلمون في تحديد شرط آخر وهو النسب القرشي.

د ـ **سلطات الخليفة:** يلاحظ المراقب لسلطات الخليفة في الدولة الاسلامية بانها سلطات شمولية تمتد بنشاطها ونفوذها الى جميع مجالات الحياة ذات الطابع العام المتصل بمجموع الافراد وجماعتهم سواء كانت هذه المجالات فكرية أم اقتصادية أم اجتماعية[15]، وقد جهد العلماء المسلمون في تعداد وظائف وسلطات الخليفة وعلاقته بالمحكومين سواء فيما يتعلق بالامور الدينية او الاقتصادية او الجهاد أو القضاء... الخ.

(٤) العلاقة بين الحاكم والمحكوم:

يتبع فكرة الخلافة فكرة اخرى مرتبطة بها وتتصل بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم وهي فكرة الطاعة والولاء من قبل المحكومين للحاكم.

هذا ومع اقرار الاسلام بواجب الولاء والطاعة للحاكم وقد حض الاسلام على وجوب اطاعة الحاكم صراحة في قوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم» سورة النساء (الآية ٥٩) أي ان اطاعة الحاكم فرض من فروض الاسلام وهي اطاعة مقيدة وليست مطلقة أي ما دام

١٤ـ انظر في ذلك مقدمة ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٣.
١٥ـ ابن تيمية، الحسبة في الاسلام، دار الكاتب العربي، بيروت، بدون تاريخ ص ٨ـ٤٢.

ملتزماً بتطبيق الشريعة الاسلامية وقائما على العدل بين الناس. كما على الافراد ان يعاونوا الحكومة في كافة اعمال الخير وان يبذلوا ارواحهم ودمائهم في الدفاع عنها، كما ان لافراد الدولة الاسلامية سواء المسلمين وغير المسلمين مجموعة الحقوق الاساسية التي على الدولة المحافظة عليها[١٦].

كما يطلب الاسلام ايضا من الحاكم ان يخضع لارادة الشعب وأخذ رأيه في المشورة، أما من ناحية الثورة على الحاكم فقد اختلف الفقهاء المسلمون في تحديد شروطها ووجوبها، وأن كان هناك شبه اجماع على امكانية مقاومة الحاكم المستبد الخارج عن شريعة الله ان لم تؤد هذه المقاومة الى فتنة تنفيذا للحديث الشريف «فمن رأى منكم منكرا فليغيره بيده وان لم يستطع فبلسانه فأن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان».

مما سبق نستنتج بأن العلاقة بين الحكام والمحكومين في الاسلام تقوم على التعاون في سبيل تحقيق شريعة الله والرفاهية للمجتمع كما قال تعالى «والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف و ينهون عن المنكر» سورة النساء (الآية ٧١) وأن هذه العلاقة بين الفرد والسلطة في الدولة الاسلامية تقوم على اساس التوازن بين مصلحة السلطة والافراد فلا الحكام لهم سلطان مطلق على الافراد مما يجعلهم عبيدا مملوكين لهم، كما ان الافراد ليسوا مطلقي الحرية، بحيث يضرون بالمصلحة العامة.

ملاحظات ختامية:

وبعد هذا الايجاز في التعرض لموضوعات الفكر السياسي سواء فيما يتعلق بالدولة أو النظام السياسي او الخلافة نستطيع ان نلخص ملامح الحياة السياسية في المجتمع الاسلامي[١٧]:

١٦- الماوردي، الخلافة والملك، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧-٣١.

١٧- انظر في ذلك حامد ربيع، التراث الاسلامي ص ١٣٢-١٢٤، ١٢٦.

١- ان الدولة الاسلامية دولة عقيدية تخضع لقانون الهي سامي ولقيادة مؤمنة بالافكار والمبادىء الاسلامية، وأن هذه الدولة تقوم على أساس المبدأ، وليس على أساس العرق او الرقعة الجغرافية مما جعل هذه الدولة اقرب الى مفهوم الامة منه الى مفهوم الدولة الحديث كما ان هذه الدولة كانت ذات صبغة عالمية وترفض مفهوم الحدود الجغرافية.

٢- ان هدف الدولة الاسلامية هدف اخلاقي، وهو تحقيق العدالة الاجتماعية وصيانة الاخلاق، ولذلك كانت المهمة الاساسية للحكومة الاسلامية هي الامر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٣- أما بخصوص نظام الحكم الاسلامي فنستطيع ان نحدد اهم خصائصه في النقاط التالية:

أ - ان النظام السياسي الاسلامي قد دمج بين الدين والسياسة على اساس ان الاسلام دين ودولة في نفس الوقت.

ب - ان القيادة الاسلامية كانت ترجع في الاساس الى مقومات ذاتية تقوم على الكفاءة والعلم بأمور الدين وترفض الصفقات الأخرى، وأن مهمة القيادة تنحصر في تنفيذ الشريعة وادارة شؤون المسلمين.

جـ - انعدام الصفة السياسية للسلطة التشريعية والاقرار بعلوية القواعد الدينية على التشريعات البشرية وأن عملية التشريع لم تكن تتعدى تفسير المبادىء العامة التي نزلت في المصادر الاساسية في الاسلام كالقرآن والسنة النبوية.

د - استقلال السلطة القضائية وتمتعها بالحياد والتمييز بين سلطة فصل الخصومة وهي من واجب القضاة وسلطة الافتاء التي اعتبرت كنوع من التخريج للحدود او التفسير للقوانين والتشريعات.

٤- ان السياسة الخارجية للدولة الاسلامية تقوم على تقسيم المجتمع الدولي الى فئتين دار الحرب وهي مجتمع الكفر، ودار الاسلام وهي المجتمع الاسلامي ويقر الأسلام مبدأ الجهاد في سبيل الله ليعبر عن حالة الحرب التي تدخلها الدولة الاسلامية وذلك يوضح بأن الحرب الاسلامية يجب ان تكون

حربا عادلة وهي حرب لنشر الديانة وللدفاع عن الدولة وحماية العقيدة. يقول تعالى «اذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير» سورة الحج (الآية ٣٩).

وكذلك فان السياسة الخارجية الاسلامية يجب ان تقوم على الصدق التام والالتزام بالقواعد والقرارات وتحرى السلام والعدل الدولي وحسن السلوك تنفيذا لقوله تعالى «وافوا بالعهد ان العهد كان مسؤولا» سورة الاسراء (الآية ٣٤).

الفارابي:

حياته:

ولد أبو نصر محمد بن طرفان أوزلغ الفارابي في وسيج قرب فاراب على نهر سيحون في بلاد الترك سنة ٢٦٠ هـ، وسافر الى بغداد بصحبة والده الجندي الفقير، حيث درس اللغة العربية على يد النحوي ابن سراج ودرس المنطق على يد علي أبي بشر ابن يونس كما تتلمذ على يد يوحنا ابن حيلان. وقد سافر الى دمشق وحلب وعاش في كنف سيف الدولة الحمداني.

وقد كانت الفترة التي عاشها الفارابي فترة فساد في الحكم العباسي، وصراع وتطرف فكري ومذهبي وسياسي، وطغيان الالحاد والزندقة في المجتمع الاسلامي وانتشار القلق والخوف والفوضى.

ولقد تميز الفارابي بغزارة الانتاج العلمي وان كان كثير من مؤلفاته قد فقدت، ومن أهم كتبه التي أخذت شهرتها في مجال العلوم السياسية، آراء أهل المدنية الفاضلة، السياسات المدنية، وكتاب التوفيق بين افلاطون وأرسطو أو «الجمع بين الحكيمين»[1].

١- انظر في ذلك: مصطفى غالب، الفارابي، دار مكتبة الهلال، بيروت ١٩٧٩، ص ١١-٣٥.

مذهبه وفلسفته:

يعتبر الفارابي بحق من أوائل «المتكلمين» وهو اللقب الذي كان يطلق على الفلاسفة العرب والمسلمين وقد امتازت فلسفته باعتمادها على المنطق.

كما قام الفارابي بمحاولة التوفيق بين العقل والوحي أي بين الفلسفة والدين و يعتبر الفارابي بذلك من أكبر الفلاسفة المسلمين الذين أوجدوا مذهبا فلسفيا متكاملا. ولذلك سمى بالمعلم الثاني على اعتبار ان ارسطو هو المعلم الاول.

نظرته للمجتمع ونشأة الدولة:

قام الفارابي بدراسة تركيب ونفسية الانسان وفطرته الاجتماعية ونظام الهيئة البشرية، وقال بأن الانسان لا يستطيع الوصول الى الكمال الا باجتماعات كبيرة بين الناس بحيث يقدم كل واحد للآخرين بعض ما يحتاجون اليه في قوامهم[٢].

و يرفض الفارابي المقولات الأخرى حول الاجتماع الانساني بسبب القهر وتسخير الآخرين أو بسبب الاشتراك في مواردهم أو المصاهرة أو حتى بسبب الاشتراك في رئيس واحد يحميهم و يديرهم أو الارتباط بالايمان والتحالف والتعاهد بين الجماعة.

و بعد أن يستعرض الفارابي أسس قيام الجماعة والروابط الاجتماعية يقسم الجماعات الى نوعين[٣]:

١ـ الجماعات الكاملة وتشمل: المعمورة، والامة، والمدينة.
٢ـ الاجتماعات غير الكاملة: وهي اجتماع أهل القرية وأهل المحلة أو الاجتماع في منزل وغيره.

٢ـ الفارابي، المدينة الفاضلة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤ـ٣٥.

٣ـ نفس المرجع ص ٢٦ـ٢٧.

ويرى الفارابي بان الاجتماع الامثل الذي يحقق السعادة لا ينقص عن اجتماع المدينة، وقد لجأ الفارابي الى تصنيف الافراد وجماعات الناس الى طبقات بعضها فوق بعض في القوة أو المال أو الجاه، ويقول بأن الجماعات والافراد يتصارعون فيما بينهم، ومن يغلب منهم هو الفائز وهو السعيد وذلك شيء في طباع الناس وهو العدل، ويرى بأن العدل هو التغالب، وليس استبعاد القاهر للمقهور الا من العدل الطبيعي وهو الفضيلة، ويقول بأن المجتمع يحصل على سعادته من خلال تقسم العمل بداخله بشكل يتناسب مع كفاءات وقدرات الناس بداخله وهنا يبدو تأثر الفارابي بافكار افلاطون عن العدالة وهو يرى بان المجتمع مترابط الاجزاء كالبدن تتكاتف وتتعاون اعضاؤه كلها لتتميم الحياة وحفظها، وأن السرور والألم الذي يحس به أحد أفراد المجتمع لا بد ان يمتد الى الآخرين، وينادي بتكامل المجتمع وتضامنه لحل مشكلاته الدنيوية وان الاعباء داخل المجتمع يجب ان تتوزع على أفراده.

شكل الحكومة: المدينة الفاضلة:

يصنف الفارابي الدول بين دول (مدن) فاضلة واخرى جاهلة او فاسقة او متبدلة او ضالة معتمدا على أساسين هما السعادة والرئاسة[٤].

١- فالمدينة الفاضلة هي التي يسعى اهلها للسعادة الحقيقية المبنية على المعرفة والفضيلة، ويعمل رئيسها لخيرها وسعادتها وسوف نقدم تفصيلا لرئاسة هذه الدولة فيما بعد.

٢- اما اهالي المدن الاخرى، الجاهلية والفاسقة والمتبدلة والضالة فهم يخضعون لشهواتهم واراؤها وأعمال أهلها ورؤسائها يختلفون عن أهل المدينة الفاضلة.

ويرى الفارابي بان اهل المدينة الفاضلة يمتازون عن غيرهم بسلوكهم وارائهم وان المدينة الفاضلة مبنية على أسس معينة لا تتغير ولا تتبدل ولرئيسها شروط يجب التقيد بها بدقة، وهو يجعلها نقيضا للمدن

٤- حسن صعب، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٦-٢١٧. انظر تقسيمات الفارابي للمدن في المدينة الفاضلة، مرجع سبق ذكره، ص ٧٦-٩١.

الاخرى الجاهلة والفاسقة والمتبدلة والضالة، وقد جعلْ ترتيب المدينة الفاضلة واعضاؤها على صورة مطابقة لترتيب الموجودات وأنها تستمد قوتها من القوى الروحانية والعقلانية السرمدية لان اكمل مدينة حسب رأي الفارابي هي مدينة الله ولذلك يجب ان تكون مراتب المدينة الفاضلة منظمة ومرتبة وفقا لنظام الكون الذي هو مدينة الله[٥].

رئاسة الدولة الفاضلة:

ينظر الفارابي الى رئاسة الدولة الفاضلة على أنها اسمى وأشرف الاعمال و ينظر الى موقعها كموقع القلب من البدن، و يعرف رئيس المدينة الفاضلة بأنه الرئيس الذي لا يقبل ان يكون فوقه رئيس اصلا وأنه فوق الجميع وليس لكل انسان ان يصبح رئيسا[٦] و يرى بان وظيفة رئيس المدينة الفاضلة لا تتوقف عند حد ادارة شؤون مدينته بل أن له رسالة اخلاقية سامية لانه مثال يحتذى به، وبذلك يكون الفارابي يعلق امالا كبيرة على رئيس الدولة ودوره في اصلاح المجتمع ولربما كان الفارابي بذلك متأثرا بسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين.

خصال رئيس المدينة الفاضلة[٧]:

يمتاز رئيس المدينة الفاضلة بخاصتين تميزانه عن غيره من الاشخاص.

١- الخاصة الاولى. تكون بالفطرة والطبع معدا لها، وهي التي تعد الرئيس لكي يكون رئيسا متميزا بصفات اصيلة في نفسه تميزه عن غيره.
٢- الخاصة الثانية: تكون بالهيئة والملكة الارادية اي يمكن ان يتعلمها الانسان بعد مولده.

٥- الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة، وزارة الثقافة المصرية، القاهرة ١٩٦٤، ص ١٣١.
٦- نفس المرجع ص ١٢٢.
٧- الفارابي، المدينة الفاضلة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨-٣١.

ولم يجد الفارابي غضاضة من أن يكون للدولة الفاضلة أكثر من رئيس حتى يمكن الجمع بين الفضائل السابقة في رئاسة دولته الفاضلة، و يسلم الفارابي بصعوبة تحقيق هذه الشروط وندرة اجتماعها في شخص واحد و يرى بأن الدولة تقترب من الدولة الفاضلة بقدر توافر عدد من هذه الصفات في رئيسها.

وفي الختام يجدر بنا ان نلاحظ بأن فكرة الفارابي عن رئيس الدولة الفاضلة تختلف عن نظرة أفلاطون ففي حين يطالب افلاطون الفيلسوف النزول من سماء التأملات الى عالم السياسة ليصبح حاكما فيلسوفا نجد الفارابي يطلب من رئيس مدينته الفاضلة الاندماج في العالم الروحي وان يحيا بروحه اكثر من حياته بجسمه، وعليه ان يكون قادرا على الاتصال بالعقل الفعال «القوى الالهية»، ولديه القدرة على تهذيب ارواح مرؤوسيه و يصعد بهم الى مستوى النور والاشراق. وبالاحرى فان المدينة الفاضلة عند الفارابي قوامها سكان من الأولياء الصالحين ورئيسها نبي، وهذا مجتمع لم يعرفه العالم الا في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم ولن يتكرر وجوده قط.

ابن خلدون:

حياته[٨]:

ولد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي في تونس سنة ٧٣٢ هـ الموافق ١٣٣٢ م، وتوفي سنة ٨٠٨ هـ، الموافق ١٤٠٦ م عن عمر يناهز ٧٤ سنة ودفن في القاهرة. وقد تنقل في معظم الدول العربية حيث زار المغرب وتونس ومصر والحجاز وتولى بعض المناصب السياسية الهامة، وله عدة كتب اهمها المقدمة.

هذا ولقد تميزت فترة حياة ابن خلدون بالتخلف السياسي والحضاري في العالم العربي والاسلامي وامتازت تلك الفترة بالدسائس والمؤامرات بين قادة وملوك الدويلات الاسلامية وتوجت نهاية هذه الفترة بفتوحات تيمور لنك وما

٨- انظر ذلك في خليل شرف الدين، ابن خلدون، دار ومكتبة الهلال، بيروت دون تاريخ، ص ٢٩-٤٠.

أحدثته من خراب في البلاد الاسلامية وقيام الدولة العثمانية.

منهجه وطريقة بحثه:

لجأ ابن خلدون الى الأسلوب العلمي في أبحاثه ورفض التفسير التجريدي للظواهر الاجتماعية، وكانت دراساته تنطلق مباشرة من الواقع الذي يعيشه حيث عني بوصف الأحوال الاجتماعية والسياسية كما هي قائمة ولم يهتم بالدولة المثالية كأفلاطون أو الفارابي.

وكان جل اهتمامه بالتاريخ وفلسفته، ويصنف ابن خلدون كأول مؤرخ حاول أن يضع أسس علمية للحوادث التاريخية، واستخراج القوانين الطبيعية لقيام الدول وزوالها، وكان يرى بأن مهمة المؤرخ ليس سرد الوقائع فحسب بل عليه البحث عن الاسباب والعلل التي تنشيء هذه الأحداث[٩]. ومن خلال ملاحظة دراسات ابن خلدون وكتبه نستطيع أن نؤكد بأن ابن خلدون قد اتبع منهجا علميا استقرائيا يقوم على تحديد وغربلة الظاهرة المراد دراستها، ثم ملاحظتها عن طريق الخبرة المباشرة ومتابعة تطوراتها حتى يتم التوصل الى قوانين وقواعد عامة تحكم الظاهرة من حيث تطوراتها المتتابعة.

ويمكن تحديد خصائص المنهج العلمي الذي أتبعه ابن خلدون في تفسير ظاهرة الحكم والكشف عن الظاهرة السياسية فيما يلي[١٠]:

١- اعتماد الملاحظة المستندة الى الخبرة الشخصية وأن تلك الملاحظة يجب أن تكون متعددة الجوانب، لأن الالمام بظاهرة السلطة أو أي ظاهرة اجتماعية معقدة مثلها يحتاج لدراسة مختلف جوانبها الاقتصادية والثقافية والعقيدية.

٢- هدف ابن خلدون في دراساته الى الوصول لقوانين وقواعد عامة بمعنى

٩- مقدمة ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص ٥-١٤.

١٠- حامد ربيع، التراث الاسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ٩٠-٩٥. وكذلك محمد الدوادي، بعض اوجه التشابه والاختلاف بين التفكير العربي الخلدوني والتفكير الغربي الاجتماعي، شؤون عربية عدد ٢٤ بتاريخ شباط ١٩٨٣ ص ٩٨-١٠٨.

علاقات ارتباطية بين الظواهر ونتائجها، و يظهر ذلك من خلال محاولة ابن خلدون وضع قوانين عامة للتطور الطبيعي في الدول وأنظمة الحكم، وتحديد الظروف التي تنتج كل مرحلة من مراحل التطور ومعرفة العوامل الذاتية والخارجية المؤثرة فيها.

نظرته للمجتمع ونشأة الدولة:

يتفق ابن خلدون مع النظرة اليونانية في أحد جوانبها في تبرير نشوء الدولة، فهو يرى بأن الانسان لا بد أن يعيش في حالة تدعوه للاعتماد على غيره نتيجة عجزه عن الايفاء بجميع متطلباته الضرورية - مثل الطعام والملبس والدفاع عن نفسه لوحده، ونتيجة لرغبة الانسان لسد حاجاته الأساسية هذه ظهر الدافع للتعاون مع الآخرين وتطلب ذلك وجود حياة اجتماعية. أي أن ابن خلدون يرى بأن الانسان اجتماعي بطبعه ولا يستطيع ان يعيش منفردا، ولا بد له من الاحتكاك بغيره من الناس سواء في شكل أفراد أسرته أو أفراد قبيلته.

ولكن نتيجة طبيعية الانسان الفردية والانانية والميل للعدوان في نفسه احتاج الانسان لوجود سلطة أو جهاز حاكم يقوم بتنظيم المجتمع الذي يطلق عليه أسم الدولة.

أي أن ابن خلدون يرى بأن وجود الدولة لا يرجع بالضرورة الى فطرة المجتمع نحو العيش المشترك وفطرته الطبيعية للتعاون، بل لا بد من وجود صاحب قدرة وقوة يستطيع اقناع الافراد بالتعاون ويجمع كلمتهم حتى يصلح حالهم و يقيموا مجتمعا سياسيا.

ويخضع ابن خلدون الدولة في تطورها الى خمس مراحل هي[١١]:

١- طور النصر والاستيلاء على الحكم من أيدي حكم أو دولة سابقة.
٢- طور الفراغ والدعة لتحصيل ثمرات الملك وفيه تسود الراحة والطمأنينة.

١١- انظر في ذلك، ابراهيم درويش، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٣-١٠٤، وكذلك مقدمة ابن خلدون، ص ٢٩٨-٣٠٠.

٣- طور الاستبداد والانفراد بالسلطة والتنكر لأهل العصبية.
٤- طور القناعة والمسالمة و يكون الحاكم خلاله قانع بما ورثه عن سابقيه.
٥- طور انقراض الدولة وزوالها نتيجة الاسراف والتبذير.

أي ان الدولة في نظر ابن خلدون من صنع مجتمع من البشر عمل على اتخاذها كوسيلة لتحقيق التعاون بين أفراد المجتمع حرصا على منافعهم وتحقيقا لأمنهم وسلامتهم وحماية لمصالحهم. وبهذا فهو يرى بأن الدولة وظيفة وضرورة اجتماعية تستلزمها طبيعة البشر في اجتماعهم، وهو بذلك يعارض بعض المفكرين المسلمين الذين ربطوا بين الحكم والنبوة أو الوازع الديني مثل الغزالي، وهو يرى بأن بعض الأمم غير الدينية مثل المجوس قد عرفوا الدولة والحكم قبل غيرهم.

مما سبق نستنتج بان ابن خلدون قد آمن بان كل من المجتمعات والدول تمر بمراحل نمو وتطور، وأن حركة الحضارات الانسانية والدول تخضع لحركية جدلية لا استقرار لها على اتجاه واحد اذ تنشأ الدول وتنمو ثم تنته لتبدأ مرحلة جديدة[١٢]

العصبية ونظام الحكم:

أهم ما يميز نظرة ابن خلدون لنظام الحكم وتطور شكل السلطة ذلك الربط أو العلاقة بين السلطة وفكرته عن العصبية، وسيكون من المستحسن في هذا المجال ان نوضح فكرة ابن خلدون عن العصبية.

تعني كلمة العصبية في معناها العام «النعرة» وهي مرادفة لفكرة التعصب التي مؤداها أن يناصر الأخ أخاه و يدافع عنه. لكنها عند ابن خلدون تأخذ معنى آخرَ فهي تعني «تلك العلاقة التي تتحدد على أساس النسب والأصل، بحيث تخلق نوعا معينا من التضامن العائلي الذي يوجد مجموعة من

١٢- محمد الذولاَدي، مرجع سبق ذكره ص ١٠٦.

الحقوق وتفرض طائفة معنية من الالتزامات»[١٣].

ومن هذا التعريف نستطيع ملاحظة أن مفهوم العصبية لدى ابن خلدون كان مرتبطا بظاهرة الانتساب العرقي أو العنصري، وهي أوسع من صور العلاقة العائلية وتمتد لتشكل رابطة تضامنية بين جميع أفراد الجماعة ذات الأصل المشترك.

و يتوسع ابن خلدون فيما بعد في نظرته للعصبية فلا يجعلها مقتصرة على رابطة الدم والنسب بحيث يصبح مصدرها الولاء او العصبية لفكرة معينة وليس لنسب معين. وهذا المعنى للعصبية يظهر في المجتمعات المتقدمة و يصبح مرادفا لمعنى الصفوة المختارة و يقترب من معنى الحزب السياسي.

و يقسم ابن خلدون الحكومات الى ثلاثة أنواع رئيسية هي[١٤]:-

١ - الحكومة الطبيعية برئاسة حاكم مستبد و يعرفها بانها «حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة»

٢ - حكومة الملك التي تقوم على «حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار». وتكون السيادة فيها للعصبية وأن كانت لا تخلو من الشرع.

٣ - الحكومة الدينية وهي التي يطلق عليها الخلافة و يعرفها «بأنها حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية... فهي في الحقيقة خلافه صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسية الدنيا به». أي ان السيادة في مثل هذه الحكومة تكون للشرع وان كانت لا تخلو من العصبية والوازع فيها ذاتياً يقوم على الاقتناع.

وحين تحدث ابن خلدون عن منصب الخليفة والامامة في الدولة الاسلامية

١٣- انظر لمزيد من التفاصيل عن مفهوم العصبية عن ابن خلدون:
أ - محمد الذوادي مرجع سبق ذكره ص ١٠٦.
ب - محمد جابر الانصاري، ابن خلدون وسيطا بين العروبين والاسلامين في معنى قوله العصبية ضرورة للملة، مجلة العربي عدد ٢٩٢ مارس ١٩٨٣، ص ٥٨-٦٢.

١٤- مقدمة ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص ١٩١.

أحاط هذا الموضوع بكثير من العناية، وشرح الوسائل لاختيار هذا الخليفة واعتبر البيعة التي يقوم بها أهل الحل والعقد في الدولة فرض كفاية للاقرار بوجوب اطاعة الحاكم تنفيذاً لقوله تعالى «وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم»[١٥].

أما شروط هذا المنصب فيحددها ابن خلدون بأربعة شروط العلم والعدالة والكفاية وسلامة الحواس والأعضاء و يرى بأن هناك شرط آخر مختلف عليه لدى جمهور المسلمين وهو شرط النسب القرشي، كما تعرض لمنصب الامامة في مذهب الشيعة ومبرراتهم في ذلك[١٦].

وفي الختام لا يتوقف ابن خلدون في هذا المجال عند حد المقارنة الجامدة بين الخلافة والملك بل يبين لنا كيف يمكن ان تنقلب الخلافة الى ملك والظروف التاريخية التي تواكب ذلك.

خصائص الفكر السياسي لدى ابن خلدون وأهميته:*

١ - يرى ابن خلدون بأن الظاهرة السياسية ظاهرة تابعة تتحدد بالظروف الاجتماعية المحيطة، وأن النظام السياسي تعبير عن الظروف والتطور الاجتماعي، ولم يدرس ابن خلدون علم السياسة كعلم مستقل.

مما سبق نستنتج بأن ابن خلدون قد كان متأثراً بمنهجه في علم الاجتماع في نظرته للظاهرة السياسية. ومن هنا اعتبر ابن خلدون واضع أسس علم الاجتماع السياسي.

٢ - ينطلق ابن خلدون في بناء اطاره الفكري من منطلق التحليل التجريبي

١٥- نفس المرجع ص ١٩٣.

١٦- نفس المرجع.

*- لمزيد من التفاصيل عن خصائص الفكر السياسي لابن خلدون انظر حامد ربيع، التراث الاسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٨-٨٩-١٠٩-١١٠.

القائم على الملاحظة المباشرة المتعددة الجوانب و يظهر منهج ابن خلدون الاستقرائي هذا بوضوح في مجال الدراسات التاريخية ومتابعة التطورات التي تصيب الدول والشعوب، ولذلك يعتبر ابن خلدون من أوائل المؤرخين الذين وضعوا نظريات علمية في هذا المجال.

٣ - أهم ما يميز خصائص فلسفة ابن خلدون السياسية أنها كانت تقوم على فكر ثنائي يعتمد على التوازن بين العقلانية والدين، فهو وان كان مؤمناً متصوفاً وكان يعتبر من الفقهاء البارزين في المذهب المالكي الذي كان يدرسه، فانه لم يغفل المعرفة العلمية التجريبية في تفسيره للظواهر الاجتماعية.

خصائص الفكر الاسلامي وآثاره

والآن وبعد الانتهاء من متابعة بعض اوجه التراث الاسلامي سنحاول تحديد أهم خصائص الفكر السياسي الاسلامي التي تميزه عن غيره:

١ - لم يكن الفكر السياسي الاسلامي يتمتع بالاستقلالية، وكان باستمرار تابعاً لدراسات اخرى فهو غالباً مرتبط بالتعاليم الدينية أو نابع من التقاليد الفلسفية، فمعظم مفكري السياسة اما كانوا رجال دين كالغزالي وابو حنيفة أو ممن يعملون في مجال الفلسفة مثل الفارابي، ومجالي الاجتماع والتاريخ مثل ابن خلدون.

٢ - الفكر السياسي الاسلامي يقوم على مبدأ التوفيق والاعتدال، حيث لم تعرف التقاليد الاسلامية المبالغة والتطرف، والامثلة في هذا المجال كثيرة نذكر منها ذلك الدور الذي قام به الفكر الاسلامي في التوفيق بين مثالية اليونان وواقعية الرومان. وكذلك التوفيق بين الدين والفلسفة.

٣ - يرتكز الفكر السياسي الاسلامي حول فكرة الخلافة أو مبدأ الامام حيث كانت القيادة تمثل باستمرار نقطة البداية في التحليل السياسي أي أن

التحليل السياسي كان يتناول السلطة كحقيقة تتبع من أعلى وتتحد بالطبقة الحاكمة دون ان يوجه اهتمامه لتعانق الطبقة الحاكمة بالمحكومة أو ان يخلق قنوات الاتصال فيما بينها.

٤ - يجعل الفكر السياسي الاسلامي مبدأ العدالة المبدأ الاصيل في تحليل اهداف الوجود السياسي أي يجعلها القيمة العليا بمعنى الهدف الذي يسعى المجتمع السياسي لتحقيقه و يعطيه السيادة على غيره من الاهداف.

الفصل الثالث

الفكر السياسي في العصور الحديثة

مقدمة

تبدأ هذة الفترة منذ القرن السادس عشر الميلادي والذي مثل بداية التحولات في القارة الأوروبية في كافة المجالات، وتمثل هذه الفترة بداية عصر النهضة في أوروبا حيث بدأ نفوذ الكنيسة بالتضاؤول نتيجة الصراعات الدينية التي ظهرت، وانقسام الكنيسة على نفسها وبداية ظهور القوميات والحركات التحررية في أوروبا والتي مهدت الطريق لكافة الافكار والمذاهب السياسية للظهور في هذه المنطقة فيما بعد.

وفيما يلي نوجز أهم هذه التحولات التي اصابت المجتمع الأوروبي والتي بدورها مثلت نقطة الانطلاق للفكر السياسي، كما ساهمت في تحديد معالمه الاساسية في هذه الفترة والفترات التالية:

١ - القضاء على فكرة ازدواج السلطة التي كانت سائدة في العصور الوسطى، والاعتراف بسلطة الدولة السياسية على جميع المقيمين فيها بما فيهم الكنيسة مما كان له الاثر الكبير في اضعاف سلطة الكنيسة والحد من تدخل رجال الدين في الحياة العامة.

٢ - ظهور الدول القومية واضمحلال النظام السياسي الاقطاعي اذ سيطرت على أوروبا في تلك الفترة القومية وبدأت الشعوب تطالب بحريتها وحقها في تكوين الدول القومية المستقلة الخاصة بها، متحررة من السيطرة الخارجية للكنيسة وأمراء الاقطاع المرتبطين بها.

٣ - ظهور الحركات التحررية وبلورة مبدأ السيادة :
بعد اضمحلال سلطة الكنيسة وزوال النظام الامبراطوري ظهرت الحركات التحررية في معظم دول أوروبا، واخذت هذه الدول تطالب بالسيادة التامة من الناحية الروحية والزمنية على سكانها واراضيها. وظهرت فكرة القانون الطبيعي كفكرة سياسية

تقوم على الاعتراف بحقوق الانسان الطبيعية التي لا يجوز للقوانين الوضعية تجاوزها.

٤ ـ التقدم التكنولوجي وزيادة الاهتمام بالبحث العلمي:

ظهرت في أوروبا في هذه الفترة الدعوات للاهتمام بقدرة الانسان على العمل والتفكير والتغير رافضة بذلك المقولات الدينية التي اهملت دوره وجعلته خاضعاً للقوى الالهية الجامدة. وقد رافق ذلك زيادة الاهتمام بالبحوث العلمية القائمة على التفكير التجريبي والتي ترفض التفكير الميتافيزيقي والفلسفي، مما كان له الاثر الكبير في ظهور عصر الثورة الصناعية والتكنولوجية في معظم انحاء أوروبا وتهيئة المناخ العلمي للابحاث والدراسات العلمية.

المبحث الاول

نيقولا ميكافيللي (١٤٦٩ - ١٥٢٧ م)

حياتـه :

ولد ميكافيللي سنة ١٤٦٩ م في مدينة فلورنسا الايطالية. التي كانت تخضع حينئذ لحكم اسرة مديتشي. و يرجع اصل ميكافيللي الى اسرة عريقة وبارزة وقد اتاح له وضعه الاجتماعي فرصة للتعليم العالي في مجالات مختلفة مثل الادب والقانون والتاريخ والفلسفة.

بدأ ميكافيللي حياته العامة موظفاً عادياً في حكومة مدينة فلورنسا الملكية، ولكن حين اجتاحت الجيوش الفرنسية هذه المدينة واطاحت بحكومة لورينزو مدتشي المطلقة لم يتردد ميكافيللي في تأييد النظام الجمهوري الجديد، وتمكن ميكافيللي خلال هذه الفترة من التنقل في وظائف حكومية عليا كان آخرها السكرتير الاول لحكومة فلورنسا، واوفد في عدة بعثات مهمة نيابة عن الحكومة الى المدن الايطالية والدول الاجنبية، واستطاع ميكافيللي خلال هذه الفترة الاطلاع على خبايا الحياة السياسية واسرارها عن قرب، وفي سنة ١٥١٢ م حين عادت حكومة المدتشي للحكم بمساعدة البابا قبض على ميكافيللي وعذب وطرد ليعيش في عزلة في مزرعته قرب فلورنسا وفي هذه الا ثناء ألف ميكافيللي:-

١ - كتاب الامير The Prince* سنة ١٥١٣م، والذي حاول من خلاله التقرب الى العائلة الحاكمة في فلورنسا وأهداه الى الامير لورينزو دي مديتشي واضعاً فيه خلاصة أفكاره وتجاربه، وشارحاً فيه مجموعة من النصائح للحاكم راجياً ان ينال رضى الحاكم الجديد، لكنه فشل في ذلك.

٢ - وفي سنة ١٥٢١ ألف كتابه الثاني «مقالات في الكتب العشرة الأولى

ليتيوس ليفيوس» والذي سمى فيما بعد بالمطارحات The Discoureses ٭ حيث حاول ميكافيللي من خلاله ان يكون اكثر علمية من كتاب الأمير، ولجأ فيه الى تحليل الاوضاع السياسية مستعيناً بطريقة جديدة في البحث العلمي. وبعد ذلك ألف ميكافيللي عدة كتب أخرى.

منهجـــه :

من المتفق عليه لدى معظم الدارسين لكتابات ميكافيللي بانه كان يحاول ان يخط لنفسه طريقة جديدة في البحث والتفكير تختلف عن سابقيه، وحتى ميكافيللي نفسه يدعى بأنه ابتكر طريقة جديدة في البحث مغايرة للطرق التي سبقه اليها غيره من الباحثين القدامى ودعاة الاخلاق ، ويلاحظ على اسلوب ميكافيللي عدم اهتمامه بالمنطق والفلسفة وتشغفه للربط بين الاسباب والنتائج والدراسات التحليلية المستمدة من التاريخ.

ويمكن ايجاز اسلوب ميكافيللي في البحث في مجموعة من النقاط[1] .

١ ـ انه استعان بالتاريخ لاستقصاء الاحداث ومعرفة نتائجها وارتباطاتها وامكانية تكرارها.

٢ ـ محاولة وضع تعميمات في حالة تكرار الحوادث للوصول الى قواعد عامة توضع أمام الحكام لتساعدهم على تبني مواقفهم.

٣ . البحث عن امكانية التدخل في الاحداث مستقبلاً بعد معرفة اسبابها ومحاولة تحديد السلوك الواجب اتباعه لمواجهة الاحداث.

مفهوم الفضيلة عند ميكافيللي:

أن الفضائل ومكارم الاخلاق في نظر ميكافيللي تخص افراد المجتمع

٭ـ تجدر الاشارة هنا الى ان كتاب الامير وكتاب المطارحات لهما نسخ عربية مترجمة بقلم خيري حماد الاول صادر عن المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٧٠م، والثاني صادر عن دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٧٩م. أما النسخة الانجليزية التي اعتمد عليها في هذا البحث فهي:

★ Machiavelli, The Prince & The Discourses, The Modern Library, New York, 1950.

١ـ مقدمة ولكر للنسخة المترجمة من المطارحات ص ١١٦-١٢٤.

فقط، ولا بأس من الآخد بها اذا كانت تؤدي خدمات للمجتمع، ولكن الحاكم غير مقيد بهذه القواعد الاخلاقية، وتقاس أخلاقياته بمقدار ما يحققه من توطيد لسلطته ومدى تحقيقه لوحدة وقوة الدولة التي يرأسها.[٢]

و يعرف ميكافيللي الفضيلة بانها كل ما يوصل الانسان لتحقيق أغراضه التي هي في الغالب تحقيق القوة والسلطة والنجاح.، وان الرجل الفاضل في رأيه هو الذي يستطيع تحقيق اهدافه. ومن هنا كان ميكافيللي قد عالج موضوع السلطة والدولة بعيداً عن القيم الدينية والاخلاقية المتعارف عليها كما انه أبدى كراهية للبابا والقيم الدينية السائدة*، وطالب الأمير التخلص من فضائل الامير واخلاقه كانسان وذلك من أجل مصلحة الدولة وقوتها. أي ان ميكافيللي كان من أوائل المفكرين الذين نادوا بفصل السياسة عن الاخلاق والدين.

الغاية تبرر الوسيلة :

سيطرت فكرة الغاية أو الهدف على جميع نظريات ميكافيللي السياسية، وكان يرى بان الشهرة والنجاح هي الغاية التي على الامير السعي لتحقيقها، وهو لا يهتم بمدى اخلاقية الوسيلة التي يتبعها الحاكم لتحقيق أهدافه، وانما كان يتسائل عن مدى ملائمة هذه الوسيلة لتحقيق اهدافه المعنية. فميكافيللي يقول في كتابه الامير بان الحاكم اذا ما حاول توطيد سلطته أو توسيع امارته بغزو دولة اخرى فان له الحق في انتهاج أي وسيلة للوصول الى هذه الغايات مهما كانت الوسيلة قاسية، وان أي وسيلة أو سبيل يتبعه يعتبر مشروعاً مهما كان طغيانه[٣].

نظرته للمجتمع والدولة :

آمن ميكافيلي بانّ الناس اشرار بطبيعتهم وانهم لا يفعلون الخير الا

2- The Prince, Op. Cit, p. 65.

*- تعكس آراء ميكافللي هذه نقمته على البابا والكنيسة التي حملها مسؤولية تخلف ايطاليا وتمزقها، كما تعكس رغبة ميكافللي في التخلص من القيم السائدة للوصول الى الهدف الاسمى بالنسبة له وهو وحدة ايطاليا وتحررها انظر:
The Discourses, p. 151-152.

3- The Prince, p. 66.

للضرورة و يقر بان الخطيئة أصيلة في الانسان، وسهولة افساد الناس، وانطلاقاً من اعتقاد ميكافيللي هذا بسوء طبيعة البشر حاول تفسير سلوك الأفراد وسعيهم لتأمين حياتهم والمحافظة على ممتلكاتهم، كما انه ارجع الى هذه الطبيعة السيئة في البشر تصرفات الحكام وسعيهم لتقوية وتوسيع سلطانهم.

انطلاقاً من نظرة ميكافيللي المتشائمة للطبيعة البشرية اعتبر العامل الأمني هو العامل الاساسي لتكوين الدول، فهو يرى بان الدافع الاساسي لنشوء الدول والمجتمعات البشرية هو رغبة الجماعات في التخلص من الاخطار وتجنب اهوال الحروب[4] بحيث يجتمع الافراد في اماكن يختارونها لضمان بقائهم و يقبلون الرضوخ لحاكم قوي وشجاع يضمن استتباب النظام و يكون قادراً على قطع دابر الفوضى والتصدي للفساد.

وقد نظر ميكافيللي للدولة كغاية في ذاتها، وقال بان الدولة كنظام له قيمه الخاصة التي قد تختلف عن القيم السائدة في المجتمع، وان الدولة في تعارض محتوم مع مصلحة الافراد الخاصة لان الافراد انانيون بطبعهم و يسعون للسيطرة و يرفضون الخضوع للدولة، وقال بأنه في حالة تعارض القيم التي تحكم الدولة مع القيم السائدة في المجتمع مثل الاخلاق والدين يكون لزاماً على رجل الدولة العمل على التمسك بالقواعد التي تحافظ على سلطته ودولته متغاضياً في ذلك عن القيم الاخرى، لان وجود الدولة وقوتها ضروريتان لانقاذ المجتمع من الفوضى.[٥]

و يرجع الفضل لميكافيللي اكثر من غيره في استخدامه مفهوم الدولة بالمعنى الحالي ككيان سياسي وقوة منظمة لها سيادتها على جميع الافراد والمؤسسات والاراضي التابعة لها. وهذا بالرغم من ان الدولة التي عايشها ميكافيللي واثارت حماسته في تلك الظروف لم تكن تتعدى «دولة المدينة»* لكنها لا تعكس

4- The Discourses, P. 112.

٥- The Discourses., p. 528. وفي كتابه الامير نجد ميكافللى يقول بان على الامير ان لا يكترث بوصفه بتهمة القسوة اذا كان في ذلك ما يؤدي الى وحدة رعاياه وولائهم. The prince ch.17,p.60

*- للمقارنة أنظر دولة المدينة في الحضارة اليونانية في الفصل الاول من هذا الكتاب.

بالضرورة أمل ميكافيللي وتطلعاته لتحقيق الدولة القومية الموحدة في ايطاليا حيث كان ميكافيللي يحمل عاطفة قوية لبلده ايطاليا و ينظر الى اليوم الذي يجدها فيه دولة قوية موحدة، ولذلك فهو يطالب بحق الشعوب في تحقيق الاستقلال والقوة لكي يستطيعوا الدفاع عن أنفسهم، وكان يدعو المواطنين للولاء لبلدهم وقال: بان واجب الفرد نحو بلده يفوق الواجبات والالتزامات الاخرى، ودعا الى أهمية وجود الجيش الوطني وهاجم الجنود المرتزقة وحملهم مسؤولية التفكك والانقسام الذي تعيشه ايطاليا[6].

نظام الحكم :

رفض ميكافيللي التقسيمات السابقة المتعارف عليها لانظمة الحكم ، وقال بأن اشكال الحكومات وفق تلك التقسيمات غير مستقرة وانها تتغير وتتبدل ومن السهل افسادها والتحول الى معكوساتها، وكان يرى بان هناك نوعان من الحكم صالحان و يتمتعان بالاستقرار هما[7]:

١ - النظام الملكي .

٢ - النظام الجمهوري .

وهو يرى بان أياً من النظامين - الملكي أو الجمهوري قد يصلح في حالة معينة ولا يكون صالحاً في حالة اخرى نظراً للظروف التي تمر بها الدولة وطبيعة الشعب المحكوم. فالنظام الملكي في نظره ضروري للدولة الجديدة حيث يكون الحاكم في هذه الدولة هو خالق الدولة وصائغ أخلاقها ونظمها الاجتماعية، كما ان النظام الملكي ضروري لاصلاح الدول الفاسدة، والقضاء على الاعداء والمنافسين والثورات، وفي أوقات الازمات[8].

لكن رغبة ميكافيللي هذه في الحكم المطلق واللجوء للقوة واسهابه في شرح

6- The Prince, Ch. 26, p. 94.
وكذلك The Discourses, p. 349.

7- Ibid, p. 113-117
The prince, ch.1, p. 4-5

8- The Discourses, Book, 1, Ch. 9.
وكذلك الفصل العاشر والثلاثين من الكتاب الأول من نفس الكتاب

تفصيلاتها يجب ألا تحجب عنا رغبة ميكافيللي وتأييده للحكم الشعبي الجمهوري حيث يشارك المواطنون في الحكم، ويطالب باللجوء الى الانتخابات وحرية المناقشة بشرط ان يكون الشعب قد وصل مرحلة من النضج والتبصر والتمتع بالفضيلة[٩].

من الشرح السابق لانظمة الحكم في رأي ميكافيللي نستنتج بان ميكافيللي كان يؤثر النظام الجمهوري ويتحمس له. ولكنه حين اكتشف عدم صلاحية هذا النظام في ايطاليا وعدم ملاءمته للظروف اقترح حلا وسطاً للحيلولة دون قيام نظام ديكتاتوري وذلك بان يعهد الحكم الى امبراطور يتمتع بكافة الصلاحيات لادارة البلاد بشرط ان تكون سلطاته الواسعة هذه لفترة مؤقتة أو محددة بالهدف الذي وجدت من أجله[١٠].

فن الحكم : وفضائل الأمير الناجح

يبين ميكافيللي في كتاباته المتعددة واجبات الحكومة ووظائفها، وما على الحكومة اتخاذه من اجراءات وتكتيكات لتحقيق استراتيجيتها في المحافظة على بقائها وقوتها، ويرى بان احراز القوة للامير والدولة يفوق أي اعتبار آخر ولا يمانع من تجاوز القواعد الاخلاقية المتعارف عليها في سبيل تحقيق هذا الهدف[١١].

ويخصص ميكافيللي الجزء الاكبر من كتاباته سواء في الأمير أو المطارحات لشرح صفات الامير الناجح، كما يقدم لهذا الامير مجموعة من النصائح والارشادات التي عليه السير في هداها للحفاظ على وحدة دولته وقوتها. وضمان الاستقرار لها في المدى الطويل*.

٩- The Discourses, Boos. 1, Ch. 58

١٠- انظر في ذلك 1 The Discourses, Book. 1, Ch. 34.

11. Sibley, Mulford, OP. Cit, PP. 301-303

*- يجد القارىء حصرا للفصول الخاصة بكل مجال من هذه المجالات في العرض. الذي قدمه ليلى ووكر لنظرية ميكافللي السياسية في مقدمة الترجمة العربية لكتاب المطارحات ص ١٦٠-١٩٦، وتبدو هذه النصائح أكثر وضوحا وصراحة في الفصول الأخيرة من كتاب الأمير.

ومن خلال متابعة كتابات ميكافيللي عن فضائل الأمير الناجح والنصائح التي يقدمها له يمكننا تحديد أهم هذه الفضائل وتقسيمها حسب المجال الخاص

١ - من ناحية القيم العامة، فصل السياسة عن الاخلاق والدين :-

على الأمير التخلص من الاخلاقيات التقليدية والبدع والقيم المسيحية، وخاصة فيما يتعلق بالذلة والتواضع والرضوخ للحكام، مع اقراره بامكانية استخدام الدين كوسيلة لكسب الشعب فقط.

٢ - في مجال علاقاته الداخلية وواجبه نحو تحقيق الأمن الداخلي :-

ينصح ميكافيللي الأمير بأن يحاول الجمع بين كونه طيب وشرير في نفس الوقت، وان على الامير العمل على ان يخافه الناس ويحبونه في ذات الوقت.

٣ - في مجال الحياة الاقتصادية وتحقيق الرفاهية للمواطنين:-

ومن فضائل الأمير أن يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الملكية بشكل عادل، لأن فقر الأغلبية سيؤدي بها الى الثورة.

٤ - في مجال العلاقات الدولية وتحقيق قوة الدولة في مواجهة الآخرين:-

يجب على الأمير الناجح ان يتعلم كيف يتخلص من عهوده ووعوده عند الحاجة، وان للأمير الحرية الكاملة في اختيار الوسائل المناسبة لمواجهة الأوضاع المتبدلة في الساحة الدولية، و ينصحه باللجوء للقوة متى كانت ضرورية، وان يكون حاسماً في تعامله مع الاعداء، ورفض الحياد في العلاقات الدولية.

٥ - في مجال الحرب وتحقيق الانتصار على الاعداء :-

الأمير الناجح هو الذي يعمل على الاحتفاظ بجيش وطني قوي ولا يلجأ للقوات المرتزقة الا حين الضرورة. وان الامير الناجح هو الذي يعد دولته لتكون في حالة استعداد دائم للحرب.

ملاحظات ختامية:

يلاحظ المتتبع لكتابات ميكافيللي واتجاهاته السياسية بان كتابات ميكافيللي وآراءه تمثل طعم المرارة التي عاشها في حياته الخاصة، وما واجهه من فشل في علاقاته مع الحكومات المعاصرة. كذلك فان كتاباته تعد خير معبر عن الفترة الزمنية التي عاشها والحياة السياسية السائدة بما فيها من صراع بين الحكام والاباطرة وما رافقها من مكائد وصراعات مستديمة، ولهذا يعد ميكافيللي وما مثله من تطرف في آرائه مرآة للعهد الذي عاشه بالرغم من الانتقادات الجمة التي وجهت اليه والى فكره، و يرجع اليه الفضل في كثير من الأفكار والآراء التي ما زلنا نعيش في ظلها. نورد منها:

١- انه من أوائل المفكرين السياسيين الذين اهتموا بالدولة ككيان سياسي له خصوصيته، واعتبر الدولة هدف في حد ذاتها، ونادى بأهمية وجود للدولة القومية، وتوفر عنصر السيادة لها مما يتطابق مع المفهوم الحالي للدولة المعاصرة، وكذلك يعود له السبق في فصل السياسة عن القيم الأخلاقية والدينية الأخرى، ولهذا يعد ميكافيللي في الحقيقة مؤسس علم السياسة الحديث.

٢ - ان كتابات ميكافيللي في غالبيتها كتابات واقعية تنم عن نزعة متشائمة وتنظر بنوع من الشك والريبة للطبيعة الانسانية، ولذلك فهو لم يتردد في وصف العلاج الملائم لها.

٣ - ارتبطت افكار ميكافيللي بالسمعة السيئة في مجال الحياة السياسية خاصة حين أباح اللجوء للوسائل غير الأخلاقية لتحقيق أهداف الحكم.

٤ - يلاحظ المتتبع لكتابات ميكافيللي مدى شغفه بالتاريخ وكثرة استخدامه للأمثله التاريخية للتدليل على صحة أفكاره، وبذلك يعد ميكافيللي أحد مؤسسي طريقة التحليل التاريخي الحديث.

المبحث الثاني

مفكرو العقد الاجتماعي

المقدمة :

قبل الشروع في دراسة فكرة العقد الاجتماعي ومفكريها يجدر بنا الاشارة الى فكرة القانون الطبيعي التي كانت سائدة في بداية العصور الحديثة وكان لها الاثر الكبير في ظهور فكرة العقد الاجتماعي، وتقوم فكرة القانون الطبيعي على الاعتراف بوجود عصر «أوحالة طبيعية» كان الافراد يعيشونها قبل تكوينهم للمجتمع السياسي وقبل ظهور الدول، وان الافراد في هذه الحالة أو العصر كانوا يعيشون وفق قواعد القانون الطبيعي والذي يمثل تلك القواعد والمباديء التي يمليها علينا العقل وتتفق وقواعد ومباديء الاخلاق. وان هذا القانون ينسجم مع فطرة الانسان وطبيعته، هذا وقد اختلف العلماء والمفكرون في تقديرهم لهذه الحالة الطبيعية والعلاقات السائدة فيها. وهل كانت الحياة فيها خيرة وسعيدة وتسودها البساطة والفضيلة ويجب الرجوع اليها كما رأى بعض المفكرين، أو حياة شريرة تسودها المساويء والحرب والصراع القائم على القوة والظلم وان الدولة والمجتمع السياسي قد خلصا الانسان من شرورها كما اعتقد فريق آخر.

وقد ظهرت نظرية العقد الاجتماعي كرد فعل لهذه النظرية، وللرد عليها وحاولت نظرية العقد اعطاء تفسير مدني أو اجتماعي للدولة والسلطة السياسية بدلاً من التفسير الالهي أو الطبيعي الذي طرحته نظرية القانون الطبيعي السابقة.

ويقوم جوهر نظرية العقد الاجتماعي على ان انتقال الجماعة الانسانية من الحالة الطبيعية الى حالة المجتمع السياسي المنظم كان نتيجة عقد اجتماعي اتفق عليه الناس، مع ملاحظة بان مفكري العقد الاجتماعي قد اختلفوا في تحديد اطراف العقد والتزاماته كما سنرى فيما بعد. هذا وقد شكلت نظرية العقد الاجتماعي الاساس النظري لمعظم الافكار والنظريات السياسية التي ظهرت في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

وفيما يلي سنحاول استعراض أفكار اهم ثلاثة مفكرين من مفكري هذه النظرية.

توماس هوبز

حياته :

ولد هوبز سنة ١٥٨٨ م، وهي نفس السنة التي شهدت حرب الارمادا حين هاجمت السفن الاسبانية بريطانيا واثارت فيها الرعب والخوف! ، وقد كانت الفترة التي عاشها فترة اضطرابات وحرب اهلية، وشهدت بريطانيا في حياته الصراع بين البرلمان والملك وما رافقها من مذابح، وقد سافر هوبز كثيراً الى فرنسا التي كانت تشهد حرب دينية واهلية وهرب من فرنسا نتيجةالاضطهاد الكاثوليكي خاصة وان هوبز كان ذا ميول الحادية .

وقد وقف هوبز في حياته مؤازراً للملك ضد البرلمان وحاول الدفاع عن الحكم المطلق وسيادة الدولة في كتابه الشهير الذي أسماه الوحش الجبار أو التنين[١] Leviathan وقد كانت حياته الطويلة (٩٠ عام) حافلة بالمعارك الفكرية المريرة مع جميع معاصريه.

منهجه :

ساهم هوبز في دفع عجلة الاستقلال لعلم السياسة عن العلوم الدينية والتاريخية تلك التي بدأها ميكافيللي، و يعد هوبز اعظم كاتب في الفلسفة السياسية، حيث كانت كتاباته في النظرية السياسية جزءاً من مذهبه الشامل في الحياة، وصورة من فلسفته العامة القائمة على التأمل ووضع تخطيط شامل للمعرفة واللجوء الى المداخل التكنولوجية في تحليل الظواهر الاجتماعية[٢].

هذا وقد أفرد هوبز جزءاً كبيراً من نظريته السياسية للقوانين الطبيعية، ولكن معظم جهوده كانت منصبة نحو تفسير القوانين الطبيعية وفقاً لقواعد علم

1- Hobbes, thomas, Leviathan, Basil Black well, Oxford, without date.

2- Brown, K.c., ed. Hobbes Studies, Black well, Oxford, 1965. P V 111.

النفس حيث حاول وضع اسس وقواعد السلوك البشري وركز بشكل خاص على الشروط الواجبة لقيام مجتمع مستقر.

نظرية العقد وتفسير نشوء الدولة:

يرى هوبز بان غريزة المحافظة على النفس والبقاء هي التي تدفع الانسان للبحث عن الوسائل التي تكفل له الأمان. وانطلاقاً من ايمانه بان الانسان اناني بطبعه حاول تفسير الحالة الطبيعية للبشر بانها حياة طبيعية مليئة بالحروب والشرور، وذلك ناتج عن شعور الناس بالمساواة ورغبتهم في الحصول على المزيد من نعم الحياة المحدودة مما سيدفعهم الى الصراع والاختلافات والتنافس و يصل لنتيجة مؤداها ان الافراد اعداء بالطبيعة[٣]، وان رغبة الانسان في الأمن وخوفه من عداوة الأخرين وانانيتهم قد دفعه الى تكوين الدولة والسلطة السياسية التي تستطيع توفير الطمأنينة والخير له. وفي محاولة منه لتفسير نشوء الدولة لجأ هوبز الى نظرية العقد الاجتماعي وقال بان المجتمع السياسي والدولة ينشآن نتيجة عقد بين الافراد أنفسهم يتنازلون بموجبه عن جميع حقوقهم و يتعهدون بموجب هذا العقد بالخضوع لشخص لم يكن طرفاً في العقد ولذلك لا يترتب عليه أي التزامات عقدية[٤].

أما من حيث وظيفة الدولة في رأيه فهي تقتصر على المحافظة على القانون وضمان الطاعة من الناس، وان الدولة وجدت للقضاء على الصراع بداخلها وليس من حقها التدخل في الحياة الاجتماعية، كما ان الدولة يجب ان لا تدعي معرفتها بالحقيقة او تفرض ايديولوجية معينة على المجتمع. لان المجتمع يجب ان يحكم بالقانون الطبيعي الذي نظم به الخالق الكون[٥].

3- Leviathan, Part 1 Ch. 13. p. 80-84.

وهو يرى بان المساواة بين الافراد هي سبب الحرب بين الناس وفي هذا يقول بان أي شخص في صراع دائم مع كل شخص.

4- Leviathan, Part, 1, Ch. 14, p. 84-94.

5- Ibid, Ch. 31, P. 232.

نظام الحكم :

كان هوبز يرى ضرورة وجود حاكم ملكي مطلق تتجمع بيده جميع السلطات وتخضع لارادته جميع القوانين والاخلاق في الدولة وإلا فان المجتمع سيعيش حياة فوضى كاملة تؤدي الى زواله.

وآمن هوبز بالحكم الفردي المطلق و يرفض الحكم الجماعي المقيد لان السيادة في نظره لا تتجزأ ولا يمكن تفويضها، و يعارض فصل السلطات، وتشمل سيادة الدولة في رأيه جميع الاشخاص والمؤسسات الواقعين تحت سلطاتها بما فيهم الكنيسة والنقابات وغيرها. وكان هوبز يرى بان امتلاك الحكومة للقوة هو مبرر شرعيتها، واذا ما فقدت الحكومة هذه القوة ونجحت ثورة في خلعها فانها تفقد حقها في السيادة. لهذا فهو يري بان الحكومة مالكة القوة دائماً على حق.

ولذلك لا يجوز الثورة على الحكومة الا اذا اصبحت حياة الانسان والمجتمع مهددة كلياً بالزوال، وقال بان مهمة الحكومة القضاء على كل المنافسين أو الذين يطمعون بالسلطة.

أهمية هوبز:

ينبع فكر هوبز من نظرته المتشائمة للطبيعة البشرية القائمة على افتراض الأنانية في الطبيعة الانسانية وتركيزه على اهمية العامل الأمني في نشوء الدولة ووظيفة السلطة فيها، وكان ذلك افرازاً طبيعياً للظروف المضطربة التي عاش هوبز في ظلها.

كما امتاز فكر هوبز بالفردية حيث رأى بان حركة الفرد نابعة من سعيه لتحقيق مصالحة الذاتية مما كان له الأثر الكبير في وضع الاسس العلمية لتطوير النظرية الفردية أو الرأسمالية فيما بعد.

وكان ينظر الى مساهماته بأنها مهدت الطريق نحو دفع عجلة علم السياسة نحو الاستقلال عن التاريخ والعلوم الدينية، وان هوبز ساهم في وضع الاسس العلمية للمنهج السلوكي الذي تطور فيما بعد على يد آخرين.

جـون لـوك

ولـد لـوك سـنـة ١٦٣٢ م. لـعـائـلـة ارسـتقراطية، حيث كان والده عضواً بـرلمـانـيـاً أثناء الحرب الأهلية في انجلترا، وقد درس الفلسفة في بداية حياته لكنه تخصـص في دراسـة الـطب، وعمل طبيباً لدى كثير من افراد الطبقة الارستقراطية في بريطانيا وقد شغل فيما بعد عدداً من الوظائف الرسمية العليا.

وقـد نشر لـوك خـلال حياته عدة مؤلفات في الاقتصاد والصحافة والتربية اما في مجـال عـلـم الـسـيـاسـة فله كتاب بعنوان «رسالتان عن الحكومة المدنية» «Two Treatises on Civil Government»

نظرته للحالة الطبيعية[1]:

يـرى لـوك بـان الانـسـان قـبـل ان يـكون المجتمع السياسي والدولة كان يـعـيـش حياة يسودها السلام وتبادل الخدمات، وان الافراد كانوا يعيشون في ظل هـذه الحـالـة الـطـبـيـعـيـة احراراً ومتساوين، وان القانون الطبيعي هو الذي يحكم علاقات الافراد وينظمها، وكان الانسان يتمتع وفق هذا القانون بحقوقه الطبيعية مـثـل حق الحياة والحرية والتملك وغيرها. ولكن خروج الانسان عن هذا القانون واضـراره بمصالح الآخرين نتيجة لممارسته لحقه في الحرية لا يعود لخطأ في القانون الـطـبـيـعي نفسه، وانما الى عجز وقصور العقل البشري عن الوصول الى حقيقة هذا الـقـانـون، ولهـذا فـكـر الانـسـان في الخروج من هذه الحالة الطبيعية التي يسودها الـقـانـون الـطبيعي من خلال وضع القوانين والانظمة وانشاء المؤسسات السياسية، لـكـي تـسـاعـده على تنفيذ القانون الطبيعي وحماية حقوقه الطبيعية وليس للتخلص من احكام هذا القانون.

١- انظر بخصوص الحالة الطبيعية:

Lock, John, Second Treatise on Civil Government, edited by laster., Peter, Cambridge University, 1960, Book. 5, Ch. 20-50.

طبيعة العقد :

نظراً لانحرافات بعض الافراد عن الحالة الطبيعية وجياة الفطرة، وعدم وجود «سلطة حامية» للقانون الطبيعي فكر الافراد في الخروج من الحالة الطبيعية

الى حالة المجتمع السياسي المنظم، وذلك من خلال الموافقة على عقد يبرم ما بين الافراد انفسهم، يتفقون فيه على انشاء المجتمع الذي يخرجهم من الحياة البدائية وهذا هو العقد الاساسي »«The original compact» ولا يملك الافراد حق الرجوع عن هذا العقد، وهو ملزم للجميع لانه تم بموافقتهم جميعاً.

ثم يلي ذلك حسب رأي لوك عقد آخر ينشئوا بموجبه السلطة المدنية، وذلك من خلال تنازل الافراد عن جزء من حقوقهم الطبيعية لشخص «الحاكم» هو طرف في العقد من اجل حماية بقية حقوقهم وحرياتهم التي لم يتنازل عنها، ولهذا فالحاكم ملزم بنصوص العقد، وسلطته مستمدة من موافقة الأخرين وحق الافراد في حماية انفسهم وممتلكاتهم[٢].

الدولة والحكومة :

ميز لوك بين الحكومة والدولة، واعطى اهمية اكبر للدولة والمجتمع، واعتبر الحكومة مؤسسة سياسية في الدولة، و يرى لوك بان نشوء الدولة كان لصيانة الحقوق الفردية والحريات وحماية الملكية الطبيعية التي كان يمكن ضياعها في الحالة الطبيعية نتيجة عدم وجود قانون معروف ـ هذا على الرغم من اقراره بوجود القانون الطبيعي السائد في الحالة الطبيعية ـ وكذلك لانعدام وجود القضاة الذين يعملون بموجب هذا القانون، بالاضافة لعدم وجود سلطة قادرة على تنفيذ الاحكام العادلة، ونتيجة لذلك كله وجدت الدولة لتقوم بهذه المهمات الثلاث، وأنشأت لذلك ثلاث سلطات، هي التشريعية، والتنفيذية والتي تشمل القضائية ثم السلطة الاتحادية وهي المسؤولة عن الشؤون الخارجية للدولة[٣].

٢- انظر جوهر العقد عند لوك في: ابراهيم درويش، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٢.

3- The Second Treatise, Book. V 11, Ch. 89, and Book. V 111, Ch. 96-100.

وقد اشار لوك الى ضرورة فصل هذه السلطات الثلاث حتى لا يؤدي دمجها خاصة السلطتين التشريعية والتنفيذية الى الاستبداد. وقد اعطى لوك اهمية خاصة للسلطة التشريعية واعتبرها اسمى سلطة في الدولة، لان الشعب يفوض سلطته لها، وان الشعب هو الذي يملك الحق لتغييرها حين تتصرف بما يتعارض

والثقة التي منحت لها، لان الشعب مع تفويضه السلطة للحكومة احتفظ ببقية حقوقه، وهو يملك حل الحكومة اذا خرجت عن التزامات العقد، أو تعدت على حقوقه الاساسية، أو اهملت في رعاية مصالحه وتأمين رفاهيته، وبناء على ذلك يكون لوك قد قرر شرعية الثورة، وحق المجتمع في حل الحكومة، وان حل الحكومة أو تغييرها لا يعني حل الشعب والمجتمع او القضاء عليه[4].

أهمية لوك :

انطلقت فلسفة لوك السياسية من ايمانه باهمية الحقوق الطبيعية وخاصة حق الملكية، وان وجود الدولة في نظره مقيده بصيانة هذه الحقوق، وقد كان لهذه الفلسفة اثر كبير في بلورة نظرية القانون الطبيعي التي بقيت سائدة لقرون طويلة من بعده.

وركزت نظرية لوك السياسية مثل هوبز على الفرد وصيانة حقوقه وحرياته واهملت المجموع، لكن في نفس الوقت لم ير لوك تعارضاً بين نظرته هذه وسعي الدولة لتحقيق الصالح العام. كما طالب لوك ايضاً بضرورة احترام رأي الشعب. واعتبر الشعب مصدر السلطة وعلى عكس هوبز رفض التسليم بضرورة اطاعة الحاكم اذا كان ظالماً، وبناء على ذلك يعتبر لوك من أول المنادين بالنظم الديمقراطية والمطالبين بالحد من تدخل الحكومة في حياة الافراد وحقوقهم الطبيعية[5].

4- Ibid, Book.XIX, Ch. 223.

5- Rogers, Diane and Clark, Robert, Inside World Politics, Macmillan of Canada, Toronto, 1961. p.15.

جان جاك روسو

ولد روسو في جنيف في سويسرا سنة (١٧١٢-١٧٧٨)، وقد توفيت والدته حين كان طفلاً، ولذلك فقد كانت طفولة روسو صعبة، وعانى فيها من كثير من المشاكل، وقد ترك روسو جنيف وهو في سن ١٦ سنة وتنقل بين دول أوروبية كثيرة، واستقر اخيراً في فرنسا. وهناك ألف كتبه «اميل سنة ١٧٥٢» «والعقد الاجتماعي سنة ١٧٦٢» وغيرها.

وتعد فلسفة روسو السياسية خير معبر عن مشاكل فرنسا في تلك الفترة والتي تعاني من اضطرابات دائمة ومشاكل عدم الاستقرار السياسي.

الحالة الطبيعية:

استهل روسو فلسفته السياسية بالحديث عن الحالة الطبيعية مثل هوبز ولوك، لكن ايمانه بحقيقة وجود هذه الحالة كان اصيلاً اكثر من سابقيه، وقد اعتقد بان الافراد قبل أن يكونوا المجتمع السياسي أو الدولة كانوا يعيشون حياة فطرة سعيدة تسودها العدالة والمساواة، ولكن نتيجة لتقدم العلوم والمدنية وظهور الملكية الخاصة ونظام تقسيم العمل، ظهرت الحاجة لوجود المجتمع والدولة التي اعتبرها شر لا بد منه[1].

طبيعة العقد الاجتماعي

آمن روسو بمثالية الحياة الطبيعية. لكنه رأى بأن تزايد السكان وتطور المدنية اضطرت الانسان للخروج من هذه الحالة الطبيعية وذلك من خلال عقد وقعه الافراد فيما بينهم تخلوا فيه عن حقوقهم وحرياتهم للمجموع، وليس لفرد معين وذلك من أجل حماية هذه الحقوق والحريات وضمان الاستقرار الجماعي،

1- Heanshow, J.C. The soial and Political Ideas of some Great Thinkers of the Age of Reason, Barnes & Noble, New York, 1950, P. 186.

وقد نشأ عن هذا التنازل ارادة جماعية هي التي تسمى الارادة العامة « The General Will » والتي لا يمكن التنازل عنها[٢].

الارادة العامة والحكومة:

تنطلق نظرة روسو للارادة العامة من أفكاره عن طبيعة العقد الاجتماعي الذي أنشئت بموجبه الارادة العامة، حيث تشترك ارادة الافراد جميعاً حسب العقد لتكون ارادة جماعية يعبر عنها بنشوء الدولة[٣]. وبعد نشوء الدولة يعبر عن الارادة العامة من خلال ارادة الاغلبية، وتصبح ملزمة للجميع وعلى الاقلية الخضوع لها، لانها تمثل المصالح المشتركة لجميع الافراد، وهي صاحبة الحق في السيادة داخل المجتمع، وتملك الحق في سن القوانين وسلطتها مطلقة ودائمة، وهي دائماً على حق لانها تمثل الخير الجماعي، وأن وجودها هو المظهر الوحيد لوجود السيادة في المجتمع. أما مهمة الحكومة فتنحصر في تحقيق الارادة العامة ورغبتها[٤].

وقد دعا روسو الى ضرورة فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية لاختلاف طبيعتهما عن بعض، فالسلطة التشريعية تتمثل في الارادة العامة وفي الشعب نفسه الذي يملك السيادة[٥]. أما السلطة التنفيذية فهي وكيلة أو مندوبة عن الشعب لتنفيذ رغباته ويمكن حلها ومراقبتها، وتزول سلطتها حين اجتماع الشعب في المؤتمرات العامة.

أهمية روسو:

تأثر روسو بمن سبقوه من مفكري العقد الاجتماعي مثل هوبز ولوك ولكنه كان اكثر اخلاصاً منهم لنظرية العقد، لانه آمن بحقيقة وجود العقد من

2- Roussea, The Social Contract and Discourses, Transtated by Cole, C,H,E,P, Datton, New York, 1927, Book, 3. Ch. 4.

3- I bid, Book. 2. Ch. 1

4- I Bid, Book. 1, Ch. 3.

5- Harwitx, Op. Cit, P. 81-82.

ناحية تاريخية وركز على اهمية دور الشعب في هذا العقد.

ولقد كان لافكار روسو عن الارادة العامة وسحبه للسلطة من الحكومة اثر كبير في ظهور نظريات الثورة المستمرة التي اخذ بها كثير من انصار الثورة فيما بعد، مثل اليعاقبة في الثورة الفرنسية، وماوتسي تونغ قائد الثورة الصينية.

كما كان لنظرية روسو عن الارادة العامة أثر كبير على تفكير عديد من العلماء والمفكرين اللاحقين مثل هيجل الذي رأى في الارادة العامة تعبيراً عن روح الامة الالمانية، وادمون بيرك الذي رأى بأن الارداة العامة تتمثل في الثقافة القوميةوالحياة في المجتمع الانجليزي هذا بالاضافة الى تأثيره على افكار كثير من المفكرين الاخرين.

كما اقتبست كثير من الولايات المتحدة الامريكية بعضاً من أفكار روسو عن الديمقراطية المباشرة والدعوة لعقد اجتماعات عامة لمراقبة الحكومة واعادة النظر في موظفي الحكومة والقوانين السائدة.

وفي الختام تجدر الاشارة الى بعض الكتاب والمفكرين الذين ظهروا في فرنسا في تلك الفترة التي عاشها روسو وكانوا شركاء له في الدعوة للحرية والثورة ضد الطغيان والذين كان لتفاعل آرائهم اكبر الاثر في نشوب الثورة الفرنسية وفي اثراء الفكر السياسي بشكل عام.

أولاً : مونتسكيو صاحب كتاب روح القوانين ١٦٩٨ ـ ١٧٥٥*، والذي اعتمد على الدراسات التاريخية وهو صاحب نظرية المناخ والبيئة والتي تقول بان الحكم والقانون يعتمدان في تكوينهما ووظيفتهما على الظروف التي يعيش الناس في ظلها ونادى بضرورة وجود دستور يخضع له الجميع الحكومة والشعب على السواء، كما يرجع له الفضل في وضع أسس نظرية فصل السلطات التي اصبحت فيما

---

* Montesquieu, The Spirit of Law edited by David Wallace.

بعد الاساس لمعظم دساتير الدول.

ثانيا : فولتير ١٦٩٤ - ١٧٧٨، ومع انه كان أديباً أكثر منه مفكراً سياسياً الا ان كتاباته المختلفة عن الحرية كان لها بالغ الاثر في سيادة مباديء الحرية ومقاومة الطغيان في فرنسا آنذاك.

مقارنة مفكري العقد الاجتماعي

وجه المقارنة	هوبز	لوك	روسو
الحالة الطبيعية	حالة صراع وحرب الكل ضد الكل وسيادة قانون الغاب، وذلك ناتج، عن طبيعة الانسان الميالة للشر وغلبة الانانية على سلوك الافراد في سعيهم الدائم للمحافظة على النفس.	تبادل منافع وتمتع بالحقوق والحريات في ظل سيادة القانون الطبيعي الذي يضمن حق الحياة والحرية والملكية.	حياة مثالية تسودها الفضيلة والسعادة لدى كافة الافراد وان المدنيه افسدت هذه الحياة
اطراف العقد	الافراد وحدهم، والحاكم لم يكن طرفاً في العقد.	بين الافراد والسلطة الحاكمة	بين الافراد والارادة العامة المعبرة عن المجموع.
جوهر العقد	تنازل الافراد كلياً ونهائياً عن حقوقهم وحرياتهم للشخص الحاكم الذي يتولى المحافظة على المجتمع	تنازل الافراد عن جزء من حقوقهم لحماية الجزء الاخر للسلطة الحاكمة دون أن يفقدوا حرياتهم.	تنازل الافراد عن حقوقهم وحرياتهم للجماعة لانشاء الارادة العامة ومن ثم تنشأ الدولة التي تعبر عن الارادة العامة
التزامات العقد	على الافراد اطاعة الحاكم ما دام قادراً على توفير الامن لهم والحاكم غير ملزم بنصوص العقد لانه لم يكن طرفاً فيه.	على الحاكم الالتزام بنصوص العقد واحترام حقوق وحريات الافراد ويجوز الثورة عليه اذا خالفها.	وجوب خضوع الافراد والحاكم للارادة العامة.

وجه المقارنة	هوبز	لوك	روسو
صاحب السيادة	السيادة قد تكون لفرد أو مجموعة والشعب تنازل عنها ولا يمكن استرجاعها.	الشعب أو الاغلبية هم اصحاب السيادة وهم يستطيعون استعمالها متى ارادوا وهي تتمثل في السلطة التشريعية.	الارادة العامة صاحبة السيادة وتمارسها بصورة مباشرة من خلال الاجتماعات العامة وسيادتها هذه دائمة ومستمرة.
طبيعة السلطة	السلطة هي التي تخلق المجتمع وتوحد الحقوق.	للشعب حق اختيار السلطة التي تحكمه وله الحق في تغييرها.	السلطة الحاكمة هي وكيل عن الشعب لتنفيذ رغبات الارادة العامة.
نظام الحكم	نظام الحكم استبدادي والسلطة فيه مطلقة للحاكم	نظام الحكم تمثيلي ديمقراطي والسلطة فيه مقيدة برأي الاغلبية	نظام الحكم ديمقراطي مباشر والسلطة فيه مطلقة للاراده العامه

١) الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على المصادر التالية:
١ - ابراهيم درويش، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٣
٢ - بطرس غالي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣١
3. Hurwits , Leon, Op. Cit., p. 74,81

المبحث الثالث

الفكر السياسي المعاصر

ترتبط الافكار السياسية التي ظهرت في القرنين الماضيين بما نتج عن الثورة الصناعية من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية، اذ تبلورت خلال هذه الفترة مجموعة من المتغيرات التي اثرت على مسار الفكر السياسي واحدثت تبدلات جوهرية في الحياة العامة وأدت هذه التغيرات الى ظهور نوع من الانقسام الاجتماعي يهدد حياة وأمن هذه المجتمعات. وقد ادى هذا الانقسام الاجتماعي الى انقسام في الفكر، فظهر الخلاف بين دعاة المبدأ الفردي الرأسمالي المدافعين عن الحرية الفردية وبين المفكرين الاشتراكيين الذين يدافعون عن حقوق العمال والطبقات الفقيرة وفي مواجهة هذه الافكار ظهرت النظرية الشمولية في كل من المانيا وايطاليا لتخلق وضعاً جديداً يتحدى هذه الافكار.

وفيما يلي سنحاول استعراض اهم التطورات التي اصابت الفكر السياسي خلال هذه المرحلة مولين الاهتمام نحو تحليل مضمون هذه الافكار التي تبلورت كما يظهر من متابعتها الى نظريات متكاملة بغض النظر عن مقدميها وسيكون هناك اشارة الى اهم رواد هذه النظريات بصورة موجزة.

النظرية الرأسمالية (الفردية)

تعود بدايات ظهور هذه النظرية الى المدرسة الطبيعية Physicorats التي سادت افكارها فرنسا في القرن الثامن عشر والتي تقوم على فكرة القانون الطبيعي، وان للانسان حقوقاً طبيعية مقدسة، وان واجب الدولة اكتشاف هذه الحقوق والمحافظة عليها، ورافق ظهور المدرسة الطبيعية في فرنسا آدم سمث في بريطانيا الذي دعى في كتابه ثروة الامم الصادر سنة ١٧٧٦ الى الحرية

الاقتصادية[1]، بالاضافة الى ظهور مجموعة من المفكرين التقليديين في بريطانيا يدعون الى الحرية الاقتصادية ليس اعتماداً على الحقوق الطبيعية كما تقول المدرسة الطبيعية، وانما اعتماداً على مبدأ المنفعة والمصلحة الشخصيةالتي وضع اسسه هيوم و بنثام.

ولكن النظرية الفردية لم تتبلور بصورة جلية الا في فترات لاحقة لظهور العلماء سالفي الذكر، وذلك على يد اثنين من العلماء البارزين الذين كان لجهودهما اثاراً واضحة في ظهور الافكار الفردية بصورة متكاملة خاصة في الجانب السياسي وفيما يلي استعراض لأهم افكارهما.

١ ـ جون ستيورات مل ١٨٠٦ ـ ١٨٧٣

دافع مل عن الحرية الفردية ضد تدخل الدولة، ودعى الى حرية التعبير عن الرأي، وقال بان التصادم الحر بين الأراء يجعل الافكار القوية هي التي تنتصر، كما دافع مل في كتابه الحكومة النيابية عن الحكم الديمقراطي والنيابي، وارجع السيادة في الدولة لمجموع الافراد المكونين للمجتمع.

٢ ـ هربرت سبنسر ١٨٢٠ ـ ١٩٠٢

وهو احد علماء الاجتماع الذين حاولوا الدفاع عن المبدأ الفردي والحرية الفردية استناداً الى اسس علمية ضد تدخل الدولة، واعتمد دفاعه هذا على ان الحقوق الطبيعية تحتاج الى حريات فردية لصيانتها، وان الاخلال بهذه القاعدة سيؤدي الى فرض الانسان ارادته على الآخرين بالقوة، وان تدخل الحكومة هو في الغالب لمصلحة جماعة معينة ضد مصلحة غيرها من الجماعات، ومن الافضل عدم تدخل الدولة في اوجه النشاط المختلفة لكي لا تحد من حريات الافراد.

مضمون الاتجاه الفردي

يقوم الاساس العلمي للنظرية الفردية على مجموعة من المبادىء الاساسية

1- Smith, Adam, The Wealth of nations, Everymans edition London 1776.

نذكر منها:

١- الايمان بفكرة القانون الطبيعي، وما يترتب عليها من حريات وحقوق طبيعية مقدسة للافراد.

٢- ان المصلحة الشخصية هي الباعث الاقوى لنشاط الانسان وهي التي تحقق النمو والازدهار للمجتمع. وأن المصلحة العامة تتحقق من خلال تحقيق مصلحة الافراد.

٣- ان المنافسة هي الامتحان الذي يفرز العناصر الجيدة و يضمن سيادتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخ.

وظيفة الدولة في النظرية الرأسمالية :

ينظر انصار النظرية الفردية للدولة باعتبارها شر لا بد منه، وان تدخلها يجب ان يكون في اضيق الحدود، وان يقتصر دورها على الوظيفة الحمائية والتي تتلخص في:-

١ - حماية الدولة والافراد من العدوان الخارجي.

٢ - حماية الملكية الخاصة وصيانتها.

٣ - حماية الصفة الالزامية للعقود والالتزامات الناشئة عنها.

٤ - حماية حقوق الافراد وحرياتهم داخل نفس الدولة.

هذا بالاضافة الى ان معظم انصار المذهب الفردي قد اجازوا للدولة القيام ببعض المشروعات العامة التي لا يقوم بها الافراد لانها لا تحقق لهم منفعة شخصية ولكنها ذات منفعة للمجتمع ككل.

تقييم النظرية الرأسمالية

جاءت ولادة هذه النظرية تعبيراً صادقاً عن الحالة المزرية التي وصلت اليها حالة الفرد في أوروبا في بداية العصور الحديثة، وكرد فعل للآثار السيئة الناتجة عن الحكم المطلق والاستبدادي الذي اودى بحريات الافراد وحقوقهم.

وقد ساهمت هذه النظرية في اثراء الحرية الفردية للافراد وفي حماية

الحقوق الشخصية، كما ساهمت في الحد من التدخل السيء للحكومات في الحياة العادية للافراد، مما فتح المجال لنشوء وتطور النظم الديمقراطية وبروز اهمية المشاركة الشعبية في الحكم.

ولكن بالرغم من هذه الفوائد الجمة التي جناها المجتمع البشري نتيجة لظهور النظرية الفردية فأن هناك مجموعة من المثالب والانتقادات التي وجهت لهذا المذهب:ـ

١ - بنى انصار النظرية الفردية نظريتهم على اساس وجود حقوق طبيعية للفرد منذ نشأته وهي حقوق سابقة لوجود المجتمع. وهذا القول يخالف الطبيعة من حيث كون المجتمع هو الذي يمنح هذه الحقوق.

٢ـ تجاهل انصار النظرية الفردية التعارض المحتمل بين المصلحة الخاصة المصلحة العامة، ويؤخذ عليهم في هذا المجال اصرارهم على أهمية المصلحة الخاصة مما أدى الى ظهور مجموعة من التناقضات الطبقية والاقتصادية داخل المجتمع الواحده.

٣ - افتراض سيادة المنافسة على الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهو امر لم يحدث من الناحية الواقعية، وحل محلها الاحتكار الذي ادى الى تمركز رأس المال في طبقة محدودة بينما عانت الاغلبية الساحقة من الفقر الشديد.*

٤ - يؤخذ على انصار هذه النظرية اسرافهم الحاد في تحديد وظيفة الدولة ونشاطها، وذلك نابع من فساد الحكومات في عصرهم وقلة كفاءتها، كما تجاهلوا وظيفة الدولة في القيام بالمهام التي تهم مجموع المواطنين. وفي تنظيم المجتمع ورفع مستوى الجماعة.

---

* حاولت الدول الغربية التغلب على هذه الحالة من خلال ما يسمى بتصدير النقود ومحاولة السيطرة على الشعوب الفقيرة من خلال عمليات الاستعمار والامبريالية للسيطرة على مقدرات العالم الثالث وأن استغلالها لتحسين الظروف المعيشية بداخلها.

النظرية الاشتراكية

ان كلمة الاشتراكية كلمة عامة و يثير استخدامها كثيراً من المجادلات والنقاشات الحادة حول تحديد مفهومها، والمقصود بفكرة الاشتراكية هنا مفهوماً عاماً يهدف اساساً لتحقيق عدالة التوزيع للدخل، وان الملكية الجماعية هي الوسيلة لتحقيق هذا الهدف، وهي بذلك تختلف عن الشيوعية (الاشتراكية العلمية كما يسميها انصارها) التي تمثل تصوراً محدداً لماركس وانصاره لهذه الفكرة والتي ارتبطت ايضاً بحالات تطبيقية لها كما في الاتحاد السوفيتي أو الصين، وانطلاقاً من هذا التصور لمفهوم الاشتراكية سنحاول فيما يلي استعراض اراء اهم المفكرين الذين تناولوا جوانبها المختلفة عبر التاريخ:-

١ - توماس مور ١٥١٦ وهوصاحب كتاب اليوتوبيا Utopia الذي يصور فيه جزيرة خيالية يقوم فيها مجتمع مثالي يعتمد على الملكية الجماعية و يعمل على تحقيق المساواة بين افراده و يسعى للتخلص من الفقر.

٢ - روبرت اوين ١٧٧١ - ١٨٥٨[٢].

يعد اوين احد رواد الفكر الاشتراكي في القرن التاسع عشر ومؤسس حركة التعاون في انجلترا. وقد انطلق اوين في عرضه لافكاره من خلال توجيه النقد الشديد للمصلحة الفردية وترك المنافسة حرة بين الافراد واعتبرهما مسئولين عن بؤس العمال وانتشار الفقر في المجتمع.

وقد حاول اوين تطبيق افكاره هذه في المصنع الذي يملكه في اسكتلندا وفي القرية التعاونية التي اقامها في امريكا سنة ١٨٢٤، وسعى اوين في محاولاته تلك لتحقيق مجتمع مثالي متكامل يحقق الرفاه للجميع العمال وصاحب العمل، بواسطة الاقناع وليس الثورة، ومن خلال احلال الشعور بالمصلحة العامة لدى الطرفين محل المصلحة الخاصة.

1- Utopia, Everymans revised edition, London, 1951.

٢- لمزيد من التفاصيل عن آراء اوين يمكن الرجوع الى:

Bronowski, J. Mazlish, B., The western Intellectual Tradition, London, 1960, p. 464.

٣ - والى جانب اوين ظهر كل من شارل فوربيه ١٧٧٢ - ١٨٣٧ ولوي بلان ١٨١٣ - ١٨٨٢ يدعوان الى اقامة مجتمعات تعاونية، يكون العامل فيها شريكاً في رأس المال و يتم توزيع الدخل بداخلها بناء على العمل.

٤ - وفي نفس الوقت ظهر سان سيمون ١٧٦٠ - ١٨٢٥ وتلامذته ينادون بضرورة الاهتمام بمصلحة العاملين وسيطرة الدولة على الملكية الخاصة في المجتمع. ولكن بالرغم من انتشار الافكار التعاونية والاشتراكية هذه لدى كثير من المفكرين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فانها بقيت عاجزة عن حل ازمة المجتمعات الرأسمالية، ولم تستطع الحيلولة دون تدهور الاوضاع في هذه المجتمعات وزيادة الاحتكار فيها، وتدني مستوى العمال وزيادة البطالة مما مهد الطريق لكارل ماركس واعوانه لطرح تصورات جديدة في هذا المجال.

النظرية الماركسية

تنسب الماركسية الى كارل ماركس الالماني الذي ولد سنة ١٨١٨ في بلدة تريف لأبوين من اصل يهودي اعتنقا الديانة المسيحية في صغره، وقد درس ماركس القانون والفلسفة والتاريخ في جامعة برلين، ولكنه سرعان ما اشتغل بالسياسة والصحافة ، وقد ادت افكاره المتطرفة الى طرده من المانيا فتنقل في كل من باريس، وبروكسل، واخيراً استقر به المطاف في لندن وهناك الف كتابه المشهور رأس المال - ثلاثة اجزاء.

وبالرغم من ان الماركسية تنسب الى ماركس فان الفهم الواعي لهذه النظرية يتطلب منا ايضاً الاحاطة بافكار وجهود كل من فردريك انجلز ولينين وما قدما من اضافات لبلورة هذه النظرية في صورتها المتكاملة. وفي استعراضنا لهذه النظرية سنحاول التركيز على الاسس العامة لهذه النظرية كوحدة متكاملة.

فيما يلي اهم الاسس والنظريات التي تقوم عليها الماركسية:-

١ ـ المادية الجدلية (الديالكتيك)[٣].

تشكل هذه النظرية الاساس الفلسفي للنظرية الماركسية ، ويرجع الفضل في وضع اسس هذه النظرية واصولها للعالم الالماني هيجل الذي قال بان العالم حقيقة متغيرة، وان هذا التغير يتم عن طريق صراع الاضداد المتعارضة وتقول هذه النظرية بان الفكر نتاج المادة وان الحياة عبارة عن صراع بين الاضداد وان هذا الصراع يؤدي الى التطور.

وقد حاول ماركس وانجلز توسيع دائرة تطبيق هذه النظرية في المجال العلمي للاستفادة منها في دعم نظرياتهم اللاحقة.

٢ ـ المادية التاريخية[٤].

ترتيباً على مباديء المادية الجدلية قام ماركس بوضع اسس نظريته المادية التاريخية لتشمل هذه النظرية الحياة الانسانية واستعملها في دراسة التاريخ الانساني والحياة الاجتماعية، وتوصل الى ان هناك تلازماً اكيداً بين ظروف المجتمع المادية والاجتماعية، وان تغير الاحوال المادية في المجتمع ينعكس بالضرورة على ظروف العلاقة الاجتماعية بداخلة.

٣ ـ نظريات صراع الطبقات.

اعتماداً على النظرية الجدلية والنظرية المادية التاريخية حاول ماركس

٣- لمزيد من التفاصيل عن هذه النظرية يمكن الرجوع الى:

a- Marx & Engles, Selected works, Moscow, 1955 Vol. 2, P. 385-405.

b- Stalin, Dialectical and Historical Materialism, Moscow, 1965, p. 71-84.

٤- بخصوص النظرية الماركسية يمكن الرجوع الى:

a- Macx & Engels, Op. Cit, p. 390-391

b- Seligman, E., The Economic Interpretation of History, Columbia Paperuack Edition 1961.

تفسير التاريخ البشري: على انه عملية صراع دائم بين افراد المجتمع دافعه اقتصادي لامتلاك وسائل الانتاج، وان هذا الصراع سيؤدي الى انقسام المجتمع الى طبقتين متعارضتين احداهما تستغل الاخرى. وان نتيجة هذا الصراع بين الطبقات هي التي تحدد مسار التاريخ الانساني عبر العصور[٥]. ففي المرحلة الاولى لتطور البشرية كانت الملكية مشاع ولم يكن هناك ملكية خاصة ولهذا كان هذا المجتمع مجتمعاً لا طبقياً، ولكن حين تحولت الحياة المادية في المرحلة البدائية الى مرحلة الزراعة وامتلاك الارض ظهرت طبقة المزارعين، مالكي الارض في مواجهة طبقة العبيد. وبعد تطور قوى الانتاج واختراع ادوات الزراعة والصناعة البسيطة بدأت تظهر طبقة الاقطاع مالكي الارض ونتج عن هذا التطور تحول الصراع الى صراع بين طبقة الاقطاع وطبقة الفلاحين العاملين في الارض، ومع تقدم قوى الانتاج وحلول المصانع الكبيرة والتجارة محل الزراعة والحرف المهنية بدأت تظهر الطبقة البرجوازية لتحل محل الاقطاع وليبدأ صراع جديد بين هذه الطبقة والطبقة الاخرى المرافقة لمجيئها وهي طبقة العمال (البروليتاريا).

وهكذا فالتاريخ صراع دائم بين الطبقات تقرره طبيعة قوى الانتاج داخل المجتمع.

٤ ـ نظرية الثورة الاجتماعية[٦].

ترتبط نظرية الثورة في الفكر الماركسي بتطور ظروف المجتمع المادية ونظرية صراع الطبقات، فحين تصبح علاقات الانتاج عاجزة عن التعبير عن تقدم قوى الانتاج ينشأ صراع بين القوى الانتاجية الجديدة وبين علاقات الانتاج القديمة، وينبثق عن هذا الصراع تناقض في المصالح الطبقية داخل المجتمع، بين الطبقة القديمة التي تحاول المحافظة على علاقات الانتاج القديمة وبين الطبقة النامية التي ترنو لاقامة علاقات جديدة، وستحاول في هذه الحالة الطبقة القديمة

5- Lenin, Selected Works. Moscow, 1961, Vol. 2, p.319.

٦- انظر بخصوص نظرية الثورة

أ ـ انجلز، نظرية العنف، ترجمة محمد عناني، دار ابن خلدون، بيروت، ص٨.

ب ـ موسوعة الهلال الاشتراكية، ص ١٦٦ ـ ١٦٩.

المحافظة على امتيازاتها من خلال استخدام قوة الدولة وسلطاتها، وهنا تجد الطبقة الجديدة نفسها مضطرة للجوء للثورة والعنف للسيطرة على السلطة وتغيير علاقات الانتاج بالقوة. مما سبق نستنتج بأن تصور الماركسيون للثورة بانها ثورة اجتماعية تقوم بها طبقة معينة للسيطرة على السلطة المتحكمة بوسائل الانتاج.

هذا وقد اسهب ماركس واتباعه فيما بعد في سرد الظروف المادية والاجتماعية التي تستوجب الثورة على المجتمع البرجوازي القائم، و يلاحظ في هذا المجال بان تصورات ماركس وانجلز لهذه الثورة التي ستقودها البروليتاريا بانها ستؤدي لحكم ديكتاتوري وتكون ثورة اممية تتحد فيها الطبقات العمالية في المجتمعات البرجوازية لتقوم بالثورة وتطيح بهذا النظام في كل العالم.

الدولة في النظرية الماركسية

تنشأ الدولة حسب النظرية الماركسية كنتيجة منطقية لانقسام المجتمع الى طبقات، وان الدولة عبارة عن اداة قهر تستخدمها الطبقة الاقوى اقتصادياً لاخضاع الطبقات الاخرى داخل المجتمع[٧]. وانه بمجرد اختفاء الطبقات كما هو الحال في مرحلة الشيوعية فان مبرر وجود الدولة سيزول، و بالتالي تصبح الدولة غير ضرورية. و بناء على هذا التصور لدور الدولة فان الفكر الماركسي يرى بان وظيفة الدولة في المجتمع الاشتراكي محددة بفترة معينة وهي مرحلة الصراع ضد الطبقات الاخرى و بناء الاقتصاد الاشتراكي، وفي هذه المرحلة تكون الدولة لازمة لطبقة البروليتاريا لتحقيق القضاء على الطبقات الاخرى وتحقيق الملكية الجماعية والسعي لتحقق المساواة بين الافراد[٨].

وبعد تحقيق هذه الاهداف تذبل الدولة لزوال مبرر وجودها و يستعاض عنها بادارة مشتركة تشرف على تنظيم وسائل الانتاج دون ان يكون لها أي صفة سياسية.

7- Lenin, the state and the Revelution in Lenin selected works, Moscow, 1960, vol.2, 306.

٨ - فؤاد شبل ، الدستور السوفيتي، القاهرة ١٩٤٨ ص ٥٧ - ٦٠.

الاسس والمميزات العامة للنظرية الماركسية[9]

١ ـ النظرية الماركسية نظرية علمية:

يصف الماركسيون مذهبهم بانه مذهب علمي، و يطلقون على اشتراكيتهم الاشتراكية العلمية، وذلك لتميزها عن الدراسات السابقة للاشتراكية التي اعتبروها نظريات خيالية مثالية. و يدعي الماركسيون بان مذهبهم ونظرياتهم قد جاءت نتيجة للبحث العلمي والتمحيص الدقيق والتحليل المنطقي للظواهر الاجتماعية عبر التاريخ استناداً الى اسس البحث العلمي.

٢ ـ انها نظرية اقتصادية مادية

نلاحظ بان الماركسيون يحاولون تفسير كافة الظواهر الاجتماعية والسياسية على اسس اقتصادية مادية، باعتبار أن الاقتصاد والظروف المادية هي التي تخلق الافكار والانظمة والعلاقات الاجتماعية وهم بذلك ينكرون الجوانب الروحية والدينية واثرها في حياة الانسان.

٣ ـ انها نظرية عمالية

يلاحظ المدقق في النظرية الماركسية بأنها تولي اهمية خاصة نحو طبقة العمال، وتعتبرها الهدف الاسمى الذي تسعى النظرية لخدمته، وان هذه الطبقة هي الأمل الذي سيحقق الرفاه للبشرية من خلال اقامتها للشيوعية وهدمها للنظام الرأسمالي، و يرفض الماركسيون الحديث عن الحلول الوسط بين طبقة العمال والطبقات الاخرى.

٤ ـ انها نظرية ثورية عنيفه

بناء على نظرية صراع الطبقات السالفة الذكر، يرى الماركسيون بانه لا

---

٩ ـ انظر خصائص المذهب الماركسي في محمد كامل ليلة، النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تاريخ ص ٣٤٢ ـ ٣٦٨.

بد من استخدام العنف والقوة للتخلص من الطبقات الرجعية في المجتمع، وحتمية لجوء الطبقات العاملة للثورة للوصول الى المجتمع الاشتراكي المنشود.

٥ ـ انها نظرية اممية وعالمية

يرفض الماركسيون دور الاعتبارات القومية والوطنية في الحياة السياسية وينظرون للقومية على انها نوع من البدع البرجوازية التي يحاولون بها تعطيل نضال الطبقات العاملة، ويدعون الى وحدة الطبقات العاملة في العالم ويسعون لاقامة مجتمع عالمي تحكمه الطبقة العاملة، ولذلك جاءت الدعوة في البيان الشيوعي لجميع عمال العالم للتوحيد واقامة التنظيمات العمالية العالمية. «يا عمال العالم اتحدو».

تقييم النظرية الماركسية[١٠].

اثارت النظرية الماركسية اكثر من غيرها عاصفة من الجدل في الفكر السياسي، ونتج عنها مجموعة من الصراعات والانتقادات المتبادلة بين انصارها وخصومها.

واذا اردنا ان نعطي هذه النظرية حقها لا بد لنا من الاعتراف باثر هذه النظرية في بلورة منهجية جديدة في الدراسات العلمية السياسية، وذلك من خلال قيام هذه النظرية بالربط بين الفكر والحركة، والربط بين الاهداف والوسائل للوصول لهذه الاهداف، وكذلك يجب الاعتراف بدور هذه النظرية في الربط بين الظاهره السياسية والاقتصادية، ومساهمتها في اعطاء نظرة جديدة لتطور التاريخ البشري والمجتمع الانساني من خلال تركيزها على دور البيئة والجماعة وتأثيرها في التاريخ اكثر من الافراد.

كما يجب عدم اغفال دور هذه النظرية في تحسين احوال الطبقات

---

١٠ ـ انظر بخصوص تقييم المذهب الماركسي، جلال امين، مقدمة الى الاشتراكية، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٦ ص ١٢٤ ـ ١٥٣.

العمالية سواء في الدول الاشتراكية أم الرأسمالية من خلال سعي هذه الاخيرة لمنع الثورة التي تنبأت بها هذه النظرية والتي لاقت رواجاً في هذه الدول.

وبعد هذا العرض الموجز لدور واهمية النظرية الماركسية في الفكر السياسي سنقدم فيما يلي اهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية:ـ

تعرضت النظرية الماركسية لمجموعة من الانتقادات شملت معظم نظرياتها ودعائمها* وفيما يلي نوجز هذه الانتقادات[11].

١ ـ فيما يتعلق بالمادية التاريخية:

لا يستطيع كاتب منصف ان ينكر دور العامل المادي والاقتصادي في التاريخ ولكن القول بان هذا العامل هو المحرك الوحيد للتاريخ فهي مسألة لا يمكن التسليم بها، حيث سنجد بان هناك قوى سياسية وقومية وعسكرية لعبت ادوار مستقلة عبر التاريخ.

٢ ـ فيما يتعلق بالنظرية الجدلية.

تعرضت هذه النظرية ايضاً لكثير من الانتقادات على اساس انها نظرية الحادية تنكر دور الدين والخالق، كما وجه الطعن لمقولة هذه النظرية بان المادة سابقة للفكر لأن هذه المقولة قائمة على التجريد والتصور ولا توجد اسس علمية تدعمها أي أنها نظرية فلسفية وليست علمية.

٣ ـ نقد نظرية صراع الطبقات

اول ما يؤخذ على الماركسية محدوديتها في تعريف الطبقة وقصرها

---

* ـ سنحاول في هذه المعالجة عدم التعرض للجوانب السلبية للنظريات الاقتصادية في الفكر الاشتراكي مثل نظرية الانتاج والعمل وفائض القيمة وغيرها باعتبارها خارج نطاق هذه الدراسة.

١١ ـ لمزيد من تفاصيل هذه الانتقادات يمكن الرجوع الى عبد الحميد متولى. الاسلام ومباديء نظام الحكم، منشأة المعارف ـ الاسكندرية، ١٩٧٦ ص ٢١٥ ـ ٢٧٠.

وهي المانيا وامريكا وبريطانيا ومن التنبؤات الاخرى التي كذبها التاريخ تصورات ماركس لتمركز رأس المال وزيادة الفروق بين الطبقات وان هذا التمركز الطبقي سيقود للثورة، بينما اثبت الواقع ان كثير من المجتمعات الرأسمالية استطاعت ان تحافظ على نوع من توزيع الثروة داخل المجتمع بالطرق السلمية وان العمال استطاعوا الحصول على حقوقهم دون اللجوء للثورة وان الصراع الطبقي قد خفت حدته نتيجة وجود طبقة وسطى كبيرة.

ومن التنبؤات الاخرى ما اشار له ماركس من ان العمال سيؤلفون اتحاداً عالمياً يجمعهم وينظم نضالهم ضد الطبقات الاخرى وان الثورة التي سيقودها العمال ستكون ثورة عالمية.

وما هذه الا نماذج لبعض تصورات ماركس التي اثبت التاريخ زيفها وهي على سبيل المثال وليس الحصر.

وبعد هذا الاستعراض السريع لبعض الانتقادات التي وجهت للنظرية الماركسية والتي عكست عجز هذه النظرية عن مسايرة الواقع المتغير للعالم يجدر بنا الاشارة الى ظهور عدة تعديلات على هذه النظرية.

ومن هذه التعديلات ما اضافه لنين عن امكانية قيام طبقة الفلاحين بالثورة بدلاً من طبقات العمال وعن امكانية قيام الثورة في بلد واحد على اساس نظريته عن الحلقة الاضعف في السلسلة من خلال نظرته للعالم الرأسمالي كوحدة واحدة وان الثورة يمكن ان تقع في اضعف مجتمع من هذه السلسلة الرأسمالية وهو روسيا.

وكذلك ما اضافه ماوتسي تونج من ابعاد قومية للثورة الشيوعية وان الحزب الشيوعي قد يصل للحكم دون ان يكون مرتبطاً بالحزب الشيوعي القائم في روسيا.

واخيراً ما اضافته الاشتراكية الفابية والتي تبنتها الاحزاب الشيوعية الاوروبية والتي تقول بامكانية قيام المجتمع الشيوعي بالوسائل الديمقراطية والتدريجية دون حاجة للثورة.

على الطبقة الاقتصادية فقط، بينما يثبت الواقع بان هناك طبقات داخل المجتمعات تقوم على اسس مغايرة للعامل الاقتصادي والثروة.

كذلك فان اصرار هذه النظرية على انقسام المجتمع الى طبقتين فقط امر مشكوك فيه حيث سنجد بان الطبقة الوسطى بدأت تزدهر في كثير من المجتمعات وحافظت على وجودها عبر التاريخ. كما يمكن توجيه النقد لفكرة الصراع الدائم بين الطبقات في المجتمع، اذ نجد بان كثيراً من الطبقات المتنافسة داخل المجتمع تتكتل وتتوحد معاً في مجتمع واحد في صراعها ضد الطبقات الاخرى في مجتمع وطني آخر.

٤ - تصر النظرية الماركسية على ضرورة اللجوء الى العنف والصراع الدموي ضد الطبقات المسيطرة لهدم النظام القائم، وترفض هذه النظرية الحلول السلمية للمشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتعتبرها مؤقتة، وتستمر هذه الحالة بعد سيطرة الطبقة العاملة على الحكم من خلال اللجوء الى الديكتاتورية التي لم تحدد مدتها وتعتمد على العنف والقوة لاذابة الفوارق بين الطبقات، ولا مانع من قيامها بمصادرة حريات الافراد خلالها، وهنا يلاحظ بان العنف اعتبر الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاهداف، وان هناك تجاهلاً واضحاً لحقوق الافراد وحرياتهم خاصة اذا كانوا من الطبقات الاخرى.

٥ - عدم صحة تنبؤات ماركس

يقدم لنا التاريخ والواقع نماذج كثيرة خالفت في طبيعتها ما تنبأ به ماركس وقدم لنا دليلاً علمياً على عدم صحة هذه التنبؤات وعدم صحة ادعاءات هذه النظرية بالعلمية والتنبؤ العلمي منها تنبأ ماركس بان التطور التاريخي للانظمة في العالم سيكون من نظام اقطاعي الى رأسمالي ثم اشتراكي تسوده ديكتاتورية البروليتاريا وبعدها تأتي مرحلة الشيوعية ولكن التاريخ اعطانا نماذج مغايرة لتحول مجتمعات اقطاعية مثل الصين وروسيا الى مجتمع اشتراكي دون مرورها بمرحلة الرأسمالية، كما ان هذا التطور يدحض تنبؤات ماركس من ان الثورة ستقوم في اكثر البلاد رأسمالية.

المراجع العربية

١ - ابن تيميه، **الحسبة في الاسلام أو وظيفة الحكومة الاسلامية**، دار الكاتب العربي بيروت - بدون تاريخ.

٢ - ابن تيميه، **السياسة الشرعية** دار الكاتب العربي - بيروت - بدون تاريخ.

٣ - ابن تيميه، **العبودية** المكتب الاسلامي - دمشق - بدون تاريخ.

٤ - ابن خلدون ، **مقدمة ابن خلدون** دار القلم - بيروت - ١٩٧٨.

٥ - افلاطون، **الجمهورية**، ترجمة فؤاد زكريا، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر. القاهرة - بدون تاريخ

٦ - افلاطون، **محاورات افلاطون**، تعريب زكي نجيب محمود مطبعة لجنة تاليت والترجمة والنشر القاهرة. ١٩٦٦.

٧ - انجلز ، **نظرية العنف**. ترجمة محمد عناني، دار ابن خلدون، بيروت، بدون تاريخ

٨ - الانصاري، محمد جابر، **ابن خلدون وسيطاً بين العروبين والاسلامين في معنى قوله العصبية ضرورة للمله**، مجلة العربي عدد ٢٩٢ مارس ١٩٨٣.

٩ - امين جلال ، **مقدمة الى الاشتراكية**، مكتبة القاهرة الحديثة القاهرة ١٩٦٦.

١٠- باركر، ارنست، **النظرية السياسية عند اليونان.** مؤسسة سجل العرب القاهرة - ١٩٦٦.

١١- بدوي محمد طه، **فلسفة العصور الوسطى** وكالة المطبوعات الكويت بالاشتراك مع دار العلم - بيروت - ١٩٧٩.

١٢- جونز، هـ. م. ، **الديمقراطية الاثينية** الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٧٦.

١٣- الخطيب، محمد فتح الله **دروس في مباديء العلوم السياسية (تطور الفكر السياسي)** دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٦٨.

١٤- درويش ابراهيم، **علم السياسة** دار النهظة العربية - القاهرة - ١٩٧٠.

١٥- الذوادي ، محمد، **بعض اوجه التشابه والاختلاف بين التفكير العربي والخلدوني والتفكير الغربي الاجتماعي في شؤون عربية** عدد ٢٤ شباط ١٩٨٣.

١٦- ربيع، حامد، **التراث الاسلامي ووظيفته في بناء النظرية السياسية** جامعة القاهرة، القاهرة - بدون تاريخ.

١٧- ربيع، حامد، **النظرية السياسية** كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة - ١٩٧٤.

١٨- سباين، جورج، **تطور الفكر السياسي** خمسة اجزاء دار المعارف بمصر، **القاهرة - ١٩٧١.**

١٩- شبل، فؤاد، الفكر السياسي دراسة مقارنة المذاهب السياسية والاجتماعية

٢٠ ـ شرف الدين ، خليل، **ابن خلدون** ، دار ومكتبة الهلال بيروت، بدون تاريخ.

٢١ ـ صعب ، حسن ، **علم السياسة**، دار العلم للملايين بيروت ١٩٦٦.

٢٢ ـ عبد القادر، علي، **مذكرة الفكر السياسي في العصور الوسطى**، جامعة القاهرة، بدون تاريخ

٢٣ ـ عبد المعطي، علي، وعلي، محمد، **السياسة بين النظرية والتطبيق**، القاهرة ١٩٧٦.

٢٤ ـ العربي، محمد عبدالله وآخرون، **الاسلام والانظمة**، دار الكتاب العربي بيروت، بدون تاريخ.

٢٥ ـ غالب، مصطفى، **افلاطون** ، دار مكتبة الهلال بيروت ١٩٧٩.

٢٦ ـ غالب، مصطفى، **الفارابي**، دار مكتبة الهلال الناشر بيروت ١٩٧٩.

٢٧ ـ غالي، بطرس، وعيسى، محمود خيري، **المدخل في علم السياسة**، مكتبة الانجلو مصرية القاهرة ١٩٦٦.

٢٨ـ الغزالي، الامام ابي حامد محمد، **احياء علوم الدين** ، دار المعرفة بيروت، بدون تاريخ.

٢٩ـ الفارابي، **آراء اهل المدينة الفاضلة**، وزارة الثقافة المصرية، القاهرة ١٩٦٤.

٣٠- الفارابي، **المدينة الفاضلة،** تحقيق على عبد الواحد وافي، دار عالم الكتب للطبع والنشر، القاهرة ١٩٧٣.

٣١- فارس، محمد عبد ا لقادر، **النظام السياسي في الاسلام،** مكتبة الرسالة الحديثة، عمان ١٩٨٠.

٣٢- ليله، محمد كامل، **النظم السياسية،** دار الفكر العربي، القاهرة بدون تاريخ.

٣٣- الماوردي، **الاحكام السلطانية،** شركة مكتبة ومطبعة البابلي الحلبي واولاده، القاهرة ١٩٦٦.

٣٤- الماوردي، الخلافة والملك، تعريب احمد ادريس، دار القلم، الكويت ١٩٧٨.

٣٥- متولي، عبد الحميد، **الاسلام ومباديء نظام الحكم** ، منشأة المعارف، الاسكندرية القاهرة ١٩٧٦.

٣٦- **موسوعة الهلال الاشتراكية،** دار الهلال، القاهرة بدون تاريخ.

٣٧- ميكافللي، نيقولا، **الامير،** ترجمة خيري حماد، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٧٠.

٣٨- ميكافللي، نيقولا، **المطارحات،** ترجمة خيري حماد، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٧٩.

مراجع اجنبية

P.16 Aristolte The Politics, Translated with Introduction Notes and Appendixess by Ernest, Barker Oxford University press 1961.

P.9 Ball, Terence, political Theory and praxis, New perspectives University of Minnesota press 1977.

P.15 Barker, Ernest, Greek political Theory, Plato and his predecessers, Methuen ed., Co. Ltd., London, 1951.

P.3 Barker, Ernest, The political Thought of plato and Aristolte, Dover, New York, 1959

P.29 Barry, Norman-An Introduction to Modern political theory the Macmillun press Ltd. London, 1981.

P.77 Bronowski, J. Mazlish, B, The western Intellectual Tradition, London, 1960.

P.62 Brown K.C, ed. Hobbes Studies, Black well, Oxford 1965.

P.2 Dictionary of Politics, by Walter Raymond Brunswick publishing Co-, Lawrencville, 1978.

P.68 Heanshow, J.C. The soial and political Ideas of some Great thinkers of the age & Reason, Branes & Noble, New York, 1950.

P.62 Hobbes, Thomas, Leviathan, Basil Black Well, Oxford without daf.

P.4 Hurwits Leon; Introduction to Politics, Nelson-Hall, Chicago, 1979.

P.2 International Encyclopedia of the social sciences, Vol: 12 The Macmillan Company and the Free press New York 1968.

P.79 Lenin, Selected works Moscow 1960.

P.65 Lock, John, Second Treatise on Civil Government, Edited by laster peter Cambridge University 1960

P.54 Machiavelli, The prince & The Discoures, The Modern Lirart, New York 1950.

P.78 Marx & Engles, Selected Works, Moscow, 1955.

P.8 Morrall, John, Aristole, George Allen & Unein, Boston 1977

P.67 Rogey, Diane and Clark, Robert, Inside World Politics Macmillan of Canada Tronto 1961.

P.68 Roussa, The Social contract and Discourses, Transtated by cole, CH,E, P, Dutton, New York, 1927.

P.79 Seligman, E. The Economic Interpretation of Historey, Columbia paperuce of Edition 1961.

P.3 Sibley, Mulford, political Ideas and Ideologies, Harper & Row, publishers New York, 1970.

P.74 Smith, Adam, The Wealth of nations, Every Mans edition London 1776.

P.78 Stalin, Dialectical and Historical Materialism Moscow 1965.

P.14 Strauss, Leon, The Argument and the Action of plato's laws, The University of Chicago press, Chicago, 1975

الجزء
الثاني

المؤسسات السياسية

تأليف :
د. عثمان ياسين الرواف

المؤسسات السياسية

في هذا الجزء من الكتاب سوف نستعرض المؤسسات السياسية التي تنقسم الى مؤسسات الحكومة ومؤسسات الافراد. وتشمل المؤسسات الحكومية على الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية والاجهزة البيروقراطية والحكومات المحلية وكل المؤسسات العامة الموجودة في الدولة. اما مؤسسات الافراد فتتمثل بصفة خاصة في الاحزاب السياسية وجماعات المصالح.

وقبل البدء في دراسة هذه المؤسسات سوف نبحث في الدولة بصفتها المؤسسة السياسية الكبيرة التي تتفاعل بداخلها مؤسسات الأفراد مع مؤسسات الحكومة. فالدولة هي المحيط Environment الذي يؤثر في النشاطات السياسية في المجتمع، وهي الاطار الذي يحدد محور العلاقة بين الصفوة Elites والجماهير Masses.

ان طالب السياسة المبتدىء يحتاج بحسب قناعتنا الى تكوين فكرة عامة عن مفهوم الدولة وتطورها التاريخي وطبيعتها وأسس تركيبها، قبل الشروع في دراسة تفاعل المؤسسات والنشاطات السياسية بداخلها. وفي الوقت الحاضر فان الكثير من المفكرين السياسيين ينظر، كما سوف نرى، للتفاعلات والنشاطات السياسية في المجتمع ليس بمنظار الدولة، ولكن بحسب مفهوم المنتظم السياسي Political system الذي تطور خصيصاً لهذا الغرض.

الفصل الاول

الدولــة

المبحث الاول

مفهوم الدولة

١ـ أهمية مفهوم الدولة :

لقد كان مفهوم الدولة هو محور التركيز الاساسي في علم السياسة الذي كان يعرف بانه علم الدولة أو العلم الذي يتناول كل ما يتعلق بشؤون الدولة داخلياً وخارجياً. ثم جاءت بعض الاتجاهات الحديثة في علم السياسة والتي لم تنظر للدولة على انها كيان سياسي وقانوني منظم بل كمجال لتصارع وتفاعل وتداخل القوى المختلفة في المجتمع. وبحسب هذه النظرة فان العلاقة بين الحكام والمحكومين تتحدد داخل اطار الممارسة الفعلي وليس في ظل مؤسسات الدولة القانونية والرسمية. و يعتبر ديفيد ايستن اكثر من عبر عن هذا الاتجاه حيث رفض ان يتقيد بمفهوم الدولة نهائياً نظراً لتعدد معانيه والغموض الذي يحيط به، واستطاع ان يغير تركيز الاهتمام في علم السياسة من دراسات الدولة ومؤسساتها القانونية والرسمية الى ممارسات النظام السياسي للدولة[1].

ولكن بالرغم من اهمية الموقف الذي اتخذه ايستن، والذي نقل علم السياسة من الجمود في التحليل الى القدرة على الحركة وفهم المتغيرات الفعلية فان

1- David Easton, **The Political syste; an Inquiry: Into the state of political Science** *Second Edition (New York: Alfred A. Knopf, 1971) p. 106-115.*

الدولة لم تزل ظاهرة اساسيه تهم الكثيرين من مفكري العلوم الاجتماعية والدراسات الانسانية. فالدولة لما تملكه من معطيات خاصة (ثقافية - بشرية - تاريخية - اقتصادية - وجغرافية)، تميزها عن الدول الأخرى لم تزل حتي اليوم بنظر بعض مفكري السياسة أهم وأفضل وحدة للتحليل السياسي. فالمواضيع التي تهم الدراسات السياسية مثل المؤسسات الحكومية المدنية والعسكرية، والاحزاب السياسية وجماعات المصالح، وغير ذلك من المواضيع، لا يمكن استيعابها وفهمها تماماً الا اذا تمت دراستها في اطار الدولة. وعلى سبيل المثال فان اختلاف السلطة التشريعية الفرنسية عن السلطة التشريعية البريطانية من حيث التشكيل والممارسة، وكذلك اختلاف الاحزاب السياسية في كلا الدولتين عن بعضهما البعض، يعود اساساً الى كون فرنسا وبريطانيا دولتين مختلفتين تتمتع كل منهما بمعطيات خاصة تميزها عن معطيات الدولة الاخرى.

وفي دراسة العلاقات الدولية، نجد مجالاً اخر لتوضيح أهمية الدولة التي لم تزل هي العامل الاساسي في المجتمع الدولي برغم وجود بعض العوامل الأخرى المهمة. فالسياسة الخارجية هي سياسة الدولة، والدبلوماسية هي دبلوماسية الدولة، والقوة هي قوة الدولة وتفاعل وتداخل الدولة في ظل المجتمع الدولي هو في معظمه مع الدول الأخرى.

٢ـ تعريف الدولة :

ان هناك تعريفات متعددة للدولة تختلف باختلاف اهتمامات ووجهات نظر المفكرين الذين بحثوا فيها ولقد استطاع احد المفكرين من أن يحصي ١٤٥ تعريفاً مختلفاً للدولة[٢]. والدولة يمكن ان تعرف ببساطة بانها المجتمع المنظم سياسياً وقانونياً. والنظرة الشائعة للدولة هي انها كيان سياسي وقانوني منظم يتمثل في مجموعة من الافراد الذين يقيمون على ارض محددة ويخضعون لتنظيم سياسي وقانوني واجتماعي معين تفرضه سلطة عليها تتمتع بحق استخدام القوة[٣]

2- Ibid., p. 107

٣ - لتعريفات الدولة المختلفة، انظر د. طعيمه الجرف، **نظرية الدولة**، (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، دار الكتاب الجامعي ١٩٧٨)، ص ٦٦ - ٦٨.

ولقد اوضح المفكر السياسي موريس دوفرجيه ببراعة ان الدولة تعتمد على خاصتين جوهريتين وهما رابطة قوية للتضامن وتنظيم سياسي وقانوني متكامل[4] والبعض ينظر للدولة من خلال ممارسات السلطة فيها فيعرفها لاسكي مثلاً بانها «تنظيم يمارس السلطة القهرية من اجل تحقيق الصالح الاجتماعي»[5].

وبصرف النظر عن الطريقة التي ننظر بها للدولة، يجب أن نلم ببعض الاسس والمظاهر الخاصة بها والتي تتعلق بنظريات الدولة، وتطورها التاريخي، وعناصرها الاساسية، واشكالها المختلفة، ووظائفها الرئيسية.

---

٤ - طعيمه الجرف، المصدر السابق، ص ٣٥.

٥ - د. محمد عبد المعز نصر، **في النظريات والنظم السياسية**، (بيروت، دار النهضة العربية ١٩٨١ م)، ص ٢٦.

المبحث الثاني

الاطار النظري للدولة

ان البحث في اصل الدولة وطبيعتها كان من الموضوعات الأساسية التي شغلت منذ القدم المفكرين السياسيين الذي اعتمدوا في تفسيراتهم لنشأة الدولة على افتراضات نظرية وتأملات فلسفية. وبالرغم من ان المعرفة الانسانية الحديثة قد كشفت عيوب وشوائب الكثير من هذه النظريات التأملية القديمة، الا ان بعضها لم تزل تستحوذ على اهتمامات المفكرين. ان هناك خمس نظريات اساسية تبحث في اصل الدولة:ـ

١ ـ النظرية الدينية
٢ ـ النظرية الطبيعية
٣ ـ نظرية العقد الاجتماعي
٤ ـ ونظرية القوة
٥ ـ والنظرية الماركسية

وسوف نبحث في هذه النظريات باختصار، بالاضافة الى النظرة «الانتروبولوجية» التي تضع تطور الدولة في اطار واقعي مقبول.

١ ـ النظرية الدينية : The Divine theory

تعيد هذه النظرية القديمة اصل الدولة واصل السلطة الى اسس دينية الهية. فالدولة وجدت تحقيقاً لارادة الخالق الذي أوجدها واختار الملوك والاباطرة ليتولوا زمام الامور في الدولة تنفيذاً للارادة الالهية. لهذا فان سلطة الحكام اعتبرت مقدسة كما أن طاعتهم المطلقة كانت واجباً دينياً. وان هذا التصور الديني للسلطة قد وجد بدرجات متفاوته في الامبراطوريات الشرقية القديمة، ودولة

الفراعنة في مصر، والدولة اليهودية، ودولة الكنيسة في العصور الوسطى. كما ان نظرية «الحق الالهي للملوك» قد اعتمدت على تفسير ديني لسلطة الملوك التي قيل انها اسندت اليهم من الله لتحقيق ارادته في الارض[1].

٢ ـ النظرية الطبيعية أو (نظرية التطور الطبيعي):

The Natural theory

ينظر للدولة بحسب هذه النظرية الاغريقية على انها تطور طبيعي حتمي لحياة الانسان الذي اعتبره ارسطو «كائن سياسي متحضر» دفعته طبيعته السياسية الى الحياة الجماعية المنظمة. فتطور حياة الانسان من الأسرة الى القبيلة فالقرية ومن ثم المدينة هو تسلسل طبيعي ينسجم مع التطور الانساني الذي يهدف الى تحقيق «الحياة السعيدة». ان الانسان لا يستطيع تحقيق الهدف الاسمى من وجوده واكتشاف المعنى الحقيقي لانسانيته الا في ظل الدولة. فالانسان الذي اوصله نموه الطبيعي الى تكوين الدولة لن يستطيع بعد ذلك ان يعيش خارج نطاقها نظراً لارتباط انسانيته بها. ومن يعيش خارج نطاق الدولة فهو اما ان يكون «فوق مستوى البشر أو حيوان وحشي» ولكنه ليس انساناً ولا يتحلى بالخصائص الانسانية.

واذا كانت الاسرة تعمل على تلبية الحاجات البدائية في حياة الانسان فان الدولة تعمل على تحقيق نموه الاسمى كاشفة عن فضائل الطبيعة البشرية. ولم يكن لفنون الحضارة الانسانية ان تنمو لو اقتصر التطور الانساني على الاسرة. ففي ظل الدولة يبلور الإنسان نموه الانساني الذي يميزه عن تجمع الحيوانات الادنى و ينمي الفضائل التي يختص بها وحده. أي ان الطبيعة البشرية تتكشف عن أرقى خصائصها في ظل الدولة.

ويتضح من هذه النظرية ان الفلسفة الاغريقية لم تفصل بين الانسان

1- Edwins Coulter, **Principles of Politice and government** (Boston: Allyn and Bacon, Inc; 1981) p.20.

والدولة، فاصل الانسان واصل الدولة واحد والتطور الطبيعي لحياة الانسان قد استوجب تنظيم المجتمع سياسياً وبذلك ظهرت الدولة[2].

٣ ـ نظرية العقد الاجتماعي: The Social Contract theory

بعكس النظرية الدينية التي تعيد منشأ الدولة الى الرغبة والارادة الالهية، والنظرية الطبيعية ذات الصفة التطورية التي ترى نشأة المدولة كنتيجة حتمية لتطور حياة الانسان، فان نظرية العقد الاجتماعي ـ التي بلورها مفكروا القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر ومن أشهر من كتب عنها توماس هوبز Thomas Hobbes وجان لوك John Locke وجان جاك روسو Jean J. Rousseau ـ ترى ان الدولة هي من صنع الانسان وقد نشأت نتيجة لارادة الافراد التعاقدية الرضائية. حيث اتفق الافراد على انهاء حالة الطبيعة اما لانها شريرة (هوبز)، أو لكونها غير عملية بالرغم من مثاليتها (لوك) أو استجابة لظروف قاهرة (روسو)، والعيش معاً في ظل المجتمع المنظم سياسياً الذي يخضع افراده لسلطة عليا.

والعقد بالنسبة لهوبز قد انشأ المجتمع المدني والدولة معاً وهذا امر يصعب تخيله من الناحية العملية. اما العقد بالنسبة للوك فيقوم بتحويل المجتمع المدني الى دولة بواسطة انشاء السلطة السياسية المنظمة لحياة الافراد.

لقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات واصبحت اليوم مرفوضة على اساس انها وهمية وغير حقيقية. ولكن من الجدير بالذكر أن الانتقادات التي وجهت اليها تتعلق بالصفة التعاقدية وليس بالصفة الرضائية المحددة لنشوء الدولة. فمعظم المفكرين حالياً يوافقون على نشأة الدولة الاختيارية بارادة الافراد ولكنهم يعترضون على فكرة العقد الذي تحدث عنه فلاسفة القرن السابع عشر. وذلك لاننا اذا سلمنا ان الدولة هي من صنع الانسان فهي اما ان تكون اختيارية اتفاقية أو مفروضة بالقوة. وباستثناء اصحاب نظرية القوة التالي شرحها، فان

2- Carlton C. Rodee, et. al; **Introduction to Political Science** Seoond Edition. (New York; McGraw Hill Book Company, 1967), p.29.

بقية المفكرين يعتقدون ان الدولة قامت بالاتفاق الاختياري بين الافراد دون أن يأخذ هذا الاتفاق شكل التعاقد[٣].

٤ ـ نظرة القوة : The Force theory

ويرى اصحاب هذه النظرية ان الدولة قد تكونت بواسطة القهر والقوة وسيطرة القوي على الضعيف ويستشهدون بسيطرة القبائل القوية على القبائل الضعيفة في الماضي كدليل موضح لعنصر القوة في نشأة الدولة. والدولة الزمنية في القرون الوسطى كانت بنظر الفلاسفة المسيحيين شريرة لانها بنيت على القوة والاكراه، واعتقدوا ان اخضاعها للسلطة الدينية سيخفف من عنصر الشر فيها (الدولة الزمنية بالنسبة اليهم قد تجسدت في الامبراطورية الرومانية).

والقوة بالنسبة لميكافيللي وهيجل ونتشه هي خاصية طبيعية من خصائص الدولة وفضيلة يجب التمسك بها والانطلاق من خلالها.

وبالمقابل يرى الكثير من المفكرين ان القوة وحدها لا تستطيع ان تبرر الاصل التاريخي للدولة «فالقوة بدون الحق يمكن ان تكون في احسن الاحوال مؤقتة، ولكن القوة مع الحق اساس دائم للدولة»[٤].

٥ ـ النظرية الماركسية : The Marxist theory

يميز ماركس بين المجتمع المدني والدولة، فالدولة بما فيها من مؤسسات وانظمة وقوانين هي وسيلة الطبقة الحاكمة التي أوجدتهالتستخدمها في فرض سيطرتها على بقية افراد المجتمع. وتطور مظاهر الدولة بالنسبة لماركس ما هو في حقيقته الا تغييراً للاساليب التي تستخدمها الطبقة الحاكمة لتثبيت وجوده[١]

---

٣ ـ اندريه هوريو، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، الجزء الأول، ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد (بيروت: الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٧ م)، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

٤ ـ د. محمد عبد المعز نصر، المصدر السابق، ص ١٠٤.

't, p. 28-29.

والتي تحدث استجابة لتغير الظروف الاقتصادية وعلاقات الانتاج. ومن هذا المنطلق يرى ماركس ان الدولة القومية الرأسمالية هي وسيلة الطبقة البرجوازية التي تستخدمها لتدعيم اسس النظام الرأسمالي الذي تسيطر عليه. أي ان مؤسسات وقوانين الدولة الرأسمالية هي ادوات سلب واكراه واجبار بيد الطبقة البرحوازية.

فالدولة القومية، كما هو الحال بالنسبة لاشكال السلطة التي سبقتها هي استجابة لمرحلة تاريخية ليس الا. وبانتهاء هذه المرحلة يرى ماركس ان المؤسسات الحالية للدولة الرأسمالية سوف تزول، ولن يكون هناك حاجة في المرحلة القادمة لمؤسسات الدولة. أي انه كما كان المجتمع البدائي أو مجتمع الشيوعية البدائية مجتمعاً بلا دولة فان المرحلة التي ستلي مرحلة النظام الرأسمالي والتي سماها ماركس بالشيوعية الديمقراطية سوف تأتي بنظام جديد ليس فيه للدولة وجود باستثناء الفترة الانتقالية الضرورية التي اضافها لينين للنظرية الماركسية وتسمى بفترة «دكتاتورية البروليتاريا» التي ترغم فيها طبقة العمال على ابقاء مؤسسات الدولة لتثبيت وجودها. وبعد انقضاء الفترة الانتقالية سوف تنعدم الحاجة الى مؤسسات الدولة ويتم زوالها[5].

٦ ـ النظرة الانتروبولوجية : Anthropological View

ان هناك نظريات انتروبولوجية متعددة تبحث في اصل الدولة وتأخذ في الاعتبار عناصر النسب، والدين، والقوة، والاتفاق، التي تم بحثها في نظريات نشوء الدولة. ومن المتعذر استعراض مختلف النظريات الانتروبولوجية الخاصة بنشوء الدولة، وسوف نكتفي بالقاء نظرة عامة على مضمونها.

ان المعلومات الانتروبولوجية تفيد ان اصل الدولة على ما يبدو يعود الى الاسرة التي تطورت فيما بعد الى العشيرة ومنها الى القبيلة وان عادة واسلوب

5- **The Encyclopedia Britannica** 15th Edition (Chicago, William Benton, Publisher) Volume 17, p. 612-613.

أنظر ايضاً د. يحيى الجمل، **الانظمة السياسية المعاصرة**، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٦٩)، ص ٩٤ - ٩٨.

اطاعة الوالد وقبول سلطته في الاسرة قد انتقلت الى مجلس شيوخ القبيلة. ولكن ظهور السلطة الفعلية لمجلس القبيلة التي اشتملت على قواعد اكثر وضوحاً وتنظيماً يعود الى نشوء الاقتصاد الرعوي وتأسيس الملكية الخاصة. ان هاتين الظاهرتين قد اوجدتا مشاكل جديدة وخلقتا الحاجة لوجود سيطرة اجتماعية قوية وقيادة واضحة. وقد أدى هذا الى تطور سلطة فردية لشيخ القبيلة فوق مجلسها والتي غالباً ما اصبحت سلطة وراثية.

وفي فترات لاحقة وعندما فاق عدد السكان كميات الغذاء المتاحة فان الكثير من القبائل الرحل بدأت تستقر على الاراضي الخصبة التي أمكن زراعتها. ومع ظهور الاقتصاد الزراعي نشأت الدولة الاقليمية واصبح الانتماء الاقليمي يكمل روابط النسب.

ان الحروب والفتوحات والسيطرة على المجتمعات الضعيفة واخضاعها لارادة القوة، قد لعبت ايضاً دوراً مهماً في نشوء الدولة وتأسيس السلطة وتختلف اهمية عنصر القوة في تحديد نشأة الدولة بحسب اعتبارات الزمان والمكان.

فالدولة قد ظهرت للوجود نتيجة عوامل احيائية (بيولوجية) واقتصادية، وثقافية، وعسكرية[٦].

6- Raymond Polin, **Modern Government and Constitutionalism** (Chicago: Nelson-Hall, 1979) p. 22-23.
See also George Balandier, **Political Anthropology** tra. by Sheridan Smith, (New York. pantheon books) p. 123-157.

المبحث الثالث

التطور التاريخي للدولة

يمكن التمييز بين المراحل التالية لتطور الدولة التاريخي:

١ ـ المجتمعات البدائية : **Primitive Societies**

الدولة البدائية أو الدولة القبلية كما يسميها البعض تطورت من اجتماع الاسر ذات الاصل الواحد في مجتمع العشيرة التي سرعان ما تلاحمت مع البطون الاخرى المرتبطة معها بصلات القربى مكونة مجتمع القبيلة. وبذلك تم اكتساب القوة والتمتع بفوائد الحياة التعاونية تحت قيادة سلطة موحدة. أي ان «تماسك وحدات المجتمعات البدائية كان يعتمد على التلاحم البشري والجغرافي، لغة واحدة، معتقدات دينية مشتركة، وادراك للفوائد الاقتصادية والعسكرية الناتجة عن التجمع»[٧]، وبعد ذلك تطور تنظيم السلطة في هذه المجتمعات البدائية بدرجات متفاوتة.

٢ ـ الدول والامبراطوريات القديمة :

وتشمل هذه الدول الامبراطوريات الشرقية القديمة، ودولة المدينة في اليونان والامبراطورية الرومانية. وان اقدمها تاريخياً هي الامبراطوريات الشرقية أو ما يسمى «بمهد الحضارة» حيث ساعدت الارض الخصبة والمياه الوفيرة والمناخ الدافيء في وادي النيل والفرات والهند والصين على تجمع عدد كبير من السكان. ولقد نشأت المدن والقرى وتداخلت العلاقات ونشطت الزراعة وفنون السلم والحرب.

7- G.A. Jacobsen and M.H. Lipman, **Political Science,** Second Edition Re. by William L. Shell. (New York: Barnes & Noble Books, 1979), p. 9-10.

أما في اليونان حيث نمت دول المدينة في فترة تاريخية لاحقة، فان الظروف الجغرافية ذات العزلة الطبيعية والظروف الاقتصادية التي تميزت بالطابع التجاري، قد حالتا دون توحيد مجموعة هذه المدن في امبراطورية واحدة. ولقد عمل الفكر الديمقراطي المنتشر ايضاً على تدعيم اوضاع التجزأة حيث ان الديمقراطيات السائدة التي عاش في ظلها الاغريقيون لم يكن لتطبيقها ان ينجح الا في ظل مجتمعات صغيرة.

والامبراطورية الرومانية بدأت بشكل مدن صغيرة مستقلة عن بعضها البعض مثل المدن الاغريقية ولكن اختلاف ظروفها الجغرافية والاقتصادية - (المدن الايطالية كانت وحدات زراعية، والحواجز الطبيعية في ايطاليا أقل من اليونان) - قد ساعد روما في فرض سيطرتها على بقية المدن الايطالية وتوحيدها تحت لوائها. وهكذا نشأت الامبراطورية الرومانية وتوسعت في الشرق والغرب معتمدة على القوة والقانون ولعبت دوراً مهماً في تنظيم المجتمعات التي سيطرت عليها[8].

٣ - دول القرون الوسطى :

أ - التجمع الاقطاعي : Feudalism

بعد قضاء البربريين أو قبائل التيوتون Teutobic Tribes على الامبراطورية الرومانية في الغرب اضمحلت ظاهرة الدولة في أوروبا وساد نظام الاقطاع. فملوك دولة البرابرة وان استطاعوا تجميع القوى المتناثرة للحرب، الا انهم لم يتمكنوا من فرض وجودهم وحكمهم في الاقاليم والمناطق الاوروبية المختلفة. ولقد ادى هذا الى تطور النظام الاقطاعي Feudal System حيث انفرد كل سيد اقطاعي بحكم الكينونة الاقطاعية التي يسيطر عليها وعمل على حفظ النظام بها. والاقطاعية هي «تجمع اقتصادي وسياسي تتداخل فيه الملكية الخاصة مع السيطرة العامة» أي ان القوى الاقتصادية والعسكرية والسياسية هي واحدة . ولقد عملت الاقطاعية

8- Ibid., p. 10-12.

على تنمية الزراعة المحلية وساعدت الكنيسة في تحصيل الضرائب كما ان السلطة الاقطاعية قد عملت على حفظ النظام وتقديم الخدمات وتوفير الحماية العسكرية من الاعتداءات الخارجية والحماية الامنية من الجرائم والحيوانات المفترسة.

والاقطاعية لم تكن دولة بالمعنى الحديث ولكنها كانت مجرد تجميع لافراد أو رعايا يعطون ولائهم لسيد اقطاعي واحد. وتطورت بعد ذلك ظاهرة الهرمية في شكل النظام الاقطاعي حيث ان الكينونة الاقطاعية الاصغر كانت تتبع لوحدة اقطاعية اكبر منها وهكذا. وبالتالي فان السيد الاقطاعي كان يمنح ولائه للاقطاعي الاعلى في الاقليم و يرسل له دفعات مالية ومساعدات عسكرية وبالمقابل كان يتمتع بحماية الاقطاعية الاكبر ويحصل على اراضي وخدمات[٩].

ب ـ الملكيات الاوروبية في العصور الوسطى :

لقد مهدت التشكيلة الهرمية في النظام الاقطاعي الى ظهور ملكيات القرون الوسطى في أوروبا التي امتازت بضعف سيطرة ملوكها على المناطق التابعة لهم، ومركز الملك في هذه الملكيات جاء من كونه يمثل المجموع الذي يفوق المجموعة التي يمثلها الاقطاعي. ولكن مفهوم الدولة الحديث لم يتطور في ذلك الوقت لان «البارونات» احتفظوا بسلطتهم الفعلية على مناطقهم ولم يتمكن الملوك من ممارسة سيطرة فعلية على الاقطاعيات وسكانها. في هذه الفترة التاريخية كان سكان اوروبا «يعتبرون رعايا لملوكهم دون ان يكونوا مواطنين في دولة محددة»[١٠].

فالدولة الملكية في العصور الوسطى في أوروبا كانت مقسمة الى

9- J. Roland Pennock and David G. Smith, **Political Science: An Introduction** (New York: The Macmillan Co. 1964) p. 222-224.

10- International Encyclopedia of the Social. Sciences (New York. The Macmillan Company and Free Press 1968) Article by Jashua Prawer, and Shmuel N. Eisenstadt.

اقطاعيات ومقاطعات تحكم بواسطة النبلاء الاقطاعيين الذين «أقسموا ولاءهم للملك ولكنهم احتفظوا بالاستقلال في حكم اقطاعياتهم»[11].

جـ - سلطة الكنيسة :

ان ملوك أوروبا في العصور الوسطى لم يواجهوا التحدي من قبل الاسياد الاقطاعيين فقط، ولكن من قبل الكنيسة ايضاً التي حافظت على وجودها بالرغم من سيطرة البرابرة على اوروبا. ومن روما امتد نفوذ الكنيسة الى داخل الاقطاعيات المختلفة بدرجات متفاوتة، وهكذا استطاعت الكنيسة المحافظة على وحدتها وزيادة قوتها وتوسيع مجال سيطرتها. كما ان صراعها مع اباطرة روما اصبح موجهاً ضدّ ملوك تلك الفترة. وكانت الكنيسة منافساً قوياً للملوك والنبلاء في كسب ولاء الافراد.

ولكن محاولات الكنيسة في تأسيس امبراطورية مسيحية تجمع بين الوحدات الاقطاعية المختلفة قد فشلت بسبب الطموحات الواسعة جداً لحجم هذه الامبراطورية وظهور الحركات الاصلاحية الدينية التي تحدت سلطة الكنيسة في روما وانفصلت عنها، وبسبب تنمية المشاعر القومية التي بدأت بالظهور في ذلك الوقت[12].

د - الدولة الاسلامية في الشرق :

بعد القضاء على الامبراطورية الرومانية في الغرب تمكنت من المحافظة على قوتها وسيادتها في الشرق لسنوات طويلة. ولكن ظهور الاسلام وانتشار قوته قد أدى الى التراجع التدريجي للامبراطورية الرومانية الشرقية واضعاف قوتها ومن القضاء عليها. وان سيطرة النظام الاقطاعي وملكيات القرون الوسطى في أوروبا كان يقابله في الشرق تطور الدولة الاسلامية التي امتازت بسلطة مركزية قوية وفعالة سواء في المدينة ايام دولة الرسول

11- Jacobsen and Lipman, **Op. Cit.**, p. 13.

12- Pennock and Smith, **Op. Cit., p. 224-225.**

صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين أو في دمشق عاصمة الدولة الاموية، أو بغداد عاصمة الدولة العباسية.

وفي نهاية الحكم العباسي اصيبت مركزية الدولة الاسلامية بالضعف وتجزأت الى دول ودويلات وخلافات متعددة، ولعل من اهمها الدولة الفاطمية والدولة الحمدانية، ودولة المماليك، ودولة الاندلس. ولكن تجزأة الدولة الاسلامية لم تكن مشابهة لتقسيم اوروبا بين الاقطاعيات المختلفة، وذلك لان الكثير من الدويلات الاسلامية التي ظهرت لم تكن صغيرة الحجم كالاقطاعية، ولكنها تمكنت من فرض وجودها وهيبتها فوق مجموعة متعددة من المدن والقرى. يضاف الى ذلك ان نظام الدويلات الاسلامية المتصف بالتجزأة لم يدم طويلاً حيث ظهرت الدولة العثمانية التي استطاعت توحيد كل المناطق واعادت تأسيس الحكم المركزي القوي على المشرق وامتدت سيطرتها الى بعض اجزاء أوروبا، واستمر وجودها حتى قيام الحرب العالمية الأولى.

٤ ـ الدولة القومية الحديثة : Modern National State

ان الدولة القومية من حيث الشكل والمظهر هي الدولة السائدة حالياً في العالم. ولعل من المفيد ان نبدأ بتحديد ثلاثة خصائص اساسية تتميز بها الدولة القومية:

أ ـ ان الدولة القومية قد نشأت في أوروبا مع بداية العصور الحديثة بعد قضاء الملوك على نظام الاقطاع وسلطة الكنيسة.

ب ـ ان الدولة القومية كما يدل اسمها قامت على روابط وطنية وذلك بخلاف سيطرة الكنيسة التي قامت على اسس دينية، والاقطاعية التي قامت على الولاء الشخصي.

جـ ـ امتازت الدولة القومية بتوسط الحجم فهي ليست كبيرة مثل الامبراطوريات

بحيث يصعب حكمها وتنظيمها، وليست صغيرة كالوحدة الاقطاعية بحيث لا تستطيع تأمين حاجاتها الاساسية وتوفير وسائل الحماية والدفاع ضد استبداد وعدوان القوى الخارجية[١٣].

وفي نهاية فترة الاقطاع ظهرت بعض العوامل التي عملت على تنمية المشاعر القومية ومنها:

١ - نمو التجارة والطبقات التجارية المعادية للنظام الاقطاعي.
٢ - نمو المدن.
٣ - ضعف سلطة الكنيسة.
٤ - تكوين ثقافات ومصالح جديدة[١٤].

ولقد أدت الروابط الثقافية واللغوية والبشرية وعوامل الحدود الطبيعية الى جمع عدد من الاقطاعيات في ظل وحدات سياسية كبيرة تحت سيطرة الملوك الذين اتحدوا مع سكان الاقطاعيات ضد الاسياد الاقطاعيين وقساوسة الكنيسة. ولا شك ان الدين المسيحي قد لعب دوراً بارزاً في التلاحم الاجتماعي عند بداية نمو الدولة الحديثة ولكن هذا الدور سيطرت عليه القومية والشعور الوطني بعد ذلك.

وتعود الدولة القومية تاريخياً الى القرن الرابع عشر حيث تمكن ملوك فرنسا واسبانيا من اخضاع الكنيسة والاسياد الاقطاعيين الى سيطرتهم. ولقد لعب الملوك دوراً اساسياً في بروز الدولة القومية أي انهم كانوا الطرف الاهم في معادلتها، ولهذا فان البعض يرى أن ميكافيللي كان على حق عندما قال: «ان الدولة تؤسس بواسطة رجال يجنحون للقوة»[١٥].

وبظهور الدولة القومية ظهرت فكرة المواطنة بمعناها الحديث واعطت

13- **Ibid,** p.217.

14- Jacobsen and Lipman, **Op. Cit., p. 13-15.**

15- **Pennock and Smith, Op. Cit. 232.**

الافراد صفة المواطنة لدولة محددة بالاضافة الى كونهم رعايا لملوكهم. أي أن فكرة سيادة الدولة كانت مصاحبة لنمو الدولة القومية. ولقد تم ترسيخ وجود الدولة القومية وسيادتها الوطنية في أوروبا بعد معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨م. التي اعترفت بحدود الدول القومية واقرت الاحترام المتبادل لسيادة هذه الدول على اراضيها ومواطنيها[١٦].

وهكذا نشأت الدولة القومية في اوروبا واعتمدت في تنظيمها على نظام ملكي مطلق، وجيش وطني عام، ونظام ضريبي موحد[١٧].

16- **Ibid.,** p. 231-232.

17- Jacobsen and Lipman, **Op. Cit., p. 14.**

المبحث الرابع

العناصر الاساسية في الدولة:

يميز استاذ القانون الدستوري الفرنسي هوريو بين ما يسميه بالعناصر الاجتماعية (السوسيولوجية) في الدولة وهي التجمع البشري وارض الدولة وسلطتها، وبين الصفات القانونية للدولة المتمثلة في اساسها القانوني، وشخصيتها القانونية وسيادتها[1]. ويتفق معظم كتاب السياسة والقانون على أن العناصر الأساسية للدولة هي الشعب، والاقليم، والحكومة، والسيادة، وسوف نتناول هذه العناصر الأربعة بالتفصيل.

١ـ الشعب (الأمة): People

التجمع البشري هو أساس الدولة اذ لا يمكن ان نتصور وجود دولة بدون الافراد الذين يقيمون بصفة مستقرة فوق اقليمها ويخضعون لنظامها السياسي. وليس هناك عدد محدد لسكان الدولة حيث يختلف حجمهم من دولة الى أخرى. ولا شك ان التجمع البشري الكبير يعطي الدولة أهمية دولية خاصة، ولكنه قد يسبب لها متاعب اقتصادية اذا كانت دولة فقيرة. فمن يستطيع ان ينكر ان عدد السكان الهائل للصين يعطيها قوة تميزها عن الكثير من دول العالم أو أن بنغلادش لم تكن لتواجه الكثير من مشاكلها الاقتصادية لو قل عدد سكانها عما هو عليه الآن.

ان شعب الدولة يتكون من مجموعة الافراد الذين يتماسكون و يرتبطون بروابط متعددة تجمع بينهم وتختلف في نوعيتها وأهميتها. وتثير مسألة روابط سكان الدولة موضوع الامة التي تعرّف بانها «التجمع البشري الذي في اطاره يستقر

---

١ ـ انظر اندريه هوريو، المصدر السابق، ص ٩٨.

الافراد بارتباطهم، بعضهم مع بعض، بروابط مادية وروحية في آن واحد، و يعتبرون انفسهم مختلفين عن الافراد الذين يكونون المجموعات الوطنية الأخرى»[٢].

وبخصوص تحديد روابط الامة تجدر الاشارة الى نظريتان احدهما المانية والثانية فرنسية. و بينما يقتصر المفهوم الالماني على عنصر العرق أو السلالة الذي يضيف اليه البعض احيانا عنصري اللغة والدين، فان المفهوم الفرنسي يعتبر الاحداث التاريخية والمصالح المشتركة والروح الوطنية روابط لا تقل في اهميتها عن العناصر السلالية[٣].

وتتداخل الدولة والامة بطرق مختلفة، فقد تسبق الامة الدولة حيث تنمو شخصيتها المميزة قبل قيام الدولة التي تنظمها كما هو الحال بالنسبة للامتين الالمانية والايطالية اللتين وجدتا كحقيقتين قائمتين قبل تكوين المانيا وايطاليا. وقد تتطور شخصية الامة بعد تكوين الدولة مثل الولايات المتحدة الامريكية التي تأسست كدولة بموجب دستور ١٧٨٧، في حين أن الامة الامريكية لم تتبلور بشكل واضح كما يرى البعص الا في بداية القرن العشرين[٤]. ومن حيث الوضع الجغرافي فقد تتطابق الامة مع الدولة كما هو الحال في فرنسا وقد تشتمل الدولة على أكثر من أمة كما هو الحال في الاتحاد السوفييتي، أو تتوزع الامة بين عدة دول مثل الامة العربية.

وعلماء السياسة بخلاف علماء القانون الدستوري، لا يهتمون كثيرا بظاهرة الامة في دراستهم لسكان الدول المعاصرة، ولكنهم يبحثوا في درجة تجانس السكان وتماسكهم او تفرقهم. والعوامل الاساسية التي يأخذها الباحث السياسي في اعتباره عند تحديد درجة تجانس سكان الدولة هي الثقافة والدين والعنصر واللغة. و يعتبر الشعب الياباني والشعب الكوري من اكثر شعوب العالم تجانسا بينما ينظر للهند ونيجيريا وكندا ولبنان كامثلة لدول تمتاز بعدم التجانس

٢ - هوريو، نفس المصدر السابق، ص ٩٨ - ٩٩.
٣ - هوريو، نفس المصدر السابق، ص ٩٨ - ١٠٠.
٤ - نفس المصدر السابق ، ص ١٠٠.

السكاني. وهناك اهتمام ايضا بالتمييز بين مواطني الدول الذين يحملون جنسيتها وبين المقيمين الاجانب وما يتبع ذلك من اعتبارات قانونية وسياسية واقتصادية واجتماعية.

٢ـ الاقليم (الوطن): Territory

الاقليم هو الرقعة الجغرافية التي يستقر عليها شعب الدولة بصورة دائمة، وباستثناء بعض النظريات القديمة مثل نظرية (دوجي) التي لا ترى في الاقليم عنصرا اساسيا لوجود الدولة، فان الاتجاه العام السائد حاليا في السياسة والقانون هو تأكيد اهمية الاقليم الذي لا يمكن للدولة الحديثة ان توجد بدونه. فالجماعة البشرية تحتاج الى اقليم لتدعيم وبلورة شخصيتها وتنظيم حياتها السياسية. ولهذا فلا يمكن للقبائل الرحل ان تعتبر دولا لفقدانها عنصر الاقليم الثابت بالرغم من توفر عنصري الافراد والسلطة.

واقليم الدولة يمكن ان يكون كبيرا او صغيرا، مع الأخذ في الاعتبار ان الدولة ذات الاقليم الواسع تتمتع بمزايا استراتيجية واقتصادية وثروات طبيعية عديدة تفتقر اليها الدول الصغيرة. واقليم الدولة لا يقتصر فقط على اليابسة بل يتعداها الى المياه الاقليمية والفضاء الاقليمي للدولة.

والاقليم عنصر اساسي في الدولة لانه تعبير عن شخصيتها وطمأنينة لسكانها ومجال لتطبيق سيادتها وملكية لها. فأهمية الاقليم لا تأتي فقط من كونه عنصرا ماديا جغرافيا يقيم عليه السكان، ولكن له اهمية معنوية في وجود الدولة وتجسيد شخصيتها. فالاقليم يسهم في بلورة «الضمير الجماعي» للجماعة البشرية ويساعدها على الاحساس بوجودها وعلى الانتقال الى مرحلة المجتمعات المنظمة[٥]. أي ان الاقليم كما يرى البعض يسهم في تنمية الشعور القومي حيث ان الاقامة الدائمة فوق اقليم معين تعمل على ارساء وتشييد ميول قومية وطنية. فالاقليم هو وطن وليس مجرد اقليم جغرافي. وهذا يثير فكرة حب الوطن ليس كأرض جغرافية

٥ ـ طعيمه الجرف، المصدر السابق ، ص ٧٩.

ولكن كسمة لأرض الاباء والاجداد التي ارتبطت بضمير الامة وكيانها ومصيرها. ولهذا فليس من المستغرب ان يشهد التاريخ ملايين الاشخاص الذين ماتوا دفاعا عن أوطانهم الغالية[٦].

والبعض يؤكد اهمية الاقليم ويرى ان الدولة ما هي الا الجانب القانوني للاقليم[٧]، بينما يهتم البعض الاخر بتأكيد اهمية الاقليم في التأثير على سياسة الدولة ونظامها السياسي. ولعل بودان هو أول من تحدث عن العلاقة بين الموقع الجغرافي والنظام السياسي، حيث وجد ان انماط الانظمة السياسية في الجبال تختلف عن انماط انظمة السهول والوديان. ولقد تحدث مونتسكيو ايضا عن أهمية الجغرافيا والمناخ في التأثير على سياسة الدولة القومية. وفي الحقيقة فان دراسات الجغرافيا السياسية تختص بهذه الظاهرة حيث يرى البعض ان مصير الانسان مرتبط بالارض والطبيعة وأن العوامل الجغرافية هي التي تتحكم في مجرى التاريخ[٨].

ويرتبط بالاقليم موضوع حدود الدولة الذي هو من اكثر الامور اهمية وحساسية بالنسبة للدولة القومية، والكثير من النزاعات والحروب التي نشبت بين الدول الأوروبية في القرن الماضي او التي تقوم حاليا بين بعض الدول النامية هي نزاعات اقليمية تتعلق بتحديد الحدود الفاصلة بين الدولتين المتنازعتين. اما النظرية الماركسية فتربط تطور الحدود الفاصلة التي تبلورت في القرن السادس عشر بمصلحة الطبقات البرجوازية الحاكمة في ظل الانظمة الرأسمالية المختلفة. فالحدود مثل مؤسسات الدولة الحديثة وجدت لتخدم نظام الانتاج الرأسمالي. فلقد كان نمط انتاج ما قبل الرأسمالية يكتفي بحدود قليلة الملامح والوضوح وفي بعض الاحيان بغياب كامل للحدود كما نعرفها اليوم. اما المجتمع الرأسمالي، بحسب النظرية الماركسية، فلقد وجد في الحدود ضرورة لممارسة علاقاته الرأسمالية. أي

---

٦ - د. أحمد سرحال، **القانون الدستوري والانظمة السياسية**، (بيروت: دار الحداثة ١٩٨٠)، ص ٣١ - ٣٢.

٧ - ضيمه الجرف، المصدر السابق ، ص ٨٠.

٨ - رايموند كيتيل، **العلوم السياسية** (الجزء الاول) ترجمة الدكتور فاضل زكي محمد (بغداد: مكتبة النهضة ١٩٦٣) ص ٥٨.

أن الطبقة البرجوازية تشعر في مرحلتها الصاعدة بالحاجة الى الحدود الجغرافية لتثبيت سلطتها. وباختصار يرى ماركس «أن الدولة (الحديثة) والحدود هما وجهان لنفس التنظيم السياسي للرأسمالية الناشئة»[٩].

٣ـ الحكومة: Government

يجب ان نميز بين الحكومة كسلطة Authority، والحكومة كبنية Structure، والحكومة كممارسة أو اداء Function. فالحكومة هي السلطة التي تمارس السيادة في الدولة لحفظ النظام وتنظيم الامور داخليا وخارجيا. والبعض ينظر للدولة من منظار سلطة الحكومة ولا يميز بالتالي بين الحكومة والدولة، ولكن الاتجاه الغالب يؤكد على تمييز الحكومة كأداة سلطة عن الدولة حيث لا يمكن للحكومة وهي احدى عناصر الدولة ان ترادفها في المعنى.

والحكومة كبنية هي اجهزة ومؤسسات الحكم في الدولة التي تقوم بوضع قواعد القانونية وتنفيذها وتفصل في نزاعات الافراد مشتملة على أعمال التشريع والتنفيذ والقضاء. ولفظ الحكومة بهذا المعنى قد يكون موسعا بحيث يشمل كل المؤسسات الرسمية الموجودة في الدولة وقد يكون محدودا بحيث يشير فقط الى السلطة التنفيذية.

أما الحكومة كممارسة فهي طريقة اتخاذ القرارات داخل الاجهزة والمؤسسات الحكومية وكيفية العلاقة بين التشريع والتنفيذ والقضاء. وبينما يتصف مفهوم الحكومة كسلطة بالتماثل بين كل دول العالم فان مفهومي الحكومة كبنية وكممارسة يختلفان من دولة الى اخرى تبعا لاختلاف الانظمة السياسية السائدة. هذا وسنعود لدراسة الحكومة كموضوع مستقل بشيء من التفصيل بعد الانتهاء من دراسة الدولة[١٠].

---

٩ - ميشال ميـاي، **دولة القانون: مقدمة في نقد القانون الدستوري**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية) ص ١٩٧.

10- **Rodee, et, al, Op. Cit.,** p. 34-35.

انظر ايضاً: د. يحيى الجمل ، المصدر السابق، ص ٣٧ - ٤١.

٤ـ السيادة: Sovereignty

تشمل السيادة على سلطة الدولة المطلقة في الداخل واستقلالها في الخارج. وتعني ان الدولة تمتلك سلطة الهيمنة فوق اقليمها وافرادها وأنها مستقلة عن أية سيطرة خارجية. ومن ذلك يتضح ان للسيادة مظهران داخلي وخارجي حيث تتجسد السيادة الداخلية بسمو قوة وارادة سلطة الدولة داخليا وتتبلور السيادة الخارجية في الاستقلالية عن الدول الاخرى وعدم الخضوع لها.

وبالرغم مما قد تتسم به هذه التعريفات من الوضوح المظهري، الا ان السيادة بخلاف العناصر الاخرى للدولة غامضة في مفهومها وجوهرها وتخضع لتفسيرات عديدة متضاربة ليس هذا بمجال استعراضها. وان تميز السلطة كمفهوم مجرد عن ممارستها من قبل الحكومة قد يساعدنا في فهم مدلول السيادة التي يعتبرها البعض مصدر سلطة الحكومة في الدولة. فخصائص سلطة الدولة من حيث كونها مطلقة ومهيمنة وملزمة وشاملة ودائمة هي في حقيقتها طريقة أخرى للبحث في الخصائص المميزة للسيادة[١١]. والبعض يعرِّف السيادة على أنها أعلى درجات السلطة[١٢].

والسيادة لها مفهوم سياسي ومفهوم قانوني حيث يميز البعض بين السيادة القانونية Legal sovereignty والسيادة السياسية Political Soverignty[١٣]. ويجسد المفهوم القانوني خصائص السيادة كما استعرضناها و يتفق مع مفهوم جان بودان Jean Bodin الذي يرجع السلطة لاساس قانوني[١٤]. أما المفهوم السياسي للسيادة

11- Jacobsen and Lipman, **Op. Cit.,** p. 39.

12 Harold Lasswell and Abraham Kaplan, **Power and Society, A Framework for Political Inquiry** (New Haven, Conn.: Yale University Press 1950) p. 177.

- ولتداخل مصطلحي السلطة والسيادة، انظر ايضاً د. يحيى الجمل، المصدر السابق، ص ٤١ - ٤٧.

13- Pennock and Smith, **Op. Cit.,** p. 134. See also Jacobsen and Lipman, **Op. Cit.,** p. 40-41.

14- Carl Friedrich, **Man and His Government: An Empirical Theory of Politics** (New York: McGraw Hill Book Company, Inc. 1963) p. 547-566.
See also Pennock and Smith, **Op. Cit.,** p. 131-135.

فيقيد سلطة حكومة الدولة داخليا وخارجيا بالحوادث والظروف والقوى التي لا يمكن السيطرة عليها. فبحسب هذه النظرة ليس هناك سيادة مطلقة تامة للدولة من الناحية الفعلية سواء على الصعيد الداخلي او الصعيد الخارجي. ففي مجال السيادة الداخلية يقال أنه حتى في حالات الانظمة الاستبدادية الشديدة فان الحكام يتقيدون في ممارستهم للسلطة ببعض الحوادث والظروف والقوى السياسية التي ليس لهم سيطرة عليها. كما يتقيدون ايضا بالحد الذي يشعرون أن أي تجاوز له في ممارسة الاستبداد قد يولد انفجاراً شعبياً ضد حكمهم.

وعلى الصعيد الخارجي المتمثل في تداخل الدول مع بعضها البعض، يرى أصحاب هذه النظرة، أنه حتى أقوى دول العالم تخضع في علاقاتها مع الدول الأخرى لبعض قواعد المنتظم الدولي التي لا تتمكن بمفردها من التحكم فيها. وأن الكثير من دول العالم المعاصرة التي توصف بأنها تتمتع بسيادة خارجية تامة من وجهة نظر القانون الدولي، تخضع في حقيقتها لتبعية الدول الكبيرة التي تعتمد عليها عسكريا واقتصاديا. وخلاصة القول هو أن المفهوم السياسي للسيادة يرى أن الاساس القانوني لا يكفي لتجسيد سيادة الدولة اذا لم يكن هناك قوة فعلية تتمتع بها الدولة وتمكنها من فرض سيادتها الداخلية والخارجية[١٥].

وبصرف النظر عن واقعية مفهوم القوة الذي يقف خلف المعنى السياسي للسيادة فان سلطة الدولة متى اعطيت التبرير الشرعي القانوني المقبول - (الذي اسنده بودان للملك وجعل سلطته تعلو على الكنيسة وعلى جميع الاسياد الاقطاعيين واسندته النظرية الديمقراطية للشعب) - تصبح (سلطة الدولة) مطلقة وآمرة وشاملة وإن اعترضتها بعض الظروف التي تنقص من مظاهر سيادتها الداخلية والخارجية. والاساس القانوني للسلطة يسند ممارسات الحكومة الديمقراطية العصرية من خلال تفويضها بحق التشريع والتنظيم وحفظ الامن والعدالة[١٦].

15- [illegible] al., **Op. Cit.** p. 35.
[illegible]acobsen and Lipman, **Op. Cit.**, p. 41-44.

١٦ - هوريو، المصدر السابق ، ص ١٣٧.
انظر ايضاً: الدكتورة سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، (القا[illegible]
١٩٨٢) ص ٧٦ - ٨١.

المبحث الخامس

الدولة الموحدة والدولة الاتحادية

تنقسم دول العالم في الوقت الحاضر الى دول موحدة ودول اتحادية وسوف نخصص هذا القسم للبحث في المظاهر التي تتصف بها كلا الدولتين ونميز بينهما من حيث التركيب الداخلي للسلطة.

١ـ الدولة الموحدة:

تتميز الدولة الموحدة بوحدة السلطة ووحدة القوانين ووحدة الاقليم، فهناك حكومة واحدة تمارس السيادة الخارجية وتفرض كامل سلطتها وسيادتها على مناطق الدولة ورعاياها دون أي شريك او منازع، واجهزة هذه الحكومة تتولى الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية والامنية في كل انحاء اقليم الدولة الذي يعتبر وحدة متكاملة غير قابلة للتجزأة القانونية. وبالتالي فان مواطني الدولة الموحدة يخضعون لنفس القوانين والانظمة واللوائح. فهناك قوانين واحدة مثلا للزواج والطلاق والعقوبات تطبق على كل مواطني الدولة في سائر اقاليمها الجغرافية.

ان معظم دول العالم في الوقت الحاضر هي دول موحدة ومن امثلتها مصر والمملكة العربية السعودية وفرنسا وبلجيكا واسبانيا وتونس والجزائر وتركيا. وتختلف الدول الموحدة عن بعضها البعض من حيث الانظمة السياسية القائمة فيها ودرجة المركزية التي تمارسها حكوماتها. فمنها الانظمة الديمقراطية، والاستبدادية، والملكية، والجمهورية، والعسكرية، والحزبية. وتعتمد كل الدول الموحدة على مجالس وادارات وهيئات محلية لادارة شؤون مناطقها المختلفة. وتختلف الادارات المحلية في هذه الدول من حيث الاهمية والصلاحيات التي تعطى لها،

وطريقة تشكيلها ووضعها القانوني والمالي. فقد تكون شكلية وتابعة للحكومة المركزية التي تعينها وتسيطر عليها وتسيرها وتملك حق ازالتها. وقد تكون منتخبة من سكان منطقتها وتتمتع بالاستقلال الذي يمكنها من ممارسة بعض الصلاحيات الاساسية كما هو الحال في الدول الديمقراطية الموحدة[١].

٢ـ الدولة الاتحادية:

تتألف الدولة الاتحادية او الدولة المركبة كما يسميها البعض من اتحاد دولتين او اكثر، ويختلف شكلها تبعا لاختلاف نوع الاتحاد الذي اوجدها. فالاختلافات في طبيعة وجوهر الاتحادات الدولية قد سببت في وجود اشكال متعددة للدولة الاتحادية تختلف باختلاف مدى العلاقة والتداخل بين دول أو وحدات الاتحاد. ولقد نشأت الدولة الاتحادية او المركبة في الماضي في ظل ثلاثة نماذج تاريخية للاتحادات الدولية وهي الاتحاد الشخصي، والاتحاد الفعلي، والاتحاد الكونفدرالي. أما في الوقت الحاضر فالنموذج الوحيد للدولة الاتحادية يتمثل في الدولة الفدرالية التي تنشأ بموجب الاتحاد الفدرالي.

وسوف نلقي نظرة سريعة على النماذج التاريخية للاتحادات الدولية، ثم ننظر بالتفصيل في الدولة الفدرالية ونقارنها مع الدولة الموحدة، كما نقارن طبيعة اتحادها مع طبيعة الاتحاد الكونفدرالي.

أ ـ نماذج الاتحادات الدولية السابقة:

ان أنواع الاتحادات التاريخية التي ليس لها وجود في الوقت الحالي (دون ان يكون هناك ما يمنع ظهورها ثانية في المستقبل) تتمثل كما ذكرت في الاتحاد الشخصي، والفعلي، والكونفدرالي.

(١) الاتحاد الشخصي:

لقد قام الاتحاد الشخصي من اتحاد دولتين او اكثر تحت عرش واحد

---

١ ـ د. ابراهيم عبد العزيز شيحا، **مباديء الانظمة السياسية** (بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٢م)، ص ٤٤ ـ ٤٧.

تجسد في شخص العاهل الذي كان يصبح ملكا للدولتين مع احتفاظ كل منهما باستقلالها وسيادتها الخارجية والداخلية. واحتفظت كل دولة بدستورها وحكومتها المتمثلة في سلطاتها واجهزتها التشريعية والتنفيذية والقضائية والامنية والعسكرية. أي أن التوحيد كان يقتصر على شخصية الحاكم ولا يمتد ليشمل الاجهزة الحكومية وممارسة السلطة فيها، حيث بقيت الحكومات مستقلة عن بعضها البعض تماما. ومن امثلة الاتحادات الشخصية اتحاد انجلترا وهانوفر من عام (١٧٠٤) الى عام (١٨٧٣) واتحاد هولندا ولكسمبرغ من عام (١٨١٥)، الى عام (١٨٩٠)، واتحاد بلجيكا والكونغو الحرة من عام (١٨٨٥) الى عام (١٩٠٨).

(٢) الاتحاد الفعلي او الحقيقي:

اختلفت طبيعة الاتحاد الفعلي او الحقيقي عن الاتحاد الشخصي في أن عملية التوحيد في ظل الاتحاد الفعلي كانت تتجاوز شخصية العاهل وتتناول توحيد السياسات العامة وضم الكثير من المؤسسات الحكومية مع ابقاء بعض الاجهزة منفصلة. أي أن الاتحاد الفعلي لم يكن اتحادا كليا حيث ان التوحيد كان «يتقرر فيما له علاقة بالعلاقات الخارجية كما يمكن ان يتحقق ايضا بالنسبة الى الدفاع الوطني والمالية، ولكن الحكومة تبقى منفصلة في الفروع الاخرى وبالاخص فيما يتعلق بالتشريع». ومن امثلة الاتحادات الحقيقية اتحاد السويد والنرويج من عام (١٨١٥) الى عام (١٩٠٥) واتحاد النمسا وهنغاريا (المجر) من عام (١٨٦٧) الى عام (١٩١٨)[٢].

(٣) الاتحاد التعاهدي (الكونفدرالي) :

Confederalism

ينشأ الاتحاد الكونفدرالي نتيجة معاهدة تبرم بين دول كاملة السيادة وتتفق فيما بينها على تنظيم علاقاتها الاقتصادية والثقافية والعسكرية وغير ذلك من العلاقات التي تربطها ببعضها البعض. والاتفاقية التعاهدية او ما يسمى بصك الاتحاد لا

---

٢ - هوريو، المصدر السابق، ص ١٥٠.

توجد دولة جديدة وانما تنشىء علاقة اتحادية بين مجموعة من الدول تحتفظ بموجبها كل دولة بسيادتها واستقلالها وحاكمها وحكومتها وبنظامها السياسي وتحافظ على جنسية مواطنيها وتمتلك حق الانسحاب من الاتحاد كما أن دخولها في نزاع مع احدى دول الاتحاد الاخرى يعتبر نزاعا دوليا وكذلك فان اي دولة من دول الاتحاد يمكنها الدخول في علاقات ثنائية او حرب مع دولة من خارج الاتحاد دون ان يستوجب ذلك اي التزامات من بقية دول الاتحاد تجاه الحالة المعنية.

ويوجد بموجب معاهدة التحالف او صك الاتحاد مؤتمر أو جمعية عمومية لرعاية وتنظيم شؤون الاتحاد تتألف من مندوبين عن حكومات الدول الاعضاء الذين يمثلون دولهم في اجتماعات الجمعية. والقرارات التي تتخذ في مؤتمرات الاتحاد لا تصبح سارية المفعول في نطاق كل دولة من دول الاتحاد الا بعد موافقة حكومة الدولة عليها. اي ان قرارات الجمعية العمومية غير ملزمة للدول الاعضاء وتحتاج الى موافقة حكومات الدول عليها. ومن هذا يتضح ان الجمعية العمومية هي مؤتمر سياسي دوري وليست هيئة ذات صفة تشريعية.

وينتهي الاتحاد الكونفدرالي اما بانفصال الدول الاعضاء وانحلال الاتحاد، او زيادة تماسكها وترابطها ودخولها في اتحاد فدرالي عوضا عن الاتحاد الكونفدرالي. ومن امثلة الاتحادات الكونفدرالية اتحاد الولايات المتحدة الامريكية في عام (١٧٧٦)، والذي تحول عام (١٧٨٧)، الى اتحاد فدرالي مركزي، والاتحاد الكونفدرالي السويسري من عام (١٨١٥) الى عام (١٨٤٨)، حيث أدت بعض النزاعات الدينية الى اعادة النظر في التعاهد الأمر الذي عمل على تحوله لاتحاد فدرالي وقيام الدولة الاتحادية السويسرية، وكذلك الاتحاد الفدرالي الجرماني الذي انشأته قرارات مؤتمر فينا عام (١٨١٥) وانتهى عام (١٨٦٦) بسبب النزاع بين بروسيا والنمسا[٣].

---

٣ - شيحا ، المصدر السابق ، ص ٥١ - ٥٤.

انظر ايضاً د. بطرس غالي، د. محمود عيسى، **المدخل في علم السياسة** (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٩)، ص ١٩٢ - ١٩٤.

see also Coulter, **Op. Cit.**, p. 58-59.

ب ـ الاتحاد المركزي (الفدرالي) والدولة الفدرالية:

Federalism and the Federal State

بخلاف نماذج الاتحادات التاريخية المستعرضة، فان الاتحاد الفدرالي هو النموذج الشائع لاتحادات الدول في الوقت الحاضر. ويوجد في العالم المعاصر (٢٢) دولة فدرالية ومن امثلتها الولايات المتحدة الامريكية والبرازيل، واوغندا، والامارات العربية المتحدة، والهند، وماليزيا، واستراليا، والاتحاد السوفييتي، وسويسرا، وتختلف الانظمة السياسية للدول الفدرالية القائمة من شيوعية الى ديمقراطية الى انظمة مختلطة. وباستثناء سويسرا واتحاد الامارات العربية فالملاحظ على معظم الدول الفدرالية سعة المساحة اذا لم تكن ضخمة مترامية الاطراف.

وفي ظل الاتحاد الفدرالي تندمج الدول او وحدات الاتحاد في دولة واحدة بموجب دستور توافق عليه كل الدول الاعضاء ويصبح بمثابة القانون الاعلى او النظام الاساسي للدولة الجديدة المنبثقة عن الاتحاد. وتفقد الدول المنضمة للاتحاد شخصيتها الدولية وسيادتها الخارجية وجزء من سيادتها الداخلية. فمن حيث المجال الخارجي تصبح هناك شخصية دولية واحدة وسيادة خارجية واحدة تتجسد في دولة الاتحاد التي يصبح لها كيان واحد وعلم واحد ورمز وطني واحد وجنسية واحدة يحملها افراد كل الدول الاعضاء. وتتولى حكومة الاتحاد ادارة الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع مثل ابرام المعاهدات وتبادل التمثيل الدبلوماسي وتقرير الحرب والسلم وتحتفظ كل ولاية او وحدة من وحدات الاتحاد بحكومتها المحلية وتمارس بعض انواع السيادة التي احتفظت بها لنفسها بموجب الدستور الفدرالي. ويتم توزيع الاختصاصات التنفيذية والتشريعية والقضائية كما سنرى بين الحكومة المركزية او الحكومة الفدرالية Federal Government التي تمثل الاتحاد وبين الحكومات المحلية Local Governments.

فالحكومة الفدرالية التي يقيمها الدستور تشمل على سلطة تنفيذية وتشريعية وقضائية. وكذلك فان الحكومة المحلية في كل ولاية او وحدة من وحدات الاتحاد تحتفظ بدستورها الخاص وتحوي ايضا على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية

التي تعمل في نطاقها المحلي. والسلطة التشريعية الفدرالية تتألف عادة من مجلسين يقومان بتمثيل ولايات وافراد الاتحاد وبسن القوانين الفدرالية التي تسري عليهم. أما السلطة التشريعية المحلية فتقوم باتخاذ القوانين الخاصة بولايتها. ورئيس السلطة التنفيذية الفدرالية هو رئيس الدولة الفدرالية الذي يتم انتخابه بطرق مختلفة من قبل مواطني كل ولايات الاتحاد. وفي كل ولاية او وحدة اتحادية ايضا فان هناك سلطة مركزية يرأسها حاكم الولاية الذي يتم انتخابه محليا داخل حدود ولايته. وبالاضافة الى القضاء المحلي الذي يختص بالنظر في القضايا المحلية، فان هناك القضاء الفدرالي المتخصص بالنظر في المسائل الفدرالية وفي تفسير الدستور الفدرالي كلما دعت الحاجة الى ذلك.

هذا من حيث الشكل اما من حيث الممارسة، فان الاختصاصات التنفيذية والتشريعية والقضائية توزع بين الحكومة المركزية (الفدرالية) والحكومات المحلية في ظل ظاهرة ازدواج السلطة أو ثنائية السلطة Dualism التي يتميز بها الاتحاد الفدرالي. وإن معايير توزيع الاختصاصات بين السلطتين تختلف من دولة فدرالية الى أخرى. فهناك بعض الدول مثل كندا التي تعطي دساتيرها صلاحيات واسعة للحكومة المركزية وصلاحيات محدودة للحكومات المحلية، في حين يعطي الدستور الفدرالي الامريكي صلاحيات اوسع للحكومات المحلية من الدستور الكندي. ولكن الاتجاه العام في جميع الدول الفدرالية هو تحقيق المزيد من المركزية في السلطة بواسطة تدعيم سلطة الحكومة المركزية فوق الحكومات المحلية[٤].

وبصرف النظر عن مدى توسيع أو تضييق دائرة صلاحيات الحكومة المركزية فلقد حرصت دساتير الدول الفدرالية على أن تعطي الحكومة الفدرالية الاختصاصات الاساسية ذات الطبيعة العامة التي تمس الدولة الفدرالية بأسرها والتي تعتبر ضرورية للمحافظة على الاتحاد وتمكين الحكومة الفدرالية من اداء وظيفتها على أكمل وجه. وبالاضافة الى الشؤون الخارجية فان الاختصاصات

4- Coulter, **Op. Cit.** p. 59-68.

- أنظر ايضاً شيحا ، المصدر السابق ، ٥٩ - ٧٠.

التي عادة ما تعطي للحكومة المركزية في كل الاتحادات الفدرالية تتعلق بالقضايا العسكرية، والمالية والجمركية، وتنظيم التجارة الخارجية والتجارة بين وحدات الاتحاد، واصدار الاوراق النقدية، وتشريعات الجنسية، وأمور المقاييس والمكاييل، واعلان الاحكام العرفية، وغير ذلك من الأمور التي يجب ان تكون منسجمة ومتطابقة في كل انحاء الدولة.

وغالبا ما تحتفظ الحكومات المحلية لنفسها بالقوانين المدنية وخاصة تشريعات الاحوال الشخصية (الزواج والطلاق والميراث وقوانين الاسرة)، وتشريعات القانون الجنائي، والتشريعات التجارية المحلية، وتنظيم البوليس المحلي، ونظام المرور وغير ذلك من الأمور الاساسية الخاصة بالولاية. أما شؤون التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والامن العام وامور الزراعة والصناعة والتعدين والمواصلات وغير ذلك من الخدمات والبرامج الاساسية في المجتمع فتساهم الحكومات الفدرالية بالقيام بها مع الحكومات المحلية بدرجات متفاوتة[٥].

جـ ـ نظرة مقارنة بين الاتحاد التعاهدي (الكونفدرالي) والاتحاد المركزي (الفدرالي):

بالرغم من أن الدولة الكونفدرالية ليست موجودة في الوقت الحاضر الا أن المقارنة بين الاتحاد الفدرالي والاتحاد الكونفدرالي تبقى مهمة لانها تساعدنا على فهم طبيعة الاتحاد الفدرالي والقاء المزيد من الضوء على جوهر الدولة الفدرالية نفسها. هذا أولا، وثانيا فان هناك الكثير من المفكرين الذين يعتبرون مواثيق بعض اتفاقيات الاتحاد والتعاون الموجودة حاليا في المجتمع الدولي اما كنموذج من النماذج الخاصة للاتحاد الكونفدرالي (وذلك كما يصنف البعض ميثاق جامعة الدول العربية)[٦]، أو كمظاهر تعاونية تذكّر بالاتحادات الكونفدرالية الماضية، كما يلفت النظر الى ذلك أحد المفكرين البارزين في هذا المجال اذ يقول: «وفي

5- Jacobsen and Lipman, **Op. Cit.**, p. 57-61.

٦ - شيحا، المصدر السابق ، ص ٥٥.

الوقت الحاضر لا وجود لكونفدراسيون (الدولة الكونفدرالية). انما يجب ان نشير مع ذلك الى ان الوحدة الاوروبية للفحم والصلب، والوحدة الاقتصادية، ووحدة الطاقة الذرية، تتضمن عبر صفتها المتجاوزة القومية، ووفقا لنماذج جديدة وفي مجالات محددة، مظاهر تذكر باتحاد «كونفراسيون» الدول. وفي افريقيا تستحق حالة منظمة الوحدة الافريقية الاشارة اليها ايضا»[٧]، وقياسا على هذا التشبيه فليس هناك ما يمنع من ان ننظر لاتفاقية مجلس التعاون الخليجي كنموذج مشابه للاتحادات الكونفدرالية الماضية.

ومن هذه المقدمة البسيطة التي كان القصد منها توضيح أهمية مقارنة الاتحاد الفدرالي بالاتحاد الكونفدرالي ننتقل الى التمييز بينهما في النقاط التالية:

١- ينشأ الاتحاد الكونفدرالي بمقتضى معاهدة دولية او ميثاق تحالف، بينما ينشأ الاتحاد الفدرالي بموجب دستور تتفق عليه الوحدات المنضمة في الاتحاد.
٢- بموجب المعاهدة الكونفدرالية تحتفظ دول الاتحاد الكونفدرالي باستقلالها وكافة مميزات شخصيتها الدولية (جنسية - حكومة - علم - نشيد جيش - قانون .. الخ). وتمارس كافة مظاهر السيادة الخارجية، أما وحدات الاتحاد الفدرالي فتفقد بموجب الدستور الفدرالي شخصيتها الدولية، وتظهر عوضا عنها جميعا الشخصية الدولية الجديدة المتمثلة بالدولة الفدرالية التي تتمتع بكافة مميزات الشخصية الدولية، (جنسية فدرالية، حكومة فدرالية، نشيد فدرالي، علم فدرالي) - وتقوم بممارسة مظاهر السيادة الخارجية.
٣- تشرف على الاتحاد الكونفدرالي وتمثله جمعية عامة تتألف من ممثلين عن الدول الاعضاء، وقراراتها ليست ملزمة للدول الأعضاء وانما تتوقف على موافقة هذه الدول عليها. بينما تشرف على الاتحاد الفدرالي وتعبر عنه حكومة مركزية تتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واسعة وتكون القرارات التي تتخذها في مجال اختصاصاتها ملزمة لجميع وحدات الاتحاد الا اذا خالفت نصوص الدستور الفدرالي.
٤- يجوز لدولة الاتحاد الكونفدرالي ان تنسحب من الاتحاد من جانبها اذا

٧ - هوريو، المصدر السابق، ص ١٥١ - ١٥٢

ارادت ذلك، بينما لا تتمكن وحدة الاتحاد الفدرالي ان تنفصل، ويمكن استخدام القوة من قبل الحكومة الفدرالية للقضاء على أية حركة انفصالية والعمل على ابقاء الوحدات التي تحاول الانفصال ضمن نطاق الاتحاد.

٥- ومن ذلك يتبع ان الحرب اذا نشبت بين دولتين أو أكثر من دول الاتحاد الكونفدرالي، تعتبر حربا دولية وتخضع لقواعد القانون الدولي، أما الحرب بين وحدات الاتحاد الفدرالي فتعتبر حربا أهلية و يكون أمر معالجتها والتصدي لها من اختصاص الحكومة الفدرالية.

٣ ــ نظرة مقارنة بين الدولة الموحدة والدولة الفدرالية:

١- تتميز الدولة الموحدة بوحدة الدستور والسلطة والقوانين والاقليم، أما الدولة الفدرالية فتتميز اولا بازدواج السلطة (حيث توجد بها سلطتان تمارسان السيادة والادارة الداخلية فوق الافراد والاقليم وهما سلطة الحكومة المركزية وسلطة الحكومات المحلية)، وتتميز ثانيا بازدواج الدساتير (حيث تحتفظ كل وحدة من وحدات الاتحاد بدستورها الخاص الى جانب الدستور الفدرالي المهيمن على الدولة بأكملها)، وتتميز ثالثا بازدواج القوانين (حيث يخضع الافراد الى القوانين الفدرالية والقوانين المحلية بنفس الوقت).

- يجب التمييز بين الحكومة المحلية Local Government في الدولة الفدرالية والادارة او الهيئة المحلية Local Administration في الدولة الموحدة، أو ما يسميه البعض بالتميز بين اللامركزية السياسية واللامركزية الادارية. وبالرغم من تفاوت استقلالية الهيئات المحلية في الدول الموحدة تبعا لديمقراطية النظام السياسي، الا أنه يمكن تسجيل الفروق العامة التالية بين الحكومات المحلية في الدول الفدرالية والهيئات او الادارات المحلية في الدول الموحدة:

أ ـ ان الحكومة المحلية في الدولة الفدرالية هي شخصية قانونية مستقلة عن شخصية الحكومة الفدرالية، أما الادارة المحلية في الدول الموحدة فلا تتمتع بشخصية قانونية مستقلة.

ب ـ ان سلطة الحكومة المحلية في الدولة الفدرالية هي سلطة أصلية

مستمدة من الدستور الفدرالي، أما سلطة الهيئة المحلية في الدولة الموحدة فهي سلطة فرعية ممنوحة أو مخولة من الحكومة المركزية.

جـ - الحكومة المحلية في الدولة الفدزالية ليست تابعة للحكومة المركزية فهي تتمتع باستقلال تام في سلطاتها التنفيذية والتشريعية، والقضائية، في حين ان الادارة المحلية في الدولة الموحدة هي تابعة لحكومتها المركزية وتطبق قوانينها التشريعية وتتبع تنظيماتها الادارية واجراءاتها القضائية وتعليماتها المباشرة.

د - تتمتع الحكومة المحلية في الدولة الفدرالية باستقلالية مالية، وتقوم بفرض ضرائبها الخاصة المتنوعة بدون اذن الحكومة المركزية وذلك من اجل الانفاق على البرامج والمشاريع التابعة لها وتنفيذ اعمالها. أما الهيئة المحلية في الدولة الموحدة فهي اما أن تكون معدومة الاستقلالية المالية بحيث تأتي كل مصادرها المالية من الحكومة المركزية أو يسمح لها بفرض بعض الرسوم والضرائب المحدودة التي تأذن لها الحكومة المركزية بفرضها وتخولها سلطة جبايتها.

وباختصار فان الحكومة المحلية في الدولة الفدرالية تتمتع باستقلال سياسي وقانوني ومالي واداري، بينما تفتقر الادارة او الهيئة المحلية في الدولة الموحدة للاستقلال في كل هذه المجالات[8].

٣- وفيما يتعلق بمزايا وعيوب كل من الدولة الموحدة والدولة الفدرالية فيمكن القول ان وحدة السلطة في الدولة الموحدة المتبلورة في وحدة القوانين والضرائب ومركزية تقديم الخدمات وتنفيذ المشاريع وتنظيم الجهاز الاداري، تعتبر ميزة كبيرة اذا ما قورنت بمشاكل ازدواجية السلطة في الدولة الفدرالية كما تتضح في ازدواجية القوانين والضرائب وازدواجية تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات، وازدواجية الجهاز الاداري. وبالمقابل فان المركزية الشديدة في الدولة الموحدة سواء في سن القوانين التشريعية او اتخاذ القرارات الادارية او الاشراف على المشاريع والخدمات تعتبر من عيوب

8- Jacobsen and Lipman, **Op. Cit.**, p. 187-196. See also Rodee et al, **Op. Cit.**, p. 331-334, 296-299. See also Polin, **Op. Cit.**, p. 171-189.

الدولة الموحدة اذا ما قورنت بمزايا الحكم المحلي في الدولة الفدرالية حيث يتم جني ثمار الاشراف المحلي المباشر على ادارة شؤون الافراد.

وليس من الغريب ان ينتقد بعض كتاب الولايات المتحدة الامريكية الازدواجية في النظام الفدرالي الامريكي، في حين أن المفكرين الفرنسيين ينتقدون بشدة مركزية النظام الفرنسي الموحد و يعتقدون بانها تؤدي الى شلل الاعمال الحكومية (علما ان فرنسا هي من الدول الموحدة التي تتمتع فيها البلديات المحلية بصلاحيات واسعة). ليس من المستغرب اتخاذ هذا الموقف المتناقض من قبل مفكري الولايات المتحدة وكتاب فرنسا لان في ذلك تعبيرا عن المزايا والعيوب لكل من مركزية السلطة وازدواجيتها. ولعل هذه المزايا والعيوب تفسر اتجاه الدول الفدرالية نحو المزيد من المركزية، وتوسع الدول الموحدة في منح الصلاحيات لادراتها المحلية[٩]. هذا وان بعض الدول قد عدلت في انظمتها للاستفادة من مزايا كلا النظامين. فبعض الكتاب مثلا يتكلمون عن ايطاليا بوصفها دولة مركزية وتقع خارج نطاق الدولة الموحدة والدولة الفدرالية معا، حيث ان «مناطقها» التي يعترف بها دستور عام ١٩٤٧، تعتبر «وحدات اقليمية مزودة في بعض المجالات الادارية خصوصا بسلطة تشريعية فعلية»[١٠].

9- Rodee, **Op. Cit.**, p. 55-58.

١٠ - هوريو، المصدر السابق، ص ١٤٩.

المبحث السادس

وظائف (اعمال) الدولة

State Functions

ان البحث في وظائف او اعمال الدولة يستدعي النظر في الأسباب التي من اجلها وجدت الدولة. أي أن تحديد وظائف الدولة يجب ان يتم في ضوء الاهداف التي يُعتقد ان الدولة قد وجدت لتحقيقها. ومن هذا يتضح ان الحديث عن وظائف الدولة يفترض ان الدولة هي وسيلة وليست غاية بحد ذاتها وذلك بعكس ما ترى بعض نظريات تمجيد الدولة. ومن خلال استعراضنا لنظريات الدولة المختلفة وجدنا ان الاتجاه الفكري العام هو أن تكوين الدولة جاء استجابة لتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية حيث اصبحت تنمية رفاهية الفرد والجماعة تحتاج الى الحماية والامن والتنظيم. ولذلك فلقد تطورت الدولة لتأمين الحماية وتنظيم علاقة الفرد بالجماعة بشكل يضمن رفاهية ورقاء الجماعة. أي ان تنظيم علاقة الفرد بالجماعة في ظل الدولة يعمل على تنمية الفضيلة والعدالة.

فاذا كانت هذه هي أهداف الدولة الاساسية كما حددها الفلاسفة والمفكرون، فما هي الوظائف او الاعمال التي تحتاج الدولة الى القيام بها لكي تتمكن من تحقيق اهدافها على اكمل وجه؟ لقد اختلفت الاجابة على هذا السؤال باختلاف وجهات نظر الباحثين في الدولة. وليس هناك من خلاف حول تحديد الوظائف او الاعمال الاساسية الخاصة بالحماية والامن والعدالة التي يرى الجميع اهمية قيام الدولة بها. ولكن الاختلافات تنشب حول قيام الدول بالوظائف او الاعمال غير الاساسية او ما يسمى بوظائف الخدمات وهي التي تتعلق بطريقة تنظيم علاقة الفرد الاقتصادية والاجتماعية بالجماعة. ولمجاراة طبيعة البحث والنقاش في الموضوع فسوف نميز في دراستنا بين الوظائف الاساسية ووظائف الخدمات في الدولة:

١ـ الوظائف او الاعمال الاساسية في الدولة :
Essential Functions

يمكن تعريف الوظائف الاساسية للدولة بانها تلك الاعمال الضرورية لبقائها، والتي يجب ان تقوم بها الدولة بنفسها وذلك لضمان وجودها واستمرارها. وتشمل الوظائف الاساسية على تأسيس قوات عسكرية لحماية الافراد من الاعتداءات الخارجية والدفاع عن مصالح الدولة، وتشكيل قوات امنية لحفظ الامن والنظام في الداخل، وتحقيق العدالة بواسطة اتخاذ قوانين عامة مجردة، وايجاد جهاز قضائي للفصل في المنازعات التي تنشأ بين الافراد، وكذلك فان رعاية العلاقات الخارجية مع الدول الاخرى وتنظيم تمويل مؤسسات الدولة العسكرية والامنية، والمدنية، والاشراف على شؤون الجنسية وسجلات النفوس تعتبر ايضا من المهام المكملة لوظائف الحماية والأمن والعدالة.

وباستثناء الفلسفة (الاناركية) Anarchism الفوضوية، التي اما تعتقد بعدم الحاجة الى الدفاع الخارجي والامن الداخلي، أو ترى امكانية تنظيمهما من قبل الافراد انفسهم، ـ فان بقية المذاهب الفكرية تتفق على تأكيد اهمية قيام الدولة بالوظائف الاساسية المذكورة أعلاه[١].

٢ـ وظائف او اعمال الخدمات
Service Functions

يمكن تعريف وظائف الخدمات بانها تلك الاعمال التي يمكن (ولو من الناحية النظرية على الآقل) ان يقوم الافراد بتأديتها دون الاعتماد على مؤسسات الدولة. وليس من الممكن ايجاد قائمة واحدة تشمل على كل هذه الاعمال نظرا لتنوعها، وأختلافها تبعا لظروف الزمان والمكان، وتباين وجهات النظر حولها، ومع ذلك فيمكن ان نلقي نظرة عامة على أهم أنواع هذه الاعمال ونستعرض اختلاف وجهات النظر بخصوصها.

1- Jacobsen and Lipman, **Op. Cit.**, p. 19,21-22.

من بين اعمال الخدمات والتي يقسمها البعض الى اعمال خدمات بحتة واعمال خدمات ذات صفة تجارية Business Functions يمكن ان نذكر اعمال الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي، وبناء الطرق والجسور والمطارات والترع المائية، وتمديدات المياه والكهرباء والمجاري والاتصالات السلكية واللاسلكية، والبريد، والخطوط الحديدية، وتنظيم الصناعة والزراعة والتجارة والتعدين، وغير ذلك من المهام التي يصعب حصرها في قائمة واحدة[2].

وتختلف مرئيات المفكرين اختلافا كبيرا حول طبيعة وجوهر هذه الاعمال واهمية قيام الدولة بها او امتناعها عن تأديتها. ويمكن التمييز بصفة عامة بين الفكر الفردي والفكر الاشتراكي. وعلى الرغم من ان كلا المذهبين يهتم بالبحث عن افضل الطرق لخدمة الفرد والمجتمع بواسطة تأدية هذه الوظائف الا انهما يختلفان في اختيار اسلوب تأديتها ودور الحكومة في هذا الاداء.

ويعتقد المتطرفون من دعاة المذهب الفردي ان دور الحكومة يجب ان يقتصر على حماية الحياة والحرية والممتلكات الخاصة. أما بقية الوظائف فيجب ان تتولى المؤسسات الخاصة القيام بها. وهناك بعض المعتدلين في المذهب الفردي الذين يعتقدون بان تطور الحياة الاقتصادي والاجتماعي قد اصبح يتطلب قيام الدولة بتأدية بعض وظائف الخدمات. فلقد اصبح هناك حاجة الى اشراف الدولة على التعليم والصحة، والى تأديتها للاعمال التي يتقاعس الافراد عن القيام بها أما لانعدام حافز الربح فيها (مثل بناء محطة كهربائية لتوليد الطاقة في قرية صغيرة)، او نظرا لضخامتها (مثل بناء الموانىء الجوية والبحرية). ويرون ايضا انه ليس هناك ما يمنع من قيام الدولة بتأدية بعض الخدمات الاخرى التي يعتقد انها في صالح المجموع مثل تمديدات المجاري والمياه والبريد، ولكن في حدود المعقول. وكذلك فان الاعتبارات الاستراتيجية والامنية قد تفرض على الدولة القيام ببعض الاعمال مثل تشييد الطرقات وبناء السكك الحديدية، والاشراف على مصانع الحديد الصلب وغير ذلك من الامور التي يمكن أن تترك في ظل الظروف العادية للقطاع الخاص.

2- **Ibid.**, p. 19-20.

ويتخذ الفكر الاشتراكي موقف النقيض من الفكر الفردي وذلك من حيث المنطلق والمفهوم. ويرى المفكرون الاشتراكيون ان الدولة وجدت اساسا لخدمة المجتمع بأكمله وأن رفاهية الفرد لن تتحقق بالشكل المطلوب الا بعد تحقيق رفاهية الجماعة. ولهذا فالدولة يجب ان تعمل على تنمية رفاهية المجتمع كله والحيلولة دون تحكم بعض الاشخاص في علاقات الانتاج وتنمية رفاهيتهم الخاصة على حساب رفاهية المجموع. ولن يتحقق هذا الا اذا تولت الدولة القيام بكل اعمال الخدمات في المجتمع او اشرفت عليها اشرافا مباشرا وذلك بقصد اتاحة الفرصة امام الجميع للتمتع بها. فالمنطلق في الفكر الاشتراكي هو رفاهية المجموع وليس رفاهية الجزء على حساب المجموع.

ويعتقد المتطرفون من دعاة الفكر الاشتراكي ان الدولة يجب أن تسيطر سيطرة تامة على كل مصادر وعلاقات واعمال الانتاج، وتتولى بالتالي تأدية جميع وظائف الخدمات دون أي مشاركة من القطاع الخاص حيث ان الافراد سيعملون جميعا في قطاع الدولة العام. اما بعض مفكري الاتجاه الاشتراكي الأقل تطرفا فيعتقدون انه ليس هناك ما يمنع من السماح للافراد بتولي القيام ببعض اعمال الخدمات تحت اشراف وتوجيه الدولة.

والدولة في الوقت الحاضر اصبحت تساهم بشكل كبير في تأدية الكثير من اعمال الخدمات والاعمال التجارية المذكورة وذلك حتى في اكثر الدول الرأسمالية تمسكا بالمذهب الفردي. ولقد تطور هذا الوضع في مختلف دول العالم تحت تأثير التجمعات العمالية وغيرها من تجمعات الطبقة الوسطى والفقيرة التي يهمها تدخل الدولة لتحقيق مصالحها. ويبلغ تدخل الدولة في تأدية أعمال او وظائف الخدمات ذروته في الدول الشيوعية والاشتراكية، حيث تسيطر حكومات هذه الدول بدرجات متفاوتة على كل أو معظم مرافق الحياة فيها[3].

3- **Ibid.**, p. 21-31.

الفصل الثاني

المنتظم السياسي والحكومة

المبحث الاول

المنتظم السياسي

The Political System

١ـ فكرة المنتظم السياسي:

قبل أن ننظر في المؤسسات الحكومية ومؤسسات الأفراد سوف نستعرض مفهوم المنتظم السياسي The Political system، الذي طوره ديفيد ايستن D. Easton وجبرايل الموند G. Almond في الخمسينات لفهم تفاعل وتداخل مؤسسات الحكومة مع مؤسسات الافراد. ان مفهوم المنتظم السياسي يفترض ان النشاطات والتفاعلات السياسية في المجتمع Political Interactions تتم وفق الية منتظمة تشمل على جانبين اساسين يتمثل احدهما في المطالب Demands التي يقدمها الافراد للحكومة لاجل تحقيقها، والآخر في استجابة الحكومة لهذه المطالب بواسطة اتخاذ القرارات الحكومية اللازمة Governmental Decisions وتطبيقها Implementation فيما يعرف بعملية تحويل المطالب الى منجزات حكومية Conversion فمفهوم المنتظم السياسي هو محاولة تصويرية وتحليلية لوضع اطار حركي للنسق السياسي الذي تتحول بموجبه مطالب الافراد الى قرارات وسياسات حكومية رسمية وذلك وفق استمرارية متصلة من النشاطات والتفاعلات الحكومية والشعبية المختلفة.

ولقد استحدثت فكرة المنتظم السياسي من مجال الهندسة الميكانيكية وعلوم الطبيعة والاحياء حيث اقتبست فكرة الترابط والتتابع الآلي Mechanism لمجموعة

من العناصر في نسق معين تتحول فيه مدخلات محددة Inputs بواسطة دخولها في النظام الى مخارج محددة Outputs. فكما نتحدث عن نظام محرك السيارة أو نظام جهاز التكييف أو نظام الجسم الانساني، اصبحنا نتحدث عن المنتظم السياسي الذي يشمل أيضا على مدخلات ومخرجات وعملية تحويل تتحول بموجبها مطالب الافراد (المدخلات Inputs) الى قرارات حكومية وعمليات تنفيذ (المخرجات Outputs)[1].

ان هناك اربعة خصائص اساسية توجد في كل الانظمة سواء أكنا نتحدث عن نظام منول النسيج الآلي، او نظام محرك الطائرة او المنتظم السياسي وتتمثل في النقاط التالية:

١- ان اي نظام او منتظم يتألف من مجموعة اجزاء أو عناصر The System Components مختلفة تعمل معا بانتظام لتحقيق هدف موحد.

٢- ان هذه الاجزاء والعناصر تتفاعل وتتداخل في آلية منتظمة. أي أن حركتها متتابعة وتقوم بينها درجة من الوحدة وتحدث الى حد ما بانتظام وان كل حركة من حركات النظام مرتبطة بحركات قبلها وحركات بعدها فالنظام أو النسق كما يسميه البعض يتكون من اجزاء او مظاهر تعمل في «ترتيب منظم يتميز بالتنسيق في العمل والتكامل في البنيان»[2].

٣- ان هناك حدود معينة Boundary تفصل النظام عن المحيط الذي يعمل فيه.

٤- ان عمل بعض عناصر النظام هو أهم من اعمال العناصر الاخرى وذلك فيما يتعلق بسير عمل النظام. فعمل ضابط الصورة وضابط الصوت في جهاز الرائي (تلفزيون) مثلا أهم من عمل ضابط الألوان.

1- David Easton, **A Framework for Political Analysis** (EngleWood Cliffs, N.J.. Prentic-Hall, Inc., 1965) especially p. 103-135.
Gabriel A. Almond and G.Bingham Powell, Jr., **Comparative Politics: System, Process and Policy.** Second Edition, (Boston: Little, Brown and Company, 1978) p. 3-25.

٢ - الدكتور احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، (بيروت : مكتبة لبنان، ١٩٧٨)، ص ٤١٩.

٢- خصائص المنتظم السياسي:

واذا كان المنتظم السياسي يشترك مع بقية الانظمة الأخرى في هذه الخصائص العامة الا أن هناك ثلاثة مميزات خاصة تميزه عن غيره من الانظمة وهي:

١- ان عناصر المنتظم السياسي المتمثلة في الافراد والمؤسسات وبعض القوى والمظاهر المؤثرة، تمتاز بطبيعة خاصة تميزها عن عناصر المنتظمات الأخرى والمتمثلة في اغلب الحالات باجهزة ومعدات.

٢- يقوم المنتظم السياسي في أساسه على علاقة بين الحكام والمحكومين والتي يستطيع فيها الحكام فرض اطاعة اوامرهم على المحكومين بواسطة استخدام وسائل الجبر والاكراه اذا فشلت وسائل الحث والاقناع[٣].

٣- يتأثر المنتظم السياسي الى درجة كبيرة بالمحيط الداخلي Domestic environment الذي يعمل فيه كما يتأثر بالمحيط الدولي International Environment.

فالمنتظم السياسي يتأثر بثقافة المجتمع وتقاليده وقيمه ونشاطه الاقتصادي ومفاهيم افراده المختلفة Belief system كما يتأثر بالبنيات الاحتماعية والاقتصادية الموجودة فيه. وتعتبر التنشئة السياسية Political Socialization والاتصال السياسي Political Communication والاختيار القيادي في المجتمع Recruitment Process من أهم المؤثرات على تكوين المدخلات في المنتظم[٤]، وفي المجال الدولي فان قواعد المنتظم الدولي International System وتفاعلات الدولة مع الدول الاخرى وخاصة في منطقتها الاقليمية تؤثر تأثيرا كبيرا على المنتظم السياسي للدولة. فحكومة الدولة (أ) قد تمتنع عن تلبية رغبات التجار الخاصة بمنح تسهيلات جمركية لبضائع الدولة (ب)، بسبب ارتباطها بعلاقات اقتصادية وسياسية متينة

3- Rebert R. Winter and Thomas J. Bellows, **People and Politics: An Introduction to Political Science** (New York. John Wiley & Sons, 1977) p. 27-39.

4- G.Almond; "Introduction. A Functional Approach to Comparative Politics" in G. Almond and James S.Coleman, eds., **The Politics of Developing Areas** (Princeton: Princeton University Press, 1960), p. 3-64.

مع الدولة (جـ) أو بسبب الخوف من ردة الفعل السلبية لبعض دول المنطقة[5].

٣ـ المنتظم السياسي والنظام السياسي:

ولقد استخدمت عبارة المنتظم السياسي عوضا عن النظام السياسي لوصف النسق السياسي المنتظم لان الاستعمال الشائع لعبارة النظام السياسي في اللغة العربية يدل على شكل نظام الحكومة القائم، أي أنه ترجمة لكلمة Regime. ونحن لا نقصد هنا ان نبحث في شكل الحكومة ولكننا نرمي الى دراسة نسق System ونمط التفاعلات السياسية التي تحدث في المجتمع ككل ، وتجنبا للالتباس سوف نستخدم مصطلح المنتظم السياسي ليدل على ترابط مجموعة من العناصر بشكل متكامل (Political System). بينما يبقى مصطلح النظام السياسي ليشير الى شكل نظام الحكومة القائم (Regime)، هذا ولقد استخدم مصطلح المنتظم السياسي من قبل الدكتور حسن صعب ولا مانع من تداوله لتسهيل عرض الفكرة[٦].

ولكن يجب ان نوضح أن هناك علاقة مباشرة وأساسية بين النظام السياسي Regime وبين المنتظم السياسي Political System والمتمثل في نسق التفاعلات السياسية. فالنظام السياسي للحكومة الديمقراطية يستند على منتظم سياسي ديمقراطي Democratic Political System، يتمتع بابعاد ثقافية واجتماعية خاصة به. وكذلك فان النظام السياسي للحكومة الشيوعية Communist Regime يستند بدوره على منتظم سياسي شيوعي Communist Political System والذي يتميز ايضا بخصائص ثقافية واجتماعية متميزة ومستمدة من العقيدة الماركسية Marxist Ideology.

ولقد ظهرت محاولات مختلفة من الكتاب اشتهر بها بشكل خاص الموند Almond تهدف الى دراسة الممارسات السياسية في المجتمعات البشرية المختلفة

5- Easton, **A Framework,** Op. Cit. p. 69-75. See also Almond and Powell, **Comparative Politics.** Op. Cit. p.5-9.

٦ - الدكتور حسن صعب، **علم السياسة،** الطبعة الثانية، (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٩)، ص ٥٧.

سواء الحديثة او القديمة، وتصنيفها الى منتظمات سياسية متباينة. فلقد تم التمييز مثلا بين المنتظمات السياسية البدائية Primitive Political Systems التي تشمل على المجتمعات القبلية السابقة للدولة، والمنتظمات السياسية التقليدية Traditional Political Systems والتي تشمل على بعض مجتمعات الدول النامية، والمنتظمات السياسية الاستبدادية Totalitarian Political System والتي تشمل بحسب تصنيفاتهم على الحكومات الفاشية والنازية والشيوعية والعسكرية التي تختفي مظاهر الديمقراطية الغربية في ممارستها، والمنتظمات السياسية الديمقراطية Democratic Political Systems والتي تشمل على الحكومات الغربية المعاصرة[٧].

ومهما كان التداخل قويا ومتلازما بين النظام السياسي للحكومة Regime والمنتظم السياسي Political System الذي تعمل في ظله، الا انه يجب التمييز بينهما كمصطلحين مختلفين يدلان على مفهومين متباينين وان كانا متداخلين. فمفهوم المنتظم السياسي ما تطور اصلا الا من اجل البحث عن الدقة والواقعية كما يرى الموند[٨]، وليساعدنا بصفة عامة على فهم حقيقة كل عوامل ومؤثرات وخفايا النظام السياسي للحكومة Regime، وجوهر التفاعل بين الصفوة Elite والجماهير Masses[٩].

٤ـ المدخلات والمخرجات في المنتظم السياسي : Inputs-outputs

وتتمثل المدخلات Inputs في المنتظم السياسي كما سبق وأن ذكرنا بالمطالب Demands التي تقدم الى الحكومة والتي تتعلق بتحقيق رغبات مادية

7- Almond and Powell, **Comparative Politics, Op. Cit.,** p. 71-76.
See also G. Almond "Comparative Political Systems". Journal of Politics xviii (August) 1956, p. 391-409.

٨ـ انظر جباريل الموند و ينغهام باول، السياسة المقارنة: دراسات في النظم السياسية العالمية، ترجمة احمد علي احمد عناني، (القاهرة: مكتبة الوعي العربي ص. ١١).

9- For Short Analysis of the Political System, See James A. Bill and Robert. Hardgrave, Jr., **Comparative Politics, The quest for theory,** (Washngton, D.C., University press of America, Inc., 1981), p. 217-228.

ومعنوية للافراد والجماعات في المجتمع. ولقد حدد ألموند أربع أنواع من المطالب التي يمكن ان يفصح عنها الافراد و يطالبوا ألحكومة بتحقيقها وتتمثل في مطالب السلع والخدمات، والمطالب الخاصة بتنظيم السلوك، ومطالب المشاركة السياسية، ومطالب الحصول على المعلومات والاتصال من اجل بيان هدف السياسة[10]. والافراد يمكن ان يطالبوا الحكومة بتحقيق منجزات معينة غير موجودة أو انهاء حالات وأوضاع قائمة تتمثل مصلحة بعض الافراد في عدم استمراريتها. ونماذج الحالة الاولى كثيرة ومتنوعة ومن امثلتها مطالب سكان القرى بتحسين الخدمات الصحية في مناطقهم، والمطالبة بمراقبة الاسعار، ومطالب التجار بتخفيض ضريبة الاستيراد، ومطالب اصحاب المصانع بزيادة التعريفات الجمركية، والمطالب التي يقدمها الاساتذة والطلاب لتعديل البرامج الدراسية. او مطالب التجمعات النسائية الخاصة بتحسين وضع المرأة عموما ومساواتها في فرص العمل مع الرجل. ومن امثلة الحالة الثانية يمكن ان نذكر مطالب الافراد للحكومة بالغاء قانون ضريبة السكن، او المطالب التي تقدمها جمعيات السلام والخاصة باغلاق القواعد الذرية لدولة كبرى او تخفيف عدد الصواريخ فيها، والمطالب الخاصة بالغاء القانون الذي يبيح حمل الاسلحة بتراخيص رسمية، أو مطالبة الحكومة بالانسحاب من معاهدة دولية، وهكذا.

ولقد بحث لاسويل Lasswell وكابلن Kaplan في القيم الاساسية Values التي يمكن ان تحدد مطالب الافراد في المجتمع. ومن اهم القيم التي تكلما عنها يمكن ان نذكر: استحواذ القوة - المشاركة في اتخاذ قرارات التوزيع - استحواذ التقدير والاحترام والاعتبار - الحصول على المركز الرسمي - التمتع بالمركز الاجتماعي الرفيع - العيش في جو تسوده الاخلاق و ينسجم مع المعتقدات الروحية ويحقق الراحة النفسية - الحصول على خدمة صحية جيدة - الحصول على مستوى جيد من التعليم - التمتع بالامن والطمأنينة - التمتع بالرفاه الاجتماعي - الحصول على التدريب لزيادة المهارات الشخصية - والرغبة في الحصول على المعلومات[11].

10- Almond and Powell, Comparative Politics, 2nd. Edition, 1978, p. 10.

11- Lasswell and Kaplan, **Power and Society, Op. Cit.,** p. 55-58.

وكما ان مدخلات Inputs المنتظم السياسي تحددها مطالب الافراد، فان المخرجات Outputs تتمثل في القرارات والسياسات والانظمة الحكومية المختلفة التي تتخذ استجابة لمطالب الافراد. والحكومة في قراراتها قد تستجيب لبعض المطالب وقد ترفض الاستجابة لمطالب أخرى وذلك بحسب تدخل مجموعة كبيرة من العوامل المؤثرة. و ينظر ديفيد ايستن لقرارات الحكومة من منظار التوزيع السلطوي (التحكمي) والملزم للقيم في المجتمع Authoritative Allocations of values to the Society و يرى ان قرارات السلطة تؤدي الى تحقيق احد الامور الثلاثة التالية:

١- حرمان شخص او مجموعة من الاشخاص من الاستمرار بالتمتع في قيمة من القيم التي كانوا يتمتعون بها. أي ان تسحب منهم قيمة معينة تكون بحوزتهم او متاحة لهم، من ذلك مثلا قرار الحكومة بالغاء النقل المجاني لبعض الافراد. او خفض عدد الوحدات الصحية، او سحب رخص قيادة سيارات الاجرة من الموظفين او سحب ملكية أرض من شخص معين.

٢- حرمان شخص او مجموعة من التمتع بقيمة معينة يرغبون في الحصول عليها او في جعلها متاحة لهم. من ذلك مثلا رفض الحكومة للطلب الخاص بايجاد النقل المجاني، او عدم موافقتها على زيادة عدد الوحدات الصحية الموجودة، او عدم الموافقة على السماح لموظفي الدولة بالحصول على رخص قيادة سيارات الاجرة، او رفض الموافقة على تمليك شخص ما لقطعة أرض يرغب في الحصول عليها.

٣- تمكين شخص او مجموعة من الاستحواذ على قيمة معينة والتمتع بها والتي لم يكن بقدرتهم الحصول عليها لولا تصرف (قرار) السطة. من ذلك مثلا ان تقوم الحكومة بتوفير النقل المجاني للطلبة والمسنين، وبزيادة عدد المراكز الصحية، وبالسماح لموظفي الدولة بالحصول على رخص لقيادة سيارات الاجرة، أو تمليك شخص ما لقطعة من الأرض[١٢].

12- D. Easton, A **Framework,** op.cit., p.50 see also Easton, **The politica system,** pp. 129-141.

وقرارات الحكومة في الاستجابة أو الرفض لمطالب الافراد تولد بدورها دعم وتأييد بعض الافراد لقرارات الحكومة ومعارضة البعض الآخر لها. والدعم والتأييد Support الشعبي للحكومة له أهمية خاصة في بقاء عمل المنتظم السياسي حيث حدده ايستن بالعامل الاساسي الثاني المحدد للمدخلات الى جانب تقديم المطالب[١٣]. أما المعارضة فقد تتبلور وتتحول مرة أخرى في شكل مطالب جديدة تنادي بالغاء القرارات السابقة أو تعديلها. وتعرف هذه العملية المتمثلة في تحويل ردة الفعل الشعبية تجاه المخرجات الى نوع من الدعم أو تقديم الطالب الجديدة، بالمغذى المرجع Feedback في المنتظم السياسي[١٤].

ويمكن توضيح آلية المنتظم السياسي في المراحل التالية:

(بلورة رغبات ومصالح الافراد والجماعات في مطالب محددة ــ الافصاح عن المطالب وتقديمها للحكومة ــ المفاضلة بين المطالب واتخاذ القرارات الحكومية لتحقيق بعضها ورفض البعض الآخر ــ صدور القوانين والانظمة الحكومية المنظمة لهذه القرارات ــ تطبيق القرارات بواسطة الاجهزة الحكومية المختصة ــ ردة الفعل الشعبية تجاه السياسات والقوانين والانظمة المطبقة والتي تشمل اما على الدعم والتأييد، أو على المعارضة وتقديم مطالب جديدة)[١٥]. أنظر الشكل المرفق.

٥ـ عناصر المنتظم السياسي : The system components

وتختلف عناصر المنتظم السياسي وفقا لطبيعة المنتظم وظروفه والمحيط الذي يعمل فيه، ولكننا نستطيع أن نحدد بعض أهم عناصر المنتظمات السياسية. فيمكن أن نذكر: الأجهزة الحكومية ـ الاحزاب

13- D.Easton, **A Framework,** p. 112-114.

14- **Ibid., p. 127-130.**

15- **For long analysis of the political system see Ronald H. Chilcote, Theories of Comparative Politics** (Boulder, Colorado. West view press, 1981), p. 139-216.

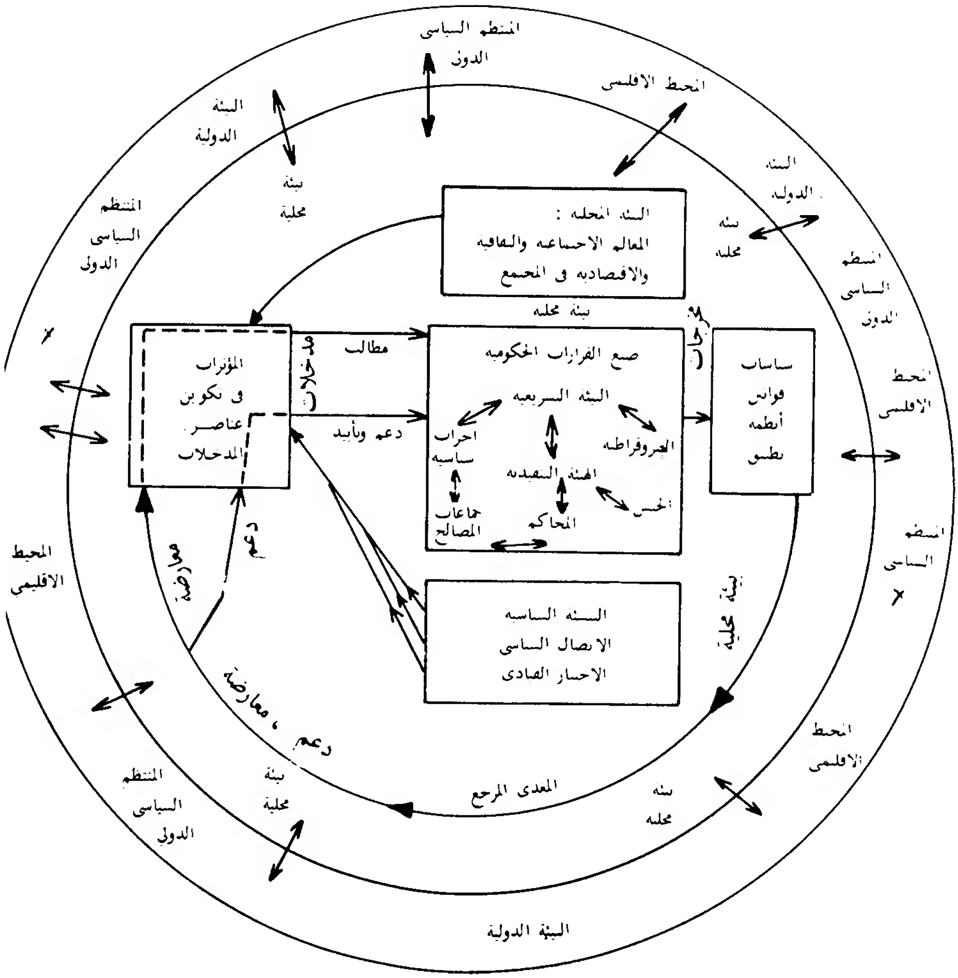
السياسية - جماعات المصالح - وسائل الاعلام - أنماط الاتصال السياسي - والثقافة السياسية - والتنشئة السياسية، وعناصر أخرى متنوعة تتمثل في أفراد ومؤسسات ونشاطات وقوى محركة. والمؤسسات الموجودة في المنتظمات السياسية ببعض الدول قد لا توجد في منتظمات دول أخرى[16].

ويجب التنويه الى ان بعض هذه العناصر هي اهم من العناصر الاخرى وذلك فيما يتعلق بعمل المنتظم السياسي. ويمكن القول ان المؤسسات الحكومية هي اهم عناصر المنتظم السياسي فكما ان القلب هو اهم عنصر في نظام حياة الانسان، فان المؤسسات الحكومية هي اهم عناصر المنتظم السياسي لاي دولة في العالم مع استثناء لبنان في ظل الحرب الاهلية والحالات الدولية المشابهة التي تفقد فيها الحكومة هيبتها ومكانتها وفعاليتها وتبرز بعض عناصر اخرى مثل الاحزاب والمليشيات وتصبح المؤثر الاول في المنتظم.

وتختلف اهمية وقوة العناصر الاخرى غير الحكومية في المنتظمات السياسية المختلفة، فعلى حين تلعب الاحزاب السياسية دورا اساسيا في المنتظم السياسي الفرنسي أو الايطالي، نجد أنه ليس لها وجود في المنتظمات السياسية لدول الخليج. ويرى الموند ان جماعات المصالح والاحزاب السياسية تلعبان دورا اساسيا في المنتظمات السياسية وخاصة في الدول الديمقراطية الحديثة حيث تتولى جماعات المصالح عملية تنظيم الافصاح عن رغبات الافراد وتقديمها كمطالب للحكومة Interest Articulation، بينما تقوم الاحزاب السياسية بتجميع المصالح (المطالب) المختلفة والمفاضلة بينها Interest Aggregation حيث تتبنى بعضها وتحاول من خلال وجودها في الحكومة ان تحولها الى سياسات حكومية[17].

16- D.G.Kousoulas, On Government and Politics - An Introduction to Political Science (Monterey Calif.: Brooks/Cole publishing Company, 1982), p. 14-15.

17- Almond and Powell, **Comparative Politics,** 2nd. edition, 1978, p. 169-176, 198-220.



آلية عمل المنتظم السياسي موضحة تفاعلات المنتظم المختلفة وتأثره بالبيئة المحلية والبيئة الدولية[18].

18- Gabriel Almond and Bingham Powell, **Comparative Politics Today:** A World View, Second Edition, (Boston. Little Brown and Company, 1980) p. 5, p.7.
See also winter and Bellows, **Op. Cit.,** p.29.
See also D. Easton, **A Framework,** p. 110-112

المبحث الثاني

المؤسسات الحكومية

بعد الانتهاء من دراسة المنتظم السياسي سوف نبدأ بدراسة المؤسسات الحكومية بصفتها أهم عناصر المنتظم وأكثرها تأثيراً في النشاطات والتفاعلات السياسية. وننتقل بعد ذلك للبحث في مؤسسات الافراد المتمثلة في الاحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام، علماً أن بعض الكتاب يتناولون بالبحث مؤسسات الأفراد قبل مؤسسات الحكومة تمشياً مع آلية المنتظم السياسي حيث ترتبط مؤسسات الافراد بالمدخلات بينما تتحكم مؤسسات الحكومة بالمخرجات. ولكن بالرغم من اهمية هذا الترتيب الا اننا رأينا البدء في استعراض المؤسسات الحكومية نظراً لأهميتها، ولقناعتنا بان الطالب المبتدىء في دراسة السياسة يحتاج الى تكوين فكرة عن الحكومة قبل الدخول في تفصيلات الاحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام.

وفي دراستنا للمؤسسات الحكومية سوف نميز بين مفهوم الحكومة ومفاهيم الدولة والسلطة والنظام، وننظر في تصنيف الحكومات الى انواع مختلفة، ثم نتعرف على المقصود بالدستور ونستعرض مفهوم فصل السلطات ومبدأ التدقيق والموازنة ونلقي الضوء على خصائص الحكومة البرلمانية والحكومة الرئاسية، وننتقل بعد ذلك لدراسة الانتخابات بصفتها الاسلوب المنظم لوصول الحكومات الديمقراطية الى الحكم، واخيراً نستعرض فروع الحكومة الثلاثة المتمثلة في الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

١ ـ تميز مفهوم الحكومة عن مفاهيم الدولة والسلطة والنظام:

في محاولة القيام بتحديد مفهوم الحكومة بصفتها العنصر الاساسي من

عناصر الدولة ومحور الارتكاز في عملية الممارسة السياسية في المجتمع، لعل من المفيد ان نبدأ بالتمييز بين مصطلحات الدولة State والحكومة Government والسلطة Anthority والنظام Regime حيث انها كثيرا ما تستخدم كمترادفات لنفس المعنى فيتم الخلط بين الدولة والحكومة والسلطة، أو بين الدولة والسلطة، أو بين الحكومة والنظام، أو بين الدولة والنظام، وان التداخل وعدم الدقة في استخدام المصطلحات العلمية هي مشكلة شائعة ليس فقط في علم السياسة ولكن في سائر العلوم الاجتماعية والثقافية.

ولقد ذكرت سابقاً ان هناك من ينظر للدولة من منظار السلطة العامة للحكومة. وبهذا المعنى قد يقال مثلاً ان فرنسا قد نجحت في حل مشكلة البطالة، أو ان السعودية قد خفضت انتاج كميات كبيرة من بترولها الخام. والواضح ان المقصود في كل من المثالين هو الحكومة الفرنسية والحكومة السعودية. وكذلك فان التمييز بين الدولة الاشتراكية والدولة الشيوعية والدولة الديمقراطية هو في حقيقته تميزاً بين انظمة الحكم واشكال الحكومات في هذه الدول. وغالباً ما يستخدم مدلول النظام السياسي للدولة عند الحديث عن حكومتها أو يشار الى السلطة على انها الحكومة. وان تبادل استعمال هذه المصطلحات يرجع في الحقيقة الى الطريقة التي يبحث بها الكاتب في الدولة أو السلطة أو النظام أو الحكومة. ولكن بالرغم من هذا التداخل في المعنى الذي تمليه ظروف وموضوع البحث أو المقالة، يجب ان نتذكر ان هناك مفاهيم عامة تميز هذه المصطلحات عن بعضها البعض و يستحسن الالمام بها.

ويجب خاصة ان نميز مصطلح السلطة بمعناها المجرد عن مصطلحي الحكومة والدولة. فالدولة State بمعناها العام هي - كما سبق وان ذكرنا - الجماعة المنظمة سياسياً وقانونياً والتي يقيم افرادها اقامة مستقرة على اقليم محدد ويخضعون لسلطة عليا تمارس السيادة. والحكومة Government هي الاداة التي تمارس السلطة داخل نطاق الدولة وتفرض سيادتها على الافراد والاقليم. اما السلطة Authority فهي القوة الطبيعية أو الحق الشرعي في التصرف واصدار الأوامر في الدولة. والسلطة ظاهرة اجتماعية وجدت قبل وجود الدولة بفترة

طويلة حيث ان التطورات الاقتصادية وشؤون الحرب قد استوجبتا ظهور القيادة الحاكمة لتولي تنظيم هذه الامور معتمدة منذ البداية على القوة والرضا معاً في فرض هيمنتها على الجماعة. والسلطة ظاهرة طبيعية تطورت مع تطور الحاجة اليها حيث وجد في الجماعة الاقلية التي حرصت على تولي زمام الامور والاكثرية التي رغبت بان ترى الامور منظمة من قبل الاقلية.

وظاهرة السلطة ليست خاصة بالدولة وحدها فهي تمارس في كافة انواع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كالاسرة والمدرسة والاحزاب والنوادي والتجمعات المختلفة، ولكن سلطة الدولة التي تقوم الحكومة بممارستها هي سلطة مطلقة تعتمد على القانون والقوة معاً، وهي سلطة هرمية تمارس بواسطة مؤسسات واجهزة تشريعية وتنفيذية وأمنية وعسكرية ، وسلطة عامة ملزمة لكل افراد وجماعات مجتمع الدولة[1].

واذا استعرضنا معظم نظريات الدولة مثل نظرية العقد الاجتماعي ونظرية القوة والنظرية الدينية والنظرية الماركسية نجد انها تبحث في طبيعة السلطة أكثر من شيء اخر. ولكن لا شك ان هذه النظريات تنظر في السلطة بصورة مجردة عن شخصيات الحكام الذين يمارسونها. أي أن سلطة الحكومة هي تجسيد لارادة الدولة وتعبير عن سيادتها بصرف النظر عن شخصية الحكام الذين يمارسونها، وذلك بعكس الحال الذي وجد في بعض الدول القديمة مثل دولة الاسكندر الاكبر والدولة الاموية والعباسية وبعض الملكيات الاوروبية القديمة حيث ارتبطت الدولة بشخصية الحاكم أو الاسرة التي تحكمها وزالت بزوالها. اما في الدول القومية الحديثة فان القضاء على الحكومة التي تمارس السلطة لا يؤثر على شخصية الدولة والتزاماتها وكيانها واستمراريتها.

أما النظام السياسي Regime فهو نموذج الحكم الذي يحدد شكل الحكومة وطريقة انتقال السلطة وممارستها ووظائفها الاجتماعية والاقتصادية والتي تكونت

1- Karl W. Deutsch, **Politics and Government, How People Decide Their Fate,** Third Edition, (Boston. Houghton Nifflin Company, 1980), p. 212-214.

ـ أنظر ايضاً هوريو. المصدر السابق ص ١٠٥ - ١٢٤. والجرف. المصدر السابق. ص ٩٦ - ٩٩.

في ضوء الظروف التاريخية والثقافية والعقائدية التي تعيشها الدولة. وتتراوح مدلولات النظام من جمهوري، وملكي، وبرلماني، وحزبي، الى رأسمالي، وشيوعي، وديمقراطي، ومختلط، وقد يتغير نظام الدولة في شكله من ملكي الى جمهوري، أو في طبيعته من فاشي الى ديمقراطي أو من نظام الحزبين الى نظام تعدد الاحزاب دون أن يؤثر ذلك على وجود الدولة وتمتعها بشخصيتها القانونية.

٢ ـ تصنيف الحكومات الى انواع مختلفة :

لقد ذكرت فيما سبق انه عند تعريف الحكومة يفضل التمييز بين الحكومة كسلطة، والحكومة كبنية والحكومة كممارسة. ولقد استعرضنا باختصار مفهوم الحكومة كسلطة تمارس السيادة واوضحنا ان هناك تداخلاً بين هذا المفهوم ومفهومي الدولة والنظام. وفي هذا الجزء سوف ننظر الى طرق تصنيف الحكومات المختلفة وتنويعها من خلال النظر الى مؤسساتها واجهزتها وطرق ممارسة السلطة فيها.

ومنذ افلاطون وارسطو حاول الفلاسفة تصنيف الحكومات الى انواع مختلفة معتمدين على عناصر الكم والكيف والشكل معاً. فمن الناحية العددية تم التمييز بين حكومة الفرد، وحكومة الاقلية وحكومة الاكثرية، ومن الناحية المعيارية أو الجوهرية قسمت الحكومات الى حكومات قانونية تتقيد بالقانون وتعمل على تحقيق المصلحة العامة، وحكومات استبدادية لا تتقيد بالقانون وتعمل على تحقيق مصالحها الخاصة. اما من حيث الشكل فلقد صنفت الحكومات الى حكومات ملكية وحكومات جمهورية[٢].

وجاءت بعد ذلك تصنيفات اخرى حديثة ومتعددة للحكومات اعتمدت اما على تركيب وتنظيم مؤسسات الحكومة (مثل الحكومة الرئاسية، والحكومة البرلمانية، والحكومة الحزبية، والحكومة الفدرالية)، أو على مزيج من العوامل المتعلقة بدرجة سيطرة الحكومة، وتدخلها في حياة الافراد وتنظيم المجتمع، ودرجة المشاركة الشعبية والانفتاح العام (مثل الحكومة الديمقراطية، الحكومة السلطوية،

2- Coulter, **Op. Cit.**, p. 53-55.

الحكومة الدكتاتورية، الحكومة الرأسمالية، الحكومة الاشتراكية، الحكومة الشيوعية، الحكومة الفاشية، والحكومة النازية)[٣].

وبصرف النظر عن الطريقة التي تتبع في تصنيف الحكومات، يجب التنويه الى الملاحظات العامة التالية:

١ - ان تصنيف الحكومات بصفة عامة يتعلق بشكل وتركيب مؤسسات الحكومة وطرق ممارسة السلطة فيها، وعلاقة الشكل والتركيب بالممارسة وتجدر الاشارة الى ان الكثير من الدراسات تسجل علاقات واضحة بين تركيب المؤسسات الحكومية وطرق ممارسة السلطة فيها. فمثلاً هناك علاقة وطيدة بين فصل السلطات والممارسات الديمقراطية. ولكن هذا لا يعني ان أي فصل للسلطات يجب بالتأكيد أن يحتوي على ممارسة ديمقراطية للسلطة.

٢ - ان هناك علاقة تداخل بين انواع التصنيفات المختلفة، فالحكومة الديمقراطية قد تكون جمهورية أو ملكية، والحكومة الاشتراكية قد تكون استبدادية أو ديمقراطية، والحكومة السلطوية قد تكون عسكرية أو حزبية، والحكومة البرلمانية قد تكون اشتراكية أو رأسمالية، والحكومة الرئاسية قد تتبع نظام الحزبين او نظام تعدد الاحزاب وهكذا.

٣ - يرى البعض - بالنظر الى عدد الافراد الذين يمارسون السلطة - ان كل الحكومات بالعالم هي حكومات ارستقراطية تسيطر عليها اقلية من الافراد فليس هناك وجود في الواقع الدولي، كما يعتقدون، للحكومة الفردية أو الحكومة الجماعية، والصفوة الحاكمة Elite قد تكون ديمقراطية من حيث الممارسة وتمثيل الجماعة التي تحكمها أو استبدادية تفرض ارادتها بالقوة[٤].

3- Rodee, **et. al. Op. Cit.**, p. 43-55.

4- Harold D. Lasswell, ex al., The Comparative Study of Elites (Palo Alto, Calif: Stanford University Press, 1952).
See also Pennock and Smith, **Op. Cit.**, p. 73-74, 413-414, 555-556, 603-606.
See also Deutsch, **Op. Cit.**, p. 43-48.
See also Bill and Hardgrave, **Op. Cit., p. 143-144.**

٤ - ان الكثير من التصنيفات الحكومية تتقيد بالتقسيم الثلاثي الواسع الانتشار الذي يميز بين الحكومات الديمقراطية الغربية والحكومات الشيوعية. وحكومات الدول النامية، والديمقراطيات الغربية يتم تقسيمها الى حكومات برلمانية أو رئاسية (متعددة الاحزاب أو تتبع لنظام الحزبين). أما الحكومات الشيوعية فهي أكثر تجانساً فيما بينها من حكومات الدول الديمقراطية حيث انها جميعاً تخضع لحكم الحزب الواحد الشيوعي مع اختلافات محددة تتعلق بدرجة تدخل الدولة وتركيبة اللجان الحزبية. وعادة ما توصف حكومات الدول النامية بالحكومات السلطوية سواء أكانت عسكرية ام حزبية، ملكية ام جمهورية، برلمانية أم رأسمالية أم اشتراكية.

٥ - يجب التنوية اخيراً الى ان كل التصنيفات العامة الموجودة لاتعطينا صورة دقيقة واضحة لكل انواع الحكومات القائمة في العالم، وان افضل تصنيف هو الذي يحوي على انواع تماثل في عددها لعدد الحكومات الموجودة في العالم. أي ان توخي الدقة يتطلب وضع تصنيف خاص لكل حكومة قائمة يصف تركيبها وطريقة ممارسة السلطة فيها ويميزها عن الحكومات الاخرى.

٣- الدستور The constitution:

ان الدستور بصفة عامة هو القانون الاساسي للدولة الذي يشتمل على مجموع القواعد الاساسية «التي تبين نظام الحكم وتنظيم السلطات العامة وارتباطها بعضها ببعض، واختصاص كل منها وتقرير ما للافراد من حريات عامة وحقوق قبل الدولة»[٥]، والدستور بالمعنى الذي استخدمه ارسطو يعني تشكل وتنظيم الدولة وطريقة ممارستها. ووفق هذا المعنى الارسطي الواسع فان كل دولة في العالم يكون لها دستور يحدد قواعد السلطة واسس الحكم فيها[٦].

ولكن على اثر الثورتين الامريكية والفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر

٥ - د. أحمد زكي بدوي، المصدر السابق، ص ٨٢.

6- Pennock and Smith, Op. Cit., p. 240-242.

وصياغة دستور الدولتين، أرتبط مفهوم الدستور بالسلطة المقيدة التي، بعكس السلطة المطلقة، تخضع لقواعد تحد من ممارستها للسلطة. فالدستور قبل كل شيء هو القانون أو العرف الذي يقيد سلطة الحكومة ويحمي حريات الافراد و يضمن حقوقهم. وبحسب هذه النظرة فان الحكومة الدستورية هي الحكومة المقيدة غير الاستبدادية والتي لا تمارس سلطة مطلقة فوق الافراد سواء أكانت قاعدتها الدستورية مدونة أو عرفية. فالعبرة ليست في الوثيقة المكتوبة ولكن في ممارسة القيود الفعلية على سلطة الحكومة. وان النظر للدستور على انه القواعد المقيدة للسلطة قد جسد اهمية مبدأ فصل السلطات في الحكومة، وذلك لان نظام فصل السلطات كما سنرى يعتبر بنظر الكثيرين افضل وسيلة عملية لمنع استبداد السلطة والحد من طغيانها وسوء استعمالها.

وخلال الحديث عن الدساتير عادة ما يميز بين الدستور المكتوب الذي تدون نصوصه في وثيقة دستورية، والدستور غير المكتوب أو الدستور التقليدي والذي يعتمد على العرف السائد في الدولة. والحكومة الدستورية المقيدة وغير المستبدة يمكن ان توجد في ظل الدستور المكتوب أو الدستور غير المكتوب، كما انه ليس هناك ما يمنع الحكومة الاستبدادية من أن تمارس استبدادها في ظل وجود دستور مدون. وفي هذه الحالة فاما ان ينص الدستور صراحة على سطوة وهيمنة الحكومة كما هو الحال في دساتير بعض الدول الشيوعية والعسكرية، أو أن وجود الدستور يكون شكلياً وغير مقيد للحكومة فعلياً كما هو الحال في الكثير من الدول النامية.

وكذلك يتم التميز بين الدساتير على اساس مرونة تعديلها. فالدستور المرن هو الذي يتم تعديله بسهولة دون الخضوع لاجراءات وقيود معقدة، أما الدستور الجامد فهو الذي تخضع اجراءات تعديله الى قيود كثيرة. ومن الجدير بالذكر ان دساتير الدول الفدرالية هي أكثر جموداً من دساتير الدول الموحدة وذلك نظراً للطبيعة الاتحادية للدولة الفدرالية[7]. ومن المهم ايضاً ان نميز الدستور، وهو

7- **Joseph Lapalomtara, Politics within Nations,** (Englewood Cliffs, N.J. Prentice-Hall, Inc., 1974), p. 72-76.
See also Pennock and Smith, Op. Cit., p. 239-277.

الاسس المدونة أو غير المدونة لنظام الحكم، عن القانون الدستوري الذي يهتم بدراسة الدولة وتنظيمها و يهدف الى «الاحاطة القانونية بالظاهرات السياسية» فيها، فينظر في الشخصية القانونية للدولة وعناصرها الاساسية و يركز على مفهومي السلطة والسيادة ومن اهتماماته الاساسية مواضيع فصل السلطات، وقوانين المحاكم، والحريات الفردية، وضمانات الحقوق[٨].

٤ ـ فصل السلطات : Separation of Powers

ان أي حكومة في العالم، وبصرف النظر عن شكل مؤسساتها السياسية وطبيعة ممارستها للسلطة، تقوم باعمال التشريع والتنفيذ والقضاء. فالحكومة تسن القوانين وتقوم بتنفيذها وتعاقب من يخالفها من الافراد، وتفصل في نزاعاتهم. وانطلاقاً من اختلاف طبيعة هذه الوظائف الثلاثة عن بعضها البعض، فلقد تطورت نظرية «فصل السلطات» التي ترى وجوب توزيع الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدولة على ثلاثة اجهزة مستقلة يتمتع كل منها بسلطة اصلية ـ (في مجال تخصصه) ـ وليست تابعة للسلطات الأخرى. وبهذا يتضح الفرق بين «وظائف» التنفيذ والتشريع والقضاء، و «سلطات» التنفيذ والتشريع والقضاء. فوظيفة التشريع تعني أداء اعمال التشريع، اما سلطة التشريع فتعني الحق في ممارسة التشريع دون خضوع من يملك هذا الحق لأي سلطة أو ارادة أخرى. وكذلك الامر بالنسبة للتنفيذ والقضاء.

واذا اجتمعت الوظائف أو الاعمال الثلاثة في جهاز واحد أو بيد شخص واحد أو قلة من الاشخاص فتكون سلطة الحكومة موحدة وهذا ما يشار اليه احياناً بنظرية «توحيد السلطة» Merging Powers اما اذا توزعت مهام التنفيذ والتشريع والقضاء على ثلاثة اجهزة مستقلة بحيث يمارس كل جهاز المهام المتعلقة بمجال تخصصه دون الخضوع للاجهزة الاخرى فان سلطة الحكومة تتوزع بين الاجهزة الثلاثة جاعلة منها سلطات متميزة في ظل مبدأ «فصل السلطات»[٩].

---

٨ ـ هوريو، المصدر السابق، ص ٢٣ ـ ٤٤.

9- Rodee, et, al., **Op. Cit.**, p. 58-61
See also Deutsch, **Op. Cit.**, p.181-184.

وان نظرية فصل السلطات التي بحث فيها كل من ارسطو وشيشرون ومارسيليو وبودان ولوك وآخرون، وتبلورت على يد المفكر الفرنسي مونتسكيو Montestouicu تهدف الى تحقيق مزايا التخصص، ومنع اساءة استعمال السلطة التي سوف تستغل اذا ما اجتمعت وظائفها الثلاثة في هيئة واحدة تقوم بوضع القوانين وتنفيذها ومعاقبة من يخالفها. أي انه لما كانت «السلطة مفسدة» وأي مفسدة كما يقال، فان فصلها الى مؤسسات متميزة لممارسة اعمالها المختلفة يصبح امراً ضرورياً لصيانتها من التسلط. فلقد اثبتت التجارب التاريخية، كما يرى مونتسكيو وغيره، ان الانسان الذي يتمتع بسلطة ما سوف يتمادى في استخدامها ويستمر في اساءة استعمالها حتى يجد حدوداً توقفه. وفي الكتاب الحادي عشر من مؤلفه المشهور «روح القوانين» نسب مونتسكيو الحرية في انكلترا الى فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية عن بعضها البعض ومراقبة كل منها للاخرى. فلمنع سوء استعمال السلطة يجب ان نحدها ونقيدها بسلطة اخرى حيث ان «السلطة تحد السلطة»[١٠]. وهذا يقودناللبحث في موضوع تداخل السلطات الثلاث. ولعل من المفيد قبل ذلك ان نستعرض باختصار اهم خصائص الحكومة البرلمانية والحكومة الرئاسية.

٥ ـ خصائص الحكومة البرلمانية

Parliamantary Government

من الممكن للحكومة البرلمانية ان توجد في ظل نظام ملكي مثل بريطانيا أو في ظل النظام الجمهوري كما هو الحال في الكثير من الانظمة البرلمانية الاخرى. والقوة الفعلية غالباً ما تتركز بيد رئيس الوزارة وهو رئيس حزب الاغلبية الفائز بانتخابات السلطة التشريعية. فانتخابات السلطة التشريعية هي التي تحدد من سيرأس الوزارة. وفي معظم الانظمة البرلمانية وليس كلها يختار رئيس الوزارة اعضاء وزارته من ضمن البرلمان وبذلك يكون رئيس واعضاء الوزارة هم ايضاً اعضاء في السلطة التشريعية.

---

١٠ ـ جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الرابع، ترجمة: علي ابراهيم السيد (القاهرة: دار المعارف) ص ٧٥٥ ـ ٧٥٨.

وتحتاج الوزارة في النظام البرلماني الى كسب ثقة البرلمان لكي تحظى بشرعية وجودها الدستوري. وعادة ما تبقى الوزارة في الحكم طيلة مدتها الرسمية الا اذا سحبت منها الثقة من قبل البرلمان قبل انقضاء المدة مما قد يؤدي الى حل الوزارة والبرلمان واجراء انتخابات جديدة للسلطة التشريعية وتشكيل وزارة جديدة. ولكنه من غير الطبيعي، كما يرى البعض، ان تقوم الحكومة البرلمانية بحل البرلمان، لمجرد سحب الثقة منها. وتتمكن الوزارة من حل البرلمان قبل انقضاء مدته اذا طلبت تقديم موعد الانتخابات، وهو اجراء قد تلجأ اليه الوزارة اذا شعرت ان احتمال نجاح حزبها في الانتخابات سيكون اكبر اذا اجريت الانتخابات قبل موعدها المحدد. وهذا يعني نظرياً على الاقل أن كلا من الوزارة والبرلمان يملكان القدرة على مواجهة بعضهما البعض والتسبب في اقامة انتخابات جديدة تأتي ببرلمان جديد ووزارة جديدة.

وتسيطر الوزارة في الحكومة البرلمانية على سياسة الدولة العامة، فهي التي تقوم باعداد مشاريع القوانين وتقديمها لمجلس النواب. وعادة ما يوافق عليها المجلس دون آية صعوبات نظراً لتمتع الوزارة بتأييد أغلبية اعضاء السلطة التشريعية. واذا فقدت الوزارة هذا الدعم فتدخل الحكومة البرلمانية في أزمة سياسية قد لا يكون المخرج منها الا بسقوط الوزارة وحل البرلمان واجراء انتخابات جديدة. ففي ظل النظام البرلماني لا يمكن للوزارة ان تستمر في مهامها اذا لم تتمتع بتأييد أغلبية اعضاء مجلس النواب. ولا يمكن للبرلمان ان يستمر اذا لم يكن منسجماً مع الوزارة التي تملك قوة حله واجراء انتخابات جديدة للسلطة التشريعية[١١].

٦- خصائص الحكومة الرئاسية :

Presidental Government

تتميز الحكومة الرئاسية بانفصال الهيئة التنفيذية عن الهيئة التشريعية.

11- Polin, **Op. Cit.**, p. 33-34.
Winter and Bellows, **Op. Cit.**, p. 238, 285-288.

فبخلاف الوضع في الحكومة البرلمانية تشهد الدولة الرئاسية نوعين مختلفين من الانتخابات يتم في الاول انتخاب اعضاء السلطة التشريعية ويخصص الثاني لانتخاب رئيس الجمهورية. ومواعيد كلا منهما محددة على فترات دورية ولا يملك رئيس الجمهورية حق تقديم موعد انتخابات السلطة التشريعية كما هو الحال في النظام البرلماني.

ولا يوجد مجلس وزراء في الحكومة الرئاسية ولكن الرئيس يختار مساعدين له ويعهد اليهم برئاسة مرافق واجهزة الدولة المختلفة مثل الدفاع والخارجية والصحة والتعليم والمالية وهكذا. ورئيس الجمهورية لا يحتاج الى كسب الثقة من السلطة التشريعية لتأكيد شرعيته أو اقرار تثبيته في منصبه، ولكن الافراد الذين يعينهم الرئيس لتولي المناصب الحكومية الكبيرة، يحتاجون الى اقرار السلطة التشريعية لتعييناتهم. ففي الولايات المتحدة الامريكية مثلا يتولى مجلس الشيوخ The Senate مهمة اقرار تعيين الوزراء والسفراء والقضاة وكبار الموظفين.

والسلطة التشريعية في النظام الرئاسي هي الهيئة الاساسية المسؤولة عن اصدار قوانين الدولة، ولكن رئيس الدولة يتمكن بطرق مختلفة من التدخل معها في قضايا التشريع.

ويبقى رئيس الجمهورية في الدولة الرئاسية في منصبه الى نهاية مدته الرسمية حتى ولو اتسعت شقة الخلاف بينه وبين السلطة التشريعية، ففي النظام الامريكي مثلاً نجد بعض الحالات التي كان رئيس الجمهورية فيها ينتمي الى الحزب الجمهوري بينما كان الكونغرس تحت سيطرة الديمقراطيين. والحكومات الامريكية التي وجدت في مثل هذه الظروف واجهت الكثير من الصعوبات الا انها استمرت في وضعها المذكور حتى نهاية مدتها الرسمية. فلا الرئيس تمكن من حل الكونغرس ولا استطاع الكونغرس أن يقصي الرئيس عن منصبه لمجرد الاختلاف السياسي معه ولم يكن هناك مجال لعقد انتخابات جديدة لأي منها قبل موعدها المحدد.[١٢]

12- Winter and Bellows, Op. Cit., pp. 245-249, 280-281.

وتجــبدر الاشــارة الى ان مجــلــس الــنــواب الامــريــكــي House of Representative يتـمـكـن من اسقاط رئيس الجمهورية Impeachment اذا كانت هـنـاك اتـهـامـات مـعـيـنـه موجهة ضده. ولكن حتى في مثل هذه الحالة فان خلع رئـيـس الجـمهورية لا يتم الا بعد محاكمته من قبل مجلس الشيوخ The Senate. واذا لـم يدن مجلس الشيوخ رئيس الجمهورية باغلبية الثلثين فانه يستمر في منصبة حـتـى نـهـايـة مـدته في الحكم بالرغم من قرار مجلس النواب الخاص بتنحيته عن منصبه[١٣].

٧ ـ تداخل السلطات الثلاث (مبدأ التدقيق والموازنة):

Checks and Balances

لقد كان لنظرية فصل السلطات تأثير واضح في الدستور الفرنسي والدستور الأمـريـكـي. وتـعـتـبـر الـيوم احدى الخصائص الاساسية للحكومات الديمقراطية في الـعـالـم. ولـكـن بـالاضـافة الى «مبدأ فصل السلطات» الذي يعطي حقاً شرعياً اصـلـيـاً ومـتـسـاويـاً لكل هيئة في ممارسة مهام تخصصها، فان الانظمة الديمقراطية المعاصرة تعتمد في تركيبها وطرق ممارستها للسلطة، على مبدأ «التدقيق والموازنة» الـذي يـسـمـح بـتدخل السلطات الثلاثة بمهام بعضها البعض وذلك ضمن الحدود التي تكفي لمراقبة كل منها للأخرى، بحسب طبيعة النظام وشكل الحكومة.

ان مـبـدأ «الـتـدقيق والموازنة» لا يتناقض مع مبدأ «فصل السلطات»، حـيـث ان نـظـريـة فـصـل السلطات قد تحدثت عن استخدام السلطة لتقيد حدود الـسـلـطـة الاخـرى، وهـو الأمر الذي لا يمكن ان يتم في الممارسة الفعلية الا من خـلال تـدخـل الـسـلـطـات الـثـلاث في شؤون بعضها البعض. وأما التفسير الحرفي لنظرية فصل السلطات الذي يرى عزل السلطات عن بعضها البعض في الممارسة، فـهو تفسير غير عملي ولا يمكن تطبيقه فعلياً، كما أنه لا ينسجم مع جوهر النظرية نـفـسـها التي لم ترم من فصل السلطات وتوزيعها بين مؤسسات ثلاثة الى تحقيق

13- **Kenneth Prewitt and Sidney Verba, An Introuction to American Government** (New York: Harper & Row, publishers, 1974), p. 491.

انفصال تام وانعزال في الممارسة. وكيف يمكن اصلاً تحقيق ذلك اذا كانت السلطات الثلاثة تعمل في ظل حكومة واحدة. هذا بالاضافة الى ان المطلوب من كل منها هو ان تتأكد ان السلطتين الاخريين لا تسيئان استخدام السلطة المخولة اليهما[١٤].

وفي الإنظمة الديمقراطية المعاصرة تتضح ظاهرة تداخل السلطات التي تمليها طبيعة ممارسة السلطة، وتهدف الى تحقيق مبدأ «التدقيق والموازنة». وان تداخل السلطات يعني امكانية تدخل كل منهما في مهام السلطات الاخرى. وبشكل أدق يعني مقدرة السلطة التنفيذية على التأثير في أمور التشريع، وامكانية السلطة التشريعية من التدخل في المسائل التنفيذية، وتمكن السلطة القضائية من الغاء القوانين والقرارات المنافية لنص أو روح الدستور.

وتختلف علاقة السلطات الثلاث مع بعضها البعض من دولة ديمقراطية الى أخرى وذلك بحسب طبيعة النظام السياسي القائم ففي الانظمة البرلمانية يتم اختيار الوزراء كما ذكرنا في كثير من الحالات من ضمن اعضاء البرلمان وهذا ما يجعلهم يتمتعون بعضوية مزدوجة في السلطتين التنفيذية والتشريعية معاً. اما في النظام الرئاسي فيتم تداخل الهيئة التنفيذية مع التشريعية من خلال صلاحيات رئيس الجمهورية المنتخب من الافراد بواسطة ممارسته لحق الفيتو Veto المتمثل في الاعتراض على قوانين السلطة التشريعية و يتمكن عملياً من ايصال الكثير من مشاريع القوانين الى الكونغرس لاجل التصويت عليها.

والسلطة التنفيذية في الانظمة البرلمانية تكون مسؤولة أمام السلطة التشريعية التي تتمكن من اسقاطها اذا حجبت عنها الثقة. اما في النظام الرئاسي فان تعينات رئيس الجمهورية لاعضاء الهيئة التنفيذية يخضع لموافقة السلطة التشريعية، والتي غالباً ما تملك في كلا النظامين أيضاً صلاحية التدخل في الشؤون الخارجية والعسكرية وهما من الاختصاصات البحتة للسلطة التنفيذية.

14- Deutsch, **Op. Cit., p. 272-273.**
See also Polin, Op. Cit., p. 61-65.

ولكن هذا لا يعني ان السلطة التنفيذية تابعة للسلطة التشريعية. فهي تقف معها على قدم المساواة حيث ان رئيس السلطة التنفيذية يتمتع ايضاً بصفة تمثيلية واسعة تعطيه حق التدخل في شؤون التشريع. و يتضح هذا بشكل خاص في النظام الرئاسي، ولكن بعض الجدل يمكن ان يثار حول الوضع في النظام البرلماني حيث يخضع رئيس الوزارة مع باقي اعضاء وزارته للحصول على ثقة البرلمان بهم. ان كون رئيس الوزارة في الانظمة البرلمانية غير منتخب في انتخابات مستقلة مخصصة للسلطة التنفيذية، لا يفقده في الحقيقة صفته التمثيلية وذلك لانه رئيس حزب الاغلبية المنتخب. ولا يمكن القول بسهولة ان الوزارة في النظام البرلماني تخضع للبرلمان، فالوزارة هي التي تقود السياسة العامة في الدولة. هذا من جهة، ومن جهة اخرى فكما يتمتع البرلمان بحق سحب الثقة من الوزارة، تتمكن الوزارة بدورها من حل البرلمان وعقد انتخابات جديدة. وكذلك فان سحب الثقة من الوزارة من قبل البرلمان قد يؤدي ايضاً الى انهاء دور البرلمان القائم وعقد انتخابات جديدة.

وبخصوص التدخل بالسلطة القضائية، فان قضاة محكمة الاستئناف العليا البريطانية هم اعضاء في مجلس اللوردات، بينما يقوم رئيس الجمهورية الامريكية بتعيين قضاة المحكمة الدستورية العليا بعد موافقة مجلس الشيوخ عليهم. وبالمقابل تمارس السلطة القضائية صلاحية الطعن في دستورية القوانين والقرارات المتخذة في السلطتين التشريعية والتنفيذية، بشكل يختلف من دولة ديمقراطية الى اخرى. وتقف الولايات المتحدة الأمريكية في المقدمة حيث استطاعت محكمتها الدستورية العليا ان تفرض وجودها في مناسبات متعددة وتمكنت من الغاء بعض القوانين المهمة على اساس مخالفتها للدستور[١٥].

15- **Peter H. Merkl, Modern Comparative Politics,** Second Edition, (Hinsdale, Illinois, 1977). p. 133-151
Dell G. Hitchner and Carol Levine, **Comparative Government and Politics,** Second Edition (New York. Harper and Row, Publishers, 1981), p. 164-167, 174-176.

المبحث الثالث

الانتخابات

١ ـ لمحة تاريخية لتطور الانتخابات :

لقد ارتبطت فكرة الانتخابات تاريخياً بمفهوم الحكومة التمثيلية Representative Government التي تحدث عنها السير توماس سميث Sir Thomas Smith منذ القرن السادس عشر، والتي اعتبرت فيما بعد القاعدة الاساسية للحكومة الديمقراطية[1]. فتمثيل الافراد في الحكومة هو الاسلوب العملي الامثل لممارسة الحكومة الديمقراطية، حيث ان صعوبة أو استحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة قد استوجب الاخذ بالديمقراطية التمثيلية Representative Democracy التي يختار بموجبها الافراد الحكومة التي ستتولى حكمهم، والانتخاب ببساطة هو اسلوب الديمقراطية الحديثة المنظم لعملية اختيار الحكام من قبل المحكومين.

ومع بداية القرن التاسع عشر بدأت الانتخابات في كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة تمارس على نطاق محدود حيث كان الانتخاب مقصوراً في البداية على الاغنياء والمتعلمين. فقدرة الفرد على المشاركة بانتخاب الحكومة كانت مشروطة بملكية مساحة محدودة من الارض وتحصيل قدر معين من العلم وذلك « لمنع الفقراء والجهلة من المشاركة في الحكومة »[2].

فالدستور الامريكي لعام ١٧٨٩ أوجد حق الانتخاب المشروط الذي تمكن بموجبه شخص واحد فقط مقابل كل ١٥ شخصاً من ممارسة الانتخاب. وبعد

1- D. G. Kousoulas, **Op. Cit.**, p. 152.

2- Dell G. Hitchner and William H. Harbold, **Modern Government** 3rd. Edition, (New York. Harper & Row publishers, 1972) p. 188.

صدور لائحة الاصلاح القانوني في بريطانيا عام ١٨٣٢ تمكن شخص واحد فقط من كل ٢٥ شخصاً من التمتع بحق الانتخاب، وفي بداية هذا القرن كان ثلث الرجال الراشدين في بريطانيا محرومين من المشاركة في الانتخابات، وكذلك الأمر في فرنسا فلقد وجدت قيود على المساهمة الشعبية في الانتخابات حتى عام ١٨٤٨ بالرغم من ان الثورة الفرنسية قد أقرت بحق الاقتراع العام منذ عام ١٧٨٩، وكذلك فان ازاحة القيود التي كانت تعيق توسع الانتخابات بعد عام ١٨٤٨ كانت نسبية ولم تكن شاملة حيث انها اقتصرت على المدن الفرنسية بينما بقي الريف محروماً من المشاركة في الانتخابات بشكل كبير.

ومشاركة المرأة في الانتخابات جاءت متأخرة بشكل واضح، ففي بريطانيا اعطيت المرأة التي بلغت سن الثلاثين فقط حق الانتخاب المشروط عام ١٩١٨ وبعد ذلك بعشر سنوات الغيت الشروط المفروضة واصبحت المرأة البريطانية متساوية مع الرجل في ممارسة الحق الانتخابي. وفي الولايات المتحدة الامريكية الامريكية لم تتمكن المرأة من المشاركة في انتخابات الحكومة الفدرالية الا في عام ١٩٢٠، علماً أن بعض الولايات الامريكية قد سمحت لمرأة في مشاركة الرجل بالانتخابات المحلية منذ نهاية القرن التاسع عشر. ولقد تأخر حق المرأة بالمساهمة في الانتخابات في كثير من دول العالم الديمقراطية فلم يقر في فرنسا الا عام ١٩٤٥، وفي ايطاليا عام ١٩٤٦، واليونان عام ١٩٥٢. ولم تشارك المرأة في الانتخابات الفدرالية السويسرية الا في عام ١٩٧١، علماً ان بعض الاقاليم (الكونتونات Canton) السويسرية لم تزل حتى الوقت الحاضر تمنع المرأة من المشاركة في الانتخابات المحلية[٣].

٢ ـ مفهوم الانتخابات وانواعها :

الانتخابات وسيلة عملية يتم بواسطتها اختيار الاشخاص الذين سيعهد اليهم باتخاذ القرارات ورسم السياسة العامة في الدولة، ويأخذ الانتخاب اشكالاً مختلفة بحسب شكل النظام السياسي واسلوب التنظيم الانتخابي المتبع. فلقد

3- Ibid., p. 186-187.

وجدنا ان هناك انتخابات موحدة في الانظمة البرلمانية تنتخب بموجبها السلطتان التشريعية والتنفيذية معاً. أما في النظام الرئاسي فان انتخابات السلطة التنفيذية كما رأينا، تختلف عن انتخابات السلطة التشريعية. وفيما يتعلق باسلوب التنظيم الانتخابي فيمكن ان نميز بين انتخاب الدوائر والانتخاب الشامل، وان نفرق بين الانتخابات القومية والانتخابات المحلية.

أ ـ انتخاب الدوائر والانتخاب الشامل :

انتخاب الدوائر هي الطريقة التي تستخدم في انتخابات السلطة التشريعية والانتخاب الشامل أو الموحد يتبع عند انتخاب رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي. ففي انتخاب الدوائر يتم تقسيم الدولة الى مجموعة مناطق أو دوائر انتخابية. وفي كل دائرة يرشح عدد من الاشخاص انفسهم، مستقلين أو ممثلين للاحزاب، و يتنافسون للفوز بمقاعد السلطة التشريعية المخصصة لدائرتهم. و يتناسب عدد هذه المقاعد التي سيحتلها المرشحون الفائزون مع عدد السكان المسجلين للانتخاب في تلك الدائرة. ولا يجوز لاي مرشح سواء أكان يمثل نفسه أو يندرج في لائحة حزبية أن يرشح نفسه في اكثر من دائرة انتخابية واحدة، كما لا يجوز لاحد الاشخاص المسجلين للانتخاب في دائرة (أ) من ان ينتخب احد مرشحي الدائرة (ب). والمرشحين عادة هم من سكان الدائرة الانتخابية ولذلك فهم معروفين من قبل اهالي المنطقة. والفائزين في مختلف هذه المناطق أو الدوائر الانتخابية يصبحون الاعضاء الجدد في السلطة التشريعية. واعضاء السلطة التشريعية، مجتمعين في هيئة واحدة، يمثلون الأمة باكملها لانهم قد انتخبوا من مختلف مناطقها. والنائب داخل السلطة التشريعية يمثل الاشخاص الذين انتخبوه في دائرته الانتخابية كما يمثل الأمة بأكملها لانه عضو في سلطتها التشريعية العامة.

أما في ظل الانتخاب الشامل أو الموحد الخاص بانتخاب رئيس الجمهورية في الدولة الرئاسية، فتصبح الدولة كلها بمثابة دائرة أو منطقة انتخابية واحدة يترشح بها اثنان أو أكثر مستقلين أو ممثلين لاحزاب مختلفة

ويختار الشعب واحدا منهم لرئاسة الدولة وذلك في انتخابات عامة موحدة تضم كافة أرجاء الدولة[4]..

ب ـ الانتخابات القومية والانتخابات المحلية :

وفي اسلوب اخر لتقسيم الانتخابات من حيث المستوى نستطيع ان نميز بين الانتخابات القومية والانتخابات المحلية. فانتخابات اعضاء السلطة التشريعية وانتخابات رئيس السلطة التنفيذية المشار اليهما أو انتخابات أي مسؤول آخر للحكومة المركزية أو الوطنية National Government، هي انتخابات قومية أو وطنية لان المنصب الذي سيشغله الفائز بها يتمتع بالتمثيل الكلي للدولة.

أما في الانتخابات المحلية فيتم انتخاب الاشخاص الذين يحتلون مناصب محلية وليست قومية. وتعقد الانتخابات المحلية على مستوى المحافظة أو المقاطعة، أو المدينة، أو تجمع القرى، أو القرية الواحدة، أو الحي السكني داخل المدينة. وفي مثل هذه الانتخابات عادة ما يتم انتخاب المحافظ، أو العمدة، أو حاكم المدينة، أو اعضاء السلطة التشريعية المحلية في الدولة الفدرالية، أو اعضاء مجلس المدينة، أو اعضاء المجلس البلدي، أو اعضاء المجلس التعليمي، أو اعضاء المجلس الصحي، أو اعضاء الجمعيات التعاونية، أو اعضاء مجالس الاحياء، أو اعضاء مجلس الدفاع المدني، وما الى ذلك.

والشخص المنتخب في انتخاب محلي يحتل منصب محلي وصفته التمثيلية محلية ومقصورة على حدود وظيفته سواء أكانت المدينة أم القرية أم الحي السكني. وليست له ايه صفة تمثيلية قومية للدولة سواء أكان يعمل في المنصب بمفرده أم كان ضمن هيئة محلية. فالهيئة المنتخبة على المستوى المحلي مثل مجلس المدينة ليس لها ايضاً أي صفة تمثيلية قومية. وبحسب انظمة بعض الدول مثل الولايات المتحدة الامريكية، يقوم الافراد بانتخاب

4- Winter and Bellows, **Op. Cit., p. 209-212.**

بعض الانتقادات الموجهة ضد المغالاة في الحملات الانتخابية والتكاليف المالية الباهظة التي تنفق عليها[7].

٥ ـ مزايا الانتخابات :

هناك عدة مزايا تختص بها الدولة التي تطبق الانتخابات في نظامها السياسي ومن اهم هذه المزايا:

١ ـ يعتبر الانتخاب بمثابة «صك الشرعية» التي تتمتع بها الحكومة المنتخبة، فشرعية الحكومة وتبرير ممارساتها وبرامجها وسياساتها تستند كلها على قاعدتها الانتخابية. وهذ هو السبب كما يرى بعض الكتاب الذي دفع حكومات بعض الدول السلطوية والاستبدادية الى التمسك بالانتخابات التي وان كانت شكلية الا انها تعطي هذه الحكومات ـ من وجهة نظرها على الأقل ـ شرعية وجودها وممارساتها التعسفية.

٢ ـ الانتخاب هو افضل وسيلة عملية لاقامة حكومة ديمقراطية تمثل الافراد.

٣ ـ الانتخابات هي وسيلة فعالة لتوسيع نطاق المشاركة السياسية فهي تعطي فرصة لكل شخص للمساهمة في عملية الممارسة السياسية والمشاركة في اختيار صانعي القرارات، والتأثير في رسم السياسة العامة للدولة.

٤ ـ في ظل الانتخابات يعطى المواطن فرصة الافصاح عن رغبته في اختيار المسؤولين الذين يعتقد انهم مناسبين للمراكز الحكومية.

٥ ـ الانتخابات هي الوسيلة لحث المسؤول الحكومي على أن يكون اهلاً للمسؤولية وان يسعى بشكل جدي لارضاء الافراد الذين انتخبوه والذين يتوقف مستقبله السياسي على تقديرهم لجديته واخلاصه وانتاجه واستجابته لمطالبهم[8].

7- Hitchner and Harbold, **Op. Cit.**, p. 191-192.

8- D.G, Kousouas, **Op. Cit.**, p. 138.
Winter and Bellows, **Op. Cit.**, p. 224-225.

المبحث الرابع

الهيئات الحكومية

التشريعية والتنفيذية والقضائية

ان الحديث عن تداخل المؤسسات الحكومية الثلاثة، يجب ان لا ينسينا وجود ثلاث هيئات رسمية في الحكومة الديمقراطية مستقلة من حيث الشكل وتعمل في ظل مبدأ «فصل السلطات» و «مبدأ التدقيق والموازنة». وليس القصد من توضيح تداخل السلطات تقليل اهمية مبدأ فصل السلطات. فاذا أملت ضرورة الممارسة الفعلية التوسع في تداخل السلطات، فان فصل السلطات لم يزل هو الاصل الذي يحدد جوهر الحكومات الديمقراطية التي تتميز تركيبة سلطاتها الثلاث وعلاقتها ببعضها البعض تبعا للنظام القائم في كل منها. وفي هذا القسم سوف ننظر في الهيئات الحكومية الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية لفهم طبيعة تشكيلها والوظائف التي تقوم بها.

١- الهيئة التشريعية: The Legislature

أ - نظرة عامة على الهيئة التشريعية:

لقد سبق وأن عرفنا ان الدولة تحتاج الى اعمال التشريع والتنفيذ والقضاء وفي ظل مبدأ فصل السلطات تتولى الهيئة التشريعية مهام التشريع وسن القوانين العامة في الدولة. والهيئة التشريعية تكون سلطة تشريعية اذا استمدت حق التشريع من ذاتها ولم تمارسه نيابة عن الهيئة التنفيذية. وأن هناك نماذج تاريخية قديمة للهيئة التشريعية المستقلة وجدت في دولة المدينة الاغريقية وفي روما. وباستثناء تلك الفترة فان الهيئة التشريعية المستقلة لم تكن موجودة بالماضي حيث تركزت أعمال التشريع والتنفيذ والقضاء بيد الحكام. ولكن بعد تغير مفهوم

السلطة بأوروبا في عصر النهضة بدأت استقلالية الهيئة التشريعية تتطور ببطء حتى وصلت الى ما هي عليه الآن من القوة والاهمية في الدول الديمقراطية[1].

وتختلف السلطة التشريعية (سواء في تركيبها واجراءاتها التنظيمية أو بالاعمال التي تقوم بها، او في تداخلها مع السلطة التنفيذية) من دولة ديمقراطية الى أخرى. وتأخذ السلطات التشريعية في العالم من حيث التركيب أما نموذج المجلسين أو نموذج المجلس الواحد. ومعظم الدول تأخذ بنمط المجلسين التشريعيين اللذين ينقسمان الى «مجلس أعلى» Upper House و «مجلس أدنى» Lower House وتختلف عملية توزيع صلاحيات التشريع لكلا المجلسين وتنظيم التداخل بينهما واختيار أعضاء المجلس الأعلى من دولة الى أخرى. ويرجع انتشار نموذج المجلسين في السلطة التشريعية الى أسباب تاريخية وأسباب عملية تتحدد في ضرورة وجود المجلسين في الدول الفدرالية وضمانة صدور تشريعات اكثر ملائمة للدولة ومدروسة بشكل جيد. أما نموذج المجلس التشريعي الواحد Unicameral Legislature فتأخذ به بعض الدول الأوروبية الصغيرة وبعض دول أمريكا اللاتينية ودول أخرى في العالم[2].

ب ـ وظائف الهيئة التشريعية:

تتلخص الوظائف العامة الاساسية للهيئة التشريعية في التشريع، والتمثيل، والمداولة، والاشراف والمراقبة والتحقيق، وتعديل الدستور.

(١) التشريع:

وهي الوظيفة او المهمة الاساسية التي تقوم بها السلطة التشريعية وتتلخص في اتخاذ وتعديل والغاء القوانين المنظمة لشؤون الدولة وحياة الافراد. والاصل هو ان تكون السلطة التشريعية بعيدة عن أي قيود تحد من قدرتها في ممارسة التشريع، ولكن اعتبارات الممارسة الفعلية قد استوجبت تدخل السلطتين

1- Winter and Bellows, **Op. Cit.**, p. 235-238.

2- Rodee, et. al., **Op. Cit.**, p. 213-216. Merkle, **Op. Cit., p. 142-143- Jacobsen and Lipman, Op. Cit.**, p. 122-124.

التنفيذية والقضائية في اعمالها بدرجات متفاوتة تختلف من نظام لآخر. وكذلك تتقيد الهيئة التشريعية في ممارستها للتشريع بالاعراف والقيم والمفاهيم السائدة في المجتمع، اذ لا يعقل للسلطة التشريعية الفرنسية مثلا ان تتخذ اليوم قرارا تمنع فيه زواج طالبات الجامعة من طلابها علما أن مثل هذا القرار يمكن ان يصدر في المستقبل اذ تغيرت مفاهيم وظروف المجتمع الفرنسي. وكذلك الامر بالنسبة للسلطة التشريعية الامريكية التي لم تكن لتتمكن في بداية هذا القرن من اتخاذ قرارات القضاء على التميز العنصري ومساعدة الاقليات ، التي اتخذتها في الخمسينات والستينات. وذلك نظرا لسيطرة واستمرارية المفاهيم العنصرية الامريكية في الماضي لوقت طويل، والتي تغيرت في النصف الثاني من هذا القرن، تحت تأثير أسباب عديدة، الى مفاهيم اكثر انسانية واكثر تقبلا لمساواة الاقليات مع بقية افراد المجتمع[٣].

(٢) التمثيل:

الهيئة التشريعية هي ايضا هيئة تمثيلية منتخبة يقوم أعضاؤها بتمثيل الافراد والتعبير عنهم. وهناك نظريات متعددة تبحث في الصفة التمثيلية للهيئة التشريعية وتفسرها بطرق مختلفة. فالبعض يجعل من عضو الهيئة التشريعية ممثلا فقط للاشخاص الذين انتخبوه، بينما يعتبره البعض الآخر ممثلا للامة أو للدولة بمجموعها. وبصرف النظر عن تحديد طبيعة الصفة التمثيلية للهيئة التشريعية، فان الجميع يقر باهميتها حيث ان الصفة التمثيلية هي التي تعطي هيئة التشريع حق ممارسة التشريع وتجعل منها سلطة تشريعية.

(٣) المداولة:

ترتبط عملية المداولة بوظيفتي التشريع والتمثيل معا. فالهيئة التشريعية تتخذ قراراتها عن طريق التصويت الذي يسبق عادة ببحث ونقاش مستفيضين لجوانب الموضوع. وهناك عوامل كثيرة (حزبية، وشخصية وايديولوجية وغير ذلك) تؤثر في تصويت عضو هيئة التشريع لمصلحة أو ضد مشروع قانون معين)، ولكن

3- Hitchner and Harbold, Op. Cit., p. 282-283, 290-293.

يمكن القول بصفة عامة ان النائب التشريعي يحاول خلال عملية المداولة والنقاش والتصويت التوفيق بين مصلحة الدولة ككل ومصلحة الافراد والجماعات الذين يمثلهم وذلك لان استمراره في المجلس بواسطة اعادة انتخابه يتوقف على ارضائهم وكسب موافقتهم.

وعن طريق المداولة يتمكن اعضاء السلطة التشريعية من تجميع مطالب الافراد والجماعات المختلفة والمفاضلة بينها على اساس التسوية والتوفيق بين المصالح الخاصة المتنافرة في ضوء المصلحة العامة للدولة[٤].

(٤) الاشراف والمراقبة والتحقيق والمحاكمة:

وتقوم السلطة التشريعية ايضا بمراقبة مالية الدولة بواسطة اقرار الميزانية التي تعدها السلطة التنفيذية، والتحكم في نظام الضرائب وفي النفقات العامة العسكرية والمدنية. أي أن مالية الدولة ومشاريعها وبرامجها العامة تخضع لاشراف مباشر ولمراقبة فعالة من السلطة التشريعية حتى لا يستخدمها اعضاء السلطة التنفيذية لتحقيق منافع شخصية أو مكاسب سياسية.

وتملك لجان التحقيق في السلطة التشريعية حق استدعاء واستجواب جميع سكان الدولة وموظفيها المدنيين والعسكريين، في أي موضوع تنظر فيه، وكذلك يجوز للسلطة التشريعية في بعض الدول عند توفر شروط معينة ان تحاكم اعضاؤها انفسهم، أو رئيس السلطة التنفيذية والاعضاء البارزين فيها، وذلك في بعض التهم الكبيرة مثل الخيانة أو افشاء الاسرار او الفساد او الاختلاس. أما كبار العسكريين فتتم محاكمتهم عادة أمام المحاكمة العسكرية[٥].

(٥) تعديل الدستور:

تتولى السلطة التشريعية في معظم الدول الديمقراطية مسؤولية تعديل الدستور او الاشراف على عملية التعديل التي عادة ما ينص الدستور نفسه على كيفية

4- **Ibid.**, p. 279-281.

5- Coulter, **Op. Cit.**, p. 214-216.

اتمامها. وفي عملية تعديل الدستور تتم الموافقة اما على ادخال مادة جديدة للدستور او حذف مادة موجودة فيه او تعديل نصها. ويحدث تعديل الدستور في العادة استجابة لتطور ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية لم تكن موجودة عند وضع الدستو الاساسي. واحيانا يتم الاتفاق على الغاء الدستور باكمله ووضع دستور جديد للبلاد[٦].

٢ـ الهيئة التنفيذية:

The Executive

أ ـ نظرة عامة على الهيئة التنفيذية:

تتولى الهيئة التنفيذية مسؤولية تنفيذ القوانين التي تتخذها الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية هي سلطة تنفيذية تستمد قوتها من ثقة الافراد بها، وهي ليست تابعة للسلطة التشريعية ولكنها تقف معها على قدم المساواة.

ان رئيس الهيئة التنفيذية هو حاكم الدولة والمهيمن على سياستها العامة وممثلها في الخارج. وتأتي اهمية السلطة التنفيذية ايضا من سيطرتها المباشرة على الاجهزة العسكرية والدبلوماسية والامنية والمالية وعلى كافة الاجهزة الادارية التي تضخمت كثيرا في الآونة الاخيرة بسبب توسع برامج الدولة الاقتصادية والاجتماعية التي املتها ظروف الحياة الحديثة. وبالتالي فان زيادة الاحتكاك اليومي للمواطن بالاجهزة الادارية قد دعم قوة الهيئة التنفيذية في معادلة توازن القوى السياسية في الحكومة.

ب ـ وظائف الهيئة التنفيذية:

كما هو الحال في الهيئة التشريعية، فان الهيئة التنفيذية، تختلف من حيث التشكيل والممارسة من دولة الى أخرى، فرئيس الهيئة التنفيذية قد يكون ملكا أو رئيسا للجمهورية او رئيسا للوزراء أو قائدا عسكريا، أو أميرا. ولكن يمكن تحديد بعض المهام الأساسية التي تعتبر بصفة عامة من ضمن مسؤوليات

6- **Ibid.**, 212-213.
See also Jacobsen and lipman, **Op. Cit., p. 121.**

الهيئة التنفيذية بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي القائم وتشمل على تنفيذ القانون وفرض النظام، ادارة الشؤون العسكرية، ادارة الشؤون الخارجية، المشاركة في ممارسة التشريع، والقيام بمهام الادارة العامة.

(١) تنفيذ القانون وفرض النظام:

تتولى الهيئة التنفيذية تنفيذ القوانين التي تضعها السلطة التشريعية والقانون قد يتطلب من الافراد القيام بأداء اعمال معينة (مثل دفع الضرائب والرسوم، والالتحاق بالتجنيد الاجباري) او يحظر عليهم القيام باعمال محددة (مثل منع تعاطي الخمور والمخدرات، وتحظير استخدام الالعاب النارية أو حمل الاسلحة، أو منع تحويل العملات الصعبة للخارج، أو منع الاكتتاب في الشركات الاجنبية)، أو يضع القانون اجراءات تنظيمية معينة ويطلب من الافراد الالتزام بها عند القيام بالاعمال الخاصة بها (مثل اجراءات السجل العقاري والتجاري، واجراءات ملكية وقيادة السيارة، واجراءات الزواج والطلاق وتثبيت الملكية). وتكون الهيئة التنفيذية مسؤولة عن تنفيذ القوانين الآمرة والقوانين الناهية والقوانين المنظمة.

وتقوم الهيئة التنفيذية ايضا مستخدمة قوى البوليس والامن العام، بفرض النظام العام والامن في الدولة بواسطة معاقبة مخالفي القوانين الذين امتنعوا عن الامتثال لأوامر القانون او خالفوا نصوصه وتعليماته، او اعتدوا على حريات وحقوق الاخرين[٧].

(٢) ادارة الشؤون العسكرية:

على الرغم من تمتع المؤسسات العسكرية باستقلالية كبيرة تميزها عن سائر أجهزة السلطة التنفيذية الا أنها تخضع لسلطة رئيس الدولة الذي عادة ما يشغل منصب القائد الاعلى للقوات المسلحة ويقوم بتعيين كبار القادة العسكريين ويتخذ القرارات العسكرية الحاسمة. ولكن رئيس السلطة التنفيذية لا ينفرد

7- **Jacobsen and Lipman, Op. Cit.,** p. 132-133.

وحده في ادارة الشؤون العسكرية حيث أن السلطة التشريعية تشارك ايضا في القيام ببعض الاعمال الخاصة بالامور العسكرية مثل الموافقة على تعيينات كبار العسكريين وتصديق نفقات الدفاع، والموافقة على الدخول في الاحلاف العسكرية، واعلان الحرب على الدول الاخرى او الدخول في سلم معها.

(٣) ادارة الشؤون الخارجية:

ان رئيس الهيئة التنفيذية ووزير خارجيته هما اللذان يمثلان الدولة في الخارج، و يرسمان سياستها الخارجية العامة، و يوقعان على أهم الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول الاخرى. و يقوم رئيس الدولة بتعيين رؤساء البعثات الدبلوماسية لدى الدول الأخرى، و يقبل بالمقابل أوراق اعتماد رؤساء بعثات الدول الاجنبية في دولته، و يتخذ القرارات الحاسمة في كل الشؤون الخارجية. وتتدخل الهيئة التشريعية ايضا في الامور الخارجية بدرجات متفاوتة تختلف من دولة الى أخرى. ففي الولايات المتحدة مثلا يقوم مجلس الشيوخ بالموافقة على تعيين وزير الخارجية والسفراء، والتصديق على المعاهدات التي يوقعها رئيس الدولة و يشترك مع مجلس النواب في اقرار ميزانية مساعدات الدول الاخرى[8].

(٤) مهام التشريع:

في بعض الانظمة البرلمانية تشارك الهيئة التنفيذية في ممارسة التشريع بصورة مباشرة باعتبارها جزء من السلطة التشريعية. وفي النظام الرئاسي الامريكي يتمكن رئيس الجمهورية من ايصال مشاريع القوانين الى الكونغرس، كما يملك قوة الفيتو Veto(الاعتراض) التي تمكنه من الغاء او على الاقل تأخير قوانين السلطة التشريعية المخالفة لسياسته. كما ان الهيئة التشريعية نفسها تخوله الحق في اصدار القوانين خلال فترة عطلتها السنوية او في حالات الطوارىء. هذا وان مسودات الكثير من القوانين التي تصدر عن السلطات التشريعية في العالم تعد بمساعدة كبار موظفي الاجهزة الادارية الذين يرجع اليهم اعضاء السلطة التشريعية عند اعداد مسودات مشاريع القوانين وذلك للاستفادة من خبرتهم الفنية الطويلة

8- Hitchner and Harbold, Op. Cit., p. 241-243.

وممارستهم الفعلية التي تؤهلهم للمشاركة في اعداد أو تنقيح الكثير من مشاريع القوانين المختلفة. فاشراك موظفي وزارات الصحة والتعليم والزراعة مثلا في اعداد القوانين المنظمة للشؤون الصحية والزراعية والتعليمية يجعل هذه القوانين أقرب للواقع وأسهل للتطبيق[9].

(٥) مهام الادارة العامة:

في حين ان مهمة تنفيذ القانون وفرض النظام تقع على عاتق الهيئة التنفيذية ككل وخاصة الاجهزة البوليسية والامنية، فان الوظيفة التشريعية وادارة الشؤون العسكرية والخارجية هي من مهام رئيس الهيئة التنفيذية واعضاء حكومته. اما مهام الادارة العامة فانها من اختصاص الاجهزة والفروع التابعة للهيئة التنفيذية او ما يشار له عادة «بالادارة العامة» ولقد بلغت هذه الفروع والاجهزة الادارية درجة كبيرة من الاهمية دعت بعض المفكرين الى فصلها عن الهيئة التنفيذية وتصنيفها ممثلة في «الادارة العامة» كهيئة رابعة في الدولة مستقلة عن الهيئات الثلاثة الاخرى[10].

وتقوم الاجهزة الادارية بمهام مختلفة تتعلق بتنفيذ القانون وفرض النظام والاشراف على ادارة برامج الدولة الاقتصادية والاجتماعية، والتخطيط للمشاريع القادمة، واعداد الميزانية، وغير ذلك من عشرات المهام الاساسية في الدولة. وان اعمال «الادارة العامة» التي تمارس في مختلف انواع الاجهزة والفروع الادارية لا تقتصر على الاعمال التنفيذية فقط بل تتعداها الى مجالات التشريع الاداري والقضاء الاداري. حيث تقوم هذه الاجهزة في ظل «التشريع الاداري» بتفسير القوانين واصدار اللوائح والانظمة، وتحديد الاجراءات المختلفة التي تتبع في تنفيذ القوانين واللوائح والانظمة.

وكذلك فانها تمارس بواسطة «المحاكم الادارية» الفصل في بعض قضايا

10- Rodee, **Op. C.t., p. 60-61.**

9- **Ibid.,** p. 238-240.

المخالفات العامة، وقضايا الصناعة والتجارة، وبعض الأمور الاخرى. وأن هذه الممارسة للقضاء الاداري أو ما يعرف «بالعدل الاداري» قد انتشرت واتسع نطاق استخدامها مؤخرا للاستفادة من مزايا التخصص والسرعة في الانجاز، ولتخفيف العبء عن الاجهزه القضائية في الدولة[11].

٣ـ الهيئة القضائية The Judiciary

أ ـ نظرة عامة على الهيئة القضائية:

عند استعراض نظريات وظائف الدولة وجدنا ان العدالة هي من المهام الاساسية التي تسعى كل الانظمة السياسية الى تحقيقها والمحافظة عليها. وأن تحقيق العدالة في الدولة يعتمد اساسا على وجود سلطة قضائية مستقلة تمارس اعمالها بعيدا عن سيطرة السلطتين التنفيذية والتشريعية. وان هناك فروقا اساسية تميز الهيئة القضائية عن الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية. فالهيئة القضائية ليست جزءا من عملية الممارسة السياسية اليومية وصراع القوى الذي تنهمك فيه الاجهزة السياسية في الدولة، ولا هي تظهر في الأخبار اليومية، او تستحوذ على الاهتمام الشعبي العام كما هو الحال بالنسبة لهيئتي التنفيذ والتشريع. ولكن هذا لا يعني ان الهيئة القضائية هي اقل اهمية منهما، فهي تقف معهما على قدم المساواة ولديها من استقلالية السلطة والقوة التي استوجبها تطبيق العدالة في الدولة، ما يمكنها من اخضاع اي فرع من فروع الهيئتين التشريعية والتنفيذية للمراقبة وللمحاكمة[12].

ويختلف النظام القضائي من دول الى اخرى من حيث تنظيم الهيئة القضائية ومن حيث الاجراءات التي تتبع في المحاكم وينظّم الجهاز القضائي عادة بشكل هرمي يشمل على المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف والمحكمة العليا. ولعل من المهم من النظرة السياسية أن نميز بين «نظام القضاة» Trial by Judges و «نظام المحلفين» Trial by Juries. ففي ظل نظام القضاة

11- Hitchner and Harbold, Op. Cit., p. 243-246.

12- Rodee, Op. Cit., p. 227-228.

يتولى قاض أو أكثر رئاسة المحكمة وادارة الجلسة واصدار الحكم على القضية محل النزاع ضمن حدود القانون الخاص بها. أما في ظل «نظام المحلفين» المتبع في الولايات المتحدة الامريكية ومجموعة اخرى من دول العالم فان جلسة المحكمة في بعض انواع القضايا تدار بواسطة القضاة ولكن الحكم في القضية يصدر عن جماعة المحلفين، وهم مجموعه من الاشخاص الذين يتم اختيارهم محليا بواسطة المحكمة بناء على قواعد محددة، للاستماع الى القضية واصدار الحكم فيها. وبناء على قرار جماعة المحلفين في ادانة او تبرئة المتهم، يطبق القاضي القانون الخاص بالقضية. ونظام المحلفين هو نموذج للاشراك الشعبي في السلطة القضائية[13].

وبصرف النظر عن طريقة تنظيم الجهاز القضائي، فان صيانة حرية الافراد وحماية حقوقهم من الآخرين ومن الدولة، يعتمد على عدالة القضاء واستقلاليته، ولهذا فلقد كان من الضروري المحافظة على استقلالية الهيئة القضائية وابعادها عن تصارع القوي السياسية في المجتمع لكي تتمكن من القيام باداء المهام الاساسية الموكولة اليها.

ب - وظائف الهيئة القضائية:

تشمل الاعمال الاساسية للهيئة القضائية على الفصل في منازعات الافراد وتطبيق القانون، وحماية حرية الفرد وحقوقه من الدولة، والقيام «بالمراجعة القضائية» والحكم على دستورية القوانين والانظمة:

١- الفصل في منازعات الافراد وتطبيق القانون:

من الطبيعي ان تنشأ المنازعات بين افراد المجتمع في مختلف العلاقات الاجتماعية والتجارية. وتقوم المحاكم بالفصل بين الافراد المتنازعين واعطاء كل ذي حق حقه بواسطة تطبيق قوانين وأنظمة ولوائح الدولة. وفي حالة القضايا التي لا توجد قواعد قانونية واضحة لتحكمها، يجتهد القاضي او القضاة الذين يديرون الجلسة ويحكمون في القضية بناء على تقديراتهم وارائهم الشخصية. وإن تكرار مثل

13- Polin, **Op. Cit.**, p. 58-60.

هذه القضايا قد أدى في مختلف دول العالم الى تطوير ما هو معروف «بقانون المحاكم» حيث يعتمد القاضي في حالة عدم وجود نص قانوني واضح على احكام المحاكم في السوابق القضائية المشابهة للحالة التي ينظر فيها.

وبالرغم من اختلاف الوضع من دولة الى أخرى، فان الفرق بصفة عامة بين «القانون التشريعي» الذي يصدر عن السلطة التشريعية، «وقانون المحاكم» الذي يستقر من تكرار استخدامه بواسطة المحاكم دون ان يكون صادرا في اصله عن السلطة التشريعية، هو أن القانون التشريعي يكون ملزما للقاضي اذا كان هناك مجال لتطبيقه في القضية المعروضة، في حين ان «قانون المحاكم» لا يملك احيانا نفس القوة الالزامية التي يتمتع بها «القانون التشريعي[١٤]».

٢ـ حماية حرية الفرد وحقوقه من استبداد الحكومة:

لمنع المساس بحرية الفرد وحقوقه من قبل الحكومة وخاصة اجهزة وفروع الهيئة التنفيذية، فان دساتير الدول الديمقراطية تنص صراحة أو ضمنا على مجموعة من الحقوق والحريات الاساسية التي يجب ان يتمتع بها الافراد في ظل القانون. وللافراد ـ (في حالة انتهاك اي حق من حقوقهم او المساس بحرياتهم العامة من قبل اجهزة الحكومة) ـ الحق في مقاضاة الفرع الحكومي المتهم امام محاكم الهيئة القضائية التي يجب ان تنظر في القضية وتنصف الفرد اذا ثبت اضطهاد حريته أو انتهاك حقوقه. ويستوجب ذلك تأكيد استقلالية القضاء وعدم خضوعه لسيطرة السلطتين التنفيذية والتشريعية[١٥].

٣ـ «المراجعة القضائية» والحكم على دستورية القوانين والانظمة:

Judicial review

المقصود «بالمراجعة القضائية» هو ممارسة المحاكم الدستورية في ظل الانظمة الديمقراطية لحق الطعن بالقوانين والانظمة والقرارات التي ترى المحكمة

14- Hitchner and Harbold, **Op. Cit.**, p. 326-331.

15- Rodee, **Op. Cit.**, p. 225-226.

انها منافية لنص او روح دستور الدولة. وقرار المحكمة الدستورية في هذا الشأن يؤدي في بعض الدول الى البطلان التلقائي للقانون او النظام المطعون بدستوريته. و يتبلور مبدأ «المراجعة القضائية» بصورة خاصة في الولايات المتحدة الامريكية حيث تمكنت المحكمة الفدرالية العليا في عدة مناسبات من الغاء بعض قوانين السلطة التشريعية وبعض قرارات رئيس الجمهورية[16].

16- Prewit and Verba, **Op. Cit.,** p. 356-357.
Jocobsen and Lipman, **Op. Cit.,** p. 150-152.

الفصل الثالث

وسائل الممارسة السياسية للافراد

(الاحزاب السياسية ـ جماعات المصالح ـ الرأي العام)

المبحث الاول

الاحزاب السياسية:

Political Parties

١ـ تعريف الاحزاب السياسية وتطورها التاريخي:

ان الاحزاب السياسية هي ظاهرة جديدة نسبيا حيث يعود اصل تكوينها الى الصراع الذي كان قائما في بريطانيا في القرن السابع عشر بين مناصري الملك ومناصري البرلمان. وبعد حسم الموقف لصالح البرلمان وتأسيس سيادته التي واجهت سلطان الملوك انقسم اعضاء البرلمان الى مؤيدي السلطة الملكية Tories الذين قاوموا حركات الاصلاح والتغير ومناصري سلطة البرلمان Whigs الذين أيدوا الاصلاح والتغيير[1]. وانحصرت الخلافات بين المجموعتين في تحديد مدى الامتيازات الملكية، ومركز الكنيسة، والسياسات الاقتصادية. وبقي الوضع على ما هو عليه لمدة قرن ونصف انقسم فيه الاشخاص خارج البرلمان الى موالين ومؤيدين لاحدى المجموعتين البرلمانيتين اللتين مثلتا الاتجاهين الاساسيين المتعارضين في بريطانيا خلال تلك الفترة.

---

١ - اثناء الثورة الامريكية ضد بريطانيا كان مصطلح Tories يطلق على مؤيدي بريطانيا من سكان المستعمرات الامريكية الذين عارضوا الثورة. اما مصطلح Whigs فكان يستخدم لوصف مؤيدي الثورة ضد بريطانيا.

وان تجمع الافراد هذا حول هاتين القيادتين البرلمانيتين لم يكن احزابا سياسية كما نفهمها اليوم وانما وضع الاسس التي بنيت عليها الاحزاب السياسية في القرن التاسع عشر بعد توسع القاعدة الانتخابية واهتمام القيادة البرلمانية بكسب الدعم الشعبي. فنشوء الاحزاب السياسية في بريطانيا وبقية الدول الأوروبية ارتبط بتوسع حق الانتخاب الشعبي فيها. وتطور الانقسام السياسي في بريطانيا في القرن التاسع عشر ليصبح بين الليبراليين Liberal الذين حلو مكان جماعة Whig والمحافظين Conservative الذين أخذوا مكان جماعة Tory. وفي بداية القرن العشرين ظهر حزب العمال واخذ مكان الحزب الليبرالي في قيادة الحركة الليبرالية البريطانية[٢].

والاحزاب السياسية المنتشرة بالعالم في الوقت الحاضر تختلف عن بعضها من حيث تطورها وتكوينها واهدافها ونشاطاتها وقومياتها والانظمة السياسية التي تعمل في ظلها. ولقد أدى هذا التباين الى ايجاد اشكالية في وضع تعريف عام للاحزاب السياسية او في تصنيفها الى مجموعات مختلفة. ولكن بالرغم من كل هذه الاختلافات فان كافة الاحزاب السياسية تلتقي في كونها «جماعات منظمة تحاول السيطرة على القوة السياسية»، فمع الأخذ بعين الاعتبار لوجود تعريفات متعددة للاحزاب السياسية تختلف باختلاف طبيعة الحزب والنظام الذي يعمل من خلاله، يمكن القول بصفة عامة ان الاحزاب السياسية هي منظمة سياسية تضم جماعة من الافراد الذين يتفقون فيما بينهم على الاسس العامة التي يجب ان تتبع في تنظيم الدولة، و يسعون للسيطرة على الحكومة او المشاركة فيها من اجل تطبيق هذه الاسس[٣].

٢ـ الأنظمة الحزبية: Party Systems

تنقسم الانظمة السياسية الحزبية الى أنظمة تنافسية Competitive Systems وأنظمة غير تنافسية Non-Competitive Systems و يساعدنا هذا التقسيم على فهم

2- Hitchner and Harbold, **Op. Cit.**, p. 171-172.
Rodee, et. al., **Op. Cit.**, p. 487-490.

3- Joseph Lapalombara, **Op.Cit.**, p. 509.

تنظيم مراكز القوى السياسية في الدول و يزودنا بقاعدة اساسية مهمة لتصنيف الحكومات والانظمة السياسيّة في العالم. وتشمل كل من الانظمة الحزبية التنافسية والانظمة الحزبية غير التنافسية على انواع من الاحزاب المختلفة من حيث المضمون والتنظيم والممارسة كما سيتضح من المناقشة المستعرضة أدناه.

أ- الانظمة الحزبية التنافسية: Competitive Party Systems

في ظل هذه الانظمة تمارس الاحزاب نشاطاتها في مجتمع ديمقراطي يقوم اساسا على مبدأ توزيع القوة بين مختلف الفئات وعدم تركزها بيد فئة واحدة دون بقية الجماعات. وفي هذا المحيط الديمقراطي تتنافس الاحزاب السياسية بواسطة الانتخابات للسيطرة على السلطتين التنفيذية والتشريعية. ومن أهم خصائص الانظمة التنافسية ان الاحزاب التي تسيطر على مراكز القوة في الحكومة لا تحاول منع الاحزاب الاخرى من الاستمرار في ممارسة نشاطاتها السياسية ونشر مبادئها وكسب الدعم الشعبي لها وقيادتها لحركات المعارضة في الدولة. وعند هزيمة الاحزاب الموجودة في الحكومة Party in Government، بواسطة الانتخابات الشعبية فانها تترك السلطة سلميا وتسلمها للاحزاب الاخرى المنتخبة التي ستخلفها في السيطرة على الحكومة، وتتحول هي بدورها الى احزاب المعارضة[4].

وفي ظل هذا المحيط التنافسي يمكن ان نميز ثلاثة انواع للانظمة الحزبية التنافسية: نظام الحزبين The Two-Party System ونظام تعدد الاحزاب Multi-Panty System ونظام الحزب الديمقراطي المسيطر The Dominant Democratic Party ولا تنص الدساتير أو القوانين العامة في دول الانظمة الحزبية التنافسية عادة على تحديد شكل النظام الحزبي المتبع بها. فليس هناك ما يحدد في دساتير وقوانين هذه الدول على أنها تطبق نظام الحزبين او تعدد الاحزاب او الحزب الديمقراطي المسيطر. ولكن الممارسة السياسية الفعلية لوتيرة معينة من نظام ما لمدة طويلة من الزمن هي التي تحدد لنا شكل النظام الحزبي المتبع.

4- Peter C. Sederberg, **Interpreting Politics: An Introduction to Political Science** (San Francsisco. Chandler & Sharp publishers, Inc. 1977), p. 131.

وليس هناك ما يمنع من تغير النظام الحزبي المعمول به في احدى هذه الدول من نظام الحزبين مثلا الى نظام تعدد الاحزاب او العكس، أو من نظام الحزب الديمقراطي المسيطر الى نظام الحزبين. ان نظام الحزبين على سبيل المثال قد واجه ازمات عنيفة في بعض الدول في بداية القرن العشرين. وفي بريطانيا بالذات تفاقمت الازمة وأدت الى ظهور فترة ائتلاف عدة احزاب استمرت لعدة سنوات عاد بعدها نظام الحزبين للسيطرة مرة أخرى[5]. ولقد ظهرت منذ عقد من الزمن في بريطانيا والولايات المتحدة بعض الانتقادات لنظام الحزبين والتي ترى ضرورة التخلي عن هذا النظام واستبداله بنظام تعدد الاحزاب. وتوجد في ظل الانظمة الحزبية التنافسية الثلاثة المذكورة كما سوف نرى، مجموعة من الاحزاب التي تبقى خارج السلطة نظرا لعدم نجاحها في كسب التأييد الشعبي الكافي لتمكينها من المشاركة في الحكومة[6].

(١) نظام الحزبين: The Two-Party System

في نظام الحزبين يتمكن حزبان من كسب الدعم الشعبي المتكرر الذي يمكنهما من تناوب السيطرة على السلطة التنفيذية والوجود المشترك في السلطة التشريعية بصورة اغلبية وأقلية. والدول التي تأخذ بنظام الحزبين في العالم تحوي على اعداد مختلفة من الاحزاب التي تمارس نشاطاتها الى جانب الحزبين الرئيسين. وتتميز الاحزاب الاخرى في هذه الدول بضعف شعبيتها وقلة انتشارها وهي اما أن تكون غير موجودة نهائيا داخل السلطة التشريعية أو أن وجودها فيها يكون محدودا الى درجة تجعل تأثيرها غير ملموس.

ففي بريطانيا على سبيل المثال، وهي احدى دول نظام الحزبين، يوجد بالاضافة الى حزبيها الكبيرين وهما حزب المحافظين Conservative Party وحزب العمال Labour Party مجموعة من الاحزاب الأخرى الصغيرة مثل الحزب الليبرالي، والحزب الوطني الاسكتلندي، والحزب الوطني، والحزب الشيوعي

5- D.G, Kousoulas, **Op. Cit.**, p. 119-120.

6- Hitchner and Harbold, **Op. Cit.**, p. 175.

لبريطانيا العظمى. وفي انتخابات عام ١٩٧٩، تمكنت خمس أحزاب صغيرة من الفوز بمقاعد محدودة داخل مجلس العموم البريطاني حيث احتل الحزب الليبرالي (١١) مقعدا، وحزب الاتحاديين لالستر (١٠) مقاعد، وأربعة مقاعد أخرى تقاسمها كل من الحزب الوطني الاسكتلندي وحزب ويلز الوطني. وفاز الحزب الديمقراطي الاشتراكي بمقعد واحد، كما تمكن أحد النواب المستقلين من دخول مجلس العموم. ولن تتضح لنا محدودية تأثير كل هذه الاحزاب داخل مجلس العموم البريطاني الا اذا علمنا ان عدد مقاعد حزب المحافظين الحاكم وحزب العمال المعارض قد بلغت في نفس الانتخابات ٣٣٩، و٢٦٨ مقعدا على التوالي[٧].

وبالاضافة الى الحزب الجمهوري Republican Party والحزب الديمقراطي Democratic Party يوجد في الولايات المتحدة الامريكية عدد من الاحزاب الصغيرة التي يتأسس بعضها على أساس دعم احد مرشحي الرئاسة المستقلين من خارج الحزبين الرئيسين مثل الحزب الامريكي المستقل، ويقوم بعضها الآخر على أسس أيديولوجية مثل الحزب الاشتراكي الأمريكي والحزب الشيوعي الامريكي[٨].

واذا تمكنت الاحزاب الصغيرة في احد نظام الحزبين من زيادة فعاليتها وتوسيع قاعدتها الشعبية، واحتلال عدد اكبر من مقاعد السلطة التشريعية، واستطاعت بالتالي من التأثير في صنع السياسة العامة للدولة، فيكون هذا الوضع بمثابة مؤشر واضح على عدم استقرار نظام الحزبين في هذه الدولة وقد ينتهي الأمر الى تحويلها من نظام الحزبين الى نظام تعدد الاحزاب[٩].

ويختلف تطبيق نظام الحزبين من دولة الى أخرى وذلك من حيث التنظيم والممارسة، وان نظرة مقارنة بين نظام الحزبين البريطاني ونظام الحزبين الامريكي توضح الفروقات التالية:

7- Arthur S. Banks and William Overstreet (eds.) Politican **Handbook of the World.** (1981) (New York: McGraw-Hill Book Company, 1981), p. 505-506.

8- **Ibid.,** p. 519.

9- Peter C. Sederborg. **Op. Cit.,** p. 131.

١- في ظل النظام البريطاني يتولى حزب الاغلبية الحاكم السيطرة على السلطة التنفيذية ويمثل مركز الاغلبية في مجلس العموم. أما في النظام الامريكي فقد يسيطر الحزب الجمهوري كما سبق وأن ذكرنا على السلطة التنفيذية بينما تكون اغلبية مقاعد الكونغرس تحت سيطرة الحزب الديمقراطي.

٢- يتميز حزبي المحافظين والعمال في بريطانيا بتنظيم مركزي قوي، في حين يتصف الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي الامريكيان بضعف التنظيم المركزي، حيث لا تجتمع مختلف القيادات المحلية لكلا الحزبين مع بعضهما البعض الا مرة واحدة كل أربع سنوات لترشيح رئيس الجمهورية ونائبه. ان اسلوب الممارسة والتنظيم داخل الحزبين الامريكيين لا توحي بالترابط والتماثل الموجود في بريطانيا. فالحزب الجمهوري في ولاية كاليفورنيا يختلف عن الحزب الجمهوري في ولاية تكساس والحزب الديمقراطي في ولاية فرجينيا يختلف عن الحزب الديمقراطي في ولاية نيويورك. ويصف كاتب امريكي هذه الحقيقة فيقول: «ان ما لدينا في الواقع هو خمسين تنظيم حزبي ديمقراطي وخمسين تنظيم حزبي جمهوري على مستوى الولايات، وتنظيم وطني عام لكلا الحزبين يظهر لفترة وجيزة مرة كل أربع سنوات لتسمية مرشح رئاسة الجمهورية»[١٠].

٣- النقطة الثالثة والاخيرة في التمييز بين نظام الحزبين البريطاني ونظام الحزبين الامريكي تتعلق بنمط التصويت الحزبي داخل السلطة التشريعية. ففي بريطانيا تتجسد وحدة الحزب داخل السلطة التشريعية في تصويت جميع اعضاء الحزب الواحد وفقا لموقف قيادة الحزب من موضوع الاقتراع. ومن النادر ان يخرج احد أعضاء الحزب عن رغبة القيادة الا اذا اراد الانسحاب من الحزب.

اما في الولايات المتحدة فتتجزأ أصوات اعضاء الحزب الواحد داخل الكونغرس وينقسمون بين مؤيد ومعارض. وفي أغلب الحالات يصعب ايجاد موقف موحد للحزب الجمهوري او الحزب الديمقراطي، وعند عرض مشروع قرار ما على

10- D.G. Kousoulas, **Op. Cit., p. 120-123.**

التصويت يؤيده جمهوريون وديمقراطيون و يعارضه جمهوريون وديمقراطيون آخرون[١١].

(٢) نظام تعدد الاحزاب: Multi Party System

يوجد نظام تعدد الاحزاب اذا تمكنت ثلاثة احزاب أو أكثر من اقتسام نتائج الانتخابات العامة وتوزيع المقاعد داخل السلطة التشريعية فيما بينها وبالشكل الذي يعطي لكل منها تأثير فعال داخل البرلمان. و يرتبط نظام تعدد الاحزاب الى درجة كبيرة بنظام الحكم البرلماني. ونظام تعدد الاحزاب هو اكثر انتشارا من نظام الحزبين حيث يوجد على الأقل في حوالي ٣٠ دولة من دول العالم.

ومن المهم أن نوضح أن المحدد لنظام تعدد الاحزاب أو المعيار الذي يميزه عن نظام الحزبين هو ليس مجرد زيادة عدد الاحزاب داخل السلطة التشريعية عن حزبين، ولكن هو مقدار القوة النسبية التي تتمتع بها مجموعة الاحزاب داخل مجلس النواب. فلقد وجدنا في ظل النظام البريطاني ان مقاعد مجلس العموم قد تقاسمتها عام ١٩٧٩، سبعة أحزاب دون أن يغير ذلك من طبيعة نظام الحزبين القائم. والسبب في ذلك هو أن قوة الاحزاب الخمسة الصغيرة داخل المجلس كانت محدودة الى درجة لم تمكنها من التأثير في قدرة حزب الاغلبية على تشكيل حكومة خاصة به. ومن ذلك نستطيع أن نستنتج ان نظام تعدد الاحزاب هو النظام الذي لا يتمكن فيه أي حزب داخل السلطة التشريعية من تشكيل الوزارة بمفرده مهما بلغت قوته وانما يحتاج الى التعاون مع بقية الاحزاب الاخرى في السلطة التشريعية. أما اذا تمكن احد الاحزاب من تشكيل الوزارة بمفرده دون اشراك الاحزاب الأخرى فنحن نكون بصدد اما نظام الحزبين أو نظام الحزب الديمقراطي المسيطر كما سوف نرى[١٢].

ويختلف نظام تعدد الاحزاب من دولة الى أخرى سواء من حيث عدد الاحزاب المشتركة في التآلف الحزبي، أو طبيعة التآلف القائم بين الاحزاب

11- **Prewitt and Verba, Op. Cit.,** p. 258-260.

12- D.G. Kousoulas, **Op. Cit.,** p. 124.

ودرجة استقرار الحكومة. وعادة ما يتراوح عدد الاحزاب التي تشارك في اقتسام القوة السياسية بين الستة والاثنى عشر حزبا، وقد يزيد العدد عن ذلك في بعض الحالات كما هو الوضع في هولندا واسرائيل وتايلند واسبانيا بعد تجربتها الديمقراطية منذ عام ١٩٧٧[١٣].

وقد يكون هناك توازن في القوة بين الاحزاب المشتركة في التآلف الحزبي وقد تكون بعضها اقوى بكثير من البعض الآخر. وأحزاب التآلف يمكن ان تكون متقاربة في مبادئها ومفاهيمها السياسية والاجتماعية ومواقفها من القضايا السياسية المختلفة، أو أن تكون متباعدة ومتنافرة. ويتبع ذلك ان بعض انظمة تعدد الاحزاب تتميز بسهولة تشكيل حكوماتها الائتلافية بينما تعاني انظمة اخرى من صعوبات وعقبات وأزمات سياسية كثيرة.

ووفق هذه الاختلافات المتعددة يفرق بعض الكتاب بين ثلاثة نماذج مختلفة لنظام تعدد الاحزاب: النموذج الفعال، والنموذج المتجزأ، ونموذج السيطرة المتفردة.

ـ النموذج الفعال: Operative

في هذا النوع من نظام تعدد الاحزاب تتميز الاحزاب ذات القوة بالاعتدال وتجنب صراع الاقطاب الحزبي. وتساهم المعارضة بدورها في المحافظة على المواقف الحزبية المتسمة بالاعتدال. ويتسم هذا النموذج بسهولة تشكيل حكومات الائتلاف واستقرارها وبعض امثلة هذا النوع من الائتلاف الهادىء توجد في بلجيكا ولكسمبورغ، وسويسرا.

ـ النموذج المتجزأ: Fragmented

يتميز هذا النموذج بتفرق احزابه على اسس مختلفة وتباعدها وتنافرها. وتنشأ صعوبات كبيرة في النموذج المتجزأ عند تشكيل الحكومات الائتلافية التي

13- Dell Hitchner and Carol Levine, **Comparative Government and Politics**, Second Edition, (New York: Harper and Row, Publishers, 1981), p. 134.

تبقى غير مستقرة نظرا لاحتمال تعرض الأئتلاف القائم بين الاحزاب لازمات سياسية شديدة. وتعتبر ايطاليا من اكثر الدول التي يتجسد فيها النموذج المتجزأ من نظام تعدد الاحزاب. وبسبب التنافر الحزبي عانت ايطاليا من أزمات سياسية كثيرة وشهدت تشكيل ٣٩ حكومة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولغاية عام ١٩٨٠م. وتعتبر فرنسا والدنمارك من دول هذا النموذج[١٤].

ـ نموذج السيطرة المنفردة: **Single Dominant**

في هذا النموذج يتمكن احد الاحزاب اما من احتلال نصيب الاسد في الائتلاف الحزبي، أو ان يحكم منفردا لفترة من الفترات الانتخابية. و يوجد هذا النوع لنظام تعدد الاحزاب في السويد والنرويج والبرتغال وجنوب افريقيا وعدد من الدول الأخرى[١٥]. واذ تكررت الحالة التي يحكم فيها الحزب المسيطر منفردا دون قيام الائتلاف لفترات انتخابية متعددة ونشأ نوع من الاستقرار المصاحب لهذا الوضع فنحن نكون بصدد نظام حزبي آخر يختلف عن نظام تعدد الاحزاب و يعرف بنظام الحزب الديمقراطي المسيطر.

(٣) الحزب الديمقراطي المسيطر: **The Dominant Democratic Party**

في ظل هذا النظام يتمكن احد الاحزاب في الدولة الديمقراطية من احتلال اغلبية مقاعد السلطة التشريعية وتشكيل الوزارة دون اشراك ممثلين عن الاحزاب الاخرى وذلك لفترة زمنية طويلة. أي أن الاستمرارية المتكررة للسيطرة المنفردة لحزب ما على السلطة التشريعية بواسطة الانتخابات والانفراد بتشكيل الوزارة، هي الخاصية التي تميز نظام الحزب الديمقراطي المسيطر عن الانظمة التنافسية الأخرى: (نظام الحزبين، ونظام تعدد الاحزاب). والحزب الديمقراطي المسيطر يسمح بوجود الاحزاب الاخرى التي تشارك في الانتخابات وتتمتع بحرية معارضته في الحكم.

14- **Ibid.,** p. 135-140.

15- **Ibid.,** p. 136.

ويوجد نظام الحزب الديمقراطي المسيطر في المكسيك واليابان وسنغافوره وسيرلانكا، وبعض الدول الأخرى. والحزب الحاكم في هذه الدول يمثل مختلف الفئات الاجتماعية والعرقية، ومختلف المصالح الاقتصادية والمواقف السياسية. وتسوى كل الاختلافات بين مختلف جماعات الحزب التي تمثل مصالح متباينة داخل الحزب الذي يظهر للخارج بمظهر الحزب المتآلف[١٦].

ب ـ الانظمة الحزبية غير التنافسية: Non-Competitive Systems

الخاصية الاساسية المميزة للانظمة غير التنافسية هي انفراد حزب واحد بالسيطرة على السلطة السياسية وامتداد هيمنته على كافة مرافق الدولة المدنية والعسكرية. ولا يسمح الحزب الحاكم للاحزاب الأخرى بممارسة أية نشاطات سياسية وهي ان وجدت تكون اما خاضعة لحزب الحكومة او تمارس اعمالها بسرية. وتبرر احزاب الانظمة غير التنافسية احتكارها للسلطة ومنع الاحزاب الاخرى من المشاركة المشروعة، على اساس انها تمثل الأمة باكملها مما يلغي الحاجة لوجود احزاب اخرى الى جانبها.

ويجب التمييز بين الحزب الحاكم في الانظمة السلطوية غيرالتنافسية وبين الحزب الديمقراطي المسيطر. فهما وان تشابها من حيث انفراد كل منهما بالسلطة، الا ان الحزب الديمقراطي المسيطر يصل للسلطة عن طريق فوزه بالانتخابات على بقية الاحزاب ويمارس اعمال الحكم في جو تنفاسي ديمقراطي ويسمح للاحزاب الأخرى بحرية ممارسة نشاطاتها ومعارضتها للسياسة الحكومية.

ويمكن التمييز بين نوعين اساسيين من انظمة الاحزاب غير التنافسية: نظام الاحزاب الشيوعية ونظام حزب الجماهير المنفرد.

(١) نظام الاحزاب الشيوعية: Communist Party System

تتميز الاحزاب الشيوعية والتي يسميها البعض باحزاب الصفوة

16- Kousoulas, Op. Cit., p. 124-125.
Sederberg, Op. Cit., p. 131.

الاستبدادية The Eltist-Totalitarıan Party، بمحدودية عضويتها التي تقتصر على الاشخاص المتلزمين بخط الحزب واهدافه والمؤمنين بعقيدته والمساهمين في نشاطاته. ويستند الحزب بشكل اساسي على ايديولوجية محددة وتنظيم هرمي يتسم بالانضباط والولاء المطلق من القاعدة للقيادة. وعندما تسيطر هذه الاحزاب على السلطة فان القيادة الحزبية التي توجد في رأس التنظيم الهرمي هي التي تتولى مسؤولية اتخاذ القرارات السياسية في الدولة، وقد تعتمد في مراحلها الاولى على ممارسة القوة. ويحاول الحزب اقناع الافراد بان. اهداف الحزب هي اهداف الشعب وأن اعداء الحزب هم اعداء الشعب.

ويصعب تمييز الحكومة من الحزب الحاكم الذي يصبغها بصبغته الخاصة فتتولى القيادة الحزبية مهمة القيادة السياسية في الدولة، وتتحول قرارات الحزب الى قوانين حكومية رسمية. وتصبح ايديولوجية الحزب هي ايديولوجية الدولة، وتسخر خطط التنمية في الدولة لتحقيق برامج الحزب واهدافه الاقتصادية والاجتماعية. ويسيطر أعضاء الحزب على كل مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية واجهزتها الاعلامية والعسكرية والامنية والبيروقراطية. كما يخضع الحزب لسيطرته ايضا كل المؤسسات الاجتماعية المهمة مثل الجمعيات الخيرية والتعاونية والاندية الرياضية والثقافية وجمعيات النساء ومجالس الاحياء ونقابات العمال وجمعيات المزارعين وتجمعات الطلبة ومعسكرات الشباب وجمعيات الفنون الجميلة، وجميع انواع النقابات المهنية وغير ذلك من نشاطات المجتمع المنظمة.

وبالاضافة الى ذلك يمارس اعضاء الحزب دورين اخرين مهمين في المجتمع احدهما سلبي ولا يخضع لنموذج تنظيمي محدد في تنفيذه، والآخر ايجابي ويؤدى من خلال تنظيم الجهاز الحزبي. والمقصود بالعمل السلبي - وليس بالضرورة ان يكون سلبيا في كل الظروف وخاصة من وجهة نظر الحزب - هو قيام اعضاء الحزب في حياتهم اليومية بمهمة العيون الساهرة والآذان الصاغية للحكومة. فاذا وجدوا ان احد افراد المجتمع من بين الطلبة او العمال او الموظفين المدنيين او العسكريين، يطرح افكارا لا تنسجم مع عقيدة واهداف الحزب، او يمارس نشاطا معاديا للحزب، فيلفتون نظر السلطة اليه والتي تهتم بدورها في

معالجة امره وفق اساليبها المتبعة وبحسب الخطورة التي يعتقد انه يشكلها على أمن وسلامة الحزب.

وأما الدور الايجابي الذي يقوم به أعضاء الحزب فيتمثل أولا في الحوار الفكري المفتوح مع افراد الشعب والذي يهدف الى ترسيخ عقيدة الحزب لدى الافراد وكسب الدعم الشعبي لسياسة الحزب وبرامجه، ويستمعون لملاحظة الافراد تجاه بعض الاوضاع وتذمرهم منها. ويقوم اعضاء الحزب ثانيا، خلال اجتماعاتهم الحزبية بمناقشة مختلف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع والتي تحتاج الى حلول. وتتدرج مقترحات اعضاء الحزب المختلفة لمعالجة هذه المشاكل خلال التنظيم الهرمي للحزب حتى تصل الى مستوى القيادة وتنصهر في برامج الحزب المختلفة[١٧].

ومن أمثلة الاحزاب الشيوعية في العالم نذكر الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي والاحزاب الشيوعية في دول اوروبا الشرقية والصين وفيتنام وكوبا وحزب العمال الكوري وغيرها. وأهم هذه الاحزاب واقدمها هو الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي الذي أسسه لينين على ركيزتين اثنتين وهما العقيدة والتنظيم واللتين بدونهما، يفقد الحزب كما يرى لينين قوته وأهميته ويفشل في قيادة الطبقة العاملة نحو مجتمع أفضل. والماركسية هي العقيدة المحركة للحزب الشيوعي الروسي الذي بنى على أساس هرمي مركزي منضبط تتركز فيه القوة بيد القيادة التي تحظى بولاء القاعدة الحزبية المطلق.

وعادة ما يستخدم المفكرون والرسميون الروس مصلح «الديمقراطية المركزية» Democratic Centralism، لوصف تنظيم الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. وبحسب مفهوم الديمقراطية المركزية، فان القوة السياسية تتركز بيد عدد قليل من الاشخاص المتولين لزعامة الحزب والذين يصلون الى مركز القيادة بواسطة الانتخابات التي تنظم داخل الجهاز الحزبي. فكل خمس سنوات يجتمع المؤتمر العام للحزب Party Congress وينتخب اللجنة المركزية للحزب

17- Kousoulas, **Op. Cit.**, p. 125-127.

Central Committee. (في عام ١٩٧١ حضر المؤتمر العام للحزب الشيوعي الروسي ٤٩٤٩ مندوبا وانتخبوا ٣٩٦ عضوا للّجنة المركزية منهم ٢٤١ عضوا كاملا و ١٥٥ عضوا مرشحا) وتنتخب اللجنة المركزية بدورها كل من اللجنة التنفيذية Politburo أو المكتب السياسي للحزب (التي يبلغ عدد اعضائها حاليا ١٤ عضوا كاملا و ٨ أعضاء مرشحين)، و (سكرتارية) اللجنة المركزية التي يرأسها السكرتير العام و يبلغ عدد اعضائها في الوقت الحاضر ١٠ اعضاء.

وتلتقي اللجنة المركزية مرتين في السنة على الأقل لتنظر في قضايا الحزب في فترة ما بين انعقاد المؤتمرات الحزبية العامة. وتقوم سكرتارية اللجنة المركزية برعاية شؤون الحزب وادارة مصالحه اليومية، بينما تقوم اللجنة التنفيذية (المكتب السياسي) برسم السياسة العامة للحزب وتوجيه أعمال اللجنة المركزية. وكل السياسات والقرارات الاساسية في الاتحاد السوفييتي الخاصة بالشؤون الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتعليمية والصحية، والعسكرية والامنية والخارجية وكل مجالات تنظيم الدولة، تصنع أولا في اللجنة التنفيذية Politburo على أساس المعلومات التي تقوم سكرتارية اللجنةالمركزية بجمعها. وترسل السياسات والقرارات الاساسية الى مجلس الوزراء ليتولى الاشراف على تنفيذها.

و يلخص احد الكتاب اهم خصائص «الديمقراطية المركزية» في الحزب الشيوعي السوفييتي بالنقاط التالية:

١- انتخاب كل الاجهزة التنفيذية من القاعدة إلى القمة.
٢- تحميل الاجهزة التنفيذية المسؤولية تجاه الاجهزة التنفيذية الاعلى منها وتجاه الحزب ككل.
٣- انضباط حزبي دقيق وخضوع رأي الاقلية داخل الحزب لرأي الاكثرية.
٤- الالتزام التام من قبل كل الاجهزة بقرارات الاجهزة التي تعلوها[١٨].

18- Merle Fainsod, **How Russia is ruled,** *rev. ed. (Cambridge: Harvard University Press, 1965), p. 208.*
- *Winter and Bellows,* **Op. Cit., p. 166-168.**
- **Banks, Political Handbooks,** op. cit., p. 493-497
- **Kousoulas,** op. cit., p. 151

واذا كانت الاحزاب الشيوعية هي الامثلة الاساسية في الوقت الحاضر على احزاب القيادة الاستبدادية التي تنفرد في السلطة الا اننا يجب ان نذكر الاحزاب الفاشية والنازية التي استطاعت خلال الربع الثاني من هذا القرن ان تنفرد وتستبد بالسلطة في كل من ايطاليا والمانيا. والاحزاب الفاشية والنازية تختلف عن الاحزاب الشيوعية من حيث عقيدتها واسلوب تنظيمها وصبغتها العسكرية، وتلتقي معها من حيث اسلوب الانفراد بالسلطة وفرض عقيدتها الحزبية على الدولة التي تحكمها[19].

(٢) حزب الجماهير المنفرد: The Single Mass Party

النوع الثاني لنظام الاحزاب السلطوية التي ينفرد فيها الحزب في الحكم ولا يسمح بوجود احزاب اخرى، يتمثل في حزب الجماهير المنفرد والمنتشر في الدول النامية وخاصة في افريقيا وبعض الدول الاسيوية حيث تواجه الحكومة مشكلة التنمية وبناء الدولة. وترتكز الصفوة القيادية الحاكمة في الحزب الجماهيري المنفرد على قاعدة جماهيرية واسعة فالحزب يعطي لنفسه صبغة جماهيرية ويعلن عن نفسه كحزب يمثل كل الجماهير ويحاول فتح عضويته لكل الافراد لاكتساب اكبر عدد منهم. ولهذا فلقد وصف الحزب الجماهيري من قبل احد المتخصصين في دراسة الاحزاب السياسية بأنه «حزب تلاحم وتكامل Party of Integration» اكثر من كونه «حزب تمثيل Party of Representation »[20].

ويختلف الحزب الجماهيري المنفرد عن الاحزاب الشيوعية من حيث سعة قاعدته وضعف تنظيمه وافتقاره للانضباط الحزبي. كما أن الامكانيات المحدودة لقيادة الاحزاب الجماهيرية ونقص خبرتها لا تمكنها من التغلغل في اجهزة الدولة الادارية ومرافقها العامة ومؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والسيطرة عليها كما هو الحال في الاحزاب الشيوعية. وليست الماركسية بالضرورة هي عقيدة الاحزاب

19- Hitchner and Levine, **Op.Cit.**, *p. 142-143.*

20- *Sigmunt Neuman*, **Modern Political Parties** (Chicago. University of Chicago press, 1956), p. 395.

الجماهيرية التي غالبا ما تؤسس ايديولوجيتها على اشتراكيات وطنية تنموية خاصة بها[٢١].

ولقد نشأت الاحزاب الجماهيرية منذ بدايتها في محيط غير تنافسي. فلقد تأسس بعضها لمقاومة الوجود الاستعماري في بلادها ولم يكن هناك مجال لوجود المعارضة، وبعضها الاخر تأسس كردة فعل ضد الحكومات التقليدية التي لم تتمكن من معالجة مشاكل التغير الاجتماعي. وسواء تأسس الحزب الجماهيري بعد الاستقلال او انتزع السلطة من حكومة تقليدية، فان اي حركة معارضة اعتبرت من قبل قيادات هذه الاحزاب على أنها عائق للتنمية وبناء الدولة. فقيادة الحزب الجماهيري لا تتجه نحو بناء مؤسسات المعارضة المشروعة وخلق الجو التنافسي ولكنها تركز جهودها على تحقيق الاستقرار والتلاحم الوطني ومواجهة تحديات التنمية وترسيخ قواعد الدولة القومية الحديثة[٢٢].

فالاعتقاد السائد لدى القيادات السياسية التي تسيطر على الانظمة الحزبية السلطوية في الدول النامية، هو أن توحيد الافراد وانضباطهم تحت قيادة حزب واحد، يشكل الوسيلة الوحيدة لمقاومة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها دولهم والطريقة الوحيدة لبناء القواعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية الضرورية لتحقيق التنمية الوطنية، كما انها النموذج الامثل لاستيعاب وتنظيم المشاركة الشعبية في مجتمعات الدول النامية. فالسماح بوجود حزبين سياسيين او اكثر في هذه الدول، كما يرى قادتها المسيطرون على الاحزاب الحاكمة فيها، سيؤدي الى انقسامات سياسية تهدد وحدة الدولة وتلاحم شعبها وتعيق تنفيذ برامج التنمية فيها.

ولقد تحدث سوكارنو القائد الاندونيسي السابق عن ذلك بصراحة حيث اعترف بعد تجربة عشر سنوات بارتكاب الحكومة الاندونيسية لخطأ كبير عندما سمحت عام ١٩٤٥، بتعدد الاحزاب السياسية، التي كانت كما يرى بمثابة

21- Hitchner and Levine, **Op. Cit., p. 140-142.**

22- Kousoulas, Op.Cit., p. 127-128.

المرض الذي اعاق تقدم اندونيسيا وفرق شعبها[٢٣]. وفي مصر ايضا نجد ان الرئيس جمال عبد الناصر قد عارض تعدد الاحزاب السياسية وطبق نظام حزب الحكومة الحاكم الذي تمثل اولا في الاتحاد القومي ثم في الاتحاد الاشتراكي.

وبصرف النظر عن كون التبرير الذي يعطيه قادة الاحزاب المسيطرة في الدول النامية، مقنعا ومقبولا أو غير مقبول؛ وسواء قبلنا بوجهة نظر هؤلاء القادة في الدول النامية الخاصة بتبرير انفراد احزابهم بالسلطة على اساس المصلحة الوطنية، أم لم نسلم بها، يجب ان نعترف على الاقل بان الاحزاب الجماهيرية المسيطرة في الدول النامية قد تمتعت في معظم الحالات ـ ومصر تحت قيادة ناصر مثال واضح على ذلك ـ بتأييد شعبي كبير وهي تسعى للقضاء على المعارضة.

وتهتم الاحزاب الجماهيرية في الاستجابة لمطالب الافراد وتحقيق رغباتهم، وعادة ما تحدد قيادة الحزب اهداف عامة مقبولة من معظم الفئات في المجتمع. والابتعاد عن هذه الاهداف من قبل القيادة قد يؤدي الى تذمر من قبل الجماعات المختلفة في صفوف الحزب، وقد يؤدي الوضع الى تغير القيادة السياسية في الدولة وذلك كما حدث في غانا عندما حاول نكروما فرض سيطرته الشخصية على حزب المؤتمر الشعبي، حيث أدى التذمر والضغط الحزبي الى وقوع انقلاب عسكري ضد حكومته[٢٤].

٣ـ أنواع الاحزاب السياسية: Types of Political Parties

أ ـ اشكالية التصنيف:

ان تصنيف الاحزاب السياسية ليس بالامر السهل أو المتفق عليه، فهناك مظاهر تميز الاحزاب السياسية عن بعضها البعض سواء من حيث الخاصية الحزبية Party Identity التي تشمل على طبيعة تكوين الحزب وتنظيمه وأهدافه، أو من منظور الانظمة الحزبية Party System المتنوعة التي تمارس الاحزاب نشاطاتها في

23- Winter and Bellows, **Op. Cit., p. 158.**

24- **Kousoulas, Op.Cit.,** p. 128.

ظلها. ولقد نتج عن هذا الوضع وجود تصنيفات متعددة ومتداخلة للاحزاب السياسية تختلف باختلاف اساليب المقارنة ونقاط التركيز التي تهم الباحث. فهناك من يميز بين احزاب الصفوة والاحزاب الجماهيرية واحزاب الاشخاص التي تبنى حول شخصيات قيادية محددة مثل احزاب لبنان. و يتم التمييز ايضا بين احزاب العقيدة واحزاب البرامج، او بين احزاب الرأي التي يمارس اعضاؤها حرية قبول او رفض مواقف الحزب المختلفة، واحزاب المبادىء التي يلتزم اعضاؤها بتبني سياسات الحزب واختياراته. ويجب التنو يه الى وجود ظاهرة التداخل بين التصنيفات المتعددة فاحزاب العقيدة واحزاب الصفوة يمكن أن توجد في انظمة تنافسية وانظمة غير تنافسية، ولكن ممارستها السياسية تختلف باختلاف المحيط السياسي الذي توجد فيه. فالحزب الشيوعي الفرنسي مثلا يختلف عن الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي كما ان احزاب البرامج او احزاب العقيدة يمكن ان تكون احزاب صفوة او احزاب جماهيرية.

ب ـ تصنيفات دوفرجيه: Duverger's Typology

يعتبر مجهود عالم السياسة الفرنسي موريس دوفروجيه Maurice Duverger من أوائل المحاولات المهمة التي بذلت لتصنيف الاحزاب السياسية الى أنواع مختلفة. لقد ربط دوفرجيه تنظيم الحزب باهدافه وسياسته، ففي واحدة من اهم فرضياته عن الاحزاب السياسية يرى «ان اهداف الحزب واستراتيجته يحددان النموذج التنظيمي للحزب الذي يؤثر بدوره في النمط السياسي للحزب». ومن هذا الافتراض انطلق دوفرجيه ليميز بين احزاب العضوية المباشرة Direct Membership Parties مثل الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي والحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة الامريكية، والحزب الاشتراكي الفرنسي، وأحزاب العضوية غير المباشرة Indirect Membership Parties مثل بعض الاحزاب الكاثوليكية في أوروبا الغربية وحزب العمال البريطاني الذي يقرب عدد أعضائه في الوقت الحاضر من ستة ملايين شخص، حوالي ٨٠٪ منهم ينتمون الى الحزب بشكل عضوية غير مباشرة، بينما يتمتع الباقون بعضوية مباشرة.

ويميز دوفرجيه ايضا في تصنيف آخر بين:

١- احـزاب المؤتمرات Caucus Parties وهي من اول انواع الاحزاب التي نشأت في أوروبـا في محـيط الـطـبـقـات الـوسـطى. وتنظيمها الحزبي غير مركزي، وتـوجه نـشـاطـاتـها الاساسية نحو تنظيم ترشيح مندوبيها للانتخابات، ومن امثلتها الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة.

٢- احـزاب الـفـروع Branch Parties هي الاحزاب التي تسعى لتوسيع قاعدتها وفتـح عـضـويـتـهـا للجـمـاهير وتحـاول الـتـمسك بعقيدة محددة ومن امثلتها الاحزاب الاشتراكية الاوروبية.

٣- الاحزاب الاستبدادية Totalitarian Parties وهي الاحزاب الشيوعية والفاشية المتصفة بمركزية السلطة[٢٥].

جـ ـ تصنيفات أخرى:

لـقـد ظـهـرت تـصـنـيـفـات جـديدة متعددة اكثر سهولة وأقرب للواقع من تـصـنـيفات دوفرجيه وضعها العديد من كتاب دراسات السياسة المقارنة ولعل من اهمها التمييز بين احزاب العقيدة، والاحزاب العملية، واحزاب المصالح:

(١) احزاب العقيدة: Ideological Parties

تـرتـكـز هـذه الاحـزاب حـول عـقـيدة محددة تقدم تفسيرا متكاملا ومعقولا للواقع الاجـتـمـاعي وتضع تصورا محددا للمجتمع المنشود. والافراد ينضمون لحزب الـعـقـيـدة و يـلـتفون حوله بسبب التصديق والايمان بافكار وتفسيرات العقيدة التي تـتـجـسـد بـوضـوح في برامج الحزب واهدافه وتكون بمثابة المحرك لنشاطاته والمحدد لسياساته ومواقفه.

واحـزاب العقيدة يمكن ان تنظم بشكل احزاب صفوة او احزاب جماهيرية وذلك تـبـعـا لـلـمـحـيـط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي توجد فيه. وتميل الاحـزاب الـعـقـائدية الى الانفراد بالسلطة اذا تمكنت وذلك لكي يتسنى لها تطبيق عـقـيـدتـهـا دون أي مـنـازع. ومن امثلتها الاحزاب الشيوعية في الاتحاد السوفييتي

25- Winter and Bellows, **Op.Cit.**, p. 151-153.

وأوروبا الشرقية. والاحزاب اليسارية والدينية في أوروبا الغربية. وبالاضافة الى ذلك يمكن ان نذكر حزب كوميتو Komeito الياباني وحزب الاخوان المسلمين في مصر وبعض الدول العربية الاخرى، والحزب الباكستاني الاسلامي، وحزب سواتانترا Swatantra الهندي، وبعض الاحزاب الاسرائيلية الدينية مثل جبهة التوراة المتحدة.

واحيانا تضطر الاحزاب العقائدية في الدول الديمقراطية الى اتخاذ مواقف تمليها عقيدة الحزب بالرغم من تعارضها مع اراء الكثيرين من سكان الدولة. ومن امثلة ذلك معارضة بعض الاحزاب المسيحية الاوروبية لعملية اجهاض الجنين خلال الفترة الاولى من الحمل في حين أن الكثيرين من سكان أوروبا المسيحيين يعتقدون بخلاف ذلك[٢٦].

(٢) الاحزاب العملية: Pragmatic Parties

الاحزاب العملية أو احزاب البرامج كما يسميها البعض هي احزاب مواقف وبرامج عامة وليس لها ارتباط بعقيدة محددة، وتتغير مواقفها وسياستها العامة من فترة الى أخرى تمشيا مع الظروف المتغيرة فتتميز هذه الاحزاب بقدرتها على التكيف مع الظروف المحيطة بها كما انها تتأثر بنوعية واتجاهات القيادات التي تسيطر عليها. فهي تتسم بالمرونة ولا تتمسك بعقيدة جامدة تقيد حركتها. واذا كانت احزاب العقيدة تنافس بمبادئها العقائدية، فان الاحزاب العملية تنافس باستراتيجيتها وقدرتها على التحرك بين كافة فئات المجتمع. ولا شك ان احزاب العقيدة تجد صعوبة في تحقيق ذلك لأنها تضطر الى الدخول في صراع مع كل المعارضين لطبيعة عقيدتها.

والاحزاب العملية أو الواقعية لقبت بهذا الاسم نظرا لقدرتها على التحرك في اتجاهين مختلفين في المجتمع. فهي من جهة تحدد برامج واهداف عامة وتبني شعبيتها عليها، ومن جهة أخرى، ودون المساس ببرامجها، تدخل في مساومات

26- Sederberg, **Op.Cit.**, p. 137.

وتسويات مع التجمعات المختلفة في المجتمع مثل النقابات لكسب دعمها مقابل اعطائها وعود معينة بتحقيق مكتسبات خاصة بها. أي أنها تحسن التكيف مع واقعها.

والحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة هما من امثلة الاحزاب العملية وكذلك الحزبين الاساسيين في كندا وايرلندا وحزب المحافظين البريطاني، والحزب الليبرالي الاسترالي وحزب الائتلاف السويدي المعتدل[٢٧].

(٣) احزاب المصالح: Interest Parties

توجد احزاب المصالح بصفة خاصة في نظام تعدد الاحزاب وقد توجد كاحزاب صغيرة في نظام الحزبين. وهي تمثل مصالح محددة لجماعة كبيرة منظمة من الافراد الذين يصرون على تحقيق اهدافهم وخدمة مصالحهم من خلال المشاركة المباشرة في الحكومة. وقد تكون المصلحة مثالية Idealistic مثل الحزب الامريكي لتحريم صنع الخمر وبيعها The American Probibitation Party، أو قد تكون مادية Materialistic كما هو الحال في الكثير من الاحزاب الزراعية، وقد تكون خليط بين المثالية والمادية.

ومن امثلة احزاب المصالح يمكن ان نذكر حزب المزارعين الهولندي وحزب المركز الفنلندي، والحزب الاسترالي الوطني الريفي، واحزاب العمال المختلفة في نيوزيلندا، ومالطا، والمانيا الغربية، والدنمرك، واحزاب الجماعات العرقية المتيزة Ethnic Interest مثل الحزب الاسكوتلندي الوطني في بريطانيا، وحزب الشعب السويدي في فنلندا، واحزاب النساء في أوروبا مثل حزب الاتحاد النسائي البلجيكي. ويتوقع بعض المفكرون ان تنتشر ظاهرة الاحزاب النسائية في المستقبل وأن تكون من أهم انواع احزاب المصالح في العالم وخاصة ان احزاب النساء في فرنسا والنرويج قد اشتركت في بعض المعارك الانتخابية[٢٨].

27- **Ibid.** p. 137-139.

28- Hitchner and Levine, **Op.Cit.**, p. 129-130.

ويفضل بعض الباحثين تقسيم احزاب المصالح الى احزاب الاهتمامات المادية Material Concerns Parties واحزاب الروابط الاساسية او الاصلية Primordial Ties Parties التي تنشأ حول روابط اساسية مثل العرق، أو اللغة، او الدين، أو الاقليم الجغرافي. وذلك مثل احزاب نيجيريا التي تتمشى مع مجتمعها القبلي، واحزاب لبنان الطائفية، وحزب الفرنسيين في كندا. ويهدف الحزب في هذه الحالة الى تحقيق مكتسبات مادية ومعنوية للجماعة الخاصة به مثل التأثير على الحكومة لتحصيل بعض الخدمات او الاعتراف بلغة الجماعة او ديانتها على صعيد الدولة الرسمي.

وأخيرا يجب ان نذكر ان البعض يعتقد بان الانقسامات الطبقية وانتشار الافكار الماركسية قد قلص من أهمية احزاب الروابط الاساسية[٢٩].

(٤) مهام الاحزاب السياسية:

ان الطريقة التي يمارس بها الحزب نشاطاته واعماله تعتمد على نوع الحزب واهتماماته واهدافه وطبيعة النظام الحزبي والنظام السياسي الموجود في الدولة. فدور حزب العقيدة في ايطاليا مثلا يختلف عن مساهمات حزب العقيدة في مصر. وفي النظام الفرنسي من جهة اخرى تختلف ممارسات حزب العقيدة عن حزب البرامج او حزب المصالح. واعمال الاحزاب الكبيرة تختلف عن نشاطات الاحزاب الصغيرة أو المقصورة على اقليم جغرافي محدد. ويتم التمييز من قبل بعض الكتاب بين مهام الاحزاب السياسية في الدول الديمقراطية ومهام الاحزاب السياسية في الدول الشيوعية، ومهام الاحزاب السياسية في الدول النامية. ولكننا سنحاول القاء نظرة عامة على مهام الاحزاب السياسية في الدولة[٣٠].

ماذا تفعل الاحزاب السياسية في الدولة؟

29- Sederberg, **Op.Cit.,** p. 134-137.

30- Merkle, **Op.Cit.,** p. 98-99.

١- تعتبر الاحزاب السياسية وسيلة فعالة لتنظيم مشاركة الافراد السياسية في الحكم بواسطة الانضمام اليها او المشاركة في انتخاباتها. ولذلك فان مفهومي الاحزاب السياسية والمشاركة السياسية قد ارتبطا ببعضهما البعض ارتباطا وثيقا لدرجة أن البعض لا يتصور امكانية تحقيق مشاركة سياسية فعالة في الوقت الحاضر الا عن طريق الاحزاب السياسية.

٢- تعتبر الاحزاب السياسية في الدول الديمقراطية والشيوعية وسيلة جيدة لتنظيم انتقال السلطة وممارسة الحكم، وتنظيم وضع أعضاء السلطة التشريعية، وتحديد علاقة الحكومة بالافراد.

٣- تقوم الاحزاب السياسية في الدول الديمقراطية والشيوعية بتدريب القيادات وتعريف المجتمع بها، وايصالها للسلطة.

٤- تقوم لجان الاحزاب المختلفة في الدول الديمقراطية والشيوعية بدراسة وتحديد مشاكل المجتمع في مختلف القطاعات ووضع الحلول المناسبة لها، كما تضع تصورات متعددة لتنظيم برامج الدولة ومشاريعها المختلفة.

٥- تلعب احزاب المعارضة في الدول الديمقراطية دورا مهما في المجتمع عن طريق مراقبة اعمال الحكومة، مما يجعل الاحزاب الحاكمة حريصة جدا في اتخاذ مواقفها وسياساتها المختلفة.

٦- تلعب الاحزاب السياسية في بعض الدول الديمقراطية دورا هاما في تمثيل الاقليات وحمايتها من طغيان الاكثرية.

٧- تعتبر الاحزاب السياسية، احيانا وليس دائما، احدى الوسائل المهمة التي تعمل على زيادة تماسك وتلاحم المجتمعات غير المتجانسة، وخاصة في الدول النامية ولكن يجب استثناء لبنان ونيجيريا حيث يتبع تنظيم الاحزاب السياسية التقسيم القبلي والجغرافي في نيجيريا والتقسيم الطائفي في لبنان.

٨- تستخدم الاحزاب السياسية في بعض الدول النامية والمتقدمة ايضا لتسهيل تغلغل الحكومة الى مختلف مناطق وسكان الدولة، فهي نافذة الحكومة على الشعب.

٩- تستخدم الاحزاب السياسية وخاصة في الدول النامية لتنمية الشعور القومي

ونشر الوعي السياسي، وقيادة حركات التحرير ضد التسلط الخارجي أو الداخلي.

١٠- يستخدم الحزب السياسي من قبل حكومات الحزب الواحد لغرض سيطرة الحكومة وتثبيت حكمها ونشر ايديولوجيتها وتجميع الجماهير حولها[٣١].

31- Winter and Bellows, **Op.Cit.,** p. 161-177.
Hitchner and Harbold, **Op.Cit.,** p.183-184.
Sederberg, **Op. Cit., p. 139-151.**

المبحث الثاني

جماعات المصالح:

Interest Groups

١ـ تعريف جماعات المصالح وتحديد طبيعتها:

من خصائص حياة الافراد في المجتمعات البشرية ان لهم أديانا يؤمنون بها، ومبادىء وقيم يتمسكون بها، وصلات عائلية يحافظون عليها، وروابط مهنية ومصالح اقتصادية يهتمون بها. والاشخاص الذين تجمعهم روابط ومصالح موحدة يميلون الى تكوين تكتلات منظمة او غير منظمة لحماية وتنمية الاسس التي تربطهم.

ولقد نشأت جماعات المصالح Interest Groups التي يمكن ان تعرف على انها جماعة منظمة او غير منظمة من الافراد الذين تجمعهم مصلحة او رابطة موحدة و يهتمون بتنمية مصلحتهم وحمايتها بواسطة التأثير على الرأي العام وممارسة الضغط على صانعي القرارات الحكومية للتأثير عليهم، دون محاولة الوصول الى السلطة[1].

وتسمى جماعات المصالح من قبل بعض الكتاب مجازا، بجماعات الضغط Pressure groups[2]، ولكن يبدو ان وصفها بجماعات المصالح Interst groups هو أقرب للدقة حيث انها كما يرى البروفسور هتشنر Hitchner، لا تقتصر في وسائلها على ممارسة الضغط Pressure، وانما تلجأ في كثير من الاحيان الى الاقناع Persuasion وخاصة عندما تتجه للرأي العام كما سوف نوضح[3]. وكذلك فان الكثير

1- **Harman Zelgler, Interest Groups in American Society** (Englewood Cliffs, N.J. Printic-Hall, 1969) p. 30.
Hitchner and Levine, **Op.Cit.,** p. 101.

2- See Kousoulas, **Op. Cit.,** p. 100.

3- Hitchner and Harbold, **Op.Cit.,** p. 136.

من جماعات المصالح اصبحت تمارس نشاطات متعددة بالاضافة الى ممارسة الضغط على الحكومة، وبعضها تهتم بهذه النشاطات اكثر من اهتمامها بممارسة الضغط. والبعض يفرق بين جماعة المصلحة وجماعة الضغط ويعرف جماعة الضغط على أنها الجماعة التي تتفرغ لممارسة الضغط فقط دون أداء أية نشاطات أخرى بينما تتجاوز جماعة المصلحة حدود ممارسة الضغط وتقوم بنشاطات أخرى كما سوف نرى[٤].

وتختلف جماعات المصالح عن الاحزاب السياسية من حيث مجال اهتماماتها ووسائل ممارستها. فبينما يهتم الحزب السياسي - باستثناء احزاب المصالح - بكافة قضايا وامور المجتمع، تهتم جماعة المصلحة بامور محددة أضيق بكثير من مجالات اهتمامات الحزب. وبينما يحاول الحزب السياسي الوصول للسلطة من اجل تطبيق البرامج العامة، فان جماعة المصلحة تحاول تحقيق رغباتها عن طريق التأثير على الرأي العام وممارسة الضغط على صانعي القرارات في الدولة وحملهم على الاستجابة لمطالبها.

ويقوم حزب المعارضة بممارسة الضغط من اجل تحقيق بعض الاهداف التي يعطيها اولويات خاصة، دون ان يتحول الى جماعة ضغط، لانه يطمح في الوصول للسلطة بالمستقبل ولان برنامجه يبقى عاما ويأخذ في الاعتبار كل قضايا المجتمع.

واحزاب المصالح، كما رأينا، هي أقرب ما تكون الى جماعات المصالح حيث ان كل منهما يهتم برعاية مصالح محددة لجماعة من الافراد. ولكن الفرق الاساسي بينهما هو أن احزاب المصالح تسعى لحماية مصالحها من داخل الحكومة بواسطة تقديم مرشحين للمراكز الحكومية، بينما تسعى جماعة المصلحة لحماية مصلحتها بواسطة الضغط على الحكومة دون اللجوء الى ترشيح قياداتها للمراكز الرسمية في الحكومة[٥].

4- Winter and Bellows, **Op.Cit.,** p. 178.

5- V.O.Dey, Jr., **Politics, Parties, and Pressure Groups,** 4th ed. (New York: Thomasy. Crowell Co., 1958), p. 22
Hitchner and Harbold, **Op.Cit.,** p. 141-142.

٢- تصنيفات جماعات المصالح:

هناك تصنيفات متعددة لجماعات المصالح وسوف ننظر هنا في ثلاثة من أهمها:

أ - تصنيف جبرايل الموند: Almonds Typology

يعتبر تصنيف جبرايل الموند G.Almond لجماعات المصالح من اشهر التقسيمات التي وجدت لهذه الجماعات واوسعها مجالا للتطبيق. فالانواع الاربعة التي حددها الموند تشمل كل انواع جماعات المصالح سواء في المجتمعات الديمقراطية أم في الدول غير الديمقراطية. ويميز الموند بين الجماعات غير المنضبطة، والجماعات غير الاتحادية، وجماعات المصلحة المؤسسية، والجماعات الاتحادية:

(١) الجماعات غير المنضبطة: Anomic Interest groups

وهي جماعات غير مرتبطة بمصلحة محددة وتتميز في قيامها بممارسة الضغط كردة فعل ضد مسائل معينة او مواقف تتخذها الحكومة. وتشمل على الاضرابات والاضطرابات والاحتجاجات والتجمعات وما شابه ذلك من أعمال.

(٢) الجماعات غير الاتحادية: Non-Associational Interest Groups

وتضم هذه الجماعات الافراد الذين تجمعهم روابط اساسية وليست اختيارية ولا تأخذ شكل اتحادات منظمة. ومن أمثلة هذا النوع الجماعات العائلية والجماعات العرقية ethnic والجماعات القبلية والجماعات الدينية.

(٣) جماعات المصلحة المؤسسية: Institutional Interest Groups

و يشمل هذا النوع على التجمعات الموجودة داخل اطار المؤسسات الرسمية والتي تمارس الضغط من وجهة نظر المؤسسة التي تمثلها. ومن امثلتها القوات العسكرية، والبيروقراطية، والمؤسسات التعليمية، وتجمعات النواب داخل السلطة التشريعية.

(٤) الجماعات الاتحادية: Associational Interest Groups

وهي منظمات متخصصة في الافصاح عن الرغبات وتقديم المطالب للحكومة وممارسة الضغط من أجل تحقيقها، وتشرف عليها ادارة متفرغة لرعاية شؤون تنظيم الاتحاد. ومن امثلتها نقابات العمال، وتعاونيات المزارعين، ونقابات اصحاب الاعمال، والنقابات المهنية مثل الاطباء والمحامين، وغير ذلك[٦].

ب ـ جماعات الاهتمامات الخاصة وجماعات الاهتمامات العامة:

يتعلق هذا التصنيف بطبيعة اهتمام جماعة المصلحة فيتم التمييز بين جماعات المصالح التي تهتم بمصلحة خاصة والجماعات التي تسعى وراء قضايا أو مسائل عامة:

(١) جماعات الاهتمامات الخاصة:

Personal Interest groups (Associational Groups)

وهي الجماعة التي تهتم بمصلحة خاصة تربط بين أعضائها ومن امثلتها الاتحادات العمالية والنقابات المهنية والحرفية. والجماعة في هذه الحالة تمارس نشاطاتها اساسا من أجل حماية مصالح أعضائها وتحسين أوضاعهم.

(٢) جماعات الاهتمامات العامة: Attitudinal Groups

تهتم هذه الجماعات بمسائل أو قضايا عامة تهم المجتمع ككل سواء اكان المجتمع المحلي او المجتمع الدولي. واعضاء الجماعة ليس لهم مصلحة خاصة أو فائدة شخصية تعود عليهم من الانضمام اليها. ومن امثلتها جمعية الطفولة والامومة وجمعيات مكافحة التدخين والخمور، وجمعيات حقوق المرأة، وجمعيات حماية الحريات العامة والحقوق المدنية، وجمعيات السلام العالمي ومقاومة سباق التسلح الذري[٧].

6- Almond and Powell, 1978, **Op.Cit.,** p. 170-176.

7- Kousoulas, **Op.Cit.,** p. 103.
Winter and Bellows, **Op.Cit.,** p. 180-181.

وكما هو واضح فان الفرق بين النوعين الاول والثاني في ظل هذا التصنيف هو طبيعة المصلحة التي تهم الجماعة وعلاقة افراد الجماعة المباشرة بالمصلحة. فبينما ترتبط جماعات الاهتمامات الخاصة بمصلحة خاصة تمس مصالح اعضائها مباشرة، تهتم جماعات الاهتمامات العامة بقضايا ومسائل عامة تهم المجتمع ككل.

ان بعض انواع جماعات المصلحة الخاصة المتميزة بكبر حجمها مثل اتحادات العمال الامريكية، اصبحت تهتم ببعض القضايا العامة في المجتمع مثل قضايا الامم المتحدة وتتخذ مواقف محددة بشأنها دون ان تلجأ الى ممارسة الضغط بخصوص هذه المسائل ودون أن يشغلها ذلك عن دورها الاساسي في الاهتمام بمصالح اعضائها المباشرة[٨].

جـ - جماعات المصالح وجماعات الضغط:

يتعلق التصنيف الثالث في التمييز بين جماعات المصالح وجماعات الضغط. فجماعة الضغط Pressure Group كما سبق وأن أوضحنا، تتخصص في ممارسة الضغط ولا تقوم بأية أعمال أخرى ترتبط بالمصلحة التي توجد من اجلها وبعبارة أخرى فهي جماعة مصلحة متخصصة في ممارسة الضغط فقط. أما جماعة المصلحة Interest Group فهي بالاضافة الى محاولة التأثير على صانعي القرارات الحكومية، تمارس بعض النشاطات الخاصة بالجماعة المكونة لها. وسواء أكنا بصدد جماعة ضغط او جماعة مصلحة فان اهتمام كل منهما قد يتعلق بمصلحة خاصة او مسألة عامة[٩].

وباستخدام معياري التصنيف الثاني والثالث معا نستطيع أن نميز بين نوعين من جماعات الضغط ونوعين من جماعات المصالح:

أ - جماعات المصلحة ذات الاهتمام بمصلحة خاصة، ومن أمثلتها اتحاد العمال

8- Winter and Belos. **Op.Cit.**, p. 180.

9- **Ibid.**, p. 178.

الامريكي الذي لا يعتبر فقط جماعة ضغط لانه بالاضافة الى ممارسة الضغط على الحكومة للدفاع عن مصلحة أعضائه وحمايتها يقوم بتنظيم برامج تدريبية للعمال، ورحلات ترفيهية وبانشاء برامج ضمانات صحية واجتماعية واصدار دوريات متخصصة، وغير ذلك من الاعمال الكثيرة التي تخدم الجماعة دون ان تتعلق بممارسة الضغط على الحكومة.

ب - جماعة المصلحة ذات الاهتمام بمسألة او قضية عامة. ومن امثلتها جماعة الطفولة والامومة التي الى جانب ممارسة الضغط على قرارات الحكومة، تقوم بتأسيس مؤسسات لرعاية الاطفال اليتامى وتنظيمها والاشراف عليها.

جـ - جماعة الضغط ذات الاهتمام بمصلحة خاصة، ومن امثلتها جمعية تضامن مزارعي القمح الامريكيين التي تتفرغ لممارسة الضغط على الحكومة الامريكية من اجل تحقيق مصالح مزارعي القمح دون القيام بأية نشاطات أخرى. ويقتصر تشكيلها على وجود مكتب منظم في واشنطن لملاحقة قرارات الحكومة التي تمس مصالح الجماعة، ومجلس ادارة يتولى الاشراف على عمليات الربط بين الاعضاء المنتشرين في أماكن زراعة القمح المختلفة.

د - جماعة الضغط ذات الاهتمام بمسألة أو قضية عامة. ومن امثلتها جماعة حماية البيئة في أمريكا التي تكتفي بوجود مكتب في واشنطن لممارسة الضغط على الحكومة في مواضيع حماية البيئة. دون أن تقوم بأية نشاطات أخرى تتعلق بالبيئة او حمايتها.

٣- وسائل ممارسات جماعات المصالح:

تقوم جماعات المصالح بمختلف انواعها بالاتصال بصانعي القرارات الحكومية وتحاول التأثير عليهم بواسطة الاقناع وممارسة الضغط معا، وذلك فيما يتعلق بالقرارات التي تؤثر بمجالات اهتماماتها. كما تحاول هذه الجماعات التأثير على الرأي العام مستخدمة الوسائل الاعلامية المختلفة لكسب دعمه في اقناع الحكومة باتخاذ القرارات التي تحقق مصالحها. ولقد رأينا ان بعض جماعات المصالح هي اكثر تفرغا واكثر خبرة في ممارسة الضغط على الحكومة من الجماعات الاخرى. وهناك من الجماعات التي تتفرغ لرعاية مصالح أعضائها

وتنـدر ممارستها للضغط، مثل احدى جمعيات السيارات Automobile Association والتـي تـقـوم بـتقديم التسهيلات المختلفة لاعضائها مثل اصدار بوليصات التأمين، وتـقـديـم المـعـلـومات، او اصلاح السـيـارة وتـأمين قطع الغيار، وتقديم الخدمات الروتينية للسيارة وغير ذلك من الخدمات الخاصة بوسيلة النقل، ومثل هذه الجماعة قد تـلـجأ الى ممارسة الضغط ولكن في حالات محدودة مثل اذا وجدت ان مجلس المديـنـة يـقوم بوضع بعض العراقيل امام نشاطاتها او شعرت انه ينوي زيادة نسبة الضريبة المفروضة على نشاطاتها[10].

وبما أن جماعات المصالح المتصفة بكثرة ممارسة الضغط، تقوم بالاتصال المباشر وغير المباشر بصانعي القرارات، لهذا فهي تحتاج الى معرفة خفايا ومؤثرات صنع القرارات في الحكومة ومراكز القوة والضعف فيها. وفي الولايات المتحدة الامريكية تركز جماعات المصالح على الكونغرس في حين ان نشاطاتها في بريطانيا تتركز حول البيروقراطية والقيادات الحزبية.

وتـتـمـثـل الـنـشـاطات الـروتـيـنية لجماعات المصالح في اقامة الاتصالات وانـشـاء العلاقات وتتبع الاخبار والاحداث بالقرب من مناطق صناعة القرار. اما الممارسة الفعلية للضغط فتتمثل في التأثير على صانعي القرارات للحصول على القرار الذي يكون فيه منفعة لها، او لمنع اتخاذ قرار من شأنه ان يضر بمصالحها اذا صدر[11].

٤ـ جماعات المصالح والأنظمة الديمقراطية:

ان جماعات المصالح هي احدى الدعائم الاساسية في الدول الديمقراطية الحديثة. ولقد اشترط المفكر السياسي الشهير روبرت دوول Robert Dahl وجود عشرين نوعا من أنواع المؤسسات السياسية المختلفة في النظام السياسي لكي يعطيه الصفة الديمقراطية. وأول نوع من أنواع المؤسسات المذكورة كمتطلب للنظام الديمقراطي في قائمة البروفسور دوول هي «الحرية لتشكيل المنظمات وحرية

10- **Ibid.**, p. 178.

11- Hitchner and Harbold, **Op.Cit.**, p. 145-147.

الانضمام لعضويتها»[12]. ولقد أوضح البروفسور دوول قبل ذلك بسنوات ان جماعات المصالح هي وسيلة فعالة لمساعدة الاقليات في الافصاح عن رغباتها والتأثير على قرارات الحكومة لتحقيق مصالحها[13].

وبالرغم من وجود جماعات المصالح في مختلف الانظمة السياسية، كما سوف نرى، يرى البعض ان الممارسة الفعالة لهذه الجماعات تكون في ظل الانظمة الديمقراطية التي توفر جو الحرية والانفتاح الملائم لطبيعة أعمالها.

ومن الواضح ان نظام فصل السلطات كما يتبلور بشكل خاص في الولايات المتحدة الامريكية يعطي جماعات المصالح مجالا اوسع للاتصال بالحكومة والتأثير على قراراتها وملاحقتها في الهيئتين التشريعية والتنفيذية، كما يمكنها من مقاضاة قرار او موقف الحكومة أمام الهيئة القضائية العليا. وتجد جماعات المصالح الامريكية في الكونغرس الامريكي فرصة كبيرة لممارسة نشاطاتها ومحاولة التأثير على أعضاء الكونغرس لكسب تأييدهم ودعمهم لصالحها. وبما أن أعضاء الكونغرس الامريكي يصوتون بالطريقة التي تناسبهم دون الالتزام بالضرورة بموقف الحزب، فان جماعات المصالح تتصل بجميع الاعضاء في كلا المجلسين فرادى وجماعات، بواسطة مندوبيها الذين يلقبون (باللوبيست نسبة الى اللوبي) Lobbyists، وتحاول اقناعهم بتأييد مطالبها.

ولا تكتفي جماعات المصالح الامريكية بالكونغرس الامريكي وانما تحاول الاتصال ايضا بدوائر الاجهزة التنفيذية للتأثير عليها. فالاجهزة البيروقراطية، بواسطة تحكمها في تفسير قرارات الكونغرس والقيام بتنفيذها تصبح هدفا آخر أو ملجأ ثانيا لجماعات المصالح. ففي حالة صدور قرار من الكونغرس يعارض اهتمام بعض جماعات المصالح يحاول مندوبيها التأثير على الدوائر التنفيذية المختصة على أمل وضع العراقيل في طريق التنفيذ او تفسير القرار بالشكل الذي يخفف من الاضرار بمصالحها.

12- Robert A.Dahl, **Polyarchy: Participation and Opposition** (New Haven; Yale University press, 1971), p. 3.

13- Robert A. Dahl, **A Preface to Democratic Theory** (Chicago; The University of Chicago press, 1956) p. 133.

ويعتبر القضاء الامريكي مهما ايضا من وجهة نظر الكثير من جماعات المصالح الامريكية التي تمكن بعضها من تحقيق انتصارات كبيرة بواسطة اللجوء للمحاكم. ومن امثلة ذلك ان الاتحاد الوطني لتقدم الاشخاص الملونين (NAACP) قد استطاع مع بعض جماعات الحقوق المدنية الاخرى Civil Rights، Groups ان يكسب الكثير من قرارات المحكمة الدستورية العليا التي الغت معظم حالات التمييز العنصري التي كانت سائدة في الولايات المتحدة في الماضي القريب.

اما في بريطانيا فان الاجهزة التنفيذية، وليس اعضاء السلطة التشريعية، هي التي تشكل محور اهتمام جماعات المصالح بالاضافة الى القيادات الحزبية. فالوزارة في النظام البريطاني هي التي تتحكم كما رأينا برسم السياسة العامة للدولة، وتتمتع الاجهزة التنفيذية المختلفة بدور كبير في هذا الخصوص. وهذا ما جعلها محط تركيز جماعات المصالح بالاضافة الى القيادات الحزبية التي تتحكم وتسيطر على التصويت داخل البرلمان. ولقد تطور تقليد خاص في بريطانيا تم بموجبه ادخال الكثير من جماعات المصالح في اللجان البيروقراطية المختلفة لضمان اخذ مواقفها بعين الاعتبار في مختلف القرارات.

وفي الانظمة الديمقراطية بصفة عامة، تتمكن جماعات المصالح أيضا من اللجوء الى الرأي العام ومحاولة كسب دعمه وتأييده، ويساعدها على ذلك توفر جو حرية الاتصالات وحرية وسائل الاعلام، وفعالية تأثير الرأي العام على حكومات الدول الديمقراطية[١٤].

ويقلل البعض من اهمية الدور الذي تلعبه جماعات الضغط في التأثير على قرارات الحكومة في ظل الانظمة الديمقراطية على أساس أن كثرة هذه الجماعات وخاصة في امريكا قد أصبح يقلل من تأثيرها العام. وذلك لان تأثير قوة بعضها اصبحت تذهب بتأثر قوة البعض الآخر المعاكس لها. ويصبح بالتالي تأثير كل

14- **Winter and Bellows**, op. cit., p. 186-188.
D.G.Kousoulas, **Op. Cit.**, p. 105-109.

منها على قرارات الحكومة منعدما او ضعيفا. ولتوضيح هذه الفكرة يمكن القول ان تأثير الضغط الذي تمارسه جماعة اصحاب شركات التدخين على الحكومة الامريكية لاجل تخفيض الضرائب المفروضة على السجائر يتم امتصاص تأثيره ونقص اهميته بسبب ضغط الجماعات المعادية لانتشار التدخين[15].

٥- جماعات المصالح في الانظمة غير الديمقراطية:

توجد جماعات المصالح في الانظمة غير الديمقراطية سواء في الدول الشيوعية ام الدول النامية، ولكنها تختلف عن جماعات المصالح في الدول الديمقراطية الغربية من حيث التنظيم والممارسة.

ففي الاتحاد السوفييتي مثلا توجد امثلة كثيرة لجماعات المصالح تتمثل في نقابات العمال ومنظمات الشباب والجمعيات النسائية وجمعيات الاحياء السكنية وجمعيات الفنون الجميلة وجمعيات الرياضيين وغير ذلك من الجمعيات والنقابات المتعددة. وكذلك هناك تجمعات المسيطرين على قطاعي الزراعة والصناعة وتجمعات العسكريين والتجمعات البيروقراطية.

ويتم تنظيم كلا النوعين من جماعات المصالح الحكومية وغير الحكومية داخل الاطار العام للحزب الشيوعي. والجماعات الموجودة خارج الاجهزة الحكومية مثل منظمات الشباب والنساء، تتمتع كما يرى البروفسور هتشنر، بتأثير محدود جدا على صناعة القرارات الحكومية ولا يسمح لها اصلا بممارسة ضغط مباشر على الحكومة، ولكنها تدفع بمطالبها خلال القنوات الحزبية المتاحة. أما الجماعات الموجودة داخل الحكومة مثل جماعات الجيش والبيروقراطية، فان صوتها يكون مسموعا داخل الحكومة السوفييتية.

وفي الصين الشيوعية تتكون جماعات المصالح وفق سياسة حزبية مرسومة. فهناك مثلا منظمة الشباب الديمقراطية الجديدة والتي تضم حوالي ٢٠ مليون عضوا

15- Richard H. Leach, **American Federalism,** (New York: W.W. Norton and Company Inc, 1973 p. 74.

وتعمل على تدعيم مفاهيم الحزب الشيوعي الصيني لدى الشباب.

أما في الدول النامية فان الاتحادات العمالية واتحادات الطلاب وجمعيات المزارعين والكتل العسكرية والجماعات التقليدية تمارس كلها نشاطات سرية وعلنية للتأثير على قرارات الحكومة وسياستها العامة. وهي في كثير من الدول غير منظمة وتعتمد على الروابط العائلية والعرقية والدينية، ونظرا لعدم اعطائها قنوات مشروعة لممارسة نشاطاتها فهي غالبا ما تلجأ الى التظاهرات والتجمعات واستخدام العنف لاجل تحقيق اغراضها[١٦].

16- Hitchner and Levine, **Op.Cit.**, p. 114-116.
Winter and Bellows, **Op.Cit.**, p. 188-189.
Kousoulas, **Op.Cit., p. 110-111.**

المبحث الثالث

الرأي العام

Public Opinion

١ ـ تحديد مفهوم الرأي العام :

يمكن تعريف الرأي العام ببساطة على أنه رأي الجماعة الذي تتخذه في مسألة عامة، ومن التعريفات الاكثر قبولاً وانتشاراً تعريف المفكر السياسي (كي V.O. Key) الذي يرى فيه أن الرأي العام يمثل «آراء الاشخاص السائدة التي تجد الحكومة ان من الحكمة الالتفات اليها والاهتمام بها»[١] ويذكرنا هذا التعريف بما قاله ميكافيللي في «المحاورات» Discourses من أن الأمير الواعي والحكيم لا يهمل الرأي العام فيما يتعلق بتوزيع المناصب[٢]. ويعرف هنسي Hennessy الرأي العام بانه «مجموعة الآراء التي تحملها اعداد كبيرة من الاشخاص حول موضوع يشغل الاهتمام العام»[٣].

ولكي نتمكن من تحديد مفهوم الرأي العام بدقة نحتاج الى معرفة المقصود بمصطلحي «رأي» و «عام». والرأي هو نظرة محددة ينظر بها الفرد لظاهرة أو مسألة معينة. وهو مرتبط بالعقل الانساني وملازم له ولكنه ليس بالضرورة ناتج عن التفكير، فالرأي قد يتكون بتأثير العاطفة وليس من عمل الفكر. ولكن العقل ضروري لصاحب الرأي لكي يعرف انه قد كون رأياً محدداً تجاه موضوع معين، حتى ولو كانت العاطفة وليس العقل نفسه، هي الدافع الى تكوين الرأي.

1- **V.O.Key, Public Opinion and American Democracy,** (New York: Alfred A. Knopf, 1961), p. 14.

2- Kousoulas, **Op.Cit.,** p. 85.

3- Bernard C. Henssy, **Public Opinion,***2nd. ed. (Belmont, Calif: Wadsworth, 1970), p. 24.*

والرأي يجب ان يكون في موضوع قابل للنقاش ولا يمكن أن يتعلق بحقيقة ثابتة. فلقد أدت رحلة كولومبس في الماضي مثلا الى خلق مجال للنقاش واعطاء الرأي حول كروية الارض. فكان هناك من يرى بأن الأرض كروية ومن يعتقد بأن الأرض منبسطة. أما في الوقت الحاضر وبعد كل الاثباتات العلمية على كروية الارض فلم يعد هناك مجال لاعطاء الرأي في الموضوع حيث اقفل باب النقاش واصبحت كروية الأرض حقيقة علمية ثابتة مسلم بها[4].

واذا كان تحديد مفهوم «الرأي» سهلاً وواضحاً فان تحديد مفهوم «العام» ليس بنفس السهولة والوضوح. ومن أسهل تعريفات «العام» أو «المجال العام» هو ربطه بنشاطات الحكومة وممارستها. وبحسب هذه النظرية يصبح الرأي العام هو رأي مجموعة كبيرة من الافراد في قوانين الحكومة وممارستها ومواقفها وتفاعلاتها الداخلية والخارجية وكل ما يتعلق بالسلطة[5].

وبالاضافة الى ارتباط موضوع الرأي «بالمجال العام»، يجب أن يكون عدد الاشخاص الذين يحملونه في المجتمع ككل أو ضمن احدى فئاته كبيراً نسبياً لكي نتمكن من وصفه بالرأي العام. فلكي نتمكن من اعطاء صفة العمومية للرأي واعتباره رأياً عاماً يجب توفر معياري الكم والكيف معاً. فمن حيث الكيف يجب ان يدخل موضوع الرأي ضمن «المجال العام»، ومن حيث الكم يجب ان يكون عدد الاشخاص الذين يحملونه كبيراً نسبياً.

وهذا يقودنا الى تمييز الرأي العام عن الرأي الخاص، وهو الرأي الذي يمثل شخص أو اثنين أو مجموعة قليلة من الافراد. فالرأي العام يتعلق بكثرة من الجماعة بينما يعبر الرأي الخاص عن رأي الفرد أو الاسرة أو الشلة أو القلة من الاشخاص. ونظراً لمحدودية انتشاره يبقى الرأي الخاص خاصاً حتى ولو تعلق بموضوع عام مثل رأي عدد محدود من الاشخاص في احد المشاريع الحكومية.

4- *Kousoulas,* **Op. Cit.,** p. 85-86.

5- **Ibid.,** p. 86-87.

ولكن يمكن له في هذه الحالة ان يتحول الى رأي عام اذا شاع انتشاره في المجتمع ككل أو احدى فئاته المميزة.

ولا يعتبر، بالمقابل، من الرأي العام، رأي الجماعة الذي لا يتعلق بقضية عامة، مهما كان عدد معتنقيه في المجتمع كبيراً. ومثل ذلك رأى مجموعة كبيرة من الافراد في صوت احد المطربين أو في نجاح برنامج تلفزيوني محدد.. فاذا كان رأي أغلبية الشعب الالماني مثلاً يميل الى تفضيل السيارة الصغيرة على الكبيرة فهذا ليس رأياً عاماً، أما اذا كان الرأي يتعلق بضرورة تدخل الحكومة لفرض صناعة السيارات الصغيرة فعندها ندخل في مجال الرأي العام.

ولا يتحتم على الرأي العام ان يكون شاملا لكل المجتمع، فبخلاف الرأي العام الشامل هناك الرأي العام الجزئي الذي يتعلق بفئة واحدة من فئات المجتمع، أو جماعات المصالح المختلفة مثل رأي النساء في تحقيق المساواة الوظيفية مع الرجال، أو رأي العمال في تحديد قانون الاجور، أو رأي سائقي السيارات العمومية في اللوائح المرورية المنظمة لوضعهم، أو رأي نقابة المحامين في قانون تنظيم المرافعات القضائية في المحاكم، أو رأي المواطنين الذين يستخدمون المواصلات العامة كل صباح ومساء في قرار الحكومة برفع أسعار النقل، وغير ذلك من عشرات الآراء العامة الجزئية الموجودة في المجتمع. ورأي احدى فئات المجتمع، أو احدى جماعات المصالح فيه يعتبر رأياً عاماً حتى ولو كانت الفئة صغيرة (مثل رأي اصحاب المصانع) أو غير منظمة (مثل رأي الاشخاص الذين يستفيدون من برامج الضمان الاجتماعي)، شريطة ان تتمتع الفئة بخصائص تميزها كفئة مستقلة في المجتمع، وان يدخل موضوع الرأي في مجال التفاعلات العامة في المجتمع، وان تكون نسبة مؤيديه ضمن الفئة ذات العلاقة كبيرة نسبياً، أو أن يكون رأياً رسمياً للجماعة كما في حالة النقابة والاتحاد[6].

ونخلص من ذلك كله الى ان الرأي العام بنظر الكثيرين من علماء السياسة هو رأي مجموعة كبيرة نسبياً من الافراد، أو رأي احدى فئات المجتمع

6- **Ibid.**, p. 87-88.

أو جماعاته المنظمة، في موضوع يتعلق بالتفاعلات العامة في المجتمع مثل رأي الافراد في التمييز العنصري، أو الخدمات الصحية، أو السياسيه الخارجية، أو احد المرشحين في الانتخابات أو رأي احدى فئات المجتمع في موضوع عام يخصها. ويعتبر رأي الحكومة الرسمي في موضوع معين أو قضية ما، رأياً عاماً بالضرورة، لأن ما يخص الحكومة بنظر الكثيرين هو المعيار الذي يميز العام عن الخاص ولان رأي الحكومة غالباً ما يتم تقبله بشكل واسع نسبياً في المجتمع.

ويجب تمييز الرأي العام عن الوجدان القومي National Sentiment الذي يعبر عن المباديء العامة في الدولة ويتأصل في نفسية الانسان وشعوره وعاطفته، ويولد مظاهر «الاجماع العام» في المجتمع Substantially Universal Agreement التي يتمسك بها الافراد وتستقر معهم لفترات طويلة وتتعلق في القيم والتقاليد الراسخة المعبرة عن الجماعة باكملها. ومن امثلة مظاهر الاجماع العام، القيم والمبادي الاسلامية في المجتمعات الاسلامية، وقيم الحرية الفردية في الدول الديمقراطية، والقيم الجماعية التعاونية في المجتمعات الاشتراكية، واعتزاز الافراد بلغتهم وتراثهم وثقافتهم في كل مجتمعات العالم[٧].

٢ ـ انواع الرأي العام :

هناك طرق متعددة لتصنيف الرأي العام، وسوف نستعرض هنا خمسة طرق اساسية منها:

أ ـ يتم تصنيف أنواع الرأي العام في الطريقة الاولى على أساس نوعية وطبيعة الرأي نفسه حيث يتم التمييز بين:

١ ـ الرأي العام المسيطر ، وهو رأي القيادة والزعماء والحكومات.
٢ ـ والرأي العام المنقاد، وهو رأي السواد الأعظم من الناس.
٣ ـ والرأي العام المستنير، وهو رأي الطبقة المثقفة.

7- Pennock and Smith, **Op. Cit., p. 309-311.**

ب - يتم التصنيف في الطريقة الثانية بحسب المجال الذي ينتشر فيه الرأي بالمجتمع فيتم التمييز بين:

١ - الرأي العام الشامل وهو الذي يتعلق بمسألة تهم المجتمع ككل مثل الرأي في حرية الصحافة والرأي في تنظيم المرور والرأي في انتاج الثروات الطبيعية للدولة.

٢ - الرأي العام الجزئي وهو الرأي الخاص بفئة من فئات المجتمع أو احدى جماعات المصالح فيه مثل رأي عمال التنظيفات في تحديد اجورهم أو رأي موظفي الدولة في زيادة ساعات عملهم. أو رأي جماعة السيخ في الهند باقتحام معبدهم من قبل قوات الحكومة الهندية.

جـ - يتم التصنيف في الطريقة الثالثة على اساس حجم وسعة انتشار الرأي، فهناك:

١ - رأي الاقلية، وهو رأي المجموعة الصغيرة من الافراد.

٢ - رأي الاغلبية ، وهو رأي أغلبية المجتمع.

٣ - والرأي الساحق أو الجامع، وهو الرأي الذي يزيد انتشاره في المجتمع على ٩٠٪، وقد يتحول هذا الرأي الى «اجماع عام» اذا استمر وجوده في المجتمع لمدة طويلة.

د - ويتم التصنيف الرابع على اساس مدة استمرارية وجود الرأي العام حيث يتم التمييز بين:

١ - الرأي العام اليومي، وهو الذي يتعلق بتطور وتعاقب الاحداث، مثل رأي الأفراد في استقالة وزير الخارجية في دولتهم أو في دولة أخرى.

٢ - الرأي العام المؤقت، وهو الذي يبقى موجوداً في الجماعة لفترة محدودة مثل رأي المواطن العربي في الوجود الأمريكي في لبنان.

٢ - الرأي العام الدائم، ويتوقع له أن يبقى مع الافراد لفترات طويلة

مثل رأي الفرد في الديمقراطية أو الاشتراكية أو الشيوعية، الرأي العام الدائم يمكن ان يتحول أيضاً الى اجماع عام اذا زادت نسبة انتشاره على ٩٠٪ أو ٩٥٪ بين السكان. فالرأي العام الساحق الدائم يتحول الى اجماع عام.

هـ - ويتم التصنيف الخامس على اساس المحيط الذي ينتشر فيه الرأي العام، فهناك:

١ - الرأي العام المحلي: ويتعلق بمسألة محلية مثل رأي المواطن السعودي في العمالة الأجنبية.
٢ - الرأي العام الاقليمي: ويتعلق بمسألة اقليمية مثل رأي المواطن الخليجي بحرب الخليج أو رأي المواطن العربي في مواقف الجامعة العربية.
٣ - الرأي العام العالمي: ويتعلق بموضوع ذات أهمية عالمية وينتشر في انحاء العالم مثل الرأي العالمي بالتسليح الذري، أو الرأي العالمي في مذبحة الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا[٨].

٣ - خصائص الرأي العام :

يتميز الرأي العام ببعض الصفات التي قد تبعده احياناً عن الموضوعية أو الانسانية أو الصالح العام. فالرأي العام قد يوجه سياسة الحكومة للتعصب ضد مصلحة الاقليات عوضاً عن مساعدتها. وهناك اربع خصائص اساسية ملازمة لتكوين الرأي العام يستحسن ذكرها وهي:

أ - يتأثر الرأي العام بالمكونات الشخصية للانسان مثل التعصب والعاطفة والجهل.
ب - يتأثر الرأي العام بالخضوع للكثير من العوامل الخارجية التي توجه اتجاهات الافراد وتفضيلاتهم.

---

٨ - الدكتور سعيد سراج، الرأي العام: مقوماته واثره في النظم السياسية المعاصرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨)، ص ١٢ - ١٦.

- **Pennock and Smith,** op.cit., p. 306-307

جـ - يتأثر الرأي العام بالمصلحة الخاصة بالافراد.
د - يتأثر الرأي العام بالمعلومات المتاحة وطريقة فهم المسألة[9].

٤ - مؤثرات تكوين الرأي العام الخارجية :

يتكون الرأي العام لدي الافراد نتيجة تفاعل عوامل داخلية شخصية خاصة بالفرد، مع مجموعة من المؤثرات الخارجية. وان البحث في العوامل الداخلية، (ومن اهمها طبيعة الانسان وثقافته ودرجة تعليمه ووعيه وصفاته الشخصية وميوله العاطفية)، هو من اختصاص علم النفس السياسي، أما ما يهمنا في هذا المجال فهو استعراض المؤثرات الخارجية التي تؤثر في تكوين الرأي العام لدى الافراد ومن أهمها:

أ - الاجماع العام أو الاتجاه العام الذي يتمثل في تأثير الرواسخ من القيم في المجتمع التي تفرض وجودها في مجالات كثيرة وتؤثر على رأي الافراد وسلوكهم وطرق تفكيرهم.

ب - هيئات التنشئة السياسية في المجتمع مثل الاسرة والمدرسة ودور العبادة.

جـ - الدعاية واجهزة الاعلام. وتهدف الدعاية الى التأثير في العواطف والمشاعر لكسب الرأي العام مستخدمة مختلف الوسائل وخاصة اجهزة الاعلام المختلفة (الصحافة - الاذاعة - التلفزيون).

د - الاشاعة ، وهي نشر وتداول الاخبار (التي قد تكون صحيحة أو غير صحيحة) بطرق غير رسمية. ولنجاح الاشاعة كعامل مؤثر في الرأي العام يجب توفر عنصري الاهمية والغموض. أي أن الاشاعة يجب ان تتعلق بموضوع يهم المجموعة دون ان تكون هناك مجالات متاحة للتأكد من صحة المعلومات المنتشرة عن طريق الاشاعة. وأن الحد من تأثير نشر الاشاعات في

9- **Pennock and Smith., Op. Cit.,** p. 310, 313-315.

المجتمع يتم بواسطة استمرارية الحكومة باعطاء المعلومات الصحيحة للافراد حتى تكسب ثقتهم في الاخبار والاعلانات الرسمية.

هـ ـ الصفوة في المجتمع ، والقادة السياسيين، والمؤسسات الحكومية، والاحزاب السياسية، وجماعات المصالح[10].

٥ ـ الأهمية السياسية للرأي العام :

تتبلور اهمية الرأي العام السياسية في توليد الضغط الشعبي على الحكومة لاتخاذ موقف محدد تجاه مسألة معينة، مثل ضغط الشعب الامريكي على حكومته لانهاء حرب فيتنام. كما يلعب الرأي العام دوراً مهماً في تأييد زعيم ما ومساعدته على تولي زمام القيادة السياسية في الدولة. وكذلك فان اتجاهات الرأي العام توجه عناية المسؤولين السياسيين الى المواضيع التي تهم المواطنين، ولهذا فان القادة السياسيين كثيراً ما يهتمون بمعرفة اتجاهات الرأي العام لشعوبهم في مختلف القضايا.

ويقلل من الاهمية السياسية للرأي العام أنه نادراً ما يكون موحداً شاملاً في قضية من القضايا. والاتجاه الشائع هو انقسام الرأي داخل الدولة حول القضية موضوع النقاش أو الخاصة بتكوين الرأي. وان انقسامات الافراد حول المواضيع العامة وتكوين آراء مختلفة بخصوصها يجعل من الصعب على رجال السياسة التصرف وفق الرغبة الشعبية. فتشتت اتجاهات الرأي العام بنسب متقاربة مثلاً حول مسألة زيادة النفقات العسكرية بين مؤيد ٣٥٪ ومعارض ٣٢٪ وغير متخذ لرأي محدد ٣٣٪، تعطى الفرصة لعضو السلطة التشريعية لتحديد موقفه من الموضوع وفق مرئياته الشخصية وليس تحت تأثير الرأي العام.

وبالاضافة الى انقسام الرأي العام في حالات الرأي العام الشامل كما هو موضح في المثال السابق، فان المجتمع مليء بأنواع مختلفة من الرأي العام

10- Rodee, et. al. **Op.Cit.**, p. 434-437.
Kousoulas, **Op. Cit.**, p. 89-93.
Pennock and Smith, **Op. Cit.**, p. 316-330

الجزئي الذي يخص بعض فئات المجتمع وجماعات المصالح فيه. والرأي العام الجزئي لا يتمتع من حيث الاصل بنفس القوة السياسية التي يحظى بها الرأي العام الشامل. فالفئة المكونة للرأي العام الجزئي قد تكون صغيرة أو ضعيفة بحيث لا تتمكن من التأثير على قرارات الحكومة أو تكون قوتها متجمعة خارج الدائرة الانتخابية للكثيرين من النواب بحيث لا يهتموا بأمرها على الاطلاق.

ان تجزأة الرأي العام بين فئات المجتمع المختلفة، وانقسام الرأي العام الشامل الى عدة اتجاهات قد قلل بشكل كبير من الاهمية السياسية للرأي العام كقوة مؤثرة على قرارات الحكومة. فالبعض يرى انه ليس هناك رأي عام ولكن هناك آراء عامة Many Publics or Public Opinions جزئية ومختلفة ومتعارضة. واذا كانت التوقعات النظرية تفترض جدلاً ان الرأي العام يؤثر على قرارات ومواقف الحكومة وخاصة في الدول الديمقراطية، فان الممارسة العملية توضح أن الآراء العامة لا تشكل قوة مؤثرة على قرارات رجال السياسة كما هو متوقع[١١].

أين الاهمية السياسية للرأي العام اذن؟ بالرغم من كل ما قيل فان الرأي العام هو ظاهرة سياسية مهمة تشغل ذهن صانعي القرارات وخاصة في الفترات الانتخابية، والكثير من دراسات الرأي العام تتعلق بنماذج السلوك في الانتخابات[١٢]. ورجل السياسة الذكي يبحث عن اتجاهات الرأي العام فاذا شعر بأنها قوية وواضحة في قضية ما فانه يلتزم بها. وتبدو الاهمية السياسية للرأي العام ايضاً في المحاولات التي تبذلها مختلف حكومات العالم لتوجيه الرأي العام لشعوبها والتأثير فيه.

ولكن متى يكون الرأي العام للافراد مؤثراً في الحكومات ؟

11- Prewitt and Verba, **Op. Cit.,** p. 110-113.
Kousoulas, Op. Cit., p. 87-89.
Pennock and Smith, **Op.Cit.,** p. 310-311.

12- Stephen L.Wasb, **Political Science, The Discipline and its Dimensions** (New York. Charles Scriber's sons, 1970), p. 325-326.

نستطيع القول بصفة عامة انه يمكن للرأي العام ان يؤثر في قرارات الحكومة في الحالات التالية:

١ - يكون الرأي العام الشامل مؤثراً اذا كانت هناك أغلبية واضحة تتمسك به. فاذا دلت مؤشرات الرأي العام مثلاً أن نسبة ٧٠٪ من الافراد في المجتمع تعارض زيادة ضريبة الدخل فالحكومة قد تصرف النظر تحت تأثير ضغط الرأي العام عن زيادة الضريبة.

٢ - يكون الرأي العام الجزئي مؤثراً اذا كانت الفئة أو الجماعة التي يخصها قوية ومنظمة ومتداخلة مع باقي الفئات والجماعات في الدولة. فجماعة المدرسين مثلاً فئة صغيرة نسبياً في المجتمع ولكنها اذا كانت منظمة في رابطة قوية فإن رأيها الخاص بتعديل الخطط والمناهج والمقررات الدراسية سيدخل ضمن اعتبارات الحكومة عند اتخاذ قرارات تطوير السياسة التعليمية.

٣ - تتحدد أقوى مجالات تأثير الرأي العام سواء أكان شاملاً أو جزئياً في الموقف الذي تشعر فيه الحكومة ان تجاهلها للرأي السائد سيولد غضباً واستياء شعبياً و يؤدي الى تكوين مواقف معادية ومنظمة ضد الحكومة. ففي مثل هذه الحالة سوف تستجيب الحكومة لاتجاهات الرأي العام. وهذا تماماً ما قصد به (كي) Key في تعريفه للرأي العام الذي اشرنا اليه سابقاً والذي يرى فيه ان الرأي العام يمثل الاتجاهات التي ترى الحكومة ان من الحكمة ان تستجيب اليها. فان رأي الاغلبية ضد توقيع اتفاقية معينة تكون الدولة على وشك ابرامها مع دولة أخرى أو مجموعة من الدول، يكون اكثر تأثيراً وفعالية، اذا شعرت الحكومة أن ابرامها للاتفاقية سيولد اضرابات عامة واعمال شغب منظمة وعشوائية من قبل الافراد. ومن خلال هذه النظرة فقد تعدل الحكومة عن توقيع الاتفاقية.

٤ - يكون الرأي العام مؤثراً فعالاً اذا كان لموضوع الرأي صلة مباشرة بأحد مبادىء الاجماع العام في المجتمع.

٦ـ الرأي العام في الانظمة الديمقراطية :

ان الاتجاه الغالب في الفكر السياسي الغربي المعاصر هو ربط مفهوم الرأي العام بالديمقراطية. فالرأي العام لن يكون مؤثراً، كما يقال، الا في الانظمة الديمقراطية حيث تتمتع اجهزة الاعلام بحرية كبيرة تمكنها من توفير حرية الحوار الذي يساعد على تكوين الرأي المستقل. فالديمقراطية هي التي تضمن حرية تكوين الرأي وايجاد «سوق الافكار الحرة» التي تحدث عنها جان استيوارت ميل[١٣].

ولكن تصوير الموضوع بهذه الطريقة يفترض ان المواطن في المجتمعات الديمقراطية لديه من الاهتمام والمعلومات المتاحة ما يكفي لتكوين الرأي المستقل. كما يفترض ايضاً ان الحكومات الديمقراطية لا تحاول توجيه الرأي العام في دولها. وهذه كلها افتراضات غير صحيحة حيث توضح الدراسات المختلفة ان نسبة كبيرة من شعوب هذه الدول ليس لها رأي محدد في كثير من القضايا اما لعدم الاهتمام أو لنقص المعلومات اللازمة لتكوين الرأي. فنسبة كبيرة من افراد الشعب الامريكي مثلاً ليس لها رأي محدد حول تشريعات الضمان الاجتماعي، ومواقف السياسة الخارجية، والبرامج الاقتصادية الفدرالية، وحقوق الاقليات والحقوق المدنية، واذا سئلوا عن رأيهم تجاه السياسات الحكومية في هذه المسائل نجد ان الكثير من الاجابات تفيد بعدم وجود رأي على الاطلاق. والسبب في ذلك يعود، كما ذكرت، اما لعدم الاكتراث بقضايا المجتمع العامة، أو لنقص المعلومات المتاحة والتي لا يتمكن الشخص من تكوين الرأي بدونها. واذا كان الكثيرين من افراد الشعب الأمريكي، كما توضح الدراسات الميدانية، لا يعرفون الفرق بين مواقف الحزب الجمهوري ومواقف الحزب الديمقراطي من قضايا المرأة، وزراعة التبغ، والتأمين الصحي، وترخيص حمل السلاح، فكيف يمكنهم تكوين الرأي الخاص بتفضيل سياسة احد الحزبين بخصوص هذه القضايا.

ومن هذا نلاحظ ان توفر جو الحرية الموجودة في الدول الديمقراطية لا

13- Pennock and Smith, **Op.Cit.**, p. 306-307.

يكفي وحده للادعاء بفاعلية تأثير الرأي العام في هذه الدول. ومن جهة اخرى فان تضارب آراء الافراد في الدول الديمقراطية وتناقضها احياناً يجعلها عديمة التأثير، فالأفراد قد يعتقدون مثلاً بضرورة تخفيض ضرائب الدخل، في نفس الوقت الذي يرون فيه أن الحكومة يجب ان تقدم المزيد من مختلف انواع الخدمات التي تحتاج الى زيادة في نسبة الضريبة لامكانية الانفاق عليها. في مثل هذه الحالة كيف يمكن للرأي أن يؤثر على اعضاء السلطة التشريعية وهم ينظرون في نسبة ضريبة الدخل وبرامج الخدمات[١٤].

وبعد أن بينّا ضعف تأثير الرأي العام الشعبي على صنع السياسة العامة في الدول الديمقراطية بقي ان نوضح ان التأثير الفعلي يقع في يد الصفوة Elite التي تتمثل في الاشخاص المتحكمين بمراكز القوة في المجتمع بما في ذلك المناصب الحكومية الرسمية. وتقوم الصفوة في الدول الديمقراطية والتي تتكون من الاشخاص المسيطرين على المؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، بالتأثير على الرأي الشعبي وتوجيهه في الاتجاهات التي تخدم مصالحها[١٥]. ويساعدها في ذلك سيطرتها على القيادات السياسية ووسائل الاعلام التي تثق الجماهير بها وتقبل تفسيراتها للامور وتتقيد بمواقفها وآرائها. فالرأي العام الأمريكي غالباً ما يوجه لتأييد سياسات ومواقف الحكومة المختلفة[١٦].

ويمكن ان نستخلص مما تقدم ان الرأي العام المؤثر في الدول الديمقراطية هو ليس الرأي الشعبي ولكنه رأي الصفوة المسيطرة. ويمثل هذا تناقضاً واضحاً للمباديء والأسس الديمقراطية التي تفترض أن الرأي العام الشعبي هو الرأي الذي يجب ان يقف خلف صنع السياسة العامة. ويقول احد كتاب النظرية الديمقراطية موضحاً هذه النقطة: «ان الكثير من خصائص الرأي العام لا تنسجم

14- Rodee, et. al, **Op.Cit.**, p. 438-442.

15- Bill and Hardgrave **Op. Cit.**, p. 143-173.
For elite analysis see Harold Lasswell, et. al. The **Comparative Study of Elites** (Palo Alto, Calif: Stan ford University press 1952).

16- Kousoulas, **Op.Cit.**, p.90.

مع منطق النظرية الديمقراطية الكلاسيكية»[١٧].

٧ ـ الرأي العام في الأنظمة السلطوية :

ان ربط البعض لاهمية وفاعلية تأثير الرأي العام بالانظمة الديمقراطية لا ينفي وجود تأثير الرأي العام خارج نطاق هذه الأنظمة ان ديفيد هيوم D. Hume مثلاً يرى ان ظاهرة الرأي العام هي ظاهرة قديمة وان تأثير الرأي العام يمكن ان يوجد حتى في سياسات الاباطرة والسلاطين في الماضي[١٨].

وفي الانظمة السلطوية المعاصرة سواء في الدول الشيوعية أم الدول النامية تقوم الحكومات بتوجيه الرأي العام في الاتجاهات التي تناسبها. فالرأي المسيطر هو رأي الصفوة الحزبية او العسكرية، أو التقليدية، الحاكمة والتي تحاول فرض تفضيلاتها على الافراد بواسطة مزيج من الاقناع والاكراه[١٩]. ولقد وجدنا في حديثنا عن الانظمة الديمقراطية ان الرأي العام المؤثر فعلاً هو أيضا رأي الصفوة المسيطرة في المجتمع. ولكن هذا لا يعني ان خصائص الرأي العام في الدول السلطوية تماثل خصائص الرأي العام في الأنظمة الديمقراطية. فبالرغم من أن رأي الصفوة هو الرأي المؤثر في كلا النظامين الديمقراطي والسلطوي الا انه يمكن ملاحظة الفروقات لتالية:

أ ـ اذا تمكنت اكثرية الافراد في الدول الديمقراطية من الاتفاق على رأي واضح محدد فان الصفوة تلتزم به وان كان مخالفاً لتفضيلاتها، أما في الدول السلطوية فأن رأي الصفوة هو الملزم دائماً للافراد.

ب ـ تعتمد الصفوة بالدول الديمقراطية في فرض رأيها على قبول الافراد الاختياري الناتج اما بسبب جهلهم بالمواضيع أو عدم اهتمامهم في كثير من القضايا أو لثقتهم في القيادات السياسية واجهزة الاعلام. أما الصفوة

17- Pennock and Smith, **Op.Cit.**, p. 330.

18- Ibid., p. 306.

19- Rodee, et. al., **Op. Cit.**, p. 118-119.

في الدول السلطوية فهي تستند في فرض اتجاهاتها على ايديولوجية حزبية مفروضة على الافراد.

وخلاصة القول هو ان الرأي العام المؤثر في الانظمة الديمقراطية والسلطوية معاً هو رأي الصفوة القيادية التي تتمثل في الاتحاد السوفييتي في الاعضاء البارزين بالحزب الشيوعي، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تتجسد في المسيطرين على مراكز القوى في المجتمع. والفرق بين النظامين ان الصفوة في الدول الديمقراطية تعمل في جو من الحرية والمنافسة بينما يبرز العنصر السلطوي في ممارسة صفوة الدول السلطوية.

٨ ـ قياس الرأي العام :

ان هناك طرقاً متعددة يمكن اتباعها لقياس الرأي العام بواسطة الاستبيان أو المقابلات الشخصية، أو الاتصالات الهاتفية أو بواسطة الاعتماد على اجهزة الاعلام.

وتوجد في الدول الديمقراطية الكثير من الشركات المتخصصة التي تقوم بأعمال قياس اتجاهات الرأي العام في مختلف المواضيع التي توكل اليها، والكثير من هذه الدراسات يتعلق بقياس اتجاهات الافراد في الانتخابات وقياس تفضيلاتهم لسياسات الحكومة الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية.

وان هناك بعض المشاكل التي تعترض سبيل الدراسات الاحصائية للرأي العام وقد تتعلق بعيوب خاصة بالعينة المختارة أو بالاسئلة التي قد تكون غامضة أو فيها تحديد للاجابة. وفي مثل هذه الحالات فان نتائج الدراسة لن تكون صحيحة ولن تعكس الاتجاه الحقيقي للرأي العام. ولهذا فان من المهم لدراسات قياس الرأي العام ان تتلافى اخطاء صياغة الاسئلة، وتتجنب أخطاء العينة المختارة التي يجب ان يتوفر فيها شرطان أساسيان وهما كفاية الحجم وتمثيل المجموع، لكي تكون ذات قيمة علمية قريبة من الواقع[20].

20- Kousoulas, **Op.Cit.**, p. 95-98.

٢٦- صعب ، حسن ، **علم السياسة،** الطبعة السادسة (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩).

٢٧- العروي، عبدالله **مفهوم الدولة** (الدار البيضاء، المغرب: المركز الثقافي العربي ١٩٨١).

٢٨- عساف، عبد المعطي محمد، **مقدمة الى علم السياسة** (الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر ١٩٨٣).

٢٩- العطار، فؤاد، **النظم السياسية والقانون الدستوري** (القاهرة: دار النهضة العربية).

٣٠- العويني ، محمد علي، **اصول العلوم السياسية** (القاهرة: عالم الكتب ١٩٨١).

٣١- غالي ، بطرس ، ومحمود خيري عيسى، **المدخل في علم السياسة،** (القاهرة: مكتبة النهضة ـ الطبعة السادسة، ١٩٧٩):

٣٢- كيتل، رايموند، **العلوم السياسية ـ الجزء الاول ـ** ترجمة: فاضل زكي (بغداد: مكتبة النهضة ١٩٦٣).

٣٣- ماريتان، جاك، **الفرد والدولة،** ترجمة: عبد الله أمين، (بيروت: دار مكتبة الحياة بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلن للطباعة والنشر).

٣٤- المتيت ، أبو اليزيد علي، **النظم السياسية والحريات العامة** الطبعة الثالثة (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ١٩٨٢).

٣٥- محمد ، عبد المعطي، ومحمد عيسى محمد **السياسة بين النظرية والتطبيق** (الاسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٧٦).

٣٦- محمد، عبد المعطي وآخرون؛ **السياسة بين النظرية والتطبيق،** (الاسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٧٦).

٣٧- مور، بارنغتون، **الجذور الاجتماعية للديمقراطية والدكتاتورية،** ترجمة: جورج جحا (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر).

٣٨- ميباي ، ميشال ، **دولة القانون مقدمة في نقد القانون الدستوري** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ١٩٧٨).

٣٩- مينو ، جان ، **الجماعات الضاغطة،** ترجمة بهيج شعبان، (بيروت: منشورات عويدات، الطبعة الثانية، ١٩٨٠)، سلسلة زدني علماً، رقم ١٠.

٤٠- ميـنو ، جان ، **مدخل الى علم السياسة،** ترجمة: جورج يوسف (بيروت: منشورات عويدات، الطبعة الثالثة، ١٩٨٢)، سلسلة زدني علماً، رقم ٢٤.
٤١ - هوريو ، اندريه، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية،** ترجمة علي مقلد وشـفيـق حـداد وعبـد الحسن سعد، الطبعة الثانية - الجزء الأول - والجزء الثاني - (بيروت: الاهلية للنشر والتوزيع ١٩٧٧).

مراجع اجنبية

1- Almond, Gabriel and James S. Coleman, eds.,**The Politicis of Developing Areas.**
(Princeton: Princeton University Press, 1960)

2- Almond, Gabriel and Bingham Powell, Jr., **Comparative Politics, System, Process and Policy.** Second Edition, (Boxton: Little, Brown and Company, 1978.)

2.a Almond, Gabriel and Bingham Powell, **Comparative Politics Today: A World View.** Second Edition (Boston: Little Brown and Company; 1980.)

3- Bacharch, Petter, **The Theory of Democratic Elitism: A Critique.** (Boston: Little, Brown, 1967.)

4- Bentley, Arthun F., **The Process of Government,** (Cambridge, Mass: Belknal Press of Harvard University Press, 1967.)

5- Bertsch, Gary et. al., **Comparing Political Systems: Power and Policy in Three Worlds.** (New York: John Wiley and Sons 1978.)

6- Bill, James A. adn Robert L. Handgrave, Jr. **Comparative Politics The Quest Fo Theory.** (Washington, D.C. University Press of America, 1981.)

7- Blondel, Jean, **An Introduction to Comparative Government.** (New York: Praegery Publishers 1969.)

8- Brown, Bernard E., New Directions in Comparative

Politics (London: Asia Publishing House, 1962.)

9- Chilcote, Ronald H., **Theories of Comparative Politics the Search For a Panadigm.** (Bowlder, Colorado, West View Press, 1981.

10- Conway, Marganet N., and Frank B. Feigert, **Political Analysis, and introduction.** (Boston: Allyn and Bacon, Inc, 1972).

11- Coulter, Edwin M., **Principles of Politics and Government.** (Boston. Allyn and Bacon, Inc., 1981.)

12- Dahl, Robert, ed., **Regimes and Oppositions.** (New Haven: Yale University Press 1973.)

13- Dahl, Robert A., **Polyarchy: Participation and Opposition.** (New Haven: Yale University Press, 1971).

14- Dahl, Robert A., **A Preface to Democratic Theory.** Chicago. The University of Chicago Press, 1956).

15- Dalen, Hendrik and L. Harmon Zeigler. **Introduction to Political Sciences People, Politics, and Perception.** (Englewood Cliffs, N.J.. Prectice Hall, Inc., 1977).

16- Dawson, Richard, Et, al., **Political Socialization.** Second Editon (Boston: Little Brown and Company; 1977).

17- Deutsch, Karl, **Politics and Government, how People Decide their Fate.** Third Edition, (Boston: Houghton Nifflin Company, 1980).

18- Dragnich, Alex N. and Jorgen Rasmussen, **Major European Government.** Fifth Edition (Homewood, Illinois: The Dorsey Press, 1978).

19- Duverger, M. **Political Patties, Tra. by Barbara North and Rich and North. (London: Methuen & Co. 1954).**

20- **Easton, David: A Framework for Political Analysis.** (Englewood Cliffs, N.J. Prectice-Hall Inc., 1969).

21- Easton, David, **The Political System: An Inquiry into the State of Political Science.** Second Edition. (New York: Alfred A. Knopf, 1971).

22- Eckstein, Hanny and David Apter, eds., **A Reader.** (New York: Free Press, 1963).

23- Ehrmann, Henry W., ed. **Interest Group on Four Continents.** (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press 1958).

24- Fainsod, Merle, **How Russia is Ruled.** rev, ed.,(Cambridge. Harard University Press, 1969).

25- Freguson, John H. and Dean E. McHenry, **Elements of American Government.** Severnth Edition. (New York: McGraw Hill Book Company, 1966).

26- Freeman, Donald M. ed. **Foundation of Political Science Research, Methods, and Scope.** (New York: The Free Press, 1977).

27- Fried, Robert C., Comparative Political Institutions (New York: Macmillan Company, 1966).

28- Friedrich, Carl, **Man and his Government: An Emprical Theory of Politics.** (New York. McGraw Hill Book Company, Inc. 1963).

29- Groth, Alexnder J. **Comparative Politics: Distributive**

Approach. (New York: Macmillan, 1971).

30- Heckscher, Gunnar. **The Study of Comparative Government and Politics.** (New York Macmillan, 1957).

31- Hennssy, Bernard., Public Opinion 2nd ed., (Belmont, Calif: Wads Worth, 1970).

32- Hitcher, Dell G. and William H. Harbold, Modern Government 3rd edition (New York: Harper & Row Publishers, 1972).

33- Hitchner, Dell G. and Carol Levine, **Comparative Government and Politics.** Second Edition, (New York: Harper and Row, Publishers, 1981).

34- Jacobsen, G.A. and M.H. Lipman, **Political Science,** Second Edition Re. by William L. Shell. (New York: Barnes & Noble Books, 1979).

35- Jackson, Donal W. and R. Moughan., **An Introduction to Political Analysis.** (Santa Monica, Calif: Goodyear Publishing Co., 1978).

36- Key., V.O. **Politics, Parties, and Pressure Groups** 4th ed. (New York: Thomas Y. Growell Co., 1958).

37- Key, V.O. **Public Opinion and American Democracy. (New York: Alfred A. Knopf, 1961).**

38- Kousoulas, D.G., On Government and Politics (Montercy Calif: Brooks/Cole Publishing Company, 1982).

39- Lapalmbara, Joseph-, **Politics within Nations.** (Englewood Cliffs, N.J. Prentice-Hall, Inc., 1974).

40- Lasswell, Harlod, et. al., **The Comparative Study of** Elites (Palo Alto, Calif: Stanford University Press 1952).

41- Lasswell, Harold D., **Politics: Who Gets What, When, How (Clevcland and New York: Meridian Books, World Publishing Co., 1958).**

42- Lasswell, Harlod and Abraham Kaplan, Power and Society, A Framework for Political Inquiry. (New Haven, Conn: Yale University Press 1950).

43- Leach, Richard, American Fedralism (New York: W.W. Northon and Company, N.C., 1970).

44- Macridis, Roy C. ed. **Modern Political Systems:** Fourth edition (Englewood Cliffs, N.J: Prentice-Hall, Inc., 1978).

45- Merkl, peter, **Modern Comparative Politics,** Second Edition. (Hinsdale, Dryden Press 1977).

46- Meyer, Alfred G., **The Soviet Political System An Interpretation.** (New York: Random House, 1969).

47- Milnor, A.J. **Elections and Political Stability** (Boston: Little, Brown, 1969).

48- Newman, Sigmund., **Modern Political Parties** (Chicago: University of Chicago Press, 1956).

49- Orum, Anthony, **Introduction to Political Sociology.** (Englewood Cliffs, N.J: Prentice Hall, Inc., 1978).

50- Parenti Michael, **Democracy for the Few** Second Edition (New York: St. Martin's Press, 1977).

51- Pennock, J. Ronald, **Democratic Political Theory.**

(Princeton, N.J: Princeton University Press, 1979).

52- Pennock, J. ronald and David Smith, **Political Science: An Introduction** (New York: The Macmillan Co. 1964).

53- Polin, Raymond, **Modern Government and Constitutionalism,** (Chicago: Nelson-Hall, 1979).

54- Prewitt, Kenncth and Sidney Verba, **An Introduction to American Government** (New York: Harper & Row, Publishers, 1974).

55- Rodec, Carlton C. et. al., **Introduction to Political Science** Second edition. (New York: McGraw-Hill Book Company, 1967).

56- Sartori, Giovanni, **Parties and Party Systems:** A Framework for Analysis (Cambridge, Mass.: Cambridge University, Press, 1977).

57- Sederberg, Peter C., Interpreting Politics: An Introduction to Political Science (San Francisco: Chandler & Sharp Publishers, Inc., 1977).

58- Wasb, Stephen, **Political Science - the Discipline and its Dimensions** (New York: Charles Scribner's Sons, 1970).

59- Winter, Herbert and Thomas Bellows, **People and Politics: An Introduction to Poiitical Sceince** (New York: John Wiley & sons, 1977).

60- Young, Oran R. **Systems of Political Science** (Englewood Cliffs, N.J.. Prentice-Hall 1968).

61- Zeiler, Harman.,.**Interest Groups in American Society** (Englewood Cliffs, N.J. Prentice-Hall, 1964).

الجـزء
الثالـث

العلاقـات الدوليـة

تأليف

د. محمد ابراهيم الحلوة

★ ملاحظـة: هذا الجـزء هو فصـل من كتـاب «العلاقات الدولية: دراسة في العـوامـل والظـواهر وصنع القرار» تأليف الدكتور محمد ابراهيم الحلوة

مقدمة :

ظهرت العلاقات الدولية كحقل من حقول المعرفة في أوائل العشرينات وبالتحديد بعد الحرب العالمية الأولى. وحينما ظهرت كان اهتمامها الرئيسي يتركز حول الاحداث المعاصرة والتي كانت الحرب العالمية الأولى أبرزها. لذا كان معظم الاهتمام يدور حول موضوع الحرب، أسبابها والوسائل التي يجب أن توجد لتحول دون تكرارها. بالاضافة الى ذلك اهتمت العلاقات الدولية بمسائل الحدود والمستعمرات وكذلك مسألة نزع السلاح ومسألة الحرب[1].

بعد الحرب العالمية الثانية زاد الاهتمام بشكل ملحوظ بالعلاقات الدولية بصفة عامة والسياسات الدولية بصفة خاصة وكان السبب وراء ذلك الاهتمام التطورات التالية:

١ - التطور السريع في أسلحة الحرب.
٢ - الاعتماد المتبادل بين الشعوب والذي ظهر نتيجة للثورة التكنولوجية.
٣ - نمو القوة الشيوعية وازدياد نفوذها في المجتمع الدولي.
٤ - ثورة شعوب العالم الثالث ضد الاستعمار وما صاحب هذه الثورة من ارتفاع طموحاتها القومية[2].

ونتيجة لزيادة الاهتمام بالعلاقات الدولية ظهرت رغبة جدية من قبل أساتذتها والهيئات العلمية والدولية المعنية بها لتحديد معالمها كفرع من فروع علم السياسة، وتجسيداً لهذه الرغبة اجتمع نخبة من علماء اليونسكو في باريس عام ١٩٤٨م. وتوصلوا في اجتماعهم الى تحديد المواضيع التي تدخل ضمن العلاقات الدولية وهي: السياسة الدولية، والمنظمات الدولية، والقانون الدولي[3]. ان ما يهمنا في هذا القسم من الكتاب هو السياسة الدولية حيث سنتناولها بالتفصيل. أما فيما يتعلق بالفروع الأخرى فهي اما سوف تعرض

١- الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية المجلد (١) القسم الاول - العلوم الاجتماعية. اعداد اليونسكو ترجمة جماعة من الاساتذة المتخصصين في العلوم الاجتماعية (سوريا، وزارة التعليم العالي، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٧٦م) ص. ٤١١.

2- E. Raymond Plating "International Relations as a Field of: Inquiry", James N. Rosenau - **International Politics and Foreign Policy, a reader in Research and Theory** (New York, Free press, 1969) M p.6.

٣ - د. حسن صعب علم السياسة (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٦م.) ص ١٣١٠ - ١٣٢٠

بايجاز كما هو الحال مع التنظيم الدولي حيث ستتناوله كعامل في المجتمع الدولي أو سوف تحذف كما هو الحال مع القانون الدولي الذي أصبح فرعاً مستقلاً عن علم العلاقات الدولية وفرعاً رئيسياً في علم القانون.

في حقل السياسة الدولية لا بد من التمييز بين ثلاثة مصطلحات رئيسية هي: السياسة الخارجية، السياسة الدولية والعلاقات الدولية. معظم الدراسات في حقل السياسة الدولية هي دراسة السياسة الخارجية **Foreign Policy** والتي يمكن تعريفها بأنها القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية والأعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات[٤]. أما السياسة الدولية **International Politics** فهي تهتم بعملية التفاعل بين دولتين أو أكثر. فالطالب الذي يحلل أعمال دولة ما نحو البيئة الخارجية، ونعني بها الدول، والاوضاع الداخلية التي تحدد فيها تلك الاعمال هو طالب يهتم اساساً بالسياسة الخارجية. أما الطالب الذي يرى اعمال دولة ما مجرد جزء من عملية تتكون من الافعال **Actions** أو الاعمال بواسطة دولة ما وردود الفعل **Reactions** أو الاستجابات من قبل دول أخرى هو طالب يهتم بالسياسة الدولية أو بعملية التفاعل **Inter-action** بين دولتين أو اكثر. فالسياسة الدولية كما عرفها سنيدر وزملاءه هي «أفعال وردود أفعال وتفاعلات بين وحدات تعرف بالدول القومية»[٥]. اذا في حقل السياسة الخارجية والسياسة الدولية محور التركيز هو الدولة القومية. أما فيما يتعلق بمصطلح العلاقات الدولية **International Relations** فهو مصطلح يشير الى كافة أشكال التفاعل بين أعضاء المجتمع الدولي سواء كان الأعضاء دولاً أم لا. لذا فالعلاقات الدولية مثل السياسة الدولية تهتم بالتفاعل بين الدول القومية، الا انها في عملية تحليل التفاعل تشمل الى جانب الدول عوامل اخرى مثل الاتحادات النقابية عبر الاقليمية والمنظمات الدولية والشركات العالمية كما تشمل التجارة الدولية والقيم والمفاهيم والاخلاقيات الدولية[٦].

4- K.J. Holsti, **International Politics: A Frame Work for Analysis.** (New Jersey, Englewood Cliffs., Prentice-Hall, 1972), p. 21.

5- R.C. Snyder, H.W.Branck and B. Sapin eds., **Foreign Policy Decision Making, An Approach to the Study of International Politics.** (N.Y.: The free press of Glecoe, 1962), p. 60

6- Holsti, **Op. Cit.,** p. 21.

الفصل الأول

المجتمع الدولي

لقد ظهر المجتمع الدولي الحديث رسمياً عام ١٦٤٨م.، عندما وقعت معاهدة وستفاليا Westphalia التي أنهت الحروب الدينية وأنشأت الدولة الاقليمية ذات السيادة القومية. ورغم انه في العقود الاخيرة من القرن العشرين وبالتحديد منذ عام ١٩٤٥م. مرّ المجتمع الدولي International Society بتغيرات هامة سواء من حيث عدد واهمية الوحدات الفعالة فيه، أو من حيث أشكال التفاعل بين تلك الوحدات، الا ان تركيبه الاساسي بقي كما هو. فهو لا يزال مجتمعاً Society تسيطر فيه الدول الاقليمية ذات السيادة القومية.

يمكن عقد مقارنة بين المجتمع الدولي الحديث والمجتمع القومي المعاصر حيث أن كلا منهما له: منتظم سياسي ينظم العلاقة بين أجزائه، وعوامل تساهم في صنع احداثه، وظواهر تؤثر في توجيه سياساته. فمثلما يوجد في المجتمع القومي منتظم سياسي يضم عدداً من المؤسسات السياسية والتي تعمل في نسق معين، نفس الشيء يمكن ان يقال عن المجتمع الدولي. فالمجتمع الدولي، ايضاً، له منتظم سياسي وان كان المنتظم السياسي الدولي أقل وضوحاً في حدوده وقواعده وتركيبه اذا ما قورن بالمنتظم السياسي القومي. وكما ان المجتمع القومي يوجد فيه عوامل سياسية تلعب دوراً في صنع السياسة القومية مثل السلطات الحكومية (التنفيذية ، التشريعية) والاحزاب، وجماعات المصالح، والرأي العام، فان المجتمع الدولى، ايضاً، يوجد فيه عوامل سياسية تلعب دوراً في صنع احداثه ومن هذه العوامل الدول القومية، المنظمات الدولية ، الشركات العالمية، والمنظمات الدينية والسياسية عبر الاقليمية.

وأخيراً يمكن المقارنة بين المفاهيم والقيم والايديولوجيات القومية التي تؤثر

في وجـهة السياسة الوطنية سواء الداخلية أو الخارجية والظواهر الدولية مثل القومية والامـبـريـالـيـة التي توجد في المجتمع الدولي وتؤثر في وجهة سياسات أعضائه وفي تماسكه واستقراره[1].

1- H.R.Winter and T.J. Bellows, **People and Politics: An Introduction to Political Science** (New York John Wiley & Sons, 1977) p. 431-432.

المبحث الأول

المنتظم الدولي

يقصد بالمنتظم الدولي International System أي مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة-دولة المدينة، الدولة القومية، والامبراطورية - التي تتفاعل في تكرار يمكن اعتباره وفقاً لعملية منظمة. لذا فلكي يكون هناك منتظم System لا بد من توفر مجموعة من الوحدات تعمل ككل بمقتضى التوافق (الاعتماد المتبادل) بينها[1]. ثم ان العمل أو التفاعل بين تلك الوحدات والتي تكون كل واحده منها جزءاً من الكل يجب ان يتكرر تكراراً يمكن اعتباره. فالتفاعل أو الاحتكاك مرة أو مرتين بين الاجزاء (الوحدات السياسية المستقلة) لا يكفي لايجاد المنتظم فقد يكون هذا التفاعل طارئاً لا يلبث ان يقف ثم يتحول الجزء الى وحدة مستقلة بحد ذاته وفي مثل هذه الحالة يقف المنتظم و ينتهي وجوده. اخيراً ان التفاعل في تكرار لابد أن يحدث وفق عملية منظمة تعطي انطباعاً للاحظ المنتظم بأنه يعمل كأجزاء متكاملة ضمن نسق معين.

ان اهمية المنتظم السياسي لطالب العلاقات الدولية ترجع الى أن المنتظم هو البيئة التي تعمل فيها الوحدات السياسية الدولية (الدول وغيرها). فمعرفة البيئة شرط ضروري لرسم وتنفيذ السياسة الخارجية لأية دولة ولمعرفة طبيعة التفاعل بين الدول. ان اتخاذ القرار السياسي من قبل دولة ما وتحديد الوسيلة الاكثر فعالية لتنفيذه لا يكفي لضمان سياسة خارجية ناجحة بل لا بد من معرفة البيئة التي سوف ينفذ فيها القرار ومدى القيود التي سوف تفرضها تلك البيئة على القرار أو الحوافز التي تقدمها للقرار لحظة تنفيذه.

---

١ - لفهم ما هيو المنتظم والفرق بين كلمة منتظم ونظام، أنظر حسن صعب، **علم السياسة**، (بيروت، دار العلم للملايين ١٩٦٦م)، ص ٥٣ - ٥٨، أنظر أيضاً.

Anatol Rapoport, "Foreword", Walter Buckley ed. **Modern Systems Research for the Behavioral Scientists** (Chicago Aldine Publishin Company, 1968), p. XVII.

يمكن ان نميز بين مرحلتين في تطور المنتظم السياسي الدولي المعاصر. المرحلة الأولى بدأت بعقد معاهدة «وستفاليا» عام ١٦٤٨م. وانتهت بقيام الحرب العالمية الأولى. أما المرحلة الثانية فهي بدأت منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨م. ولا تزال مستمرة حتى الوقت الحاضر. ان اعتبار معاهدة وستفاليا كبداية للمنتظم السياسي الدولي المعاصر يرجع الى حقيقة مفادها ان هذه المعاهدة أرست أسس العلاقات الدولية المعاصرة. فمن البدع التي أوجدتها هذه المعاهدة في العلاقات الدولية:

١ - تعتبر فاتحة لما سمي فيما بعد بدبلوماسية المؤتمرات. فمعاهدة وستفاليا كانت نتيجة لأول اجتماع عقد في هيئة مؤتمر بين رؤساء الدول من ملوك وأمراء.

٢ - أقرت مبدأ المساواة بين الدول دون النظر الى نظمها الداخلية جمهورية أو ملكية، أو مذهبها الديني، كاثوليكي أو بروتستانتي. لذا جسدت هذه المعاهدة أول خطوة نحو علمانية العلاقة الدولية.

٣ - أقرت نظام احلال البعثات الدبلوماسية الدائمة محل البعثات الدبلوماسية المؤقتة التي كانت قائمة. لا شك أن فكرة البعثات الدبلوماسية الدائمة وجدت قبل مؤتمر وستفاليا، لكن نظام البعثات لم يستقر و يتبلور الا بعد معاهدة وستفاليا وما تلاها من قواعد دبلوماسية وحصانات وامتيازات لرجال السلك الدبلوماسي.

٤ - اخذت بفكرة توازن القوى باعتبارها وسيلة للعمل على استتباب السلام في أوروبا. وملخص هذه الفكرة انه اذا حاولت دولة أن تتوسع على حساب غيرها من الدول فان الدول الأخرى يجب عليها ان تتحد ضدها لتحول بينها وبين هذا التوسع كي لا يختل توازن القوى[٢].

---

٢ - د. بطرس غالي، د. محمود عيسى، المدخل في علم السياسة، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٩م) ص ٣٠٤ - ٣٠٥.

بعد هذا الموجز لأهمية معاهدة وستفاليا ودورها في ايجاد المنتظم السياسي الدولي المعاصر نأتي الى استعراض مراحل تطور هذا المنتظم.

المرحلة الاولى : وفي هذه المرحلة تميز المنتظم السياسي الدولي بعوامل وظواهر. فمن حيث العوامل كانت الدولة القومية هي العامل الوحيد في المجتمع الدولي حيث لم يكن لها من منافس. فلم توجد منظمات دولية مثل عصبة الأمم أو الأمم المتحدة ولا مؤسسات عبر قومية مثل الشركات العالمية. اما من حيث الظواهر فلم توجد الأيديولوجية (العقيدة السياسية) بمعناها الفلسفي المعاصر، بل ظهرت بدلاً منها فكرة القومية تلك الفكرة التي ركزت على مباديء عامة مثل السيادة القومية والولاء القومي. كما أنه في هذه المرحلة كانت أوروبا هي مركز الثقل والتأثير في السياسات الدولية، لأن أقوى الدول كانت تقع في أوروبا الغربية. بالاضافة الى ذلك تميز المنتظم السياسي الدولي المعاصر في مرحلته الأولى بانعدام الوسائل الاقتصادية والاعلامية كأدوات للسياسة الخارجية والتركيز فقط على الوسائل الدبلوماسية والعسكرية. أما الصراعات الداخلية فهي في هذه المرحلة لم تتعد حدود الدولة، بكلمة أخرى الصراعات الداخلية لم يكن لها آثار وردود فعل دولية. ثم ان المنتظم السياسي الدولي في هذه المرحلة لم يشهد فترات حرب باردة بل كان الوضع اما حرب ساخنة أو سلام. ومتى ما حدثت الحرب الساخنة ونعني بها الاستخدام الفعلي للقوات المسلحة، فانها تميزت بمميزات جعلت طبيعتها تختلف اختلافاً جوهرياً عن طبيعة الحرب المعاصرة. فالقدرة على الهجوم المفاجيء كانت محدودة، كما ان الضربات الأولى التي توجه للعدو لم تكن قادرة على ارغامه على الاستسلام حيث ان الدولة رغم تلقيها الضربة الأولى كان بمقدورها التعبئة واستمرار القتال.

أخيراً، فان القوة الوطنية للدولة كانت مرادفة للقوة العسكرية فلم يكن لعناصر القوة الأخرى أهمية تذكر. بل ان قوة الدولة الوطنية كانت تقاس بقوتها العسكرية[٣].

٣ - د. اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الاصول والنظريات**. (الكويت جامعة الكويت، ١٩٧٩م)، ص ٤٧ - ٥٢، أنظر ايضاً:

K.J. Holsti, **International Politics: A framwork for Analysis** (New Jersey, Englewood Cliffs., Prentice-Hall 1972) p. 66-70.

المرحلة الثانية : أما المرحلة الثانية من مراحل تطور المنتظم السياسي الدولي فتميزت بظهور عوامل وظواهر جديدة لم تكن موجودة في المرحلة الأولى. فمن حيث العوامل تميزت هذه المرحلة بزيادة عدد العوامل المؤثرة في السياسة الدولية حيث أصبحت الدول القومية، والتي ازداد عددها في تلك المرحلة، ليست العامل الوحيد في المجتمع الدولي. لقد ظهرت المنظمات الدولية العالمية منها والاقليمية لتلعب دوراً بارزاً في المجتمع الدولي، كما برز دور الشركات العالمية وحركات التحرير الوطنية في التأثير في مجرى السياسة الدولية[4].

أما من حيث الظواهر فلقد كان أبرزها ظهور الايديولوجية كقوة مؤثرة في سياسة العديد من الدول خصوصاً الدول القوية في المجتمع الدولي مثل المانيا وايطاليا قبل الحرب العالمية الثانية وأمريكا وروسيا بعدها. كما ان مركز القوة في المجتمع الدولي انتقل من أوروبا، موقعه التقليدي، الى مواقع جغرافية جديدة هي روسيا وأمريكا. بالاضافة الى ذلك برزت وسائل جديدة للسياسة الخارجية هما الاعلام والادوات الاقتصادية، وبدأت تلك الوسائل تنافس في تأثيرها الوسائل الأخرى ونعني بها الدبلوماسية والقوات المسلحة. ولم يقتصر التطور على هذا التغير بل شهدت هذه المرحلة من مراحل تطور المنتظم السياسي الدولي بدعاً جديدة أخرى. فتدويل الصراعات الداخلية أصبح معترفاً بها. فما يقع من احداث داخلية في أية دولة (ايران مثلاً) يولد سلسلة من ردود الفعل الفورية والقوية في اجزاء مختلفة من العالم خصوصاً تلك الدول المهتمة بواقع القوة في المجتمع الدولي مثل روسيا وأمريكا وحلفائهما. كما ظهرت الحرب الباردة في الخمسينيات والستينيات والوفاق في السبعينيات. هذه المصطلحات (الحرب الباردة والوفاق) لم تكن معروفة في المرخلة الأولى من مراحل تطور المنتظم السياسي الدولي، لانه كما سبق وان ذكرنا الوضع في المرحلة الأولى كان اما حرباً أو سلاماً حيث لم يكن هناك وضع وسط يسمح بظهور الحرب الباردة أو الوفاق. بالأضافة الى ذلك تميزت هذه المرحلة باتساع وعمق القوة التدميرية للاسلحة المستخدمة وبالتطور السريع لوسائل استخدامها. فالقدرة على الهجوم المفاجيء

4- Joseph Frankel. **International Relations** (New York, Oxford: University Press, 1969) p. 16-25.

أصبحت ممكنة ولها أهمية كبيرة في تحديد مجرى الحرب. كما أن الضربة الأولى قد تكون قاضية، لأن الدولة التي تتعرض لها قد لا تجد وقتاً كافياً للتعبئة مرة أخرى. ان القوة التدميرية للاسلحة المعاصرة والتطور في وسائل استخدامها قد جعل الحرب متى ما بدأت تنتهي بسرعة، وجعل التفكير في الاقدام عليها أمراً غير مرغوب فيه[٥].

أخيراً فان الرأي العام الوطني (القومي) والاعتماد المتبادل بين الدول هما آخر الظواهر التي برزت في المرحلة الثانية، حيث برز الرأي العام كقوة سياسية مؤثرة بعد الحرب العالمية الثانية وبرز الاعتماد المتبادل كظاهرة دولية في أوائل السبعينيات. فمن حيث الرأي العام أصبحت مشاركة الشعوب في رسم سياساتها القومية الداخلية منها والخارجية أمراً معترفاً به خصوصاً في الأمم المتحضرة وأصبح لتلك المشاركة دور كبير في التأثير على سياسات الدول الخارجية وعلى استقرار المجتمع الدولي. أما من حيث الاعتماد المتبادل بين الدول فلقد برز بشكل ملحوظ منذ أوائل السبعينيات وزاد من أهميته في العلاقات الدولية القيود التي فرضها على السياسة الخارجية للعديد من الدول. ولم يظهر هذا الاعتماد المتبادل في علاقات الدول المتقدمة في العالم الأول والثاني فقط، بل ظهر ايضاً في علاقات الدول النامية في العالم الثالث والرابع وفي علاقات الدول المتقدمة مع الدول النامية.

---

٥ - مقلد ، المصدر نفسة، ص ٥٢ ـ ٥٨.

المبحث الثاني

العوامل في المجتمع الدولي

يعرف «أرنولد ولفرس» العامل Actor بأنه أي كيان قادر في مناسبة ما على التأثير في مجرى الاحداث الدولية[1]. ان الكيان Entity يأخذ أشكالا مختلفة، فقد يكون دولة قومية، منظمة دولية، أو شركة متعددة الجنسية. ان اهمية العوامل في المجتمع الدولي ترجع الى أنها صانعة الاحداث السياسية والمؤثرة في مجراها. لذا أصبح فهم طبيعة هذه العوامل وأنواعها وأدوارها من الاهمية بمكان لطالب علم السياسة.

يميز اساتذة العلاقات الدولية بين ستة أنواع من العوامل الدولية: الدول القومية، الافراد، التنظيمات الدولية، عوامل عبر قومية، فوق قومية، ودون قومية[2]. طبيعة كل عامل من هذه العوامل ودوره وأهميته في المجتمع الدولي المعاصر سوف تستعرض فيما يلي بشيء من التفصيل:

١ ـ الدولة القومية: Nation-State

منذ معاهدة وستفاليا والتي وقعت عام ١٦٤٨م، وحتى بداية القرن التاسع عشر كانت الدولة القومية العامل الوحيد غير المنازع في عالم السياسة الدوليه. فخلال هذه الفترة قامت الدولة القومية وحدها دون غيرها بالاعمال التي

1- Arnold Wolfers "The Actors in International Politics" in Arnold Wolfers ed. **Discord & Collaboration: Essays on International Politics.** (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1962) p. 22.

2- John Spanier **Games Nationsplay: Analyzing International Politics.** (New York Praeger. 1975) p. 45-52.

أدت الى التغيير في توزيع القوة والتحالفات وايجاد المستعمرات والحرب والسلام. وحينما نعلم أن هذه الاعمال كانت هي الاحداث الرئيسية التي تنتج من تفاعل الدول الموجودة آنذاك، ندرك طبيعة الدور الهام الذي احتلته واحتكرته الدولة القومية لنفسها في عالم السياسة الدولية. الا ان هذا الاحتكار لم يستمر طويلا. فمع بداية القرن التاسع عشر ظهرت تطورات معينة في المسرح الدولي انهت العصر الذهبي للدولة القومية (الاقليمية) وعرضت وظيفتها الاساسية وهي الوظيفة الأمنية للخطر.

فوفقا لتحليل «جون هيرز» المنطقي الوحدة السياسية الاساسية هي الوحدة القادرة فعلا على توفير الامن لشعب الاقليم في الداخل والحماية من أي سيطرة أو تدخل خارجي. ان شعب الاقليم سوف يعترف بسلطة الكيان القادر على توفير هذه الوظائف الأمنية[3] لمدة قرنين ملكت **الدولة الاقليمية Territorial State** هذه المقدرة وأدت الوظائف الاساسية المطلوبة. لكن الدولة الاقليمية تواجه اليوم أزمة بقاء وهذه الأزمة ظهرت نتيجة للتحديات التي تواجهها والتي جعلتها تفقد قيمتها ككيان أمني.

أول هذه التحديات هو التحدي الاقتصادي. فالثورة الصناعية جسدت فكرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول حيث جعلت كل دولة بحاجة ماسة للدول الأخرى لتوفير مستلزماتها الأولية وتسويق منتجاتها من سلع وخدمات. هذا الاعتماد الاقتصادي المتبادل جعل الأمن الاقتصادي لكل دولة تحت رحمة الدول الأخرى. فبسبب عدم الاكتفاء الذاتي في المواد الاولية والخدمات والاسواق أصبحت الدولة الاقليمية غير قادرة وحدها على توفير الأمن الاقتصادي لسكان اقليمها.

أما التحدي الثاني فهو التحدي النفسي والذي أوجدته الثورة التكنولوجية بتطويرها لوسائل الاتصالات العامة والتي شملت العالم كله في منتصف القرن

3- John H. Herz, **International Politics in the Atomic Age** (New York: Columbia University Press, 1963) p. 40-42.

العشرين. فهذه الثورة وما قدمته من مخترعات جعلت حماية اقليم الدولة من تسلل القيم والافكار الاجنبية مهمة صعبة ان لم تكن مستحيلة. على سبيل المثال اصبح الراديو - والذي يعتبر من أهم وسائل الاتصالات العامة - أداة مستخدمة بشكل واسع لدى غالبية الشعب وتأثيره على آراء وسلوك ومعتقدات الأمم أصبح حقيقة ملموسة. كما أن الحد من فعالية الراديو أصبح من الصعوبة بمكان خصوصا بعد تطوير الموجة القصيرة واستراتيجيات الدعاية ذات القدرة الفائقة على جذب اهتمام الجمهور والتأثير في قيمه ومعتقداته.

أخيراً يأتي التحدي الكبير ونعني به الثورة التكنولوجية في الأسلحة الحربية. فالتطور السريع في الاسلحة الحربية خصوصا التطور في السلاح الجوي انهى سيطرة الدولة على اقليمها، حيث أصبح بامكان السلاح الجوي لدولة ما ان يضرب مدن وقرى دولة أخرى مهما كانت الحماية الموجودة على الحدود الاقليمية منهيا بذلك وظيفة الحدود الأمنية. ولقد اكتملت عملية انهاء وظيفة الدولة الاقليمية الامنية باختراع الصواريخ وما تحمله من رؤوس نووية. فهذا الاختراع قضى الى الأبد على ما بقي للدولة الاقليمية من قدرة أمنية[4]. وبانتهاء مقدرة الدولة الاقليمية الأمنية، هيرز يستنتج، انتهى المبرر لوجود سيادتها وبقائها كعامل في السياسة الدولية.

رغم منطقية استنتاج هيرز فان التحليل التجريبي لا يتفق معه. فالدولة الاقليمية رغم التحديات التي واجهتها ورغم انها لم تعد العامل الوحيد في المجتمع الدولي، الا انها بقيت العامل المهم والرئيسي. فهي لا تزال في وضع يمكنها من الاستجابة للتحديات التي واجهتها بطريقة سوف تضمن لها ليس البقاء فحسب وانما التفوق كعامل في المجتمع الدولي[5]. ان هيرز نفسه أدرك هذه الحقيقة بعد ملاحظات لاحقة . فلقد توصل في بحث نشر مؤخرا الى أن التحديات التي واجهتها الدولة الأقليمية (القومية) سواء من الثورة التكنولوجية أو من المؤسسات الدولية وعبر الاقليمية لم تكن كافية لانهاء دورها كعامل في

4- Herz **Ibid**, p. 104-107.

5- Joseph Frankel, **International Relations.** (New York. Oxford University Press, 1969) p. 17

المجتمع الدولي، بل ان الدولة القومية «بقيت العامل الرئيسي في العلاقات الدولية»[٦].

٢ ـ الافراد: Individuals

عندما يتحدث طالب العلاقات الدولية عن السياسة الخارجية الامريكية او السوفيتية فهو يدرك تماما ان هذه السياسات ليست من صنع الدول نفسها وانما هي من صنع افراد رسميين يمثلون هذه الدول و يعرفون بصناع القرارات. لذا أصبح الاهتمام بالافراد الذين لهم دور في صنع السياسة الخارجية من الأهمية بمكان لأنهم كأي عامل آخر في السياسة الدولية يساهمون في صنع الاحداث الدولية وتحديد مجراها.

من المفاهيم البارزة التي طرحت لشرح دور الافراد كعامل في المجتمع الدولي مفهوم صناعة القرار Decision Making والذي قدمه «ريتشارد سنيدر» وزملائه. فهذه المجموعة من أساتذة العلاقات الدولية يرون ان التركيز في السياسة الخارجية يجب أن ينصب على الذين يفترض ان تلعب اللعبة السياسية بواسطتهم، و يقصد بهم صناع القرارات في السياسة الخارجية. لذا عرفت هذه المجموعة من أساتذة العلاقات الدولية الدولة بصناع قراراتها. «عمل الدولة هو العمل الذي اتخذه الافراد الذين يعملون بأسم الدولة. لذلك الدولة هي صناع قراراتها»[٧].

ان مفهوم الافراد كعامل في المجتمع الدولي يركز على الاختلافات في السمات النفسية للافراد. فالدوافع، القيم، التفضيل، العقلانية حسب هذا المفهوم تعتبر متغيرات اساسية لفهم سلوك الافراد ومواقفهم. كذلك الاختلافات الناتجة من انتماء الافراد لاحزاب سياسية أو أقسام ادارية او جماعات ثقافية مختلفة

6- John H. Herz "The Territiorial State Revisited: Reflections on the Future of the Nation - State", in James N Rosenau ed., **International Politics & Foreign Policy: A reader in Research and Theory.** (New York: The Free press, 1969) p. 76.

7- Richard C. Cnyder, H.W.Bruck and Burton Sapin eds., **Foreign Policy Decision-Making: An Approach to the Study of International Politics** (New York: The Free Press of Glencoe, 1962) p. 65.

لها ايضا دور في تحديد الموقف السياسي للفرد أو صانع القرار.

رغم الأهمية التي يعطيها مفهوم صناعة القرار لدور الافراد كعامل في المجتمع الدولي، يجب ان لا يبالغ في هذا الدور. ان دور الافراد في صناعة القرار يتوقف على ما اذا كان هناك مجال للخيار أمام صناع القرار. وحينما ندرك ان هناك بعض الاحداث تفرض على صناع القرار ان يتخذوا موقفا معينا بغض النظر عن اختلافاتهم الشخصية وانتماءاتهم الحزبية، في مثل هذا الوضع يكون الخيار Choice محدودا ان لم يكن معدوما. وعندما ينعدم الخيار ينتهي دور مفهوم صناعة القرار. على سبيل المثال موقف «أتشيسون» Acheson وزير الخارجية الامريكية خلال الحرب العالمية الثانية من انتاج القنبلة الذرية. فحينما دعاه بعض مستشاريه أن لا يؤيد انتاج القنبلة، أجاب «اتشيسون» بأن انتاج القنبلة أمرا ضروريا وليس خياريا[8]. لذا حينما يكون الحدث هاما ـ يمس أمن الدولة مثلا ـ يختفي مجال الخيار ويختفي معه دور صانع القرار و يتحول صانع القرار ـ بغض النظر عن موقفه السياسي او الاداري ـ الى منفذ تلقائي لما تمليه اعتبارات الامن القومي للدولة. من هذا نستنتج أن دور الأفراد أو صناع القرار كعامل في المجتمع الدولي يعتمد على طبيعة الحدث وليس دورا مطلقا.

٣ ـ التنظيمات الدولية: International Organizations

رغم أن التنظيمات الدولية تعتبر في مفهوم بعض أساتذة العلاقات الدولية امتدادا للدولة القومية واداة لسياستها الخارجية، الا أن هذه التنظيمات ككيانات دولية مستقلة لعبت دورا ملموسا كعوامل في المجتمع الدولي حيث اثرت في مجرى العديد من الاحداث أو ساهمت في صنعها[9]. يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من التنظيمات الدولية:

١ـ التنظيمات العالمية Universal Organization وهي التي تكون العضوية فيها مفتوحة لأ ية دولة في العالم وفقا لشروط محددة مثل «الامم المتحدة».

8- Wolfers, **Op. Cit.**, p.14.

9- Frankel, **Op.Cit.**, p.21.

٢- التنظيمات الاقليمية Regional Organizations وفي هذا النوع من التنظيمات تكون العضوية محدودة بدول معينة تقع في اقليم جغرافي محدد مثل «الجامعة العربية» التي تضم في عضويتها الدول الواقعة في العالم العربي فقط.

٣- التنظيمات عبر الاقليمية Transregional Organizations وهذا النوع من التنظيمات تكون العضوية فيه ليست مبنية على اعتبارات جغرافية كما هو الحال بالنسبة للتنظيمات الاقليمية وانما على اعتبارات اخرى قد تكون اقتصادية أو سياسية ومثال لهذا النوع من التنظيمات منظمة الاقطار المصدرة للبترول (OPEC) والتي معيار العضوية فيها ليس الموقع الجغرافي وانما تصدير البترول بكميات كبيرة. وحيث ان الأمم المتحدة تعتبر من أهم وأبرز التنظيمات الدولية المعاصرة فسوف نتناولها بشيء من التفصيل.

الامم المتحده :-

ظهرت الامم المتحدة United Nations نتيجة للقاءات ومجهودات مكثفة ومتواصلة تمت خلال الحرب العالمية الثانية. ولقد توجت هذه اللقاءات والمجهودات في مؤتمر عقد في الفترة ما بين ٢٥ ابريل/ ١٩٤٥م، و ٢٦ يونيو/ ١٩٤٥م، في مدينة «سان فرانسيسكو» في الولايات المتحدة الامريكية وحضره ممثلون عن خمسين دولة. وتم في هذا المؤتمر مناقشة مسودة ميثاق الامم المتحدة ومن ثم اقراره والتوقيع عليه من قبل بعض الاعضاء. وفي ٢٤ اكتوبر ١٩٤٥ صدقت الدول العظمى وهي الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة، والصين ، وفرنسا، والمملكة المتحدة، ومعظم الدول الأخرى على الميثاق. وبذا خرجت الأمم المتحدة الى حيز الوجود.

والأمم المتحدة كعامل دولي وجدت لتعمل من أجل تحقيق مقاصد سلمية وانسانية حددها ميثاقها بما يلي:

١- حفظ السلم والامن الدوليين.

٢- انماء العلاقات الودية بين الأمم.

٣- تحقيق التعاون الدولي لحل المشكلات الدولية الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية جميعا.

٤- ان تكون مركزا لتنسيق اعمال الامم من اجل ادراك هذه الغايات المشتركة.

وفي سعيها لتحقيق هذه المقاصد انطلقت الأمم المتحدة من مبادىء أساسية التزمت بها كل الدول الاعضاء فيها. وأهم هذه المبادىء أن كل الدول الاعضاء ذات سيادة ومتساوية من حيث الأهمية، وأن الدول الاعضاء ستفي بالتزاماتها التي ينص عليها الميثاق، وستسوى منازعاتها الدولية سلميا، وستمتنع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وستقدم كل مساعدة للامم المتحدة، وأن الامم المتحدة من جانبها سوف لن تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة[١٠].

وفيما يتعلق بالعضوية في الامم المتحدة فهي نوعان: أعضاء أصليون وأعضاء منضمون. الاعضاء الاصليون هم الدول التي شاركت في مؤتمر «سان فرانسيسكو» ووقعت على الميثاق ثم صادقت عليه، أو الدول التي وقعت على تصريح الأمم المتحدة الصادر في يناير ١٩٤٣م، ثم وقعت على ميثاق «سان فرانسيسكو» وصادقت عليه. فاذا توفر اي من الشرطين في دولة ما فهي تعتبر من الاعضاء الاصليين. أما بالنسبة للاعضاء المنضمين فهم الدول التي التحقت بالامم المتحدة بعد تأسيسها، وهذه الدول تخضع لاجراءات وشروط القبول في الامم المتحدة. والعضوية الجديدة في الأمم المتحدة مفتوحة «لكل الدول المحبة للسلام» والتي تقبل الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والسابق ذكرها. ولا يترتب على اختلاف نوع العضوية اي اختلاف في الحقوق والمزايا المتعلقة بعضوية الأمم المتحدة.

وتقوم الامم المتحدة بوظائفها وتمارس مسؤولياتها من خلال ستة أجهزة رئيسية تابعة لها. أهم هذه الاجهزة **الجمعية العامة** والتي تمثل فيها كل الدول الاعضاء. وتجتمع الجمعية العامة في دورات انعقاد منتظمة وفي دورات انعقاد خاصة اذا لزم الأمر. وللجمعية العامة حق مناقشة اي مسائل أو شؤون واردة في

---

١٠ - الأمم المتحدة: ما هي، ماذا تفعل، كيف تعمل، (القاهرة المكتب الاعلامي للامم المتحدة، ١٩٧٠م)، ص ٥٠.

الميثاق او تتعلق بسلطات ومهام الاجهزة التابعة لها. وتمثل الجمعية العامة موقعا مركزيا في الامم المتحدة وتقدم كل الاجهزة الاخرى تقاريرها الى الجمعية. وهي تقبل، بناء على توصية مجلس الأمن، اعضاء جددا، وتعين الامين العام للامم المتحدة. كما أنها تصدق على ميزانية المنظمة، وتحدد المبلغ الذي سيدفعه كل عضو.

ويلي الجمعية العامة في الاهمية **مجلس الأمن** وهو الجهاز الرئيسي الثاني في الامم المتحدة. ويتكون مجلس الامن من خمسة عشر عضو، خمسة منهم دائمون ويحق لهم استخدام حق الرفض Veto على قرارات المجلس وهم: الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة، الصين الشعبية، فرنسا، والمملكة المتحدة. أما الاعضاء العشرة الباقون فهم غير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة لمدة سنتين. ومجلس الأمن جهاز دائم وظيفته الاساسية حفظ السلام والأمن الدوليين. وحتى يقوم بهذه الوظيفة الأساسية أعطى حق النظر في أي نزاع أو خطر يهدد السلام واصدار التوصيات اللازمة من أجل تسوية المشكلات الأمنية الدولية. وبالاضافة الى قيامه بمهمة حفظ السلام والأمن الدوليين، مجلس الامن هو الجهاز الذي يوصي بقبول أعضاء جدد، وبوقف عضوية أو طرد اعضاء قدامى، وبتعيين الأمين العام.

والجهاز الرئيسي الثالث في الامم المتحدة هو **المجلس الاقتصادي والاجتماعي**. ويتكون هذا المجلس من سبعة وعشرين عضوا تنتخبهم الجمعية العامة على اساس دوري، اذ تنتخب تسعة أعضاء كل عام لمدة ثلاث سنوات. ويقوم المجلس بتنسيق النشاط الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ويعمل بتفويض من الجمعية العامة. ويتفرع من المجلس عدد من اللجان الهامة والعاملة ذات الصفة التخصصية والتي تقوم باعداد الدراسات والتوصيات اللازمة، وهذه اللجان هي: لجنة الاحصاء، لجنة السكان، لجنة التطور الاجتماعي، لجنة حقوق الانسان، لجنة المرأة، ولجنة المخدرات.

أما **مجلس الوصاية** فهو الجهاز الرابع في الأمم المتحدة ووظيفته ادارة الاقاليم التي يشملها نظام الوصاية الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة.،

والاقاليم التي تخضع لنظام الوصاية وفقا لميثاق الأمم المتحدة هي التي كانت خاضعة لنظام الانتداب طبقا لعهد عصبة الأمم، أو الاقاليم التي اقتطعت من دول الاعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية[11]. و يتكون مجلس الوصاية من الدول الأعضاء التي تشرف على ادارة مناطق تحت الوصاية، والاعضاء الدائمون في مجلس الأمن الذين لا يديرون مناطق تحت الوصاية، وأي عدد من الأعضاء الآخرين يكون ضروريا لضمان المساواة العددية بين الأعضاء الذين يتولون الوصاية وأولئك الذين لا يمارسونها. و يتم انتخاب الأعضاء الآخرين من قبل الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات. وحيث أن معظم الدول الخاضعة لنظام الوصاية نالت استقلالها فلقد اصبحت اهمية مجلس الوصاية أهمية تاريخية حيث انه لا يمارس في الوقت الحاضر مسؤوليات ملموسة.

والجهاز الخامس في الامم المتحدة هو **محكمة العدل الدولية** وهي الجهاز القضائي الرئيسي للامم المتحدة. وتتكون محكمة العدل الدولية من خمسة عشر قاضيا ينتخبهم مجلس الأمن والجمعية العامة. ومقر محكمة العدل الدولية.لاهاي في هولندا. وتقوم المحكمة باختصاصاتها وفقا لنظام اساسي هو جزء من ميثاق الأمم المتحدة. و يتعهد كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة بأن يخضع لحكم المحكمة في أية قضية هو طرف فيها. وبالاضافة الى الفصل في المنازعات القضائية التي تعرض على المحكمة، تقوم المحكمة بتقديم الآراء الاستشارية في الشؤون القانونية التي تحيلها اليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الاجهزة الأخرى.

الجهاز الرئيسي السادس والأخير هو **الأمانة العامة.** وتقوم الامانة العامة بالمهام الادارية للامم المتحدة. وهي تخدم الأجهزة الاخرى وتنفذ البرامج والسياسات التي تقرها هذه الاجهزة. و يرأس جهاز الامانة العامة الأمين العام الذي، كما سبق أن ذكرنا، تعينه الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن. وللامين العام أن يوجه نظر مجلس الامن الى أي موضوع هو في رأيه يهدد

---

١١ - عبد العزيز محمد سرحان، **التنظيم الدولي**، (القاهرة دار لنهضة العربية، ١٩٧٣م)، ص ٣٠٢ - ٣٠٣.

السلام والأمن الدوليين. كما يعد تقارير سنوية يرفعها الى الجمعية العامة حول نشاط الامم المتحدة.

ان تأثير الامم المتحدة كعامل في السياسة الدولية لم يكن على نمط واحد. فبسبب تمسك الدول بسيادتها القومية وعملها على تعزيز مصالحها الذاتية فشلت الأمم المتحدة في تحقيق مقصدها الأول وهو حفظ السلام والأمن الدوليين، حيث بقي السلم والأمن في المجتمع الدولي يعتمد وبدرجة كبيرة على رضاء الدول القوية عن الواقع الدولي. لكن الامم المتحدة نجحت الى حد ما، وبفضل وكالاتها المتخصصة واجهزتها المساعدة، في تحقيق مقاصدها الأخرى خصوصا تحقيق التعاون الدولي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. لذا يمكن القول اذا كانت الامم المتحدة قد فشلت في تحقيق اهدافها السياسية، فلقد نجحت في تحقيق اهدافها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

العوامل عبر القومية: Transnational Actors

بصفة عامة تتميز العوامل عبر القومية بكونها غير حكومية وبوجود مقرها الرئيسي في دولة واحدة لكن فروعها منتشرة في دول مختلفة[12]. مثال للعوامل عبر الاقليمية الكنائس، خصوصا كنيسة روما «الفاتيكان» الشركات متعددة الجنسية، التنظيمات الثورية الدولية، المؤسسات الوقفية عبر الاقليمية مثل مؤسسة فورد[13] The Ford Foundation.

ان أهم عامل من هذه العوامل عبر القومية هو الشركات متعددة الجنسية Multinational Corporations والتي عرفها «قلبن» بأنها «أي مؤسسة تجارية يمتد

12- Samuel P.Huntington "Transnational Organizations in World. Politics" **World Politics** Vol.XXV 3 (April, 1973) p. 333.

13- Peter D. Bell "The Ford Foundation as a Transnational Actor" in Robert O. Keohane & Joseph S. Nye. Jr. eds. **Transnational Relations & World Politics** (Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1976) p. 153-169.

فيها الملكية، الادارة، الانتاج، والتسويق ليشمل أكثر من دولة»[١٤]. وبما أن هذه المؤسسات التجارية مثل شركات البترول العملاقة والبنوك العالمية الكبرى تعتبر من أهم العوامل عبر القومية وبرزت بشكل ملحوظ في عالم السياسة الدولية، فلقد ظهرت بعض المفاهيم في علم العلاقات الدولية التي تنادي بالتركيز على الشركات عبر القومية واعتبارها العامل الاساسي في السياسة الدولية. من هذه المفاهيم المفهوم Approach الذي قدمه استاذ هارفارد «ريموند فيرنن» في كتابه المعروف **السيادة في خطر** Sovereignty at Bay

وفقا لفيرنن زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول والتقدم التكنولوجي في الاتصالات والمواصلات يجعل فكرة تنظيم المجتمع الدولي في وحدات سياسية صغيرة ومحدودة القدرة (دول) غير ممكنة[١٥]. فالتطورات الاقتصادية والتكنولوجية، يعتقد فيرنن، انها قوضت الاساس الاقتصادي للدولة القومية. لذا من أجل منفعة المجتمع الدولي ككل والرفاهية الاقتصادية لسكان الدولة القومية، سيطرت الدولة القومية على الشؤون الاقتصادية يجب ان تنتهي تدريجيا ويحل محلها سيطرة الشركات العالمية والمؤسسات الدولية التي أصبحت اكثر ملائمة لاشباع الحاجات الانسانية.

لقد عزز مفهوم فيرنن بتحليل قدمه، أستاذ أمريكي آخر هو «هاري جونسون» الذي يرى ان عالم السياسة الدولية يشهد الآن صراعا بين القوى السياسية القومية والقوى الاقتصادية عبر القومية التي تشد المجتمع الدولي نحو تكامل اقتصادي عالمي. ويرى جونسون أن هذا الصراع الآن يعتبر صراعا بين الحكومات القومية والشركات عبر الدولية ونتيجة هذا الصراع في المدى القريب ستكون لصالح الحكومات القومية «لكن في المدى البعيد القوى الاقتصادية يحتمل أن تسيطر على القوى السياسية،.. وفي النهاية حكومة فدرالية عالمية ستظهر على

14- Robert Gilpin, **U.S. Power & the Multinational Corporation: The Political Economy of Foreign Direct Investment** (New York: Basic Books, Inc. 1975) p. 8.

15- Raymond Vernon, **Sovereianty at Bay: The Multinational Spread of U.S. Enlerprise-** (New York. Basic Books, inc., 1971) p. 273

أنها الطريقة العقلانية لمواجهة مشاكل العالم الاقتصادية[16].

ان السبب الذي دفع كلا من فيرين وجونسون لاعطاء أهمية كبرى للعامل الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادية عبر القومية والدولية هو قناعة هذين المفكرين بان الاهداف الاقتصادية القومية قد بلغت مكانة بارزة في التسلسل الهرمي للاهداف القومية. ان اهدافا اقتصادية مثل ازالة البطالة، التنمية الاقتصادية، والرفاهية الاجتماعية قد نالت اهتماما رئيسيا لدى الكثير من القيادات السياسية في دول العالم. وهذه الاهداف الاقتصادية لا يمكن ان تنجز الا من خلال المشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي. ان الحكومات بصفة عامة وفي الاقطار النامية بصفة خاصة أصبحت تتردد في انهاء خدمات أو استثمارات الشركات العالمية المملوكة لأقطار أخرى، لأن هذا العمل سيضيع على شعوب هذه الحكومات فرص التوظيف، التنمية، ومنافع اخرى توفرها الشركات عبر القومية للاقطار النامية[17]. لهذه الاسباب يرى كل من فيرنن وجونسون ان الدولة القومية تواجه مأزقا سوف لن تقدر على التخلص منه، الا وهو فقدانها للسيطرة على الشؤون الاقتصادية القومية لصالح عوامل اخرى مثل الشركات العالمية والمؤسسات الدولية. وبفقدان الدولة القومية لهذه السيطرة سيقل نفوذها كعامل رئيسي في المجتمع الدولي.

رغم ان مفهوم فيرنن وجونسون حقق نفوذا في أوائل السبعينات الا ان هذا النفوذ بدأ يتقلص ويفقد قوته المنطقية نتيجة للتطورات في عالم السياسة الدولية والتي تمثل ثورة الاوبك عام ١٩٧٣ واحدة منها. لقد أدركت حكومات الدول القومية التحدي الذي رفعته لدولهم الشركات العالمية واستجابت لتلك التحديات بخطوات ساهمت في صنع نظام سياسي دولي جديد يعمل لصالح الدول القومية وضد مستقبل الشركات العالمية.

16- Harry G. Johnson, **International Economic Ouestions Facing Britain, the United States and Canada in the 705** (London: British - North America Reseach Association, June 1970), p. 24.

17- Richard J. Barnet and Ronald E. Muller, **Global Reach The Power of the Multinational Corporation** (New York. Simon Schuster, 1974) Part II.

فعلى الصعيد الخارجي لجأت الدول القومية الى فكرة التكتلات الاقتصادية الاقليمية كملجأ من تهديد الشركات العالمية وكوسيلة لاشباع المتطلبات الاقتصادية الوطنية وطموحاتها الخارجية[18]. هذه التكتلات وما تقدمه من خدمات ومنافع اقتصادية ستحل محل الشركات العالمية. ومما سيزيد من وحدة هذه التكتلات الاقتصادية الاقليمية الدعم السياسي الذي تقدمه لها القومية، تلك الظاهرة التي بقيت وستبقى مؤثرة في المجتمعات الدولية[19].

أما على الصعيد الداخلي فلقد سخرت حكومات الدول القومية قوتها السياسية المدعومة بقوتها العسكرية لأخذ المبادرات التي تهدف للحد من نفوذ الشركات العالمية. ومن أمثلة تلك المبادرات:

١- كما لوحظ مؤخرا في الدول المصدرة للبترول دور الشركات البترولية العالمية تقلص لتصبح مجرد شركات متعاقدة تستلم رسما محددا لخدماتها، فدورها في صنع القرارات سواء المتعلقة في الانتاج، الاسعار، أو التسويق قد انتهى أو يوشك على الانتهاء.

٢- لقد أخذت الكثير من الحكومات بفكرة الشريك في فروع الشركات العالمية الموجودة في اقليمها، وذلك للحد من السيطرة المطلقة للشركات العالمية. بالاضافة الى ذلك تقوم الحكومات الوطنية بفرض ضرائب مختلفة على الشركات ومستوى هذه الضرائب يؤثر على بقاء الشركة ونشاطها.

٣- وفي القطاعات الاقتصادية الهامة (مثل البترول) قامت الحكومات القومية بايجاد مؤسسات خاصة بها (مثل بترومين) كخطوة للاستغناء عن الشركات العالمية ونزع سيطرتها في تلك القطاعات. هذه الخطوات وغيرها قللت من نفوذ الشركات العالمية كعوامل في المجتمع الدولي وعززت نفوذ الدولة القومية.

18- Ernest H. Preeg, **Economic Blocs & U.S. Foreign Policy** (Washington, D.C. National Planning Association. 1974) p. 74-134.

19- David Calleo and Benjamin rowland, **America and the World Political Economy** (Bloomingtom. Indiana University Press, 1974), p.5.

العوامل فوق القومية: Supernational Actors

يوجد العامل فوق القومي عندما تنقل مجموعة من الدول القومية سلطاتها في قطاع معين، كقطاع الاقتصاد مثلا، الى كيان فدرالي (اتحادي) جديد يكون له السلطة العليا في كافة ما يمس هذا القطاع من سياسات. فأي قرار يصدره هذا الكيان فوق القومي يكون ملزما لأعضائه دون الحاجة لموافقتهم، لأن القرارات تصنع بواسطة جهاز خاص بالكيان وليس عن طريق التفاوض أو المساومة بين الأعضاء.

تلجأ الدول لايجاد العوامل فوق القومية حينما يكون لها رغبة في ايجاد وحدة اندماجية في قطاع معين، وعادة ما ينظر الى وحدة القطاع على أنها مجرد مرحلة اولى لوحدة سياسية شاملة. وتعتبر السوق الاوروبية المشتركة والتي اسستها عام ١٩٥٨م، مجموعة من دول اوروبا الغربية هي المانياالغربية، فرنسا، ايطاليا، بلجيكا، هولندا، ولكسمبرغ وتوسعت عام ١٩٧٣م، لتشمل بريطانيا، الدانمارك وايرلندا مثال للعامل فوق القومي. لقد كان الهدف من ايجاد هذه السوق هو تحقيق الوحدة في القطاع الاقتصادي كخطوة نحو تحقيق وحدة أوروبية سياسية[٢٠]. الا أن الانتقال من الوحدة الاقتصادية الى الوحدة السياسية «Spill over» لم يحدث بسبب عوامل عديدة[٢١] أهمها سيطرة مبدأ السيادة القومية في صنع السياسة الخارجية في دول السوق. وكل ما يمكن قوله في هذا المبحث هو أن دول السوق قطعت شوطا لا بأس به في الوحدة الاقتصادية لكن هذه الوحدة الاقتصادية لم تساهم حتى الوقت الحاضر في ايجاد وحدة سياسية. فكل

20- Ernest B, Haas, **The Uniting of Europe: Political, Social, & economic Forces 1950-1957** (California. Stanford University Press, 1968) Part Three. Ernest B.Haas and Philippe C. Schmitter, "Economics & Differential Patterns of Political Integration: Projections about Unity in Latin America". **International Organization.** Vol. 18, 4, p.705-737.

21- Stanley Hoffman, "Obstinate or Obsolete" The Fate of the Nation - State and the Case of Western Europe" **Daedalus,** Summer 1966, p. 863-864, **e Also** Roger D. Hansen, "Regional Integration, Reflections on a Decade of Theoritical Efforts" **World Politics** Vol. 21, 2, January 1969, p. 245-246.

دولة من دول السوق لا تزال متمسكة بسلطاتها السياسية القومية وتعمل وفقا لما تمليه عليها مصالحها الوطنية.

العوامل دون القومية: Sub-National Actors

تعتبر حركات التحرير الوطنية مثل «الفيتوكونج» ومنظمة التحرير الفلسطينية مثالا للعوامل دون القومية. فهذه الحركات لا تتوفر لها عناصر الدولة القومية، الا انها تؤثر في توجيه السياسة الدولية. فلقد لعبت حركة الفيتكونج دورا بارزا في تقرير مصير الحرب الفيتنامية وفي توجيه السياسة الدولية في الجنوب الشرقي للقارة الآسيوية. وفي الوقت الحاضر تلعب «منظمة التحرير الفلسطينية» دورا كبيرا في السياسة الدولية في الشرق الاوسط بصفة عامة وفيما يتعلق منها بالنزاع العربي - الاسرائيلي بصفة خاصة. فغارة من الفدائيين على هدف اسرائيلي قد يؤدي لرد فعل اسرائيلي يتمثل بتوجيه ضربة عسكرية للدولة التي تعتقد انها معقل للفدائيين. ومثل هذه الضربة العسكرية قد تؤدي الى اندلاع النزاع المسلح على المستوى الاقليمي والذي بدوره قد يتطور ليشمل المستوى الدولي. هذا على الصعيد العسكري، أما على الصعيد السياسي فان اكتساب منظمة التحرير الفلسطينية شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني في المجتمع الدولي جعلها طرف أساسي في أي معادلة لايجاد حل سياسي لأزمة الشرق الأوسط بصفة عامة وللقضية الفلسطينية بصفة خاصة.

المبحث الثالث

الظواهر في المجتمع الدولي

القومية : **Nationalism**

من أقدم وابرز الظواهر في المجتمع الدولي المعاصر ظاهرة القومية (ألامة). من حيث الزمان برزت هذه الظاهرة كقوة مؤثرة في تركيب المجتمع الدولي وتوجيه السياسة الدولية في أوائل القرن التاسع عشر والذي عرف فيما بعد بأسم «عصر القوميات»[١]. الا أن القومية كفكرة واضحة المعالم لم تتبلور الا في القرن العشرين حيث زاد في هذا القرن الاهتمام الاكاديمي بها لتحديد معناها وعناصرها وتأثيرها[٢]. اما من حيث المكان فلقد ظهرت القومية أولاً في المجتمعات الأوروبية. لكن ما يجب ادراكه هو ان ظهورها لم يكن على وتيرة واحدة بل جرى في مختلف المجتمعات على انماط متنوعة اختلفت باختلاف الاحوال السياسية والاطوار الاجتماعية التي كانت قائمة فيها. رغم هذا الاختلاف يمكن القول انه في كل المجتمعات التي ظهرت فيها القومية كان هناك عامل مشترك يتمثل في أن فكرة القومية كانت رد فعل لواقع التجزئة واستجابة لمبدأ وجوب تأسيس الدول على اساس القوميات لا على اساس الرغبات[٣]. فقبل ظهور فكرة القومية وتجسيدها في المجتمعات الأوروبية كان هناك دول كثيرة تحكم كل واحدة منها أمماً عديدة، كما كان هناك أمم عديدة توزعت كل واحدة منها بين دول كثيرة وكان هذا التوزيع يتم وفقاً لرغبات الملوك والاباطرة دون النظر لرغبات القوميات المختلفة.

---

١ - ساطع الحصري، **محاضرات في نشوء الفكرة القومية** (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٤م)، ص ١٢.

2- Karl W. Deutsch, **Nationalism & Social Communications: An Inquiry into the foundations of nationality.** (Mass., Cambridge, The M.I.T.Press, 1966) p. 7-14.

٣- الحصري **محاضرات في نشوء الفكرة القومية** ص. ١٠.

ان أول دولة أوروبية ظهرت وتجسدت فيها فكرة القومية هي المانيا. ولقد اجتمعت عدة عوامل اشتركت كلها في انطلاق الفكرة القومية في ألمانيا وتغلغلها في ضمير الشعب الالماني. ويكاد يجمع المؤرخون على أن الثورة الفرنسية عام ١٧٧٩م، وغزو نابليون لالمانيا، ووعي الشعب الالماني لما حل به من مآسي تأتي في مقدمة هذه العوامل[٤]. فالثورة الفرنسية قوبلت باستحسان من قبل الشعب الالماني لأنها بدت له كفاتحة عهد جديد في تاريخ البشرية بما انطوت عليه عند قيامها من معاني الحرية لجميع الافراد والامم وما حملته اعلاناتها من بشائر سلام وان الأمة الفرنسية لن تقوم بأية حرب توسعية ولن تستخدم قواتها ضد حرية أية أمة من الامم مما قوى في نفوس الالمان النزعة العالمية التي كانوا يحملونها وحب الانسانية الذي كانوا يدعون اليه. الا انه قد صاحب مولد هذه المشاعر في نفوس الشعب الالماني استسلام فرنسا تحت قيادة نابليون لاطماعها التوسعية وكانت المانيا في مقدمة هذه الاطماع لانقسامها الى دويلات. فلقد ضم نابليون جزءاً من الأملاك الالمانية الى فرنسا كما أدمج بعض الامارات في بعضها تحت اسم مملكة «وستفاليا» ونصب أخاه «جيروم» ملكاً عليها، ثم دمج بعض الدويلات تحت أسم «اتحاد الراين» وجعل هذا الاتحاد تحت حمايته. لقد كان من نتيجة ذلك رد فعل شديد من قبل الشعب الالماني وشعور واضح بان ما حل بالمانيا من مآسي سياسية كانت نتيجة لفقدان الوحدة القومية وضعف الروح الوطنية. لذا ظهر في المانيا تيار قوي جارف من الحماس الوطني المقرون بالرغبة الملحة في الاتحاد. هذا الحماس الوطني وتلك الرغبة القوية في الاتحاد أوجد المناخ الملائم لبذر فكرة القومية ونموها لا في المانيا فحسب وانما في عدة دول أوروبية أخرى .

ماهية القومية : ليس هناك اتفاق بين علماء الاجتماع وأساتذة العلاقات الدولية على تعريف محدد لمعنى القومية. وان عدم الاتفاق هذا يرجع الى ان القومية مفهوم اجتماعي وكغيرها من المفاهيم الاجتماعية قابلة للتطوير والتغيير. ورغم هذه السمة المطاطة للقومية حاول عدد من المهتمين بها صياغة تعريف لها وتحديد عناصرها.

---

٤ - غسان مزاحم «القومية» **شؤون عربية**، العدد ٤، يونيو ١٩٨١م، ص ١٠٠.

٥ - أنظر الحصري، **محاضرات في نشوء الفكرة القومية**. ص. ٤-٤٨.

يعرف الدكتور « جورج حنا » القومية بأنها « عقد اجتماعي في شعب له لغة مشتركة، وجغرافية مشتركة، وتاريخ مشترك، ومصير مشترك، ومصلحة اقتصادية مادية مشتركة، وثقافة نفسية مشتركة. وهذا العقد يجب ان يكون فيه كل هذه المقومات مجتمعة »[٦]. أما الدكتور « منيف الرزاز » فهو يعرف القومية بأنها « الرابطة التي تربط ابناء الأمة الواحدة في الوطن الواحد »[٧]. في حين يعرف « مانشيني » Mancini الايطالي القومية بأنها « مجتمع طبيعي من البشر، يرتبط بعضه ببعض بوحدة الارض والاصل، والعادات، واللغة من جراء الاشتراك في الحياة وفي الشعور الاجتماعي »[٨]. وحيث ان تعريف مانشيني يعتبر من أهم واشهر التعريفات التي قدمت للقومية فسوف نجعله المنطلق لتحديد سمات القومية وعناصرها.

ان أول ما يلاحظ في تعريف مانشيني هو قوله ان الامة « مجتمع طبيعي من البشر ». ان وصف مجتمع الامة بالطبيعية يدل على نظرة علمية. فمن المعلوم ان بعض الجماعات والجمعيات تتكون من جراء اتفاق ارادي بين بعض الافراد. أما القومية حسب تعريف مانشيني فهي تنشأ وتتطور بدافع من طبيعة الحياة الاجتماعية، لا من ارادة الاشخاص وترتيباتهم. هذه السمة الطبيعية للقومية هي التي تميزها عن بقية التجمعات الارادية. نأتي بعد ذلك لبقية تعريف مانشيني والذي يحدد بعض عناصر القومية الاساسية (الروابط الجغرافية، الاصل، اللغة) و يهمل البعض الاخر (التاريخ والدين).

وحدة الأصل : يرى بعض علماء القومية ومنهم « مانشيني » أن وحدة الأصول العنصرية تشكل ركيزة اساسية لوجود القومية وانه بدون التجانس في تركيب الامة تفقد العناصر الاخرى اهميتها وفعاليتها كرابطة بين ابناء الامة الواحدة. غير ان هذا الرأي في نظر مجموعة اخرى من علماء القومية لا يستند الى اساس صحيح لأن جميع الابحاث العلمية المستمدة من حقائق التاريخ ومن مكتشفات

٦ - د. جورج حنا، **معنى القومية العربية**. (بيروت، دار الثقافة) ص ٢١.

٧ - د. منيف الرزاز، **تطور معنى القومية** (بيروت، دار العلم للملايين)، ١٩٦٠ ص ١٦.

٨ - ساطع الحصري، **ما هي القومية**، (بيروت دار العلم للملايين ، ١٩٦٣م)، ص ٤٠.

علـم الانـسـان لا تترك مجالاً للشك في انه لا توجد على وجه البسيطة أمة تنحدر من أصل واحـد. فتحت تأثير الهجرات والانتقالات المستمرة عبر الحدود الجغرافية المختلفة خلال مراحل التـاريـخ المتتالية حدث من التداخل والاختلاط بين الاجنـاس الى درجة تجعل وجود عنصر من الاجناس يخلو من شوائب الاختلاط بغيـره مـن العـنـاصر أمراً غير ممكن. ان وحدة الاصل في رأي الاستاذ الحصري «هي من الاوهام التي استولت على العقول والاذهان، من غير ان تستند الى برهان»[٩]. رغم هذا الرفض لفكرة وجود وحدة الاصل يعترف الحصري وغيره من المهتمين بفكرة القومية بأهمية وفعالية **الاعتقاد** بوحدة الاصل في تكوين الأمم سواء كان هذا الاعتقاد موافقاً للحقيقة أم مخالفاً لها[١٠].

الروابط الجغرافية : تتمثل الروابط الجغرافية لأي أمة بوجودها في اقليم مشترك محدد المعالم. وتزداد فعالية الروابط الجغرافية اذا اتسم الاقليم بسهولة الاتصالات وتوفر المواصلات. ان وجود الأمة في اقليم واحد سوف يقوي التفاعل ومن ثم التـرابط بين ابناء الأمة الواحدة وهذا التفاعل والترابط سيساهم في بلورة شخصية الأمة وتقويتها. فبسبب وحدة الاقليم نجد مثلاً ان التداخل والتفاعل بين شعوب الجزيـرة العربية في مختلف اقطارها اكثر من التداخل بين شعوب الجزيرة العربية وشعوب المغرب العربي. كما أن التداخل بين شعوب العالم العربي في مختلف أوطانه اكثر من التداخل بين شعوب العالم العربي وبقية شعوب العالم الثالث. لذا ليس من الغريب ان نجد معظم القوميات ان لم يكن كلها نشأت في اقليم معين أو سعت لايجاد ذلك الاقليم كما هو الحال في القومية اليهودية والتي جعلت من أرض فلسطين اقليماً لقوميتها.

رغم الاهمية السالفة الذكر للروابط الجغرافية هناك من أساتذة القومية من ينتقد فكرة ادراجها كعنصر اساسي من عناصر القومية، فالأرض حسب مفهومهم ليست من الأمور التي تميز الامم بعضها عن بعض لأنها عامل مشترك وصفة

٩ - الحصري، **محاضرات في نشوء الفكرة القومية**، ص ٢٦.

١٠ - ساطع الحصري، **آراء وأحاديث في الوطنية والقومية**، (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦١م)، ص ٢٩.

متشابهة لكل الأمم والدول ولا تنفرد بها أمة معينة عن غيرها من الأمم[11]. الا ان هذا الانتقاد في رأينا يجب ان لا يقلل من اهمية الروابط الجغرافية كعنصر من عناصر القومية. فالروابط الجغرافية ساهمت وستظل تساهم في تماسك أبناء الأمة الواحدة وفي ابقاء القومية كقوة محركة في السياسة الدولية.

اللغة المشتركة : تعتبر اللغة أهم عنصر من عناصر القومية. فاللغة هي واسطة التفاهم بين أفراد الأمة، وآلة التفكير عندهم، ووسيلة نقل الافكار والمكتسبات من الآباء الى الابناء ومن الأجداد الى الاحفاد. لذا نجد أن وحدة اللغة توجد نوعاً من الوحدة في الشعور والتفكير والثقافة وتربط افراد الأمة بسلسلة من الروابط الفكرية والعاطفية.

وبما ان اللغات تختلف من أمة الى أخرى فمن الطبيعي ان مجموعة الافراد الذين يشتركون في اللغة يتقاربون و يتماثلون و يتعاطفون أكثر من غيرهم فيؤلفون بذلك أمة متميزة عن الأمم الأخرى. لذلك يمكن القول ان الامم تتميز عن بعضها في الدرجة الأولى بلغتها، وان حياة الأمم تقوم قبل كل شيء على لغتها. لقد جعل فيلسوف القومية العربية الاستاذ «ساطع الحصري» اللغة المحور الاساسي للقومية حيث يرى ان اللغة هي روح الأمة وحياتها، وانها بمثابة محور القومية وعمودها الفقري، وهي اهم مقوماتها الشخصية[12]. كما أن فيخته Fichte فيلسوف القومية الألمانية عبر في العديد من خطبه عن أهمية اللغة في تكوين الأمة حيث يرى انها اساس الأمة ومصدر وجودها فالذين «يتكلمون بلغة واحدة، يكونون كلا موحداً، ربطته الطبيعة بروابط متينة، وان كانت غير مرئية»[13]. غير ان هذا التركيز على اهمية اللغة في تكوين الأمة لا يعني انه متى ما وجدت اللغة المشتركة في مجموعة من الشعوب تكفي بحد ذاتها لتحويل الشعوب المختلفة الى أمّة واحدة. فاللغة الانجليزية مثلا هي اللغة الأم للشعب الامريكي كما انها هي اللغة الأم للقومية البريطانية والقومية الايرلندية على ما بين هاتين القوميتين

---

١١ - ساطع الحصري، **حول القومية العربية**. بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦١م)، ص ٩٦:

١٢ - الحصري، **محاضرات في نشوء الفكرة القومية**. ص ٢٨.

١٣ - الحصري، **ما هي القومية**. ص ٦٠.

من عداء تاريخي مستحكم يجعل تحويلهما الى أمة واحدة أمراً غير ممكن.

التاريخ : يعتبر التاريخ بمثابة شعور الأمة وذاكرتها. فكل أمة من الأمم تشعر بذاتها وتبني شخصيتها من خلال تاريخها. وعندما نذكر التاريخ كعنصر من عناصر القومية فنحن لا نقصد به التاريخ المدون في الكتب والوثائق بل نقصد به التاريخ الحي في النفوس، الشائع في الأذهان المستولي على التقاليد.

ان وحدة التاريخ في أية أمة تولد تقارباً في العواطف والنزعات بين الافراد وتؤدي كذلك الى تماثل في ذكريات الماضي ومفاخره والتي كثيراً ما تذكر لحشد الهمم والطاقات لتحقيق آمال المستقبل. لذا يمكن القول ان الذكريات التاريخية تقرب النفوس وتوجد نوعاً من القرابة المعنوية بين أفراد الأمة. هذه القرابة المعنوية في رأي فلاسفة القومية «أشد تأثيراً من القرابة المادية»[14]. ان الأمم التي تفقد تاريخها تفقد شعورها وتستسلم لعدوها. لذا نجد أن الاستعمار الاستيطاني أول ما يحاوله هو القضاء على تاريخ الأمم وطمس معالمه كخطوة لتجريد الامم من شعورها القومي واحلال اللامبالاة القومية مكانه.

ان فعالية التاريخ كعنصر من عناصر القومية يتوقف على الاحداث التي عاشتها الأمة وساهمت في صهرها. فكلما كان تاريخ الأمة حافلاً بالمحن والتحديات والامجاد العظيمة كلما كان فعاليته في تماسك الأمة أكثر، لأن الاجيال اللاحقة لا تذكر الاحداث الصغيرة وانما تذكر دائماً الاحداث الكبيرة التي ساهمت في تغيير مجرى حياة الأمة في الماضي ولها تأثير في سلوكها في الحاضر.

الدين : ان دور عناصر القومية السابقة في تماسك الأمة يتوقف على عناصر اخرى يأتي في مقدمتها الدين. ان الدين يولد نوعاً من الوحدة في شعور الافراد الذين ينتمون اليه، و يبعث في نفوسهم بعض العواطف والنزعات التي تؤثر في سلوكهم.

---

١٤ - الحصري، آراء وأحاديث في الوطنية والقومية، ص ٣٣.

فالدين يعتبر من هذه الوجهة من أهم الروابط الاجتماعية التي تربط الافراد بعضهم ببعض.

غير ان تأثير الدين في تكوين القومية لا يجري على نهج واحد في كل الاحيان، بل ان هذا التأثير يختلف باختلاف الاديان من جهة، وباختلاف العصور والادوار من جهة أخرى. يمكن أن نميز منْ الناحية الاجتماعية بين نوعين من الأديان: الاديان القومية، والاديان العالمية. فالاديان التي تنحصر بقوم أو شعب مثل الديانة الاسرائيلية تعتبر من الاديان القومية حيث أن معتنقي هذه الاديان يعتقدون باله خاص بهم دون غيرهم، ويزعمون انه يحميهم دون سواهم. لذلك فانهم لا يسعون الى نشر دينهم في المعمورة، بل بعكس ذلك يسدون أبواب هذا الدين في وجوه سائر الأمم الأخرى. ومن الطبيعي ان تكون الرابطه التي تتولد من مثل هذه الاديان رابطة ايجابية بالنسبة للقومية حيث انها ستؤدي الى زيادة تماسك الأمة وفعاليتها. اما الاديان العالمية فهي الاديان التي لا تختص بشعب من الشعوب أو أمة من الأمم، بل بعكس ذلك تفتح أبوابها لجميع الأمم، وتدعو الى اعتناقها جميع الشعوب، على اختلاف لغاتهم وجنسياتهم. مثال لهذه الاديان الاسلام والمسيحية. ان هذه الاديان تسعى الى الانتشار بين اكبر عدد ممكن من الافراد والجماعات، وتميل الى ايجاد رابطة أعم من الروابط اللغوية والتاريخية والجغرافية، وتوجد بذلك نوعاً من الجو العالمي الذي يحيط بكثير من الاقطار ويشمل كثيراً من الشعوب. ومن البديهي أن اصحاب هذه الأديان كثيراً ما يميلون الى معارضة القوميات في كافة أشكالها[١٥].

ان التركيز على عناصر القومية السابقة لا يعني أن هذه العناصر هي العناصر الوحيدة بقدر ما يعني انها العناصر الاساسية. فهناك عناصر أخرى كثيراً ما تلعب دوراً بارزاً في تجسيد القومية وتماسك الأمة. منها على سبيل المثال لا الحصر المصالح والثقافة والرغبة المشتركة. فللمصالح المادية المشتركة بين أبناء

١٥ - أنظر عمير محمد نجيب، **الحركات القومية الحديثة في ميزان الاسلام**، (الرياض، مكتبة الحرمين، ١٩٨١م)، وكذلك د. محمد أحمد خلف وآخرين، **القومية العربية والاسلام**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١م).

الأمة الواحدة دوراً كبيراً في تقوية تماسك الأمة وتوحيد جهودها ومقدرتها واسلوب حياتها. اما الثقافة المشتركة فمفعولها كاللغة حيث انها تخلق الشعور المشترك وتساعد في بناء ايديولوجية قومية مشتركة لحاضر الامة ومستقبلها. اخيراً فان أي عنصر من عناصر القومية سوف لن يكون له تأثيره المنشود في بناء وبقاء الامة ما لم يكن مصحوباً بارادة ورغبة افراد الأمة بالمحافظة على قوميتهم وزيادة نفوذها في المجتمع الدولي.

القومية والوطنية : كثيراً ما يكون هناك التباس بين مفهومي القومية والوطنية Patriotism رغم ما بين هذين المفهومين من اختلاف كبير. فالوطنية تعني «حب الوطن، والشعور بارتباط باطني نحوه»[١٦]. أما القومية فهي «حب الأمة». والوطن هو قطعة معينة من الأرض يرتبط بها الفرد وتتعلق بها عواطفه وأحاسيسه أما الأمة فهي جماعة من البشر تتوفر فيها عناصر القومية السالفة الذكر. بالاضافة الى ذلك فان القومية تختلف عن الوطنية بسعة نطاقها وتجريدها وطابعها العقائدي، فهي أوسع نطاقاً من الوطنية لأن القومية قد تشمل اكثر من وطن كما هو الحال في القومية العربية التي تشمل كل الاوطان العربية. كما أن القومية قد تكون مجردة من الوطن كما هي الحال في القومية اليهودية قبل انشاء اسرائيل. اخيراً فان القومية كثيراً ما تصاغ بأسلوب فلسفي يحولها من فكرة مبسطة الى عقيدة معقدة. الا ان هذا الاختلاف بين القومية والوطنية لا يعني عدم التطابق بينهما. فقد تطابق القومية الوطنية وقد تختلف معها والصور التالية توضح متى يكون التطابق ومتى يكون الاختلاف.

أ - قد تؤلف الامة الواحدة دولة مستقلة واحدة (وطن واحد) هنا تتطابق الوطنية مع القومية ومثال ذلك فرنسا.

ب - قد تؤلف الامة الواحدة اكثر من دولة، هنا تتعارض الوطنية مع القومية ومثال ذلك الوضع الحالي في الوطن العربي وواقع الأمة العربية.

---

١٦ - الحصري، **ما هي القومية**، ص ٩.

جـ ـ قد تكون الأمة الواحدة مجزأة وخاضعة لدول شتى كما كانت الحال بالنسبة للعالم العربي حتى النصف الثاني من القرن العشرين حينما كانت الامة العربية خاضعة للاستعمار من دول مختلفة في مقدمتها بريطانيا وفرنسا. فالاستعمار فرض على الوطن العربي التجزئة وعلى الأمة العربية الانتماء لقوميات مختلفة. الا ان مقاومة الامة العربية لواقع التجزئة ورفضها الانتماء لأمم أخرى جعل الوطنية تلتقى مع القومية في مرحلة نضالية معينة من مراحل النضال العربي.

د ـ قد تكون الأمة محرومة من وطن خاص بها، لكنها تطمح للحصول على هذا الوطن ـ وهنا تتعارض القومية المنشودة مع الوطن الموجود. مثال ذلك القومية اليهودية التي لم تكتف بالدول التي يعيش بها اليهود كوطن قومي لهم بل سعت لاحتلال فلسطين وجعلها وطناً قومياً خاصاً لليهود.

القومية والاممية : على خلاف القومية التي تهتم بواقع أمة من الأمم دون غيرها، هناك الأمية التي تتسم بالعالمية Cosmoplitanism حيث انها تشمل في هدفها ليس أمة معينة أو وطناً محدداً وانما المعمورة كلها. لقد ارتبطت الاممية ارتباطاً وثيقاً بالعقيدة الماركسية بل انها تمثل اساساً رئيسياً من اسسها الفلسفية. ان الفكر الماركسي يتجه بصفة عامة الى رفض فكرة الوطنية والقومية ويحل محلها الطبقة العاملة العالمية. فالعقيدة الماركسية تقوم على أساس انه «ليس للعمال وطن» وان الاختلافات القومية والعداءات بين الأمم والشعوب سوف تتلاشى تدريجياً ليأخذ مكانها العداء بين طبقات المجتمع الدولي.

وفقاً لماركس وانجلز «المجتمع ككل ينقسم الى معسكرين متعادين عداءا شديداً، والى طبقتين كبيرتين تواجه كل منهما الأخرى مباشرة هما: الطبقة البرجوازية وطبقة العمال»[١٧]. فالصراع في المجتمع الدولي سيكون ليس صراعاً وطنياً أو قومياً وانما صراع طبقات. وتمشياً مع هذا المفهوم حث ماركس وانجلز

17- Karl Marx & Frederick Engels. **The communist manifesto** 20th printing of 100th anniversary edition, 1975, p.9.

في آخر بيانهما الشيوعي عمال العالم على الاتحاد لمواجهة عدوهم المشترك والمتمثل ليس في وطن معين أو أمة محددة وانما في طبقة ذات صفات اجتماعية اقتصادية مميزة هي الطبقة البرجوازية. ومثلما رفض كل من ماركس وانجلز فكرة القومية واعتبراها ظاهرة برجوازية فانهما ايضاً رفضا فكرة الحكومة والتي تتمثل بها القومية سياسياً. فالحكومة حسب مفهوم ماركس وانجلز ليست سوى «لجنة لادارة الشؤون العامة للطبقة البرجوازية»[18]. فالماركسية ترى ان القومية مجرد معنى مخترع لرابطة لا أساس لها وجدت في مرحلة معينة من التاريخ هي المرحلة البرجوازية، وستنتهي بانتهاء هذه المرحلة، وان الخطوة الاولى لتجاوز تلك المرحلة يجب أن تأتي من العمال الذين سيتحدون على اساس طبقي لا وطني أو قومي. ما نخلص به من هذا الوصف الموجز للعلاقات القومية - الامية هو أن القومية والأممية فكرتان متعارضتان وان كان هناك تطابق احياناً بين الوطنية والقومية فان مثل هذا التطابق لا يوجد بين القومية والأممية.

ان فكرة الامية (العالمية) هي مجرد افتراض فلسفي حتى الان لم يدعمه التاريخ بشواهد تحوله من مجرد افتراض الى حقيقة علمية. ان الاحداث التاريخية خصوصاً الاحداث الكبيرة مثل الحروب تناقض الافتراض الأممي وتدعم كلا من الافتراض الوطني والقومي. فخلال الحروب الاوروبية الكبرى مثل الحرب العالمية الأولى والثانية رفض العمال دعوة الماركسية ومناشدة الاحزاب الشيوعية لمناهضة الحرب وانضم عمال كل دولة الى حكوماتهم للدفاع عن وطنهم وقوميتهم.

تأثير القومية : لقد أدى ظهور القومية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين الى ثورة كبيرة في المجتمع الدولي عرفت بأسم «ثورة الأمم على الدول». ولقد سببت هذه الثورة تغيرات أساسية في تكوين الدول وفي توجيه السياسة الدولية. فخلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين كان من نتائج «ثورة الأمم» انبثاق العديد من الدول القومية الجديدة في المجتمع الدولي سواء كانت هذه الدول الجديدة خاضعة للاستعمار ثم نالت استقلالها Independence تأكيداً لذاتها القومية أو أنها كانت جزء من دولة لا ترتبط معها بروابط قومية فسعت اما

18- Ibid p.11.

للانفصال عنها وتكوين دولة قومية خاصة بها أو للحصول على حكم ذاتي Autonomy كوسيلة للحفاظ على السمات القومية للاقلية وكبديل للانفصال. ولم يكن هذا هو التأثير الوحيد «لثورة الأمم».

لقد ساهمت «ثورة الأمم» ايضاً في ايجاد تفاعل العامة من المواطنين مع الحياة السياسية التي كانت حكراً لفئة قليلة من المواطنين تعرف بالنخبة أو الصفوة Elite. فكما هو معروف خلال القرن التاسع عشر كان الاباطرة ومستشاروهم وحدهم دون غيرهم هم الذين يصنعون السياسية الخارجية للدولة، وكانت هذه السياسة وليدة اعتبارات خاصة بالعائلة المالكة أو اعتبارات تاريخية وأمنية. لكنها كانت تهمل تماماً اعتبار وجهة نظر الشعب بصفة عامة والقوميات والاقليات التي تحتويها الدولة بصفة خاصة. الا ان ظهور فكرة القومية أدى الى نمو الشعور القومي واعتباره والى اعادة ترتيب الولاء والاهمية على اساس وطني قومي لا عائلي أو تاريخي. ان اعتبار الشعور القومي كعامل في توجيه السياسة الخارجية ادى الى مشاركة الرأي العام في صناعة القرارات السياسية ذات الصفة القومية والدولية وأدى كذلك الى دخول عنصر جديد في قوة الدولة الا وهو الروح المعنوية والتي تعني تأييد الشعب للحكومة في قراراتها الخارجية. فبرفع الحكومة لشعار «الشرف القومي» و «الكرامة القومية» تكون الأمم مستعدة للتضحية وهذا ما سوف يسهل للحكومة تعبئة السكان معنوياً وعسكرياً لدعم نشاطاتها الدبلوماسية والعسكرية.

الايديولوجية : Ideology

تعني الايديولوجية العقيدة السياسية لحزب أو حكومة. ويمكن تحديدها بمجموعة المبادىء السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والقيم الاخلاقية التي ينتهجها حزب ما أو حكومة معينة، أو يسعيان لتحقيقها وتنفيذها بالترغيب أو الاكراه أو بكليهما معاً والسير على هداها في الحاضر وفي المستقبل[١٩].

١٩ - سموحي فوق العادة، **معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية**، (بيروت، مكتبة لبنان ١٩٧٤م)، ص ١٩٧.
انظر أيضاً د. ناصيف نصار، **طريق الاستقلال الفلسفي: سبيل الفكر العربي الى الحرية والابداع**، (بيروت، دار الطليعة ١٩٧٩م)، ص ٣٩ - ٥٢.

ان الايديولوجية كعقيدة سياسية تختلف عن العقيدة الدينية Religion التي ينتهجها حزب ما أو حكومة معينة. فالايديولوجية تتميز بطابعها العلماني وبكونها من انتاج مفكرين يعرفون بمنظري الحزب أو الحكومة. اما العقيدة الدينية فهي مجموعة معتقدات تؤمن بها جماعة معينة وهذه المعتقدات نزلت بارادة إلاهية وبوحي الهي في كتب مقدسة[٢٠]. فالاسلام والمسيحية لا يعتبران عقائد سياسية (ايديولوجيات) وانما هما عقائد دينية، أما الشيوعية والرأسمالية فهما يجسدان امثلة حية للعقائد السياسية.

كثيراً ما يرتبط ظهور الايديولوجية ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات التي تحدث في مجتمع معين. فالايديولوجية اذا هي انعكاس لواقع اجتماعي متغير أوجدته عوامل مختلفة. وهذا ما عبر عنه «روسيك» Roucek في كتابه **الايديولوجيات السياسية المعاصرة** حينما أكد انه في الفترات التي يكون فيها التغير الاجتماعي كبيراً أو الحاجة اليه ماسة، تظهر الحركات الايديولوجية الجديده ذات التأثير الكبير[٢١]. فظهور الايديولوجية هو مؤشر للتغيرات الاجتماعيةالتي تظهر في مجتمع معين، ووظيفة الايديولوجية هو توجيه هذه التغيرات لتحقيق واقع اجتماعي جديد تتجسد فيه مباديء وقيم ومفاهيم تعرف في مجموعها باسم «الايديولوجية».

عرفت الايديولوجية كظاهرة دولية اولا في المجتمعات الأوروبية في القرن التاسع عشر. ولقد كانت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م. بمبادئها الاساسية الثلاثة: الحرية، المساواة، والاخاء أول ثورة اجتماعية ذات صفة ايديولوجية. لا شك ان المباديء الاساسية لايديولوجية الثورة الفرنسية كانت مبسطة وعامة اذا ما قورنت بمباديء الايديولوجيات المعاصرة، الا انها مع ذلك كانت تمثل اطاراً فكرياً متكاملاً. ومع تطور الحركات الاجتماعية وما رافق هذا التطور من ثورة فكرية خصوصاً في منهج التحليل، تحولت الايديولوجيات من مجرد مبادىء مبسطة الى عقائد فلسفية تعالج كل مظهر من مظاهر المجتمع وتتطرق لكل فئة اجتماعية من

---

٢٠ - د. أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، (بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٧٨م)، ص ٣٥٣.

21- Joseph S. Roucek, ed. **Contemporary Political Ideologies**, (Paterson, N.J.: Littlefield, Adams Co., 1961) p.5.

فئاته[22]. وبذلك تحولت المباديء المبسطة مثل حرية، مساواة، اخاء، من أسس اساسية الى مجرد شعارات لجذب اهتمام الجمهور للعقائد الفلسفية الجديدة ذات العمق الفكري اللامحدود والعلاقات المنهجية التحليلية المنتظمة.

ان مما زاد من اهمية الايديولوجية والاهتمام بها كقوة محركة في السياسة الدولية هو نمو نفوذها في المجتمع الدولي. ومن العوامل التي ساعدت في نمو نفوذ الايديولوجية ظهور عدد من الدول القومية في المجتمع الدولي والتي تدين بعقائد سياسية مختلفة في اسسها ووسائلها واهدافها. فالاتحاد السوفييتي والولايات لمتحدة الأمريكية كلاهما يأخذان صفة الدولة الأعظم في المجتمع الدولي، لكنهما يدينان بأيديولوجيات متعارضة. فالاتحاد السوفييتي يدين بالماركسية والتي تتخذ من الصراع الطبقي وسيلة لتحقيق مجتمع شيوعي يتميز بالغاء كامل الملكية الفردية. أما الولايات المتحدة فهي تدين بالرأسمالية والتي تتخذ من النضال البرلماني وسيلة لتحقيق مجتمع رأسمالي يتميز بالحرية الاقتصادية الفردية المطلقة. ان التزام الدول الأعظم بايديولوجيات متعارضة زاد من اهمية الايديولوجية ونفوذها في المجتمع الدولي، حيث ان كل دولة سخرت سياساتها الخارجية لاحتواء ايديولوجية الدولة الأخرى ولتوجيه المجتمع الدولي وفقاً لمعتقداتها. هذا التناقض الايديولوجي كان سبباً لعدة صراعات دولية يأتي في مقدمتها الحرب الباردة التي شهدتها الخمسينيات والستينيات بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

بالاضافة الى ظهور عدد من الدول القوية التي تدين بايديولوجيات مختلفة فان زيادة الدور الذي يقوم به الرأي العام في صنع السياسة الخارجية فرض على الحكومة ان تلتزم بالعقيدة السياسية للدولة وان تكون سياستها الخارجية تخدم تلك العقيدة ولا تتعارض معها. فمثلاً من الصعب على حكومة شيوعية ان تدعم حركة تحرير تلتزم بالرأسمالية كعقيدة سياسية ومنهج للنضال، حيث ان مثل هذا الدعم سيكون محل تساؤل بالنسبة للرأي العام لتعارضه مع معتقداته السياسية.

22- Peter H. Merkle, **Modern Comparative Politics** (New York: Holt, Rinehart & Winston, Inc., 1971), p.203-205.

ونفس الشيء يمكن ان يقال عن دعم حكومة رأسمالية لحركة تحرير تلزم بالعقيدة الشيوعية حيث ان مثل هذا الدعم سيعرض الحكومة لتساؤلات الرأي العام حول ولاء الحكومة للعقيدة السياسية للدولة. فالايديولوجية اذا، هي التي تحدد الاطار العام للسياسة الخارجية للدولة والسياسة الخارجية الناجحة هي التي تجعل من الايديولوجية التي يعتنقها أوسع قطاع من الرأي دليلاً أساسياً لها.

أنواع الايديولوجيات : رغم أن الايديولوجية واحدة في معناها حيث انها تعني العقيدة السياسية لحزب أو حكومة، الا انها تختلف في حدود تأثيرها. فهناك أولاً الايديولوجيه دون القومية Subnational Ideology وهذا النوع من الايديولوجيات يوجد عادة في الدول الديمقراطية التي توفر مناخاً سياسياً قابلا لتنوع الأفكار وتعدد الاحزاب السياسية. فمثلاً في فرنسا وبريطانيا وغيرهما من الدول الديمقراطية التي يوجد بها احزاب عديدة توجد ايديولوجية دون قومية، حيث ان كل حزب سياسي يتبنى ايديولوجية دون قومية تختلف عن الأخرى. لذا فان تأثير الايديولوجيات دون القومية محدود بقطاع معين من السكان وليس كل السكان. ولهذا السبب سميت بايديولوجية دون قومية، أي انها لا يدين بها كل القوم (السكان) وانما يدين بها فقط جزء منهم وهذا الجزء قد يتمركز في مناطق معينة من الدولة أو قد ينتشر في الدولة كلها.

النوع الثاني من الايديولوجية هو الايديولوجية الوطنية Patriotic Ideology. وهذا النوع من الايديولوجيات يوجد عادة في الدول غير الديمقراطية التي تحاول حكوماتها فرض ايديولوجيتها في كل الوطن معتقدة ان ايديولوجيتها تقدم أفضل الحلول لمشاكل المجتمع وتوفر أحسن نهج لخدمة المصلحة الوطنية. ومثل هذه الايديولوجية توجد في كثير من دول العالم الثالث حيث نجد الحكومات في تلك الدول تفرض على كل مواطنيها عقيدة سياسية معينة ولا تسمح لهم بالانتماء لغيرها. كما أن تلك الحكومات تستخدم كل اجهزتها الاعلامية وامكانياتها الاخرى لنشر عقيدتها في كل الوطن والدفاع عنها أمام التحديات التي تواجهها من العقائد السياسية الاخرى.

أما النوع الثالث من الايديولوجية فهو الايديولوجية القومية National Ideology ومثل هذه الايديولوجية توجد في الدول التي لها انتماءات قومية بالاضافة الى انتماءاتها الوطنية. وهذا النوع من الايديولوجيات لا يكون تأثيره محدوداً فقط في وطن أو قطر معين وانما تهدف ايضاً الى التأثير في كل الامة في مختلف أوطانها. أمثلة لتلك الايديولوجيات القومية ايديولوجيات القومية العربية والتي تمثل حركة القوميين العرب، البعث والناصرية أبرزها. فحزب البعث العربي الاشتراكي على سبيل المثال يحاول التأثير في كل الأمة العربية في مختلف أوطانها. لذا، نجد أنه في الوقت الذي تقوم فيه القيادة القطرية للحزب بنشر برنامج الحزب على الصعيد الوطني (القطري) وحشد الدعم السياسي له، تقوم القيادة القومية للحزب بنشر برنامج الحزب على الصعيد القومي وذلك بدعم فروع الحزب العلنية والسرية في العديد من الدول العربية. وما قيل عن حزب البعث العربي الاشتراكي يمكن أن يقال عن الناصرية وغيرها من الايديولوجيات العربية.

ان الايديولوجية القومية توضح لنا مدى الترابط والاختلاف بين القومية والايديولوجية. فالترابط يتمثل في ان الايديولوجية مكملة للقومية حيث انها تسعى الى تطوير فكرة القومية وذلك بتحويلها من مجرد صفة اجتماعية الى عقيدة سياسية ذات اطار فلسفي محدد. أما الاختلاف فهو يتمثل في أن القومية تهتم فقط في العناصر التي توحد الأمم، لكنها لا تسعى الى فهم الواقع الاجتماعي والسياسي الذي تعيشه الأمم، كما انها لا تهتم في القوانين الحركية التي تحكم ذلك الواقع الاجتماعي. ان فهم الواقع الاجتماعي وقوانينه الحركية عادة ما تكون من شأن الايديولوجية وليس القومية. كما ان القومية ايضاً لا تجعل من اهدافها فهم طبيعة المؤسسات السياسية والاجتماعية التي توجد في أمة من الأمم. وعلى خلاف القومية تحتل طبيعة تلك المؤسسات مكاناً بارزاً في الايديولوجية حيث ان الايديولوجية تعتبر المؤسسات السياسية والاجتماعية محرك التغيير في المجتمعات.

والنوع الأخير من الايديولوجية هو الايديولوجية الدولية International Ideology وهذه الايديولوجية لا تعترف بحدود جغرافية معينة

كهدف نهائي لتأثيرها، كما انها لا تركز على أمة معينة دون غيرها وانما تهدف الى التأثير في كافة سكان المعمورة على مختلف أوطانها وقومياتها. وأبرز الامثلة لهذه الايديولوجية الشيوعية والرأسمالية. فكلا الايديولوجيتين تحاولان توسيع نفوذهما في المجتمع الدولي على حساب الايديولوجيات الاخرى وذلك بتوسيع نشاطهما الاعلامي ودعمهما السري أو العلني للاحزاب السياسية والحكومات التي تشاركهما العقيدة السياسية. وتعتبر هاتان الايديولوجيتان بسبب انتشارهما الواسع من أهم الايديولوجيات في المجتمع الدولي. فالايديولوجية الرأسمالية هي العقيدة السياسية لعدد من الدول القوية عسكرياً، المتقدمة حضارياً، والبارزة صناعياً. أما الشيوعية فلقد اكتسبت اهميتها من عدد معتنقيها وانتشارها في العديد من الدول حيث يؤمن بها ما يزيد على ألف وستمائة مليون نسمة، وتنتشر الاحزاب الشيوعية سراً أو علناً في أكثر من ستة وتسعين دولة من بينها الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية وكلاهما من الدول العظمى في المجتمع الدولي.

رغم التمييز السابق لانواع الايديولوجيات لا بد من القول ان المحلل لتأثير الايديولوجيات عادة ما يواجه صعوبة في تحديد الخط الفاصل بين ايديولوجية وأخرى. فمثلاً من الصعب التحديد وبدقة ما اذا كانت الايديولوجية القومية ترفع شعاراتها القومية عن ولاء حقيقي للقومية ورغبة أكيدة في خدمتها، أم أنها رفعت ذلك الشعار القومي لتحسين سمعتها القومية وتسخير تلك السمعة لخدمة المصلحة الوطنية. فاذا كانت الايديولوجية القومية وجدت لخدمة مصلحة وطن معين وليس الامة كلها فهنا تكون الايديولوجية قومية في مظهرها وطنية في جوهرها. وما قيل عن الشعارات القومية للايديولوجية يمكن ان يقال عن الشعارات العالمية ذات السمة الانسانية للايديولوجيات الدولية. فنحن كثيراً ما نسمع عن الشعارات الأممية التي ترفعها الشيوعية وشعارات الحرية التي تنادي بها الرأسمالية. لكن من الصعوبة بمكان ان نحدد ما اذا كانت تلك الشعارات ترفع من دافع أممي ديمقراطي حقيقي أم انها مجرد ستار يستتر وراءه الدافع الحقيقي وهو خدمة وحماية مصلحة دولة أو أمة معينة دون الدول والأمم الأخري.

تأثير الايديولوجية : لقد مارست الايديولوجية ولا تزال تمارس تأثير كبيراً في

توجيه السياسة الخارجية للعديد من الدول. ولقد أدى تزايد تأثيرها هذا الى اعتبارها نهجاً مستقلاً في دراسة السياسة الخارجية[٢٣].

ان من السياسات الخارجية البارزة التي أثرت في توجيهها الايديولوجية تأثيراً ملموساً السياسة الخارجية السوفيتية. فتلك السياسة تعمل ضمن نسق معين حددته لها الايديولوجية الشيوعية المبنية على العقيدة الماركسية ـ اللينية. لقد عبر كاتب سوفيتي هو «ف. ب بوتمكين» عن هذه الحقيقة بقوله ان «للدبلوماسية السوفيتية سلاحاً لا يملكه أي من أعدائها وهذا السلاح هو النظرية العلمية الماركسية اللينينية. فهذه النظرية تكشف قوانين التطور الاجتماعي فتمكن الدبلوماسية السوفيتية من تفهم النزاعات السائدة في الحياة الدولية، ومن التكيف مع سير الاحداث. وهذه مزايا للدبلوماسية السوفيتية تفسر انتصاراتها الباهرة في الحقل الدولي»[٢٤]. رغم ان هذا القول فيه نوع من المبالغة بنجاح الدبلوماسية السوفيتية وتجاهل لاخطائها، الا ان ما جاء فيه عن مدى تأثير الايديولوجية الشيوعية في الدبلوماسية السوفيتية لا يخلو من الصحة. ان نظرة شاملة للسياسة الخارجية السوفيتية تعطي انطباعاً أولياً للملاحظ لتلك السياسة بان الاتحاد السوفيتي يجعل من الايديولوجية محوراً اساسياً في توجيه سياسته الخارجية. ففي كل القارات نجد أن الاتحاد السوفيتي يحتفظ بعلاقات جيدة ومستقرة مع الدول الاشتراكية، وبعلاقات ممتازة وقوية مع الدول التي تدين بالعقيدة الماركسية ـ اللينينية. فكل التكتلات التي يقوذها الاتحاد السوفيتي سواء العسكرية منها مثل وارسو أو الاقتصادية مثل «الكوميكون» تكتلات اشتراكية. كما ان الازمة التشكوسلافاكية عام ١٩٦٨م، والتي ظهرت نتيجة لحركة «دوبتشك» التحررية، وموقف الاتحاد السوفيتي منها والذي تمثل بارسال قوات حلف وارسو لقمعها، وما تبع تلك الازمة من اعلان مبدأ بريجينيف والمتضمن رفض الاتحاد

---

٢٣ ـ روي مكريدس، كينث تومبسون «**نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها**» في روى مكريدس (مشرف) **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ترجمة د. حسن صعب، (بيروت دار الكتاب العربي، ١٩٦٦م)، ص ٢٨.

٢٤ ـ فرنون اسباتوريان، «السياسة الخارجية السوفياتية» في روى مكريدس (مشرف)، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ص ٢٦٢.

السوفيتي القوي لأي محاولة انفصال عن المعسكر الشرقي بزعامة العملاق الروسي، كل تلك السياسات تعكس رغبة الاتحاد السوفيتي القوية والصريحة بالمحافظة على أنظمة صديقة في الدول الشيوعية خصوصاً تلك الدول المجاورة له والتي تحتفظ معه بعلاقات ايديولوجية قوية.

الا ان ما تجدر الاشارة اليه هو ان ولاء الاتحاد السوفيتي للعقيدة الشيوعية لا يعني تمسكه باستمرار بمبادئها الاساسية التقليدية. فمن المعروف ان العقيدة الماركسية ـ اللينينية ترى ان المجتمع الدولي سيمر في مراحل تطوره بمرحلة حرب لا هوادة فيها بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي وان هذه الحرب أمر حتمي لتحقيق المجتمع الشيوعي. غير ان التطورات التكنولوجية التي حدثت في المعسكر الرأسمالي خصوصاً في مجال الاسلحة الذرية جعلت الاتحاد السوفيتي وغيره من الدول الشيوعية يدرك الابعاد الخطيرة لحتمية الحرب مع المعسكر الرأسمالي، وان أي حرب تقع بين المعسكرين ستكون مدمرة ليس للمعسكر الرأسمالي فحسب وانما ايضاً للمعسكر الاشتراكي. لذا كيف الاتحاد السوفيتي عقيدته الشيوعية لتتمشى مع المستجدات التي ظهرت في المجتمع الدولي وبالذات في المجتمع الرأسمالي حيث تنازل عن حتمية الصراع العسكري ليحل محله الصراع الايديولوجي والحرب الباردة. وهذا ما عبر عنه ستالين حينما قال «ان أهم ظاهرة تؤثر في الأحداث في حقل العلاقات الخارجية في وقتنا الحاضر هي قيام توازن مؤقت للقوى بين البلاد الرأسمالية وبلدنا وهذا التوازن هو الذي يكيف الفترة الراهنة للتعايش السلمي»[٢٥].

ان التحديات التي تواجهها الايديولوجية الشيوعية في مجال السياسة الخارجية لم تأت فقط من التطورات التكنولوجية وانما أيضاً من المصلحة القومية. فلا يزال اساتذة العلاقات الدولية يواجهون صعوبة في تحديد ما اذا كان سلوك الاتحاد السوفيتي تجاه قضية دولية ما أو حدث معين أملته الاعتبارات الايديولوجية أو المصلحة الوطنية. ان موضوع التعارض والتوافق بين الايديولوجية والمصلحة

٢٥ ـ فرنون أسبارتوريان، المرجع السابق، ص ٢٦٧.

القومية قد يكون مرتكزاً اساسياً لتفسير الخلاف بين الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية واللذين كلاهما يلتزمان بالعقيدة الماركسية - اللينية. أننا نرى ان كلا الدولتين سخر ايديولوجيته الشيوعية لخدمة المصلحة القومية حتى وان كان ذلك على حساب القوة المنطقية للعقيدة الشيوعية ووحدة العالم الاشتراكي. وما قيل عن الايديولوجية الشيوعية وتأثيرها في السياسة الخارجية السوفيتية يمكن أن يقال عن الايديولوجيات والسياسات الخارجية الأخرى، ولو أن درجة التأثير واستمراره تختلف من دولة الى اخرى.

الامبريالية : Imperialism

ان ظاهرة ممارسة نفوذ دولة كبرى على دولة صغرى ليست بالظاهرة الجديدة في تاريخ العلاقات الدولية. لقد بدأت ممارسة مثل هذا النفوذ منذ أواخر القرن الخامس عشر واستمرت حتى الوقت الحاضر وان كانت اشكال النفوذ الامبريالي ووسائله ودوافعه تختلف من عصر لآخر.

من الناحية التاريخية يميز «بنيامين كوهين» بين ثلاثة انواع من الامبريالية. النوع الأول يعرف بالامبريالية القديمة Old Imperialism وهذا النوع من الامبريالية مارسته البرتغال واسبانيا في الفترة ما بين ١٥٠٠ - ١٧٧٦م. ولقد كان هذا النوع من الامبريالية الاساس والبداية لفكرة الاستعمار Colonization والذي كانت وسيلته الاساسية القوة العسكرية وبالذات البحرية منها. أما هدفه الاساسي فكان استراتيجياً. لقد سادت في تلك الفترة الفلسفة الميركنتالية Mercantilism والتي تعني تولي الحكومة الاشراف المباشر على تنظيم الحياة الاقتصادية وذلك من أجل زيادة ثروة الدولة خصوصاً من الذهب والفضة والتي كانت تعتبر الاساس لقوة الدولة وامنها. لذا جاءت فكرة الامبريالية والتي تهدف الى توسيع مجال التجارة الخارجية للدولة كخطوة نحو زيادة قوة الدولة ومن ثم تحقيق أمنها[٢٦].

26- Benjamin J. Cohen, **The question of Imperialism: The Political Economy of Dominance & Dependance** (New York: Basic Books, Inc., Publisher, 1973), p. 20.

أما النوع الثاني من الامبريالية فيعرف بالامبريالية الجديدة New Imperialism وهذا النوع من الامبريالية مارسته فرنسا وبريطانيا في الفترة ما بين ١٨٧٠ - وحتى الحرب العالمية الثانية. لقد بلغت الامبراطورية البريطانية خلال تلك الفترة عظمتها حيث أنه في عام ١٩٠٠م، شملت خمس سكان المعمورة وربع مساحتها. الا أنه بانتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت تلك الامبراطورية تتقلص وبتقلصها قل دور بريطانيا في السياسة الدولية. ومثل الامبريالية القديمة استخدمت الامبريالية الجديدة القوة المسلحة لبسط نفوذها. أما هدفها فقد تميز بكونه اقتصاديا حيث تمكنت من خلال ممارسة النفوذ الامبريالي ضمان مصادر للموارد الأولية الصناعية والزراعية واسواق لمنتجاتها المختلفة.

النوع الاخير من الامبريالية يعرف بالامبريالية الحديثة Modern Imperialism وهذا النوع من الامبريالية مارسته كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي ولا تزالان تمارسانه حتى الوقت الحاضر. وما يميز هذا النوع من الامبريالية هو وسيلته وطبيعته. فبالنسبة للوسيلة لم تقتصر الامبريالية الحديثة على استخدام القوة العسكرية فحسب كما هو الحال بالنسبة للامبريالية القديمة والجديدة، وانما استخدمت بالاضافة الى القوة العسكرية وسائل أخرى مثل الوسائل الاقتصادية، والاعلامية، والسياسية. أما من حيث طبيعتها أو هدفها فلم يكن اقتصاديا أو استراتيجيا بحتا كما هو الحال في الامبرياليات السابقة، بل امتزجت تلك الاهداف مع اهداف سياسية ايديولوجية وهذا زاد من صعوبة دراسة الامبريالية وتحديدها كظاهرة دولية.

على خلاف كوهين يقدم كل من «روبرت آرت» و «روبرت جيرفس» مفهوما آخر لأنواع الامبريالية وهذا المفهوم لا يعتمد على التطور التاريخي وانما على الوسائل التي يتم بها تحقيق النفوذ الامبريالي لدولة كبرى على دولة صغرى. وفقا لآرت وجيرفس يمكن ان نميز بين نوعين من الامبريالية. الامبريالية الرسمية Formal Imperialism والتي تتم عن طريق الاستيلاء المسلح لدولة قوية على اقليم دولة ضعيفة والامبريالية غير الرسمية Informal Imperialism والتي تتم عن طريق السيطرة السياسية لدولة متقدمة على دولة

متخلفة اقتصاديا. النوع الاول أخذ صفة الرسمية لأن اقليم الدولة الضعيفة والتي تم الاستيلاء عليه ضم الى مناطق نفوذ الدولة الامبريالية واصبح تحت سيادتها. أما النوع الثاني فهو أخذ صفة غير الرسمية لأن الدولة الخاضعة للنفوذ الامبريالي بقيت مستقلة من الناحية الرسمية، الا انها ضمنيا خاضعة لنفوذ دولة أخرى[٢٧].

ماهية الامبريالية:

ليس هناك اتفاق بين أساتذة العلاقات الدولية على تعريف محدد للامبريالية. لكن رغم هذا الاختلاف هناك اتفاق بين المهتمين في ظاهرة الامبريالية على ان الامبريالية هي وصف لعلاقة دولية بين دولة قوية ودولة ضعيفة. يعرف كاتب بريطاني «مايكل برون» الامبريالية بأنها «علاقة اقتصادية، سياسية، عسكرية معقدة من خلالها تخضع اقطار متخلفة اقتصاديا لاقطار متقدمة من الناحية الاقتصادية»[٢٨]. فالدوافع وراء النفوذ الامبريالي حسب مفهوم برون هو اقتصادي بحت، لكن الوسائل التي تستخدم لتحقيق الهدف الاقتصادي قد تكون سياسية او اقتصادية او عسكرية. اما «بنيامين كوهين» فهو يرى ان الإمبريالية تعني ببساطة اي علاقة مبنية على السيطرة الفعالة لدولة كبرى على دولة أخرى سواء كان الدافع وراء تلك السيطرة اقتصاديا أو سياسيا، مباشرا أو غير مباشر. فكوهين لا يجعل الدافع وراء الامبريالية دافعا اقتصاديا فقط ـ كما هو الحال عند برون ـ وانما يضع الى جانب الدافع الاقتصادي دافعا آخر هو الدافع السياسي.[٢٩].

ان الاختلاف في مفهوم الامبريالية وتعريفها يرجع. بالدرجة الأولى الى التفسيرات التي قدمت لماهيتها سواء من حيث الدافع وراء ممارسة النفوذ الامبريالي أو الوسائل التي تستخدم لتحقيق ذلك النفوذ. في العلاقات الدولية

27- Robert J. Art and Rober Jervis eds. **International Politics: Anarchy, force Imperialism.** (Boston. Little, Brown and Company, 1973) p. 292.

28- Michael B. Brown, **Atter Imperialism,** (New York. Humanities Press, 1970), p. VIII.

29- Gohen **Op. Cit.,** p. 11.

هناك ثلاثة تفسيرات لظاهرة الامبريالية: اقتصادي، سياسي (استراتيجي)، واجتماعي.

التفسير الاقتصادي : لقد تبنى الفكر اليساري العالمي التفسير الاقتصادي لظاهرة الامبرياليه. ولقد بدأ «فلاديمير لينين» بوضع الاسس الأولى للتفسير اليساري المادي للنفوذ الامبريالي[30]. ففي كتابه «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» يرى لينين بأن الدافع وراء النفوذ الامبريالي العالمي هو اقتصادي بحت حيث انه ضروري لبقاء الرأسمالية. ففي مرحلة من مراحل تسابق الأمم الصناعية واستخدامها للطرق والوسائل الصناعية المتقدمة يجد أصحاب المصانع والتجارة والمؤسسات المالية أنفسهم في وضع أكثر صعوبة فيما يتعلق بتحقيق معدلات عالية من الأرباح. ونتيجة لهذه الصعوبات وجدت تلك المؤسسات الخاصة الكبرى أن بقاءها يعتمد على تدخل الحكومات والحصول على مساعدتها في تأمين مناطق جديدة في الأقطار المختلفة لتكون مصدراً للمواد وسوقاً للمنتجات وتوظيف رؤوس الاموال. وتلبية لرغبات المؤسسات الصناعية والتجارية والمالية الخاصة سعت حكومات الدول الصناعية الى بسط نفوذها الامبريالي الجديد والمعاصر. بكلمة أخرى وجد النفوذ الامبريالي ليحل الأزمة الاقتصادية التي واجهت ولا تزال تواجه الأمم الصناعية المتقدمة في مرحلة معينة من مراحل تطورها.

الا ان هذا التفسير الاقتصادي لظاهرة الامبريالية انتقد من قبل بعض الكتاب المهتمين بها. يرى «كوهين» ان هناك أدلة قليلة تدعم نظرية لينين واساسها الاقتصادي. فالمستعمرات نادراً ما لعبت دوراً بارزاً سواء كأسواق أو منافذ لتوظيف رؤوس الاموال. فمعظم المستعمرات كانت لدرجة من الفقر بحيث لا يمكن ان توفر سوقاً للصادرات من الدول الصناعية. وبينما يعترف «كوهين» بان بعض المستعمرات كانت مصدر للمواد الخام الا أنه يرى ان نسبة ما تصدره هذه المستعمرات من المواد التي تحتاجها الامم الصناعية كانت محدودة جداً

30- V.I. Lenin, **Imperialism, The Highest Stage of Capitalism**)Peking: Foreign Lanquages Press, 1975) p. 105-115.

وستظل محدودة. أما فيما يتعلق بتوظيف رؤوس الاموال فيرى « كوهين » ان نسبة ما وظفته بريطانيا في مستعمراتها من اجمالي توظيفها في الخارج لم يتجاوز ٢٥٪. والأهم من ذلك ان ٩٠٪ من هذه النسبة متركزة في مستعمرتين هما الهند وجنوب افريقيا[٣١].

التفسير السياسي : على خلاف الفكر اليساري تبنى الفكر اليميني العالمي التفسير السياسي (الاستراتيجي) للامبريالية. لقد قدم كل من « هانس. ج مورجنثو» و « بنيامين كوهين » اساسيات التفسير السياسي الاستراتيجي للنفوذ الامبريالي. يرى «مورجنثو» ان الدافع الامبريالي سواء في مرحلة ما قبل الرأسمالية أو مرحلة الرأسمالية هو زيادة القوة السياسية والاستراتيجية للدولة وليس الحصول على عائد اقتصادي مجرد[٣٢]. اما كوهين فهو يرى أن الجاذبية للمستعمرات تأتي من كون هذه المستعمرات أصولاً ذات قيمة في الصراع من أجل القوة. فالتوسع الاقليمي يؤدي الى رفع هيبة الدولة وزيادة قوتها العسكرية ومقدرتها في المفاوضات الدبلوماسية. «الاعتبارات الاقتصادية يمكن أن تكون مهمة، لكن الامبريالية الجديدة في الاساس ظاهرة سياسية »[٣٣].

ان كلا من مورجنثو وكوهين يعتقدان ان طبيعة المنتظم الدولي والتي تتسم « بالفوضوية » هي التي تدفع الامم الى ممارسة النفوذ الامبريالي اذ ان هذا النفوذ سيؤدي الى زيادة قوة الدولة الامبريالية. ان اهتمام الدولة بأمنها القومي هو الذي يدفعها لزيادة قوتها القومية، وسبب اهتمام الدولة بمسألة الأمن القومي يرجع الى ان المنتظم الدولي في حالة من الفوضى تجعل الدول غير مطمئنة. لقد حدد كل من روبرت ارت وروبرت جيرفس مدى وطبيعة العلاقة بين واقع المنتظم الدولي وظاهرة الامبريالية بقولهما:

31- Cohen, Op. Cit., p. 59-66.

32- Hans J- Margenthan, Politics Among Nations: The Struggle For Power & Peace (New York: Alfred A.Knopf, 1973), p.52.

33- Choen, Op. Cit., p.80.

> اذا كانت الدول تعيش في حالة من الفوضى في المجتمع الدولي وباستطاعتها استخدام قوتها المسلحة لتحقيق اهدافها فنحن يجب ان نتوقع أن بعض الدول ستقوم اما بفتوحات عسكرية والاستيلاء على الاقاليم أو ممارسة نوع من السيطرة على دول أخرى..
>
> ان السبب الرئيسي للامبريالية موجود أو متأصل في تركيب النظام الدولي. لقد وجدت الامبريالية لأنه لا يوجد سلطة أو وكالة عليا (دولية) تمنع وجودها[٣٤].

رغم الجهود التي بذلها دعاة التفسير السياسي للامبريالية فان هذه الجهود الفكرية لم تكن مقنعة للعديد من الكتاب خاصة اليساريين الجدد من أمثال «هاري مقدوف» الذي عاد في كتابه «**عصر الامبريالية**» ليؤكد ما دعا اليه لينين ولكن في تفسير يتفق مع التطورات التي شهدها عالم السياسة الخارجية الامريكية. يرى مقدوف ان الدافع الاساسي للامبريالية المعاصرة اقتصادي بحت يتمثل في ابقاء العالم مفتوحاً بقدر الامكان للتجارة وتوظيف الاموال للشركات الرأسمالية عبر القومية. ان الوسائل التي استخدمتها ولا تزال تستخدمها الدول الرأسمالية وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية لابقاء العالم مفتوحاً لشركاتها الرأسمالية وسائل عديدة، منها الوسيلة التقليدية ونعني بها استخدام القوة العسكرية لغزو اقليم ومن ثم ضمه لنفوذها الاقتصادي. لكن بما ان هذه الوسيلة اصبحت أقل عملية بدأت الامبريالية الامريكية بالاعتماد على وسائل اخرى اكثر فاعلية مثل: المساعدات العسكرية للحكومات الصديقة والتي تفتح بلادها للتجارة الامريكية، والمساعدات الاقتصادية الاجنبية والتي تهدف الى خلق ظروف اقتصادية ملائمة للتوظيف والاستثمار الامريكي، وأخيراً هناك الاستخبارات الامريكية C.I.A. وما لها من دور في تغيير الحكومات المناهضة للنفوذ الامبريالي واستبدالها بحكومات تقبله وتعمل من أجل بقائه[٣٥].

34- Art and Jervis, **Op. Cit.**, p. 291.

35- Hary Magdoff, **The Age of Imperialism: The Economics of U.S. Foreign Polich** (New York. Modern Reader, 1969) p. 31.

التفسير الاجتماعي : يعتمد التفسير الاجتماعي لظاهرة الامبريالية على مفهوم مفاده ان العامل الاساسي لظهور النفوذ الإمبريالي هو التركيبة الاجتماعية في الدولة التي تمارس النفوذ الامبريالي. فمتى ما اصبحت النخبة أو الصفوة في المجتمع Elite وبالذات صناع القرارت السياسية منها تواجه مشاكل داخلية أو لديها طموحات خارجية فانها تبدأ في الممارسات الامبريالية سواء أخذت تلك الممارسات شكل الفتوحات العسكرية أو السيطرة السياسية على حكومات أجنبية[٣٦]. ان هذه الممارسات الامبريالية ستساعد النخبة الحاكمة على تطويل أمد بقائها في الحكم وذلك بتحويل اهتمام الجماهير من التركيز على المشاكل الداخلية الى التركيز على الممارسات الامبريالية التي تسلكها النخبة الحاكمة سواء تمثلت تلك الممارسات في أعمال عسكرية أو سياسية. كما ان الممارسات الامبريالية قد تشبع رغبات وطموحات القادة الذين ليس لديهم مشاكل وانما رغبات ليكونوا قادة قوميين وصناع تاريخ، اذ أنه متى حققت الممارسات الامبريالية عائداً سياسياً أو اقتصادياً ملموساً فان هذا سيزيد من الرصيد الشعبي لقادة البلاد ويجعل كل واحد منهم بطلاً قومياً. اذا وفقاً للتفسير الاجتماعي السبب الاساسي لظهور الامبريالية هو عامل اجتماعي يتمثل في ظهور طبقة قيادية في المجتمع تواجه مشاكل داخلية أو لديها طموحات خارجية وتجد في ممارسة النفوذ الامبريالي متنفساً لهذه المشاكل أو وسيلة لتحقيق الطموحات.

الامبريالية المعاصرة : ان التفسيرات النظرية السابقة لظاهرة الامبريالية كلها تفسيرات مستمدة من الدراسات التاريخية. فتاريخ العلاقات الدولية يقدم امثلة لكل تفسير من التفسيرات السابقة. فالتفسير الاقتصادي له في الماضي والحاضر العديد من الأمثلة. انه ليس من قبيل الصدفة ان الولايات المتحدة الامريكية في علاقاتها مع دول العالم الثالث تركز بالدرجة الأولى على الدول التي فيها موارد وأسواق وفرص استثمار مثل الشرق الأوسط ودول أمريكا اللاتينية. ان الربط بين العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الامريكية ونهجها في الشؤون الدولية يوضحه مواقف الاستخبارات الامريكية .C.I.A ضد حكومة مصدق في ايران عام

36- Karl W. Deutsche "Theories of Imperialism & Neocolonalism". In Steven J. Rosen & James R. Kurth, **Testing Theories of Economics Imperialism**, (Lexington, Mas.: Lex Books, 74, p.21-24.

١٩٥٣م. حينما حاولت تلك الحكومة تأميم شركات النفط الغربية وضد حكومات وطنية وشرعية في العديد من دول أمريكا اللاتينية والتي حاولت كمصدق تأميم شركات الاستثمار الامريكية. ان العلاقة التاريخية والقوية بين العامل السياسي والعامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الامريكية يبرزها أيضا تقرير أدلى به مساعد وزير الخارجية الامريكية «دين أتشيسون» عام ١٩٤٤، امام لجنة خاصة من الكونجرس الامريكي في تعليق له على تخطيط السياسة الامريكية لفترة ما بعد الحرب العالمية. لقد أوضح «أتشيسون» أن تخطيط النفوذ الامريكي لما وراء البحار يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الضرورة الاقتصادية. في المستقبل، وفقاً لأتشيسون، الاقتصاد الامريكي يجب ان يكون له أسواق واسعة في الخارج لتمتص طاقته الانتاجية اللامحدودة في الداخل. مثل هذا الوضع ضروري لتجنب أي كساد اقتصادي في الداخل. هذا التقرير وغيره استخدمه عدد من المهتمين بظاهرة الامبريالية لتأكيد افتراضهم القائل ان «الامبريالية ليست مسألة خيار للمجتمع الرأسمالي، وانما هي طريق حياة لذلك المجتمع»[٣٧].

أما التفسير السياسي فمثاله البارز والمعاصر هو سلوك روسيا الخارجي سواء تحت الحكم القيصري أو الحكم الشيوعي. في ظل الحكم القيصري توسعت السيطرة الروسية لتشمل تقريباً كل وسط وشرق آسيا. وحينما قامت الثورة الشيوعية عام ١٩١٧م، كان أكثر من نصف سكان روسيا غير روس. ان التغير في الحكومة والايديولوجية الروسية عام ١٩١٧م. لم يغير النزعة السياسية الامبريالية للقيادة الروسية. بعد الحرب العالمية الثانية امتدت السيطرة السياسية السوفيتية لتشمل الاقطار الشيوعية الجديدة المجاورة. لا شك ان سيطرة الاتحاد السوفيتي على تلك الاقطار أخذت شكل السيطرة السياسية غير المباشرة. لكن ما يجب ادراكه ان تلك السيطرة السياسية غير المباشرة دعمت عند الحاجة بتدخل عسكري لضمان استمرارها وفاعليتها. أمثلة على ذلك تدخل الاتحاد السوفيتي العسكري في المانيا الشرقية عام ١٩٥٣م.، وهنغاريا عام ١٩٥٦م. وتشكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨م.، واخيراً تدخلها في افغانستان عام ١٩٧٩م. ان مبدأ بريجينيف والمتضمن رفض الاتحاد السوفيتي القوي لأي محاولة انفصال من قبل دول أوروبا

37- **Magdoff, Op. Cit.,** p. 26.

الشرقية من المعسكر الشرقي الذي يتزعمه، يوضح مدى تأصل النزعة الامبريالية في السياسة الخارجية السوفيتية تجاه أوروبا الشرقية.

لقد بررت روسيا سيطرتها على دول أوروبا الشرقية منذ الحرب العالمية الثانية على اساس ان تلك الدول تمثل منطقة عازلة لحماية الاراضي الروسية والتي هي معقل الثورة الشيوعية من تهديد العالم الرأسمالي. لكن وفقاً للمفهوم الامبريالي العلمي للسياسة الروسية تجاه اوروبا الشرقية والمتمثلة في منع حكومات دول تلك المنطقة من ممارسة الاستقلال الكلي في الداخل والخارج تجسد في الواقع نفوذاً سياسياً امبريالياً بكل معنى الكلمة. وهذا ما عبر عنه سفير الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة عام ١٩٧١م. حينما وصف سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه العديد من دول العالم بانها تجسد نوعاً جديداً من الامبريالية هو «الامبريالية الاشتراكية»[٣٨].

الحرب الباردة : Cold War

يقصد بالحرب الباردة النزاع والصراع الذي ينشأ بين دولتين أو كتلتين في المجتمع الدولي بدون أن تلجأ أي من تلك الدول أو الكتل الى الاستخدام الفعلي للقوات المسلحة. فالحرب الباردة اذا، عادة ما تكون صراعاً سياسياً ايديولوجياً تستخدم فيه كافة امكانيات الدولة باستثناء الاستخدام الفعلي للامكانيات العسكرية. اما في حالة اللجوء الى الاستخدام الفعلي للامكانيات العسكرية فان الحرب الباردة تتحول الى حرب ساخنة وهذه لها معنى ومفهوم آخر سنتطرق له فيما بعد.

لقد اقترنت فكرة الحرب الباردة بالنزاع والتوتر بين الشرق والغرب وبالذات بين الولايات المتحدة الإمريكية والاتحاد السوفيتي. وهذا النزاع بدأ بقيام الثورة الشيوعية في الاتحاد السوفيتي عام ١٩١٧، والتي أرست اسس نظام

38- **Social Imperialism: The Soviet Union Today,** (berkeley, California, Yenan Books, 1977) p. 1-9 & 37-39.

شيوعي بالداخل وسعت الى تصدير الثورة الشيوعية للعديد من اقطار العالم كخطوة نحو اقامة نظام شيوعي عالمي[39]. الا ان امكانيات الاتحاد السوفيتي المحدودة والمشاكل الداخلية التي واجهته في السنين الأولى من الثورة، مضاف الى ذلك ثقة العالم الغربي بامكانياته، وسياسة العزلة التي مارستها الولايات المتحدة الامريكية حتى الحرب العالمية الثانية كل هذه العوامل جعلت الغرب لا يأخذ التهديد الشيوعي السوفيتي مأخذ الجد. فرغم ادراك الامريكيين للتناقض الايديولوجي بينهم وبين الروس والذي أوجدته الثورة الشيوعية عام ١٩١٧م. الا انهم كانوا يعملون حساباتهم و يقيمون سياساتهم على اساس عامل المصلحة والقوة والذي كان عند قيام الثورة لصالح الولايات المتحدة الامريكية.

لكن تساهل الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفيتي وعقيدته الشيوعية لم يستمر طويلاً. فلقد ادخلت الحرب العالمية الثانية بعض المتغيرات في الساحة الدولية والتي أرغمت كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ان يأخذ كل منهما الآخر مأخذ الجد. من هذه المتغيرات التزام كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بعقائد سياسية مختلفة ومصالح قومية متعارضة. والاهم من ذلك امتلاك كل منهما لامكانيات عسكرية تقليدية واستراتيجية تؤهله لردع الآخر. في مثل هذا الوضع تصبح الحرب الباردة امراً حتمياً لان التعاون غير ممكن والحرب الساخنة غير مرغوبة.

وبعد ان تطورت الحرب الباردة كظاهرة مؤثرة في توجيه السياسة الدولية وبالذات سياسة روسيا وأمريكا بعد الحرب العالمية الثانية بدأ كل من أطرافها يلقي اللوم والمسؤولية عن بدء هذه الحرب على الطرف الآخر. فمن وجهة نظر العالم الغربي وبالذات الولايات المتحدة تكمن الاسباب الرئيسية للحرب الباردة في السياسة التوسعية للاتحاد السوفيتي، وشك الاتحاد السوفيتي تجاه الغرب ونواياه والذي يعتبر تقليداً قديماً في السياسة الخارجية الروسية سواء قبل الثورة الشيوعية أو بعدها، وأخيراً قيام الثورة الشيوعية في روسيا والتي جعلت من المعسكر

39- Young Hum im ed., **Twenty Years of Crises: The Cold War Era.** (N.J., Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1968) p.ix.

الغربي خصمها وعدوها الأول. أما الاتحاد السوفييتي فيرى أن الاسباب الرئيسية للحرب الباردة هي رغبة المعسكر الرأسمالي الغربي وبالذات الولايات المتحدة في تدميره كقوة دولية، كما أن النزعة الامبريالية في السياسة الخارجية الغربية وبالذات الامريكية نتج عنها سعي مستمر لتوسيع النفوذ الغربي السياسي والاقتصادي في المجتمع الدولي[٤٠].

نظرية الاحتواء:

ان قناعة الغرب بأن الشرق هو المسؤول عن الحرب الباردة وسياسة ستالين التوسعية بعد الحرب العالمية الثانية جعلت العديد من المفكرين الغربيين وبالذات الامريكيين يبدون اهتماما كبيرا في وضع الاسس الفكرية التي يمكن للمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة ان ينطلق منها في مجابهته للتحدي الروسي سواء العسكري او الايديولوجي. لقد كان من ابرز من ساهم في تلك المجهودات الفكرية والتي رسمت نهج السياسة الخارجية الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية وسلوكها في الحرب الباردة مفكران بارزان هما «جون كينان» و «ولتر لبمان».

لقد طرح كينان نظرية «الاحتواء» Containment. والاحتواء يعني التزام امريكي لمقاومة النفوذ الشيوعي الروسي في كل مكان[٤١]. ان نظرية الاحتواء كما صاغها كينان ترتكز على افتراضات اساسية يمكن تلخيصها بما يلي:

١- ان الاتحاد السوفييتي ليس لديه ايمان حقيقي في امكانية تعايش سلمي دائم بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي. بل على خلاف ذلك لديه نوايا قوية في الاستمرار في الضغط من أجل اضعاف كافة القوى المنافسة له.

40- Joseph Dunner ed., Dictionary of Political Science (N.J.Totowa, Littlefield, Adams & Co. 1970) p. 102.

41- John Lewis Gaddis, "Containment: A Reassessment: **Foreign Affairs** July 1977, Vol. 55 No. 4, p. 873.

٢- ان القوة السوفييتية ذاتها تحتوي على بذور انحطاطها. لذا فان الولايات المتحدة الامريكية يجب ان تبنئ سياستها على افتراض ان القوة الروسية ضعيفة وغير دائمة. وهذا يعني دخول الولايات المتحدة الامريكية بثقة معقولة في سياسة احتواء ثابتة لمواجهة الروس بقوة مضادة في كل مجال يظهر الروس فيه علاقات الاعتداء على مصالح العالم المسالم والمستقر.

٣- اخيرا سوف يكون محبطا للروس اذا امتلك العالم الغربي القوة والامكانيات لاحتواء النفوذ الروسي لفترة ما بين عشرة الى خمسة عشر عاما. هذه الافتراضات الاساسية لنظرية الاحتواء انتقدت من قبل عدد من قادة الفكر الامريكي ومن ابرزهم لبمان[٤٢].

فوفقا للبمان، الاحتواء نظرية متفائلة حيث انها تطلب من الشعب الامريكي قبول الافتراض القائل بان القوة السوفييتية تسير نحو الانحطاط. وهذا الافتراض في نظر لبمان لا يمكن تأكيده أو نفيه. فنظرية الاحتواء اذا تطلب من الشعب الامريكي ان يبني مستقبله الأمني على افتراض غير مؤكد. بالاضافة الى ذلك نظرية الاحتواء غير ملائمة للاقتصاد الامريكي الحر. فمن المعروف ان سياسة الاحتواء تتطلب تحكم وزارة الخارجية بتوجيه الاستيراد والتصدير وفقا لما تمليه اعتبارات سياسة الاحتواء. وهذا امر غير ممكن في دولة تلتزم بنظام اقتصادي حر يقلل من تدخل الحكومة في العرض والطلب سواء في الداخل أو الخارج. ثم أن نظرية الاحتواء غير ملائمة للقوة العسكرية الامريكية لعدة أسباب. فمع أن القوة العسكرية الامريكية قوية جدا الا أن عليها بعض القيود. فالولايات المتحدة الامريكية تقع في قارة معزولة ومفصولة عن مسرح الصراع بالمحيطات العظيمة، كما أن سكان الولايات المتحدة قليلوا العدد نسبيا، وليس لدى الولايات المتحدة احتياطي مشاة مقارنة بروسيا. ثم أن القوة العسكرية الامريكية غير ملائمة لسياسة الاحتواء والتي يتطلب تطبيقها الاستمرارية لفترة غير محدودة. واخيرا فالقوة العسكرية الامريكية تتميز بقابليتها للتحرك السريع ومداها وقوتها الضاربة الهجومية، لذا فهي ليست وسيلة فعالة لسياسة الاحتواء الدبلوماسي والتي لا

42- Walter Lippmann, **The Cold War: A study In U.S.Foreign Policy, (N.Y., Harper and Brother, Publisher, 1947) p. 9-14.**

تتطلب السرعة والمدى بقدر ما تتطلب طول النفس والمقدرة على الاستمرار[43].

ان الولايات المتحدة الامريكية في رأي «لبمان»، لا تستطيع عن طريق قوتها العسكرية الذاتية احتواء الضغوط التوسعية الروسية في كل مكان. لذا يلزم لتنفيذ سياسة الاحتواء التحالف مع دول أخرى معظمها تعتمد على او تدور في فلك الولايات المتحدة. وهذا سيجعل اداة سياسة الاحتواء تحالفا من دول تابعة وغير متحدة. مثل هذه الاداة لها بعض الصعوبات والسلبيات. ان تنظيم تحالف من دول قوية حديثة مهمة صعبة للغاية. أما تنظيم تحالف بين اقطار نامية يستمر عشرة أو خمسة عشر عاما فهو أمر غير ممكن. ثم أن الدول النامية ليست مواد جيدة يمكن ان يبنى منها عائق امني جيد. ان هذه الدول ستعمل وفقا لمصالحها ودوافعها الخاصة، لذا فهي ستقدم للولايات المتحدة حقائق قد لا ترغبها وتخلق أزمات ليست الولايات المتحدة مستعدة لها. بالاضافة الى ذلك فان الدول النامية حليف ضعيف والحليف الضعيف عبء على الولايات المتحدة وليس عونا لها.

وكبديل لنظرية الاحتواء طرح لبمان مفهوما اكثر واقعية لمجابهة توسع النفوذ السوفييتي. وفقا للبمان ان صناع السياسة الخارجية الامريكية يجب ان يركزوا اهتمامهم وجهودهم على حلفاء امريكا الطبيعيين في مجموعة الاطلنطي، لأنهم اغنياء، أقوياء، متحدون، وديمقراطيون. وضمن هذه المجموعة يجب ان تبنى السياسة الخارجية الامريكية على حقائق توازن القوى. ان مجهودات الدبلوماسية الامريكية يجب ان تركز على كيفية اخلاء القارة الأوروبية من الجيوش الثلاثة غير الأوروبية (الامريكي، الروسي، البريطاني) والتي لا تزال داخل أوروبا. بدون هذا الاخلاء سوف لن يكون هناك سلام دائم. ان القوة العسكرية للجيش الاحمر وليس ايديولوجية .كارل ماركس هي التي مكنت الحكومة الروسية من توسيع نفوذها. فنمو الجيش الروسي في أوروبا اذا وليس نمو الايديولوجية الشيوعية يجب ان توجه له الجهود. لا شك انه حتى في حالة انسحاب الجيش الأحمر خلف حدود روسيا فان الاحزاب الشيوعية ستبقى كطابور خامس. لكن يجب ان

43- **Ibid.** p. 19.

ندرك ان المشكلة الاساسية هو وجود الجيش الأحمر في أوروبا. الحزب الشيوعي في دولة ما هو طابور خامس فقط وهناك أربعة طوابير أخرى هي الجيش الروسي[44]. باختصار مفهوم لبمان يركز على فصل الجيش الأحمر عن الشيوعية الدولية ومن ثم جعل هدف سياسة الاحتواء هو التوسع العسكري وليس النفوذ الايديولوجي.

تطور الحرب الباردة:

لقد بدأت ملامح الحرب الباردة تظهر بعد قيام الثورة الشيوعية في الاتحاد السوفييتي عام ١٩١٧م، الا أن الحرب الباردة كظاهرة مؤثرة في توجيه السياسة الدولية ظهرت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اي في عام ١٩٤٥م، فمنذ هذا العام وحتى اتفاقي المدنة الكورية في يوليو ١٩٥٣م، تميزت هذه الفترة من تاريخ السياسة الدولية بالتوسع العسكري الروسي وبسياسة الاحتواء الامريكية.

ففي المراحل الاخيرة من الحرب العالمية الثانية قام الروس بأولى محاولاتهم التوسعية وذلك بانشاء دولة تابعة لهم في المناطق التي احتلوها في شمال ايران حيث زادوا من عدد جنودهم المرابطين بتلك المناطق كما حثوا بعض الحركات السياسية الموالية لهم من أجل اعطاء شرعية لوجودهم. وفي نوفمبر ١٩٤٥م، وبدعم من القوات الروسية أعلن الحزب الديمقراطي ذو الميول اليسارية ومن جانب واحد ـ أي دون اتفاق مع طهران ـ الاستقلال التام لاقليم اذربيجان الايراني. وتلا ذلك انتخاب جمعية وطنية اعلنت بعد لقائها الأول في عاصمة الاقليم (تبريز) قيام جمهورية اذربيجان تحت رئاسة زعيم يساري هو «جعفر البشيغاري». الا ان هذه الجمهورية نتيجة لضغوط مجلس الأمن الدولي، والحكومة الامريكية لم تستمر لفترة طويلة من الزمن. فبعد انسحاب الروس من شمال ايران في مايو ١٩٤٦م، عادت اذربيجان جزءا من ايران. لذا لم ينجح الروس في هذه المغامرة والتي تعتبر الاولى في صراع الحرب الباردة.

44- Ibid., p. 35-41.

لكن ما حدث في شمال ايران لم يكن المحاولة الوحيدة والاخيرة للاتحاد السوفييتي والرامية الى بسط نفوذه في مناطق جديدة من المعمورة، ففي اليونان ايضا قام الروس بدعم الاحزاب اليسارية خلال الحرب العالمية الثانية. ونتيجة لهذا الدعم زاد نفوذ تلك الاحزاب بعد الحرب لدرجة انها اوشكت على الاستيلاء على السلطة في أثينا بالقوة مما دفع الوحدات العسكرية البريطانية المرابطة في اليونان للتصدي لتلك الحركات اليسارية والحيلولة دون وصولها للسلطة.

ان الاحداث الايرانية واليونانية كانت بمثابة المؤشر للنوايا الروسية وتحد علني للمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية. ولقد استجابت امريكا لهذا التحدي باعلان مبدأ الرئيس الامريكي «ترومان» في مارس ١٩٤٧م، والذي تضمن ان الولايات المتحدة الامريكية سوف لن تدرك اهدافها القومية ما لم يكن لديها رغبة جادة وقوية لمساندة الشعوب «الحرة» للمحافظة على مؤسساتها السياسية الحرة وسلامتها القومية ضد الحركات العدوانية - ويقصد بها الحركات اليسارية - التي تحاول ان تفرض على الشعوب الحرة أنظمة دكتاتورية. تلا هذا الاعلان دعم عملي من جانب الولايات المتحدة حيث وافق الكونجرس الامريكي فورا على تقديم مساعدة تبلغ أربعمائة مليون دولار امريكي لليونان وتركيا والتي كانت تحت ضغوط روسية أيضا. لقد وصف الاتحاد السوفييتي هذا الدعم بأنه أداة من أدوات الامبريالية الامريكية التي تحاول من خلالها فرض سيطرتها على شعوب تلك الدول.

وبعد الازمة الايرانية واليونانية انتقل مسرح الاحداث الى المانيا حيث جاء حصار برلين في يونيو ١٩٤٨م، ليزيد من التوتر في العلاقات بين الشرق والغرب. فلقد اتهم الاتحاد السوفييتي الدول الغربية وبالذات امريكا، بريطانيا، وفرنسا بالقيام ببعض النشاطات الاقتصادية والتي تهدف الى تقوية الاجزاء الخاضعة للنفوذ الغربي في المانيا على حساب الاجزاء الخاضعة للنفوذ الشرقي. ومن هذه النشاطات الاقتصادية تقديم عملة خاصة للمناطق الغربية من ألمانيا كخطوة نحو تحسين وضعها واستقلالها الاقتصادي. وكرد فعل لهذه النشاطات قام الاتحاد السوفيتي بفرض حصار على برلين الغربية من يونيو ١٩٤٨م، وحتى مايو

١٩٤٩م، وكان الهدف الحقيقي وراء هذا الحصار بالاضافة الى التصدي للنشاط الاقتصادي الغربي تحقيق اهداف استراتيجية منها ارغام الغرب على الخروج من برلين ليستأصل الجزيرة الرأسمالية من البحر الاشتراكي، وتحطيم معنوية الغرب وخلق انشقاق في صفوفه، وتقليل ثقة المانيا بحلفائها الغربيين وبالذات امريكا، وارغام الغرب على اتخاذ خطوة يستطيع الروس من خلالها معرفة النوايا الخفية والقوة الحقيقية للمعسكر الغربي[٤٥].

أما بالنسبة للغرب فلقد وصف حصار برلين بأنه عمل عدواني يهدف الى تهديد سكان برلين بالمجاعة والانهيار الاقتصادي وأن الاتحاد السوفييتي يحاول تحقيق اهداف سياسية عن طريق اعمال عسكرية. ولمجابهة هذا الحصار العسكري الذي فرضه الروس على برلين اقام الغرب جسرا جويا لتزويد المدينة بمستلزمات الحياة الاساسية اليومية طوال مدة الحصار حتى تم رفعه في مايو ١٩٤٩م. ورغم أن الاتحاد السوفييتي لم يحصل على ما كان يتوقع وهو استئصال النفوذ الغربي من برلين وتحطيم معنويات الغرب الا أنه حصل على بعض العائد السياسي والذي تمثل باعتراف المعسكر الغربي ضمنيا Defacto بحكومة المانيا الشرقية الشيوعية، وانسحابه عن فكرة توحيد المانيا، وموافقته على عدم تسليح قواته في برلين بسلاح نووي وعدم اقامة صواريخ عسكرية فيها. لقد كان لحصار برلين اثر كبير على الاستراتيجية العسكرية للمعسكر الغربي. فلقد اخذ المعسكر الغربي الحصار العسكري الروسي لبرلين مأخذ الجد. ونتيجة لذلك قام الغرب بتأسيس «منظمة حلف شمال الاطلنطي» والتي تعرف باسم الناتو NATO وذلك في ابريل ١٩٤٩م.

وفي اكتوبر ١٩٤٩م، أعلن رسميا قيام الصين الشيوعية والتي جعلت من بكين عاصمة لها. تلى ذلك التوقيع في فبراير ١٩٥٠م على اتفاقية روسية ـ صينية لمدة ثلاثين عاما شملت ضمن بنودها تحالفا عسكريا بين الدولتين. لكن هذا

45- John Spanier, **American Foreign Policy Since World II** (New York, Praeger Publishers, 1973) p. 62.

التطور لم يؤثر على الغرب وبالذات أمريكا تأثيرا جديا ولم يدفعه للقيام برد فعل عسكري أو سياسي. فلقد كان الاهتمام الغربي وبالذات الامريكي مركزا على أوروبا أولا ثم الشرق الأوسط ثانيا. كما أن الغرب نظر الى حكومة «شيانغ» الصينية والتي اسقطتها الحركة الشيوعية بقيادة «ماوتسي تونغ» على أنها حكومة فاسدة وغير قادرة على توفير الادارة السياسية الفعالة التي يمكن من خلالها تحقيق الاصلاحات الضرورية في الصين. اخيرا وجد الغرب ان امكانياته محدودة وأماكن التهديد متعددة. لذا لا بد من تحديد أي المناطق اهم وايها اكثر قابلية لفاعلية ادوات السياسة الخارجية الغربية وبالذات الاقتصادية. لكن المد الشيوعي في آسيا لم يقتصر على الصين فقط[٤٦].

ففي ٢٥ يونيو ١٩٥٠م قامت القوات العسكرية لكوريا الشمالية الموالية للاتحاد السوفييتي والصين الشعبية بهجوم عسكري على دولة تعتبر ضمن مناطق النفوذ الغربي وهي كوريا الجنوبية. ولقد واجهت قوات كوريا الشمالية مقاومة من قوات كوريا الجنوبية وحلفائها الغربيين حيث استمر القتال حتى يوليو ١٩٥٣م، حينما تراجعت القوات العسكرية لكوريا الشمالية وتم التوقيع على اتفاقية هدنة بين الطرفين. لقد كان للتحرك الغربي العسكري والسياسي الدور الأكبر في صد قوات كوريا الشمالية ولقد كان هذا التحرك أمرا لا بد منه. فالموقف السلبي للغرب سيشجع على المزيد من التوسع الشيوعي وهذا ضد مضمون سياسة الاحتواء. كما أنه سيعطي انطباعا للعالم بان الغرب خائف من الشرق وغير مهتم بامن الشعوب الحرة والصديقة. وبانتهاء الحرب الكورية انتهت المرحلة الأولى من مراحل الحرب الباردة.

لقد اقترن انتهاء الحرب الكورية بوفاة «ستالين». ولقد أدت وفاة ستالين الى تغيير في نهج السياسة الخارجية السوفييتية حيث تحول التركيز من التوسع العسكري الى التوسع السياسي الايديولوجي ولقد كانت الفترة ما بين عامي ١٩٥٣ وعام ١٩٥٩م فترة التقاط النفس في تاريخ الحرب الباردة. ورغم قيام حكومة ثورية في كوبا في يناير ١٩٥٩م فان هذه الحكومه لم تؤخذ على انها

46- **Ibid.**, p. 82.

مصدر لتهديد أمن امريكا. فكاسترو أعطى انطباعا خلال فترة نضاله ضد حكومته «باتيستا» بأنه يتعاطف مع الحكومات الديمقراطية ولم يظهر ميوله اليسارية الا بعد نجاح الثورة وانفراده بالسلطة.

ان الذي بعث الحرب الباردة من جديد هو حادث طائرة «يوتو» U2. ففي شهر مايو ١٩٦٠م، وعلى عمق ١٣٠٠ ميل داخل الاراضي السوفييتية أسقطت وسائل الدفاع الجوية الروسية طائرة تجسس أمريكية من طراز U 2 تحمل معدات تصوير لغرض جمع معلومات أمنية. ورغم ان الولايات المتحدة الامريكية نفت في بادىء الأمر أن تكون النوايا الحقيقية للطائرة هي التجسس الا أنها في نهاية الأمر اعترفت بالحقيقة وهذا الاعتراف مثل بادرة دبلوماسية لم يسبق لها مثيل. والاكثر من ذلك انها اعترفت ايضا ان مثل هذه الطائرة ارسلت عدة مرات الى الاتحاد السوفييتي وسوف ترسل في المستقبل. والتبرير الذي قدمته الولايات المتحدة لهذا العدوان هو السرية السوفييتية والتي جعلت ارسال مثل هذه الطائرة أمرا ضروريا وذلك للحصول على معلومات لتجنب اي هجوم روسي مفاجىء. بكلمة مختصرة اعطت الولايات المتحدة لنفسها حق تحليق طائراتها في الأجواء الروسية. لقد هزأ الرئيس السوفييتي «خروتشوف» من تبرير الولايات المتحدة وشن هجوما على الرئيس الامريكي ايزنهاور ورفع ثلاثة مطالب لا بد من تحقيقها لاستمرار هدنة الحرب الباردة. وهذه المطالب هي اعتذار شخصي للحادث، عدم تكراره، ومعاقبة الجهات التي اشرفت على هذا الحادث. بالنسبة لعدم التكرار فقد وعد به «ايزنهاور» لكنه رفض بقية المطالب وهذا أدى الى تعليق محادثات القمة والتي عقدت في باريس لمناقشة الوضع في برلين[٤٧].

وبعد حادث U 2 تطورت الاحداث في كوبا حيث بدأ كاسترو يوضح نواياه الحقيقية وهي اقامة حكومة شيوعية ذات تقارب مع المعسكر الشرقي. لقد أحدث هذا التحول في سياسة الرئيس الكوبي قلق القيادة الامريكية مما دفعها الى دعم محاولة لغزو كوبا وتغيير نظام الحكم فيها. ففي ابريل ١٩٦١م قام

47- Charles Gatied., Caging the Bear: Containment and the Cold War, (N.Y. The Bobbs-Merril Company, Inc., 1974) p. 64.

مجموعة من الكوبيين المنفيين في امريكا وبالذات في ولاية فلوريدا بعملية غزو للشواطىء الكوبية عرفت فيما بعد بعملية «خليج الخنازير». الا أن هذه المحاولة فشلت فشلا ذريعا. ولقد أدت هذه المحاولة الى تعزيز العلاقات العسكرية الروسية - الكوبية. ففي خريف ١٩٦٢م، اكتشفت الاستخبارات الامريكية فجأة أن الاتحاد السوفييتي يبني قواعد لما يقارب من سبعين قذيفة قصيرة ومتوسطة المدى. لقد توقع الروس ان رد الفعل الامريكي تجاه هذه القواعد سينحصر باحتجاج دبلوماسي. لكن أمريكا اعتبرت وجود صواريخ روسية على بعد تسعين ميلا من أراضيها تهديدا لامنها القومي. لذا مارست ضغوطا سياسية وعسكرية مكثفة لازالة قواعد الصواريخ الروسية. ونتيجة لهذه الضغوط تراجع الاتحاد السوفيتي عن موقفه وسحب قواعد الصواريخ مقابل تعهد ضمني من الولايات المتحدة الأمريكية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكوبا. وانتهت بذلك أزمة الصواريخ الكوبية. وبعد هذه الازمة شهدت العلاقات الروسية الامريكية تحسنا مستمرا خصوصا بعد سقوط خروتشوف عام ١٩٦٥م، وهذا التحسن المستمر وفر المناخ الملائم لسياسة الوفاق الروسية - الامريكية التي شهدتها العلاقات بين الدولتين في أواخر الستينات وأوائل السبعينات.

الوفاق: Detente

يقصد بالوفاق تقليل التوتر بين دولتين أو أكثر. ولقد وصفه «فلاديمير بيتروف» بأنه عملية يتم من خلالها احلال التعاون العام بين دولتين او اكثر محل المواجهة المستمرة بينهما[٤٨].

لقد تبلورت فكرة الوفاق في أوائل السبعينات وهي تركز على ربط التعاون الاقتصادي بالتعاون العسكري والسياسي Linkage. لقد فهم «كيسنجر» وغيره من منظري السياسة الخارجية الامريكية أن الاتحاد السوفييتي مهتم بالوفاق ليس لاعتبارات عسكرية وانما لاعتبارات اقتصادية حيث واجه الروس مع بداية السبعينات مشكلة انحطاط معدل النمو والانتاجية. ولقد وجد كيسنجر وغيره من

48- Valdimir Petrov, U.S. Soviet Detente: Past and Future; (Washington, D,C., American Enterprise Institute for public Policy Reseach, 1975) p. 1.

المنظرين الامريكيين أنه من المفيد للولايات المتحدة استغلال هذه الظروف الاقتصادية للحصول على عائد سياسي واستراتيجي من الاتحاد السوفييتي مقابل تقديم الدعم الاقتصادي له[٤٩]. الا أن ما يجب ادراكه هو أن الوفاق لم يكن وليد تلك الظروف الاقتصادية وحدها بل انه كفكر ظهر منذ منتصف الستينات.

فخلال الفترة ما بين ١٩٦٦-١٩٦٨م. توصل كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي الى اتفاقيات عديدة من ضمنها فتح خطوط جوية مباشرة، وتأسيس قنصليات في مدن غير العواصم الرئيسية، وتنظيم جديد للتبادل الثقافي وتعاون في مجال الاكتشافات والبحوث الفضائية[٥٠]. لكن هذه التطورات حد من فعاليتها تطورات أخرى منها غزو روسيا لتشكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨م، والاهم من ذلك زيادة التورط الامريكي في فيتنام. ورغم هذه التطورات السلبية فان مسيرة الوفاق لم تقف. فلقد شهد الوفاق قفزة في مسيرته في أوائل السبعينات نتيجة لزيارة «نيكسون» للصين في صيف ١٩٧١م، وزيارته لموسكو في مايو عام ١٩٧٢م، وزيارة «برجنيف» لواشنطن في يونيو ١٩٧٣م. فخلال لقاءات القمة هذه توصل الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الى عدد من الاتفاقيات والتي من اهمها الاتفاقية الاولى للحد من الاسلحة الاستراتيجية SALT. I والتي تحتوي في مضمونها على مبدأ التكافؤ الكمي والكيفي في القذائف المضادة للصواريخ. كذلك تم التوصل الى اتفاق تجاري يتضمن تشكيل لجنة أمريكية ـ روسية لتعزيز التجارة بين الدولتين وتطوير مصادر الطاقة في كل منهما. اخيرا تم التوصل الى اتفاق سياسي يتضمن وضع الاطار السياسي الذي يحكم العلاقات بين الدولتين ويضمن استمرار الوفاق.

لكن مع انحطاط قوة نيكسون خلال عام ١٩٧٣م، ١٩٧٤م، بدأت تنحط هيبة البيت الأبيض الامريكي وبدأت القوى السياسية الامريكية المناهضة لفكرة

49- **Theodore Draper "Appeasement & Detente", in Steven L. Spiegel ed. At Issue: Politics in the World Area.** (New York. St. Martin's press, 1977) p. 184-185.

50- George F. Kenan "The United States & the Soviet Union 1917-1976" **Foreign Affairs,** July 1976, Vol. 54, No. 4, p. 686.

الوفاق تتحرك وبفعالية اقوى من قبل. ومع بداية عام ١٩٧٥م، رغم أن الاتفاقيات التي تم الاتفاق عليها خلال الوفاق استمرت قائمة، الا أن امكانيات النجاح لمزيد من اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية قد تقلصت، كما أن المناخ السياسي الذي يمكن من خلاله ايجاد المزيد من التقدم في تحسين العلاقات الامريكية - الروسية قد بدأ يعمل ضد مثل هذا التحسن. فالاتحاد السوفييتي من جانبه اعاد التأكيد بان الوفاق سوف لن يكون على حساب سلطة الحكومة الشيوعية في الداخل او سمعة الاتحاد السوفييتي أو مبادىء الماركسية - اللينينية في الخارج. بكلمة أخرى بدأ كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يعيد النظر في مفهوم الوفاق خصوصا مفهومه السياسي و يفسره حسب ما تمليه مصلحته القومية. فبالنسبة للولايات المتحدة فهمت المبادىء السياسية للوفاق بأنها لا تشمل فقط العلاقات الروسية - الامريكية وانما تشمل ايضا بقية انحاء المعمورة اي الاحجام عن تغيير الواقع السياسي في المجتمع الدولي لصالح اي من الاطراف. أما بالنسبة للاتحاد السوفييتي فلقد فهم المبادىء السياسية للوفاق على أنها محصورة في العلاقات الروسية - الامريكية وأنها لا تعني بأي حال من الاحوال تجميد الواقع السياسي والاجتماعي الدولي او منع الاتحاد السوفييتي من التعاطف مع أو دعم الحركات الاستقلالية القومية والحكومات الحليفة والصديقة[٥١]. وانطلاقا من هذا المفهوم يصف الاتحاد السوفييتي تدخله في افغانستان و بولندا بأنه لا يتنافى مع المبادىء الاساسية السياسية للوفاق لانه يقع خارج اطار العلاقات الروسية - الامريكية.

51- Draper, Op. Cit., p. 189.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية

لقد سبق وأن عرفنا السياسة الخارجية بأنها القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية والاعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات. وفي هذا الفصل سنتناول بشيء من التفصيل الاعتبارات التي تؤخذ عند تحديد الهدف الخارجي العام للدولة. والكيفية التي يتم بها تحويل الهدف العام الى قرار محدد أي صناعة القرار، والوسائل التي تستخدم التنفيذ القرار متى ما تم اتخاذه.

ان سياسات الدول ليست من صنع الدول ذاتها وانما هي من صنع افراد رسميين يمثلون الدولة و يعرفون بصناع القرارات. وحتى تكون القرارات السياسية حكيمة يجب ان تخدم المصلحة الوطنية وتبنى على أسس علمية وتأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية. ولتحقيق هذه المتطلبات الاساسية للقرارات الحكيمة يجب تحديد هدف السياسة الخارجية تحديدا دقيقا. وهذا يتطلب معرفة العوامل التي تحدد الاطار العام للسياسة الخارجية للدولة مثل الموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية، المنشآت الصناعية والعسكرية، السكان، القيادة السياسية، الايديولوجية، وجهاز الاعلام.

وبعد تحديد الهدف الخارجي العام للدولة تأتي عملية صناعة القرار وهي العملية التي يتم من خلالها تحويل الهدف القومي العام الى قرار محدد. وعملية صناعة القرار عملية في غاية التعقيد لأنها تختلف من دولة الى أخرى حسب تركيبة النظام السياسي للدولة وفي داخل الدولة، وبغض النظر عن طبيعة نظامها السياسي، يشارك في عملية صناعة القرار عدد من الاجهزة الحكومية وغير الحكومية والتي لها مواقف مختلفة تجاه كل سياسة ولها المقدرة على التأثير على وجهة القرار

الحكومي. واذا أردنا أن نبسط عملية صناعة القرار فيمكن ان نميز بين مجموعتين: الاجهزة الحكومية والاجهزة غير الحكومية. الاجهزة الحكومية تتمثل بالسلطة التنفيذية وما يتبعها من وزارات ودوائر حكومية والسلطة التشريعية وما تشمله من لجان مختلفة. أما الاجهزة غير الحكومية فهي تشمل الاحزاب السياسية، وجماعات المصالح، الاعلام، والرأي العام.

ويتلو عملية صناعة القرار السعي لتنفيذه وعادة ما يكون لدى الدولة عدد من وسائل تنفيذ القرارات الخارجية. وابرز هذه الوسائل الدبلوماسية، القوات المسلحة، الوسائل الاعلامية، والادوات الاقتصادية. وقد تستخدم الدولة احدى تلك الوسائل لتنفيذ القرار الخارجي، كما قد تستعمل اكثر من وسيلة لتنفيذ قرار واحد. كل هذا يعتمد على طبيعة القرار الخارجي وامكانات الدولة والوسائل المتاحة لها.

المبحث الاول

تحديد الاهداف الخارجية

أولا: عوامل السياسة الخارجية Foreign Policy Factors

يميز كل من «كينث تومبسون» و «روي مكريدس» بين ثلاثة أنواع من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية. عوامل مادية دائمة ديمومة نسبية وتشمل الموقع الجغرافي للدولة ومواردها الطبيعية. عوامل مادية أقل ديمومة وتشمل المنشآت الصناعية والعسكرية للدولة. عوامل انسانية ويمثل الجانب الكمي منها عدد السكان في حين يمثل الجانب النوعي منها القيادة السياسية، الايديولوجية، والاعلام[1].

أ ـ العوامل المادية الدائمة ديمومة نسبية:

ونقصد بهذا النوع العوامل التي لا تتغير خلال فترة قصيرة من الزمن. ويحتل الموقع الجغرافي للدولة مكان الصدارة في هذا النوع من العوامل. فكون الدولة داخلية اي لا تقع على منافذ بحرية مثل افغانستان يفرض قيدا على سياستها الخارجية يتمثل في عدم تحملها لنزاع طويل المدى مع الدولة التي توفر لها أقرب منفذ بحري (باكستان). وما قيل عن باكستان وافغانستان يمكن أن يقال عن تأثير الموقع الجغرافي على علاقة سوريا مع لبنان. فكون سوريا محيطة بلبنان من جميع الجهات البرية ـ باستثناء الجهة الجنوبية المجاورة لاسرائيل ـ يفرض قيدا على سياسة لبنان الخارجية يتمثل بالابقاء قدر الامكان على علاقات ودية مع سوريا تكفي لتصدير المنتجات اللبنانية واستيراد ما يحتاجه لبنان من

---

١ ـ كينث تومبسون وروي مكريدس «نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها» في روى مكريدس (مشرف) **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم** ترجمة د. حسن صعب (بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٦٦م)، ص ٣٣.

مواد أولية. كما أن موقع بريطانيا ووضعها الجغرافي حتم عليها امتلاك اسطول بحري وتجاري وعسكري لحماية أمنها الاقتصادي والعسكري. وفي هذا المجال يقول السير ايري كراو «أن وضع بريطانيا الجغرافي على جانب المحيط الذي لم يتغير هو الذي املى الطابع العام لسياستها الخارجية كدولة جزيرة تتبعها مستعمرات و يتوقف بقاؤها وحياتها على امتلاكها لقوة بحرية هامة»[٢]. أما كون الدولة محاطة بعدد من الدول مثل الاتحاد السوفييتي والذي يجاوره اكثر من أحد عشر دولة فان مثل هذا الوضع سيكون لصالحه في حالة كونه أقوى من الدول المجاورة سواء كانت منفردة او مجتمعة حيث سيمارس ضغوطاً على الدول المجاورة لانتهاج سياسة خارجية مقبولة منه. لكن تعدد الدول المجاورة سيكون في غير صالحه اذا كان دولة ضعيفة غير قادرة على مقاومة أي تحالف من الدول المجاورة يسعى لتهديد أمنه. وهذا يعطينا صورة لوضع المملكة. فالمملكة يجاورها ثمان دول ولها العديد من المنافذ البحرية سواء على الخليج العربي أو البحر الأحمر مما أعطاها مرونة عالية في الاستيراد والتصدير. لكن سعة رقعتها الجغرافية وطول حدودها وتعدد الدول المجاورة لها زاد من مسؤولياتها الأمنية وفرض عليها بناء قوة عسكرية بحرية وبرية وجوية لحماية اقليمها وحراسة حدودها. لا شك أن التطور التكنولوجي قد قلل من أهمية العامل الجغرافي، لكنه لم يقض عليه. فتقدم اليابان وبريطانيا التكنولوجي لم يقض على حقيقة ان هاتين الدولتين تقعان في جزر مفصولة عن بقية العالم ببحار وان بقاءهما يعتمد على امتلاكهما اسطولاً بحرياً يضمن لهما الاتصال مع بقية اقطار العالم. كما ان اتساع الاراضي السوفيتية والصينية جعل من الصعب غزو هذه الاراضي واحتلالها بسهولة رغم التطور التكنولوجي الذي شهدته الاسلحة الحربية.

أما الموارد الطبيعة فهي تشكل العامل الثاني من العوامل المادية الدائمة ديمومة نسبية. وفي الموارد الطبيعية يمكن ان نركز على انتاج السلع الاستراتيجية ونعني بها البترول والمواد الغذائية. فالبترول يعتبر في عالمنا العاصر مادة أساسية في السلم والحرب. ولقد عبر عن هذه الاهمية «كليمنصو» رئيس وزراء فرنسا خلال

---

٢ - كينث تومسون وروي مكريدس، **المصدر نفسه**، ص ٣٥.

الحرب العالمية الأولى، حينما قال «ان نقطة من البترول تساوي نقطة دم من دماء جنودنا». ففي السلم يعتبر البترول المقوم الاساسي للحياة الاقتصادية والصناعية. فكل حركة النقل تعتمد على البترول. والبترول يمثل مصدر الطاقة الوحيد للعديد من الصناعات والخدمات. كما أنه يدخل كمادة أولية للعديد من الصناعات الأساسية. وفي الحرب يلعب البترول دوراً اكثر اهمية. اذ ان كل الاسلحة الحربية الحديثة تعتمد على الطاقة المولدة من مشتقاته. فانعدام البترول أو نقصنه في دولة ما يعني هزيمة مؤكدة لقواتها[3]. لقد اصبح البترول بسبب اهميته الاستراتيجية عنصراً هاماً في السياسة الدولية اذ ان امتلاك بعض الدول له مثل المملكة جعلها تحتل مكانة مرموقة في المجتمع الدولي واعطاها نفوذاً لا يمكنها الحصول عليه بدونه. كما ان اعتماد الدول الصناعية على البترول المستورد اضعف من قوتها وجعلها تفقد بعض النفوذ لصالح الدول المصدرة. لقد أدركت كل من الدول المصدرة والمستوردة اهمية البترول ودوره في السياسة الدولية. لذا سعت لتطوير نوع خاص من العمل الدبلوماسي للتعامل مع البترول كعامل في السياسة الدولية وهذا النوع الخاص من الدبلوماسية تطور واصبح يعرف في الوقت الحاضر «بدبلوماسية البترول» Oil Diplomacy[4].

وفيما يتعلق بانتاج المواد الغذائية فهو من الأهمية بمكان لأن من الاهداف الاساسية للدولة في سياستها الخارجية ضمان بقاء كيان الدولة وشعبها. ان تمتع بعض الدول - مثل الولايات المتحدة الامريكية - بشبه اكتفاء ذاتي من المواد الغذائية جعلها في مركز قوة وفي مأمن من أية ضغوط خارجية تمارس ضد معيشة شعبها. بل ان الاكتفاء والوفرة في المواد الغذائية اللتين تنعم بهما الولايات المتحدة جعلها تستغل هذا العنصر من عناصر قوتها لتحقيق بعض اهدافها الخارجية. كما ان نقص المواد الغذائية في بعض الدول يجعلها في مركز ضعف، لأن كل حكومة ملزمة بتأمين حد معقول ومقبول من مستوى المعيشة

3- Hans J. Morgenthau, **Politics Among Nations; The Struggle for power & peace,** (New York. Alfred A.Knopf, 1973) p. 117-118.

4-. Sheikh Rustum Ali, **Saudi Arabia & Oil Diplomacy** (New York. Praeger Publisher, 1976) Chapter Five & Six. See also Jordan J. Paust & Albert P. Blaustein, **The Arab Oil Weapon** (New York. Oceana Publications, 1977) Part II.

للشعب وهذا ما يدفعها للتنازل عن بعض الطموحات الخارجية من اجل الحصول على امدادات المواد الغذائية. ان نقص المواد الغذائية وتوفرها له اثر اكبر في وقت الحروب والازمات حينما تكون المواصلات عرضة للخطر و يكون الخيار الوحيد أمام الدولة هو الاعتماد على انتاجها القومي واحتياطيها الاستراتيجي من المواد الغذائية. لقد كان من الاسباب الرئيسية التي دفعت المانيا في الحرب العالمية الاولى والثانية الى تصعيد الحرب ومحاولة حسمها بسرعة قلة مخزونها من المواد الغذائية. أما بريطانيا فلقد واجهت ازمة بقاء خلال الحرب العالمية الثانية حينما دمرت الغواصات والطائرات الألمانية مواصلاتها مع الخارج في الوقت الذي لا تنتج فيه أكثر من ٣٠٪ من حاجاتها من المواد الغذائية.

ب ـ العوامل المادية الأقل ديمومة:

وهذا النوع من العوامل أقل استمرارا او ديمومة من العوامل السابقة. وهو يتمثل في المنشآت الصناعية والعسكرية. بالنسبة للمنشآت الصناعية اصبحت تشكل عنصرا هاما في قوة الدولة. وهذه المنشآت هي التي مكنت بريطانيا لفترة من الزمن ان تتحكم في توازن القوى العالمي، وهي التي أعطت اليابان مكانة مرموقة في المجتمع الدولي، وأخيرا هي التي جعلت روسيا وأمريكا القوى الاعظم في المنظومة الدولية. ان توفر المنشآت الصناعية في دولة ما لا يعكس فقط مستوى المعرفة التقنية التي وصلت اليها الدولة ومدى تقدمها وانما يعكس ايضا مقدرتها الاقتصادية والتي من خلالها يمكن ان تبني قوة سياسية. لقد اصبح تطوير المنشآت الصناعية هدفا قوميا لكل الدول سواء المتقدمة منها أو التي في طور النمو. وما مجمع الجبيل و ينبع الصناعي في المملكة الا تجسيد وخطوة نحو تحقيق هذا الهدف القومي[٥]. ان التقدم في أسلوب حياة الأمم والانسان جعل توفير المنتجات الصناعية وبالذات التكنولوجية منها لا يقل اهمية عن توفير المواد الغذائية. فالتكنولوجيا وما توفره من وسائل اتصالات وخدمات أصبحت اساسا للتغذية الفكرية والراحة الاجتماعية مثلما الغذاء يمثل اساسا لبقاء الانسان.

---

٥ ـ غازي عبد الرحمن القصيبي، **الجبيل وينبع: كيف ولماذا؟** (الرياض: نبراس للاعلام، ١٤٠١ هـ).

أما المنشآت العسكرية فهي عادة ما تقترن بالمنشآت الصناعية، والأمم المتقدمة في المنشآت الصناعية عادة ما تكون لديها القاعدة للانطلاق في بناء المنشآت العسكرية. ان دور المنشآت العسكرية كعامل في السياسة الخارجية يفوق دور المنشآت الصناعية لسبب رئيسي وهو أننا نعيش في مجتمع دولي يحكمه توازن القوى بين دوله الصغرى وتوازن الرعب بين دوله الكبرى. لقد احتل كل من الاتحاد السوفييتي واسرائيل مكانة بارزة في المجتمع الدولي بسبب ما لديهم من منشآت عسكرية ولم يتردد كل منهما في الاستفادة من تلك المنشآت في تحقيق اهدافه الخارجية خصوصا الامنية منها. وعندما نتكلم عن المنشآت العسكرية يجب ان لا نقيد مفهومنا بالمنشآت الحربية كالمصانع وانما يجب ان يتسع المفهوم ليشمل عدد الجيش وعتاده ومبدأه الاستراتيجي. فالمصانع الحربية سوف لن يكون لها أهمية ما لم يتوفر عدد من الجيش قادرا على وراغب في استخدام ما تنتجه المصانع لتحقيق الاهداف العسكرية المنشودة. وكذلك فان المبدأ الاستراتيجي له أهمية أيضا. فاحيانا تتوفر الاسلحة الحديثة والعدد الكافي من المقاتلين لكن خطة القتال تكون خطة فاشلة وهذا يؤدي الى فشل كافة المجهودات الحربية.

جـ - العوامل الانسانية:

ويتمثل جانبها الكمي بالسكان. وللسكان دور بارز في التأثير على السياسة الخارجية للدولة وذلك من خلال تأثيره على قوتها الوطنية. ففي السلم كثرة السكان تساعد على تحقيق عنصر اساسي من عناصر الانتاج وهو العمل. فبدون توفر هذا العنصر تكون عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية متوقفة على استقدام عمالة اجنبية. وهذه العمالة الاجنبية قد يكون من الصعب على بعض الدول استقدامها لاعتبارات مالية. أما الدول القادرة على استقدامها فستواجه مشاكل اجتماعية نتيجة لاختلاف القيم والعادات والمفاهيم بين السكان الاصليين والمستقدمين. ان الدول الصناعية والقوية سواء في المعسكر الشرقي او الغربي لديها عدد كافي من السكان لتحقيق متطلبات تنميتها الاقتصادية. وفي الحرب يبرز عدد السكان اكثر اهمية اذ أنه رغم التطور التكنولوجي في الاسلحة الحربية وفي طريقة استخدامها لا يزال لعدد الجنود دور في نتيجة المعارك. فلا تزال للدول التي لديها كثافة سكانية سيطرة في القيادة الاقليمية. فرغم الخبرة

والكفاءة القتالية التي يتمتع بها جيش فيتنام الشمالية الا أنه واجه صعوبات في الصمود حتى لفترة محدودة أمام القوات الصينية في الحرب التي جرت بين الدولتين عام ١٩٧٩م، وذلك بسبب كثافة القوات الصينية. وفي الحرب العراقية ـ الايرانية والتي لا تزال مستمرة استفادت ايران من تفوقها على العراق في العنصر البشري لتطويل أمد الحرب وتحويلها من حرب خاطفة الى حرب استنزاف تعتمد على عدد ونوعية المقاتلين اكثر مما تعتمد على الاسلحة المتاحة ونوعيتها.

أما الجانب النوعي للعوامل الانسانية فيتمثل بالقيادة، الايديولوجية، والاعلام. فللقيادة دور بارز في توجيه السياسة الخارجية للدولة. فالزعيم سواء كان ملكا أو رئيسا هو الذي يتولى المبادرة بالتعاون مع مستشاريه في اقتراح السياسة الخارجية. وعندما نتحدث عن القيادة فان هذا يتطلب معرفة شخصية القادة في البلاد وملاحظتهم ملاحظة تجريبية للتعرف على خلفيتهم الاجتماعية وانتمائهم الطبقي ووضعهم المادي والتزاماتهم العقائدية والدينية وسلوكهم الشخصي والرسمي. فكل هذه الاعتبارات تؤثر في الزعيم وبالتالي تؤثر في توجيه السياسة الخارجية. فكون الزعيم ينتمي لحزب سياسي معين أو يلتزم بعقيدة سياسية او دينية يترتب على ذلك مراعاة الزعيم عند توليه السلطة لبرنامج الحزب السياسي الذي ينتمي اليه وتعليمات العقيدة السياسية او الدينية التي يلتزم بها. وبالاضافة الى معرفة التزامات الزعيم الحزبية والعقائدية يجب معرفة سلوك الزعيم في اتخاذ القرارات. هل الزعيم مثلا يتسرع وينفرد في اتخاذ القرارات؟ أم أنه يتروى ويحبذ الصبر ويتبادل الرأي قبل الاقدام على فعل أو رد فعل في السياسة الخارجية؟.

أما الايديولوجية فهي تشكل عادة الاطار العام للسياسة الخارجية للدولة وما زاد من اهميتها في السياسة الخارجية التزام الدول العظمى بها. انه من الصعب على دولة ايديولوجية مثل الاتحاد السوفييتي ان يسلك نهجا مخالفا بصورة جذرية لمبدىء الماركسية ـ اللينينية. وحتى أن أرغم على الخروج على مبادىء الماركسية خدمة لمصالحه القومية فانه يبذل كثيرا من الجهد لتفسير هذا الخروج على أنه تنازل تكتيكي مؤقت فرضته ظروف مؤقتة. ان الايديولوجية عادة ما

تكون المصدر الاساسي للمبادىء العامة للدولة والتي تشكل الدليل الرئيسي للسياسة الخارجية. فانطلاقا من التزام كثير من الدول العربية بالقومية العربية كأيديولوجية ترتب عليه التزام هذه الدول بمبدأ الوحدة العربية وأصبحت أية خطوة ضد الوحدة خروجا على الايديولوجية القومية وعملا منافيا للولاء القومي. ان التفسير الاساسي للتقارب بين الدول الغربية الرأسمالية او بين الدول الشرقية الاشتراكية هو الانتماء الايديولوجي المشترك والذي انبثق منه وحدة المصالح والعدو المشترك. فالايديولوجية اذا هي العامل الاساسي الذي بنيت عليه التكتلات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية المعاصرة.

ولا يقل دور الاعلام في التأثير على المسياسة الخارجية عن دور الايديولوجية. فالاعلام يلعب دورا مزدوجا في التأثير على السياسة الخارجية. فهو من ناحية يمد صناع السياسة الخارجية في الدولة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار السياسي. لقد تطورت وسائل الاعلام في الدول الديمقراطية واصبح لديها مقدرة تفوق مقدرة الحكومات في الحصول على المعلومات وتحليلها. ومن ناحية أخرى يؤثر الاعلام على مواقف الجماهير و يلعب دورا بارزا في دعم أو رفض سياسة الحكومة الخارجية. ان دعم الجهاز الاعلامي لسياسة الحكومة الخارجية سيساعد الحكومة على الحصول على الدعم الشعبي لسياستها ويجعل قراراتها قرارات ديمقراطية تتمتع بدعم معنوي عال. أما وقوف الجهاز الاعلامي ضد سياسة الحكومة فانه سيحد من مقدرة الحكومة على التحرك عند تنفيذ السياسة وسيقلص من الدعم لها مما يجعلها تنطلق في تنفيذ قراراتها من اساس ضعيف يحول دون تحقيق الاهداف المرجوة من اتخاذ القرار[٦].

ثانيا: الاهداف القومية: National Goals

ليس من السهل تحديد الهدف القومي الخارجي لدولة من الدول. فنادرا ما تكون الاهداف الحقيقية علنية. وأمام رغبة الدول النشطة في المجتمع الدولي في اخفاء نواياها الحقيقية يكون تحديد الاهداف القومية للدولة مجرد افتراضات اولية.

---

٦ - تومبسون، ومكريدس، المصدر نفسه، ص ٤٨ - ٤٩.

يعرف الأستاذ «اسماعيل صبري مقلد» الهدف القومي بأنه «وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عن طريق تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والامكانيات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري البحت الى مرحلة التنفيذ»[٧]. والاوضاع الخارجية للدول عادة ما يحددها صناع القرارات في الدولة و يأخذون بعين الاعتبار عند تحديدها الجوانب السابق ذكرها وهي العوامل المؤثرة في سياسة الدولة الخارجية واتجاه الدولة وفهمها لدورها في المجتمع الدولي.

ان أول هدف قومي لأي دولة هو حماية الاقليم من أي عدوان خارجي او تفكك داخلي. والعدوان الخارجي عادة يأتي من دول مجاورة، أما التفكك الداخلي فهو يأتي من الحركات الانفصالية التي تنشأ في الدولة وتسعى للحصول على الاستقلال السياسي الكامل والتحول الى دولة مستقلة. فالدولة عادة ما توظف كل امكانياتها القومية وجهودها الخارجية لردع المعتدي من الخارج والحيلولة دون الانفصال من الداخل. و بالاضافة الى المحافظة على كيان الدولة من العدوان الخارجي والانفصال الداخلي فان حماية الاقليم تعني ايضا حمايته من القيم الخارجية التي يشكل دخولها له أثر على تماسكه وولاء سكانه. فأحيانا تواجه الدولة غزوا فكريا او ترويجا عقائديا يهدف الى تغيير سلم أولو يات ولاء المواطن لصالح الأفكار والقيم الخارجية وعلى حساب الانتماء للوطن والامة، وهذا يمثل خطرا على أمن الدولة وتماسك شعبها. كما أن حماية الاقليم تعني ايضا حماية النظام السياسي الحاكم للاقليم اذا كان هذا النظام يمثل معنى خاصا بالنسبة للشعب. فحماية النظام تعني حماية القيادة التي تمثل المجتمع ورغباته وتجسد ارادة الشعب وتطلعاته واسقاط النظام دون رغبة الشعب سحقا للارادة الشعبية واستئصالا للشخصية القومية.

أما الهدف القومي الثاني فهو تنمية امكانيات الدولة من القوة. فحماية الاقليم سوف لن تتم الا بتوفر القوة القومية الكافية لردع المعتدي أو المنشق

٧ ـ اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات** (الكويت: جامعة الكويت ـ كلية التجارة ١٩٧٩م)، ص ١٢٨.

وهزيمته في حالة اقدامه على الاعتداء او الانفصال. ان تنمية القوة يتطلب في الوقت الحاضر امكانات كبيرة يصعب على أية دولة بمفردها توفيرها مما يفرض عليها التعامل مع الآخرين لتوفير الجهد والامكانيات المطلوبة عن طريق شراء السلع والخدمات اللازمة للأمن القومي او عن طريق التعاون والتحالف. ونجاح الدولة في الحصول على الامكانيات المطلوبة يتطلب سياسة خارجية فعالة ودبلوماسية نشطة تستطيع اقناع الآخرين بالموافقة على ما تطلبه الدولة من سلع وخدمات للمحافظة على أمنها أو الدخول معها في تحالف أو تعاون يضمن بقاءها وتماسك كيانها.

والهدف القومي الثالث هو رفع مستوى رفاهية المواطن. لقد احتل هذا الهدف مكانة بارزة في سلم أولويات الاهداف القومية خصوصا في الدول المتقدمة والتي اصبح امنها القومي ليس بمشكلة بل ان مشكلتها توفير مستوى مقبول من الرفاهية لمواطنيها[٨]. لقد أصبحت البطالة والتضخم وانخفاض معدل النمو الاقتصادي هي المشاكل التي تشغل بال حكومات الدول المتقدمة حيث أصبح بقاء الحكومات في السلطة رهينا بحل هذه المشاكل الاقتصادية. وأمام بروز هذه المشاكل واهميتها كرست السياسات الخارجية للدول المتقدمة للبحث عن حلول لها. لذا ظهرت «الدبلوماسية الاقتصادية» التي تجعل من تحسين الوضع الاقتصادي للدولة هدفا لها وتسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق وسائل اقتصادية مختلفة مثل التكتلات الاقتصادية والتسهيلات المالية والتجارية. وحتى في الدول المتخلفة أصبحت التنمية الاقتصادية هدفا اساسيا تنشده في سياستها الخارجية. ولتحقيق هذا الهدف قامت الدول المتخلفة بتحسين علاقاتها الدبلوماسية مع الدول المتقدمة والدول الغنية ومع مؤسسات التنمية الدولية والاقليمية والتي تستطيع ان تقدم لها العون وتساعدها على تحقيق خططها التنموية وطموحاتها القومية.

والهدف الرابع للسياسة الخارجية هو التوسع. والميل للتوسع يعتبر جزءا من

8- Wolfrom F. Hanrieder, "Dissolving International Politics: Reflections on the nation-state" **The American Political Science Review,** 72:4, December 1978, p. 1278.

الطبيعة العامة لكل القوى الكائنة في المجتمع السياسي الدولي. فنمو الطاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية للدولة يخلق فيها نزعة للتوسع[٩]. والتوسع قد يكون عسكريا، سياسيا، او عقائديا. فالتوسع العسكري يتم عادة عن طريق استخدام الدولة لقواتها المسلحة لتوسيع اقليمها. وقد يكون الدافع وراء التوسع الاقليمي اعتبارات اقتصادية مثل ضم مناطق غنية بالموارد الطبيعية، أو اعتبارات عسكرية مثل ضم مناطق لها أهمية استراتيجية، أو اعتبارات قومية مثل ضم مناطق تسكن بها أقليات تربطها بالدولة الساعية للتوسع روابط قومية. كما أن التوسع قد يكون سياسيا وهذا يعني بسط النفوذ السياسي لدولة كبرى على دولة صغرى دون احتلال اقليمها وانما عن طريق اتفاقيات ومعاهدات سياسية. وبواسطة هذه المعاهدات توسع الدولة رقعة نفوذها السياسي مما يعطيها ثقلا أكبر وأهمية اكثر في المجتمع الدولي. أخيرا قد يكون التوسع عقائديا وهذا يعني نشر عقيدة الدولة السياسية في دولة أخرى. ومتى ما وفقت الدولة في نشر عقيدتها السياسية فان هذا يوجد لها حليفا عقائديا يساعدها في تنفيذ سياستها الدولية وتحقيق اهدافها القومية.

وعلى خلاف الهدف السابق والذي يأخذ صفة المبادرة أو السعي للتوسع قد يكون هدف السياسة الخارجية هو الدفاع عن معتقدات الدولة امام التحديات التي تواجهها من المعتقدات الأخرى. وأحيانا يكون التحدي لمعتقدات الدولة قويا لدرجة ان مواجهته تصبح مطلبا قوميا اذ ان تركه سيترك اثرا سلبيا على استقرار النظام السياسي للدولة وعلى قيم ووحدة المجتمع. والدفاع عن معتقدات الدولة يتطلب جهدا كبيرا تسخر فيه كل أدوات السياسة الخارجية وبالذات الدبلوماسية والاعلام لاقناع الدول الأخرى بالكف عن التدخل في معتقدات الدولة ولتعريف المواطنين بخطورة الغزو العقائدي الخارجي واثره على شخصية الأمة ووحدتها.

أخيرا هناك هدف السلام الدولي. وهذا الهدف غالبا ما يكون هدفا علنيا لكل الدول. فكل دولة تريد ان تعلن انها تنتمي الى مجموعة الدول «المحبة للسلام» لما في هذه الرغبة العلنية من خدمة اعلامية وأمنية للدولة.

---

٩ - مقلد ، المصدر نفسه، ص ١٣٤.

فمحبة الدولة للسلام العالمي شرط أساسي لعضوية الأمم المتحدة ووسيلة هامة لجذب احترام وتعاطف المجتمع الدولي. كما أن تطور الاسلحة وقوتها التدميرية جعل الحرب وسيلة غير مرغوبة لضمان بقاء الدولة وحل محلها السلام كوسيلة للبقاء والاستقرار. لكن ما يجب ادراكه هو أن كثير من الدول تعلن ان السلام الدولي هدف قومي الا أنها في ممارستها وسلوكها تسعى لتقويض السلام العالمي ولتحقيق المزيد من المصالح القومية. لذا فان هدف السلام العالمي وان كان هناك اجماع بين الدول على اعلانه كهدف قومي فان الدول تختلف في اخلاصها لهذا الهدف وسعيها الحقيقي لتجسيده.

المبحث الثاني

صنع السياسة الخارجية

يقصد بصنع السياسة الخارجية تحويل الهدف العام للدولة الى قرار محدد. وكما سبق وأن ذكرنا السياسة الخارجية للدولة ليست من صنع الدولة نفسها بل هي من صنع افراد وجماعات يمثلون الدولة و يعرفون بصناع القرارات. لذا فصناعة قرارات السياسة الخارجية يمكن ان تدرس في ضوء التفاعل بين متخذي أو صناع القرارات و بيئتهم الداخلية.

لتحقيق هدف ما او اشباع حاجة معينة لا بد من عمل أو فعل. وما يميز قرارات السياسة الخارجية عن بقية القرارات هي أنها تخضع لتفاعل فريد من نوعه الا وهو التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية وما يحتويه ذلك التفاعل من ضغوط مختلفة ومتعارضة. ان عملية صناعة القرار الخارجي تختلف من دولة الى اخرى حسب تركيبة النظام السياسي للدولة. الا أنه رغم هذا الاختلاف في النظم السياسية للدول فان هناك اصولا مشتركة في صنع السياسة الخارجية. فبغض النظر عن طبيعة النظام السياسي يشارك في صناعة القرار الخارجي عدد من الاجهزة الحكومية وغير الحكومية والتي عادة ما يكون لها مفاهيم ومواقف مختلفة عن السياسة الخارجية. الا أنه خلال عملية صناعة القرار تقلل التناقضات بين الاجهزة المختلفة وتقرب وجهات النظر بقدر الامكان ثم يتخذ القرار. وعموما يمكن ان نميز بين مجموعتين تساهمان في صنع السياسة الخارجية هما: المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية. المؤسسات الحكومية تتمثل بالسلطة التنفيذية وما يتبعها من اجهزة فرعية مثل الوزارات والمؤسسات العامة، وكذلك السلطة التشريعية وما تشمله من لجان مختلفة. أما المؤسسات غير الحكومية فهي تشمل الاحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والاعلام، والرأي العام.

المؤسسات الحكومية: Governmental Institutions

ان اكثر المؤسسات الحكومية وضوحا في صنع السياسة الخارجية هي المؤسسات الامريكية. ورغم الاختلافات التي سنشير اليها بين مؤسسات صنع السياسة الخارجية الامريكية وبين مؤسسات صنع السياسة الخارجية في الدول الأخرى فانّ مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية هي المؤسسات الوحيدة في العالم المتاحة لنا المعلومات الكافية عنها والتي يمكن اعتبارها مؤسسات وفق معايير «هنتغتن» للمؤسسات السياسية[1]. كذلك هي الأقرب الى ذهن الباحث الاكاديمي والمواطن العادي في دول العالم. لذا رغم أن حديثنا عن المؤسسات الحكومية ودورها في صنع السياسة الخارجية سيكون حديثا عاما وليس منصبا فقط على الحكومة الامريكية الا أننا نود الاشارة الى ان الهيكل العام الذي سوف نستخدمه لتحليل صنع السياسة الخارجية هو الهيكل الامريكي، كما نود الاشارة ايضا الى ان مفهوم المؤسسات الحكومية سوف يشمل ليس فقط المفهوم التقليدي وهو الحكومة (السلطة التنفيذية) وانما يشمل ايضا السلطة التشريعية. بكلمة أخرى، مفهوم المؤسسات الحكومية يشمل المؤسسات السياسية التي يحدد لها دستور الدولة دورا بارز في صنع القرارات الخارجية.

رئيس الحكومة: Head of Government

ان أول خطوة يبدأ بها صنع القرار هي «مشروع القرار» حيث تتقدم الحكومة ممثلة برئيسها بالمشروع الى السلطة التشريعية (الكونغرس). وفي الحكومة تبدأ فكرة المشروع اما بمبادرة من رئيس الحكومة أو من أحد وزرائه أو مستشاريه سواء نتيجة لمبادراتهم الذاتية أو نتيجة لطلب تقدمت به حكومة اجنبية. وعادة ما يكون لرئيس الدولة دورا بارزا في صناعة القرار السياسي في الدولة ذات النظام الرئاسي مثل امريكا حيث يجمع الرئيس بين رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية. ولقد اكد الرئيس الامريكي السابق «هاري ترومان» أهمية الرئيس الامريكي في

1- Samuel P. Huntington, **Political order in Changing Societies**, (New Haven: Yale University Press, 1968) p. 12-24.

صنع السياسة الخارجية حينما قال «أنا الذي أصنع السياسة الخارجية»[٢]. وفي الدول ذات النظام البرلماني مثل بريطانيا والهند والتي لها رئيس دولة بالاضافة الى رئيس الحكومة يكون دور رئيس الدولة - سواء كان ملكا او رئيس جمهورية - دورا مراسيميا فقط يتمثل باستقبال السفراء وتمثيل الدولة في المناسبات القومية والدولية. أما صنع القرارات الخارجية فيترك لرئيس الحكومة مع وزرائه. وفى الدول الشيوعية، الدور البارز في صنع السياسة الخارجية يحتفظ به سكرتير عام الحزب والمكتب السياسي والذي عادة ما يضم رئيس الحكومة ووزير الخارجية. أما في الدول النامية بصفة عامة فان الدور البارز في صنع السياسة الخارجية يحتكره زعيم الدولة سواء كان ملكا او رئيس جمهورية والذي يتولى احيانا رئاسة الحكومة (مجلس الوزراء) بالاضافة الى زعامة الدولة.

ان أهمية دور رئيس الحكومه في صنع السياسة الخارجية تستمد عادة من السلطات الواسعة التي يمنحها له دستور الدولة، ومن طبيعة العمل في مجال السياسة الخارجية. ففي امريكا مثلا ينص دستور الدولة على أن الرئيس هو القائد الاعلى للقوات المسلحة وهو القناة الرسمية الوحيدة للاتصال بالحكومات الاجنبية[٣]. وفي عام ١٩٣٦م، أكدت المحكمة الفدرالية العليا في أمريكا ما نص عليه الدستور الامريكي حيث قضت بان للرئيس وحده سلطة تمثيل الحكومة الامريكية في مجال العلاقات الدولية[٤]. فلا الكونجرس الامريكي ولا أي جماعة او ادارة اخرى يمكنها التفاوض مع الحكومات الأخرى باسم الحكومة الامريكية. وبالاضافة الى هذه الصلاحيات الدستورية الواسعة فان طبيعة العمل في مجال السياسة الخارجية يعطي الحكومة ممثلة برئيسها سلطة خاصة. فالمعروف ان ادارة الشؤون الخارجية في أي دولة تتطلب معلومات سرية ومثل هذه المعلومات تتاح لعدد محدود من المسؤولين في مقدمتهم رئيس الحكومة. ووفقا «لشلسنجر» عدم توفر

2- Louis W. Koenig, **The Chief Executive** (New York: Harcourt: Brace Jovanovich, Inc., 1975) p. 213.

3- Floyed G. Cullop, **The Constitution of the United States: An Introduction** (New Jersey, The New American Library. 1969) Article 11. Section 2, p. 52-53.

4- Henry A. Turner (Co-author), **American Democracy in World Perspectives** (New York: Harper & Row Publications, 1976) . 347.

هذه المعلومات السرية لدى الكونجرس وغيره من الاجهزة الأخرى يجعلها غير قادرة على اتخاذ اي قرار صحيح في مجال العلاقات الدولية[٥].

وعندما نتحدث عن دور الرئيس في صنع السياسة الخارجية فلا يعني انه يقوم بنفسه باعداد مشروع القرار وبلورة الافكار. بل أنه كثيرا ما يلجأ للاستنارة والترشيد الى جهاز استشاري ضخم يضم مستشارين ذوي خبرة ومعرفة في الشؤون الدولية. وفي أمريكا وغيرها من دول العالم يقوم مستشاروا رئيس الحكومة في الشؤون الدولية بدور لا يقل عن دور وزير الخارجية ان لم يكن اكثر. فالمستشارون نظرا لاتصالهم شبه اليومي برئيس الحكومة وتوفر المعلومات لهم يكونون الاقرب الى معرفة النظرة العامة لرئيس الحكومة وما يفضله من خيارات. لذا تكون توصياتهم الاكثر قبولا لرئيس الحكومة وكثيرا ما يفضلها على اقتراحات وتوصيات رؤساء الادارات الاخرى بمن فيهم وزير الخارجية.

أما دور بقية أعضاء الحكومة (الوزراء) في صنع السياسة الخارجية فهو عادة ما يكون دورا محدودا نظرا لنقص المعلومات المتاحة لهم وانشغالهم باختصاصاتهم. وكثيرا ما تحظى توصيات رئيس الحكومة ووزير خارجيته بموافقته أعضاء الحكومة. لكن هذه القاعدة لا تخلوا من استثناءات خصوصا اذا كانت الحكومة ائتلافية والوزراء يمثلون الاحزاب التي ينتمون اليها والتي قد يكون لها وجهة نظر في السياسة الخارجية تختلف عن وجهة نظر رئيس الحكومة. ففي مثل هذه الحالة تبرز الاختلافات داخل الحكومة حول وجهة السياسة الخارجية وقد تؤدي هذه الاختلافات الى وقف الائتلاف ومن ثم استقالة الحكومة.

وزير الخارجية: Minister of Foreign Affairs

ويلي رئيس الحكومة في الاهمية وزير الخارجية والذي يسمى في بريطانيا سكرتير الدولة للشؤون الخارجية وفي أمريكا بسكرتير الدولة. ويعتمد دور وزير الخارجية في صناعة السياسة الخارجية على علاقته برئيس الحكومة وعلى اهتمام

5- Arthur N.F. Shlesinger, Jr, **The Imperial Presidency** (New York: Populat Library, 1974) p. 49.

رئيس الحكومة بالسياسة الخارجية. فمن حيث العلاقة من المعروف انه اذا كان وزير الخارجية من اختيار رئيس الحكومة فهو عادة يحظى بثقته ويمنحه صلاحيات واسعة و يكون له دور كبير في صناعة القرار السياسي الخارجي. أما اذا كان وزير الخارجية مفروضا على رئيس الحكومة وتولي منصبه نتيجة لائتلاف حكومي أو مطالب حزبية ففي مثل هذا الوضع تكون علاقته مع رئيس الحكومة فيها نوع من التردد وعدم الثقة. وهذا يجعل رئيس الحكومة حذرا في منح الصلاحيات الواسعة لوزير خارجيته.

اما من حيث الاهتمام فان اهتمام رئيس الحكومة في السياسة الخارجية له اثر على دور وزير الخارجية. فخلال رئاسة الرئيس الأمريكي «ايزنهاور» للولايات المتحدة كان لوزير خارجيته «جون فوستر دلس» دور كبير في صنع السياسة الخارجية الامريكية لأن الرئيس «ايزنهاور» كان غير مهتم في تفاصيل القرارات بصفة عامة والخارجية منها بصفة خاصة. وعلى خلاف «ايزنهاور» كان الرئيس الامريكي «كنيدي» مهتما الى أبعد الحدود بتفاصيل القرارات التي يتخذها و بالذات الخارجية. وفي الاشهر الأولى من رئاسته للولايات المتحدة لوحظ ان سكرتير الدولة (وزير الخارجية) يتلقى باستمرار استفسارات من الرئيس «كنيدي» عن بعض التفاصيل الدقيقة في بعض الامور الخارجية[6]. وعموما يمكن القول أنه مهما كانت الثقة بين رئيس الحكومة ووزير الخارجية ومهما قل اهتمام رئيس الحكومة في المسائل الخارجية فان وزير الخارجية «لا يضع سياسات بدون موافقة رئيس الحكومة»[7].

و يستمد وزير الخارجية اهميته من رئاسته لاهم جهاز ذي صلة بالشؤون الدولية وهو وزارة الخارجية. وتعتبر وزارة الخارجية من المصادر الرئيسية للمعلومات الخارجية ومن الادوات الاساسية لتنفيذ السياسة الخارجية. فمن حيث المعلومات تقوم السفارات بارسال تقارير مفصلة ومستمرة عن أوضاع الدول المختلفة التي

6- **Burton M. Sapin, The Making of United States Foreign Policy** (The Brookings Institution, Washington, D.C. 1966) p. 75.

٧ - رليون ابشتاين «السياسة الخارجية البريطانية» في **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم** اشراف روى مكريدس، ترجمة حسن صعب. (بيروت، ودار الكتاب العربي، ١٩٦٦م)، ص ٨٦.

توجد بها. وبعد وصول هذه التقارير يتم تحليلها عن طريق خبراء مختصين موزعين على أقسام رئيسية في وزارة الخارجية. ويقدم ملخص لهذه التقارير بعد تحليلها الى وزير الخارجية مع نصيحة حول ما يجب ان تكون عليه السياسة الخارجية. وبالاضافة الى كون وزارة الخارجية مصدرا اساسيا للمعلومات فهي اداة هامة لتنفيذ سياسة الحكومة الخارجية. وتقوم وزارة الخارجية بتنفيذ السياسة الخارجية عن طريق بعثاتها الدبلوماسية وتعتبر مهمة تنفيذ السياسة الخارجية من أبرز مهام السلك الدبلوماسي. فهذا السلك وفقا لاحد كبار موظفيه «أداة للحكومة، لا يصنع السياسة بل ينفذها»[٨]. وبالاضافة الى مهمة جمع المعلومات وتحليلها وتنفيذ سياسة الدولة الخارجية تقوم وزارة الخارجية عن طريق السفارات التابعة لها بمهام جانبية اخرى مثل رعاية مصالح الدولة ومواطنيها في الخارج وتمثيل الحكومة والتفاوض باسمها.

الاستخبارات: Intelligence Organizations

ولها دور في صناعة السياسة الخارجية شبيهة بدور وزارة الخارجية، الا انها تتميز عن وزارة الخارجية بسرية نشاطاتها نظرا لعدم قانونية وشرعية ممارساتها. كذلك تختلف عن وزارة الخارجية بانها لا تستخدمها كل الدول كأداة للسياسة الخارجية وانما تستخدمها دول محدودة عادة تكون دولا قوية وغنية ونشطة في المجتمع الدولي مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. والاستخبارات كأداة للسياسة الخارجية برزت بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية ولعبت دورا بارزا في توجيه السياسة الدولية في المجتمع الدولي والسياسات الخارجية للعديد من الدول. وهي بصفة عامة مثل وزارة الخارجية تقوم بجمع المعلومات وتحليلها وكذلك تعمل كأداة لتنفيذ سياسة الحكومة الخارجية. الا أن ما يميزها عن وزارة الخارجية هو أنها تختص بجمع المعلومات السرية ذات الصلة بالامن القومي وتعمل لتنفيذ سياسات الحكومة التي لا تتفق مع القواعد الدبلوماسية المألوفة. ومن أبرز اجهزة الاستخبارات في العالم وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية والتي تعرف ب «السي. آي. أيه» C. I. A. (Central Intelligence Agency)

---

٨ - المرجع السابق. ص ٨٧.

والاستخبارات الروسية التي تعرف ب «الكي. جي. بي» K. G. B. وهي مختصر لكلمات روسية هي: Komitet Gosudarstvennoye Bezopastnosti.

تأسست وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية «السي. آي. أيه» عام ١٩٤٧م، وتوسعت بشكل ملحوظ حتى زاد عدد موظفيها والمتعاونين معها عام ١٩٨٢م، عن مائة ألف موظف. وحينما تأسست عام ١٩٤٧م، وجدت لتؤدي ثلاث وظائف رئيسية كلها ذات صلة بالامن القومي الامريكي. وهذه الوظائف هي:

١- جمع المعلومات السرية عن الدول الأخرى وتقييمها.
٢- التدخل السياسي السري وعمليات الحرب النفسية في المناطق الاجنبية.
٣- عمليات الاستخبارات المضادة فيما وراء البحار

ولقد قامت «السي. آي. أيه» بالعديد من النشاطات والاعمال الخارجية والتي آثرت في مجرى السياسة الدولية وفي وجهة السياسة الخارجية الأمريكية. ومن أبرز هذه الأعمال حادث طائرة U 2 التي قامت بالتجسس ضد الاتحاد السوفييتي عام ١٩٦٠م، وغزو كوبا عام ١٩٦١م، ومحاولة اغتيال الزعيم الكوبي «فيدل كاسترو» عام ١٩٦٢م، وتدخلها المباشر والمستمر في الشؤون الداخلية للعديد من دول الشرق الاوسط ودول امريكا اللاتينية[٩].

أما الاستخبارات الروسية «الكي. جي. بي» فقد تأسست عام ١٩٥٤م، وزاد عدد موظفيها عام ١٩٨٢م، عن مائة ألف شخص. وتسيطر «الكي. جي. بي» على كل اجهزة الاستخبارات الروسية. ويحظى رئيس جهاز «الكي. جي. بي» بنفوذ سياسي يفوق النفوذ الذي يحظى به رئيس «السي. آي. أيه». وكما نعرف ان الزعيم السابق للاتحاد السوفييتي «يوري

٩ - للحصول على مزيد من المعلومات عن نشاطات وكالة الاستخبارات الامريكية ودورها في صنع السياسة الخارجية الامريكية: انظر مايلز كويلاند **لعبة الامم** ترجمة مروان خير (بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر). نديم ناصر .C.I.A **المجلة** العدد ١٩٣، ٢٢ - ٢٨ أكتوبر ١٩٨٣، ص ٢٦ - ٣٢ أنظر أيضاً:

Chester L. Cooper, "The CIA & Decision-Making" **Foreign Affairs** 2 Vol. 50, January, 1972, p. 223-236 & Victor Marchetta and John D. Marks **The CIA and the Cult of Intelligence** (New York: Dell Publishing Co., 1980) Part 11.

اندروبوف» عمل لمدة ١٥ سنة رئيسا «للكي. جي. بي». وكان يشغل هذا المنصب قبيل تعيينه أمينا عاما للحزب الشيوعي السوفييتي. ووظائف «الكي. جي. بي» يعكسها تنظيمها الاداري. فهي مقسمة الى عدد من الادارات الرئيسية. الادارة الرئيسية الاولى تقوم بمهمة الاستخبارات المضادة. ونظرا لطبيعة عمل هذه الادارة فانها تقوم ببعض النشاطات الامنية الداخلية وهي بهذه الوظيفة تشبه ما تقوم به المباحث العامة الامركية والتي تعرف ب «أف. بي. أي» F.B.I. الا أنها تختلف عن ال «أف. بي. أي» بأن نشاطها ليس محصورا في الاتحاد السوفييتي. الادارة الرئيسية الثانية مسؤولة عن جمع المعلومات الخارجية ولها عدد من الفروع موزعة على مناطق العالم، كما أن لها وظائف ومهام اخرى محددة في كل منطقة من مناطق العالم. أما الادارة الرئيسية الثالثة والاخيرة فهي مسؤولة عن حفظ الامن والانضباط السياسي في القوات المسلحة ومراقبة الخونة في أجهزة الجيش والاستخبارات وبقية الاجهزة الامنية. ولقد استخدم الاتحاد السوفييتي جهاز استخباراته «الكي. جي. بي» لخدمة العديد من أهدافه الخارجية خصوصا الامنية منها. كما ساهمت «الكي. جي. بي» في تقديم الدعم السري للعديد من الاحزاب الشيوعية في العالم سواء العلنية منها أو السرية. مضاف الى ذلك عرف عن «الكي. جي. بي» تحالفها وتعاطفها مع الاقليات في دول العالم خصوصاً الاقليات المضطهدة واستخدام ذلك التحالف والتعاطف لنشر العقيدة الشيوعية[١٠].

الأجهزة الحكومية الأخرى: Other Government Agencies

وبالاضافة الى وزارة الخارجية والاستخبارات العامة هناك اجهزة حكومية اخرى لها دور بارز في صنع القرارات الخارجية. ويعتمد هذا الدور على طبيعة القرار الخارجي ومدى علاقة هذا القرار بوظيفة وعمل الجهاز الحكومي. وفي المملكة العربية السعودية رغم صغر حجم علاقاتها الدولية مقارنة بالدول الكبرى

١٠ - للحصول على مزيد من المعلومات عن نشاطات «الكي. جي. بي» انظر نديم ناصر، «المخابرات تحكم العالم» المجلة العدد ١٤٦، ٢٧ نوفيمبر ١٩٨٢م، ص ١٧ - ٢٢ أنظر ايضاً:

John Barron, K.G.B. **The Secret Work of Soviet Secret Agents** (New York: Reader's Digest Press, 1974$.

فان أكثر الوزارات والمؤسسات فيها لها علاقات مستمرة مع دول أخرى ومع مؤسسات دولية واقليمية. ومن ابرز الوزرات والمؤسسات العامة السعودية التي لها علاقات دولية مستمرة نذكر على سبيل المثال لا الحصر من الوزارات: الاعلام، الدفاع، البترول، التجارة، التعليم العالي، والمالية والاقتصاد الوطني. ومن المؤسسات: الصندوق السعودي للتنمية، المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا، ومؤسسة النقد العربي السعودي. هذه الوزارات والمؤسسات لها اتصال شبه يومي مع الخارج. اما في أمريكا فان دراسة اعدت بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد عام ١٩٤٩م، اظهرت ان من مجموع ٥٩ مؤسسة حكومية هناك ٤٥ لها نشاطات ذات صلة بالشؤون الخارجية[11]. ان اهم الوزارات والمؤسسات الحكومية الاخرى التي لها دور بارز في صنع السياسة الخارجية هي وزارة الدفاع ووزارة التجارة حيث أنها المسؤولية عن التجارة الخارجية.

ففي كل دولة يعتبر الامن القومي من الاهداف الاولية. والمحافظة على الامن القومي من مسؤولية وزارة الدفاع. وتقوم الوزارة بهذه المسؤولية عن طريق توفير المستلزمات من جند وعتاد وخدمات سواء من الداخل او الخارج وسواء عن طريق الشراء او عن طريق التعاون والتحالف. ونظرا لان الاعمال العسكرية قد تطورت بحيث اصبح وصف السلاح الفعال، وتحديد الخدمة المطلوبة، والاستراتيجية المنشودة يتطلب خبرة ودراية عسكرية لا تتوفر لدى الشخص المدني، لذا أصبح رأي العسكريين محل الاهتمام وهو الرأي المرجح في المباحثات الخارجية ذات الصلة بالدفاع الخارجي. أما في وقت الحرب فان وجهة الحكومة تكون كلها عسكرية ويكون للعسكريين دورا اكبر في صنع السياسة الخارجية والتي توجه كلها لخدمة المجهود الحربي. فالعسكريون ادرى بمتطلبات الوضع العسكري والسياسة الخارجية تسخر كلها لخدمة السياسة او الاستراتيجية العسكرية.

أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فهي المجال الآخر الذي يشغل بال الحكومات المعاصرة. فرفاهية الشعب وتنيمة الإقتصاد الوطني وظيفة أساسية لكل

11- Joseph Frankel, **International Relations** (New York. Oxford University Press, 1969) p. 32.

الحكومات المعاصرة. وهذه الوظائف لا يمكن ان تقوم بها الحكومة بمعزل عن بقية المجتمع الدولي. ان التفاعل مع بقية دول المجتمع الدولي خصوصا في المجال الاقتصادي والتجاري والاعتماد المتبادل ما بين الدول هي السمات التي تميز العلاقات الدولية المعاصرة[١٢]. وكما هو معروف ان قطاع التجارة الخارجية قد تطور بحيث اصبحت مشاركة الوزارات المعنية بالتجارة الخارجية أمرا ضروريا لاقرار ومتابعة وتنفيذ اي اتفاق تجاري خارجي. فهناك من القوانين التجارية الدولية ومن الاتفاقيات الثنائية والاقليمية والدولية ما يلزم معرفته قبل الاقدام على اي اتفاق او تعاون تجاري بين الدول. ومعرفة القوانين والاتفاقيات التجارية هي عادة من اختصاص المسؤولين في وزارة التجارة لذا فان في امور الاتفاقيات التجارية الخارجية يكون لوزارة التجارة دور لا يقل عن دور وزارة الخارجية ان لم يكن اكثر.

مجلس الأمن القومي: National Security Council

وهذا المجلس يوجد في بعض الدول و يأخذ أحيانا صفة لجنة خاصة في الحكومة وهو يقوم بدور استشاري يتمثل بتقديم النصيحة لرئيس الدولة فيما يتعلق بتنسيق السياسات الرئيسية ذات الصلة بالأمن القومي وهي: الخارجية، والعسكرية، وبعض السياسات الداخلية ذات الصلة بالامن القومي. وفي أمريكا يتكون مجلس الأمن القومي من الرئيس والذي يعمل كرئيس للمجلس، ونائب الرئيس، وسكرتير الدولة (وزير الخارجية)، وسكرتير الدفاع (وزير الدفاع). أما مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي فهو يعمل كمدير تنفيذي للمجلس. وفي بعض الحالات يدعو رئيس المجلس (رئيس الحكومة) بعض الاشخاص لحضور المجلس مثل مندوب الولايات المتحدة في الامم المتحدة، ورئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، ومدير الاستخبارات العامة «السي. أي. أيه» وبعض موظفي البيت الأبيض [١٣].

12- Joseph S. Nye, Jr., "Independence & Interdependence" **Foreign Policy**, No. 22 (Spring 1976), p. 130-161.

13- Turner, **Op. Cit.**, p.354.

ان الوظيفة الرئيسية لمجلس الأمن القومي هي جمع المسؤولين الكبار في الحكومة وتزويدهم بمعلومات متكاملة وشاملة تؤهلهم لاستعراض تحليلي لسياسات الأمن القومي. وعادة ما يكون للمجلس مجموعة خاصة من الباحثين الذين يقومون بتقديم الدراسات ذات الصلة بوظيفة المجلس. وباختصار يمكن القول ان مجلس الامن القومي يقوم بدور المخطط والمنسق للسياسة الخارجية للدولة وبالذات السياسة الأمنية. فهو اذا يحدد الاطار العام للقرار الخارجي ويساهم بذلك في صنع السياسة الخارجية.

السلطة التشريعية: Parliament

تختلف تسمية السلطة التشريعية من دولة الى اخرى. ففي أمريكا تعرف بالكونجرس والذي يضم مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وفي بريطانيا تعرف بالبرلمان والذي يضم مجلس العموم ومجلس اللوردات. اما في الكويت فتعرف بمجلس الأمة والذي يتكون من مجلس واحد فقط. ومثلما تختلف السلطات التشريعية في تسميتها فهي تختلف أيضا في أدوارها في صنع السياسة الخارجية. الا ان هناك اصول مشتركة للسلطات التشريعية في كل الدول. فصلاحياتها في الشؤون الخارجية اقل من صلاحياتها في الشؤون الداخلية ويرجع ذلك الى السرية التي تتسم بها الشؤون الخارجية. كما أن السلطات التشريعية لا تأخذ المبادرة في قرارات السياسة الخارجية وانما يقتصر دورها على الموافقة او الاعتراض على السياسة الخارجية التي تقترحها الحكومة.

ان قوة السلطة التشريعية في كل دولة تعتمد على الصلاحيات التي يمنحها لها الدستور. ففي امريكا تعتبر السلطة التشريعية والمتمثلة بالكونجرس من أقوى السلطات التشريعية في العالم، وذلك راجع الى الصلاحيات الواسعة التي يمنحها لها الدستور الامريكي. فالدستور الامريكي يمنح الكونجرس خمس صلاحيات هامة هي:

١- موافقة مجلس الشيوخ باغلبية الثلثين على المعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس.

٢- موافقة مجلس الشيوخ على تعيينات الرئيس من السفراء والمسؤولين في الشؤون الخارجية.

٣- رغم ان الدستور يجعل الرئيس هو القائد الاعلى للقوات المسلحة فان الكونجرس هو الذي يملك حق اعلان الحرب. وكان للرئيس في السابق حق ارسال القوات الامريكية الى أي مكان لحماية الامن القومي الامريكي، لكن منذ الحرب الفيتنامية فقد الرئيس هذا الحق واصبح ملزما بأخذ موافقة الكونجرس على ارسال القوات الامريكية للخارج وعلى امداد أية دولة بأسلحة تزيد فيمتها على خمسين مليون دولار.

٤- للكونجرس صلاحية تأسيس الادارات الحكومية، فهو الذي أنشأ وزارة الخارجية، ومجلس الامن القومي، وجميع فروع القوات المسلحة، والوكالات الاخرى ذات الصلة بالسياسة الخارجية.

٥- للكونجرس ايضا صلاخية الموافقة على الميزانية العامة المقترحة من الحكومة بما في ذلك ميزانية الدفاع والمساعدات الخارجية[١٤]. هذه الصلاحيات اعطت الكونجرس دورا هاما ولكن غير مباشر في صنع السياسة الخارجية. فعن طريق هذه الصلاحيات يستطيع الكونجرس ان يمارس ضغوطا على الحكومة لتعديل سياستها المقترحة بما يتفق مع وجهة نظر غالبية أعضائه.

الا أن ما يلزم الاشارة اليه هو أن السلطة التي يتمتع بها الكونجرس الامريكي،ودوره البارز في صنع السياسة الخارجية نادرا ما تحظى به السلطات التشريعية الاخرى في دول العالم. ففي بريطانيا حيث نشأت وتطورت القيم الديمقراطة وقنوات المشاركة السياسية، دور السلطة التشريعية والمتمثلة في البرلمان محدود جدا خصوصا في المجال الخارجي. ولقد أشار «ابشتاين» الى هذه الحقيقة جينما قال أن «البرلمان في حِل من عملية اتخاذ القرارات الخارجية». وتتمثل سلطة البرلمان في مناقشة الحكومة. وهو يمارس هذه السلطة ممارسة قوية. وتقع المسؤولية الكبرى في هذا على مجلس العموم[١٥].

14- Hery A. Turner, (Cp-author; **International Relation,** (Tehran, The Center for International Studies, 1974) p. 75.

١٥ - انشتاين ، المصدر نفسه ، ص ٩٠.

وفي داخل السلطة التشريعية يوجد عدد من اللجان أهمها «لجنة الشؤون الخارجية». وهذه اللجنة عادة ما تتولى دراسة مقترحات الحكومة الخارجية وتصدر بشأنها توصية لاعضاء السلطة اما بالموافقة او الرفض. وعادة ما يكون عمل اللجنة هو العمل الاساسي في السلطة التشريعية. فهي التي تدرس مقترحات الحكومة دراسة مفصلة وتحاول بقدر المستطاع التوفيق بين ميول الحكومة وميول اعضاء السلطة التشريعية. و يلعب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الدول الديمقراطية دورا لا يقل عن دور وزير الخارجية. فعلى قناعته وقوة نفوذه سواء في اللجنة او السلطة التشريعية يتوقف مرور اقتراحات الحكومة من «مشروع قرار» الى «قرار تنفيذي». وقد تستعين لجنة الشؤون الخارجية أو السلطة التشريعية ببعض الخبراء المختصين في الشؤون الخارجية للاستنارة برأيهم في قضايا خارجية. وعادة ما يكون هؤلاء الخبراء أساتذة جامعات او اشخاصا ذوي معرفة ومختصين في مواضيع معينة ومحددة بحيث تكون معرفتهم واسعة وتسد النقص في معرفة أعضاء لجنة الشؤون الخارجية والسلطة التشريعية عن الشؤون الدولية.

المؤسسات غير الحكومية: Non-Governmental Institutions

ونعني بها المؤسسات التي تعمل خارج الحكومة و يكون لها تأثير في صنع السياسة الداخلية والخارجية. وتعتبر الاحزاب السياسية، وجماعات المصالح (الضغط)، ووسائل الاعلام، والرأي العام من أهم المؤسسات غير الحكومية ذات التأثير على السياسة الخارجية. ولقد نما دور المؤسسات غير الحكومية مع نمو الديمقراطية وازدياد دور المواطن في التأثير في السياسات القومية. ففي الدول الديمقراطية نجد كل المؤسسات السابق ذكرها تمارس دورا فعالا في صنع السياسة الخارجية وان كان دورها وتأثيرها يعتمد على انضباطها وقوتها السياسية. أما في الدول غير الديمقراطية فان وسائل الاعلام والرأي العام يقل تأثيرها في السياسة الخارجية الى درجة كبيرة. أما الاحزاب السياسية فيعتمد تأثيرها في السياسة الخارجية على ما اذا كانت هي الاحزاب الحاكمة ام لا. في حين ان جماعات المصالح تحافظ على تأثيرها ونفوذها في السياسة الخارجية حتى في الدول غير الديمقراطية حيث

تبقى هي المنفذ الوحيد للتعبير عن رأي الجماعات والمساهمة في صنع القرارات.

الاحزاب السياسية: Political Parties

سواء في الدول الديمقراطية او الدول الدكتاتورية يعتبر الحزب السياسي من أبرز المؤسسات السياسية التي تساهم في صنع السياسة الخارجية. ويتوقف دور الحزب في صنع السياسة الخارجية على تعدد الاحزاب وانضباطها. فاذا كان في الدولة اكثر من حزب كما هي الحال في الدول الديمقراطية فان الآراء حول السياسة الخارجية تتقاسمها الاحزاب الموجودة ويكون الحزب الاقوى هو الاكثر تأثيرا في توجيه السياسة الخارجية. أما اذا كان يوجد في الدولة حزب سياسي واحد وهو الحزب الحاكم كما هو الحال في الدول الاشتراكية وبعض الدول النامية فان الحزب يكون تأثيره في السياسة الخارجية قويا جدا. بل أن الاحزاب السياسية في الدول ذات الحزب الواحد هي التي تلعب الدور البارز في صنع السياسة الخارجية وفقا لعقيدة الحزب السياسية. ففي الاتحاد السوفييتي مثلا المكتب السياسي للحزب (البريزيديوم) هو الذي يصنع السياسة الخارجية. والعلاقة القائمة بين المكتب ووزارة الخارجية أقرب ما تكون لعلاقة سيطرة مباشرة من المكتب على الوزارة. وذلك لان العلاقات الخارجية في نظر الحزب اكثر وأهم من عملية أخذ ورد مع الدول الاجنبية. فهذه الدول فريسة صراع طبقاتها الحاكمة من أجل القوة والسيطرة. وهذا الصراع يمس سلامة الدولة السوفييتية ووجودها[١٦]. وما قيل عن تأثير الحزب في السياسة الخارجية في الاتحاد السوفييتي يمكن ان يقال تأثيره في الدول الاشتراكية الاخرى وفي الدول النامية التي يحكمها حزب واحد. وان كانت المبررات السياسية لنفوذ الحزب وتأثيره في السياسة الخارجية تختلف من دولة الى اخرى وفقا للعقيدة السياسية.

---

١٦ - فرنون اسبارتوريان «السياسة الخارجية السوفياتية» في **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم.** اشراف روى مكريدس ترجمة حسن صعب (بيروت. دار الكتاب العربي، ١٩٦٦)، ص ٢٨٥ - ٢٨٦.

كذلك يعتمد دور الحزب في صنع السياسة الخارجية على الانضباط داخل الحزب ووضوح عقيدته السياسية. وهنا نجد ان كلا من بريطانيا وامريكا تعتبر دولا ديمقراطية وتأخذ بنظام تعدد الاحزاب. الا أن دور الاحزاب فيها في صنع السياسة الخارجية يختلف اختلافا جذريا. ففي امريكا تتميز الاحزاب السياسية الكبيرة (الجمهوري والديمقراطي) بعدم الاهتمام بالجانب العقائدي وبقلة الانضباط السياسي. فمن حيث العقيدة السياسية، الاعضاء في كلا الحزبين لا تجمعهم مبادىء سياسية مشتركة، كما ان كلا الحزبين غير مهتمين بالجانب العقائدي حيث أن كل منهما يضم في عضويته مجموعات لها آراء مختلفة. وبرنامج الحزب السياسي يكتب بصيغة عامة وهدفه نيل الاصوات لمرشح الحزب والحفاظ على ائتلاف المجموعات المكونة للحزب[١٧]. ونتيجة لهذا الغموض في برنامج الحزب فان مواقفه تجاه القضايا الخارجية عادة ما تكون غامضة وعامة وتتسم بالتردد والحذر. اما فيما يتعلق بالانضباط فان الاحزاب السياسية الامريكية تتميز ايضا بانعدام مركزية الحزب. ففروع الحزب في الولايات المتحدة الامريكية شبه مستقلة وقادة الحزب علي المستوى القومي ليس لديهم اجراءات لفرض الانضباط في الحزب. ونتيجة لفقدان الانضباط الحزبي اصبح تحديد مواقف سياسية عامة للحزب يخلص لها الاعضاء امرا غير ممكن.

وعلى خلاف الاحزاب الامريكية توجد الإحزاب البريطانية التي تتميز بوضوح الخط العقائدي الفاصل بينها، وبالانضباط الحزبي. فمن حيث العقيدة السياسية هناك وضوح تام في الاختلافات بين سياسات حزب العمل وحزب المحافظين. كما أن اعضاء الاحزاب سواء في البرلمان او خارجه مخلصون لقادة الحزب وملتزمين في برنامجه. مثل هذه الاحزاب يكونُ لها دور ملموس في توجيه السياسة الخارجية.

17- Turner, **American Democracy In World Perspective,** p. 242.

جماعات المصالح السياسية: Political Interest Groups

وتعرف بالسابق بجماعات الضغط لانها تستخدم الضغط كوسيلة لحمل رجال السياسة على اتخاذ قرارات لصالحها. ولقد برزت جماعات المصالح في السنوات الأخيرة كعامل هام ومؤثر في كل من السياسة الداخلية والخارجية للدولة. وفي امريكا أوجدت هجرة الجنسيات المختلفة اليها وتطورها الاقتصادي العديد من الجماعات التي لها مصالح خارجية مختلفة واحيانا متعارضة مما عقد عملية اختيار القرار في السياسة الخارجية الامريكية وحد من القدرة على حشد الرأي العام الامريكي لدعم القرار بعد اتخاذه.

فيوجد في امريكا جماعات مصالح دينية وأبرزها جماعات المصالح اليهودية والتي لها مصالح سياسية خارجية مميزة عن بقية الجماعات. وتتمثل مصلحة اليهود بدعم امريكا المستمر وغير المحدود لاسرائيل وتقليل الدعم الامريكي للعرب مهما كان تواضعه وقلة مفعوله. واليهود رغم قلة عددهم مقارنة باجمالي سكان الولايات المتحدة حيث لا يتجاوز نسبة ٣٪ من اجمالي السكان الا أنهم مجموعة منظمة ولها نفوذ في الوسائل ذات التأثير الفعال في المجتمع الامريكي مثل الصحافة، والتعليم العالي، والسياسةُ مما اتاح لها قدرة التحرك لتعبئة الرأي العام الامريكي لصالحها خصوصا ايام الانتخابات وبالذات انتخابات رئاسة الجمهورية. ونتيجة لهذه القدرة لليهود اصبح ليس بامكان صناع القرارات الامريكية تجاهل رغبات جماعات المصالح اليهودية في أي سياسة امريكية تجاه الشرق الأوسط.

وبالاضافة الى جماعات المصالح الدينية توجد جماعات المصالح الاقتصادية والمالية واهمها الشركات عبر القومية (العالمية) والتي تتمثل بشركات البترول العالمية مثل «آرامكو» وبالبنوك العالمية مثل «بنك امريكا» و «فيرست ناشونال ستي بنك». فهذه الشركات والمؤسسات العالمية لها مصالح منتشرة في مختلف دول العالم وسياسة امريكا اتجاه الدول التي توجد فيها .مصالح لتلك الشركات تؤثر اما سلبا أو ايجابا على مستقبل هذه الشركات ومصالحها الاقتصادية. فلا

شك أن علاقة الشركات الامريكية مع دول الخليج تتأثر بمواقف امريكا تجاه القضايا العربية بصفة عامة وتجاه قضايا الخليج بصفة خاصة. لذا نجد ان الشركات الامريكية ذات المصالح الاقتصادية في الخليج تعمل من أجل التقارب بين العرب وامريكا وتحاول ان تؤثر على قرارات الحكومة الامريكية تجاه دول الخليج لتكون اكثر انصافا واحتراما لتلك الدول. ان هدف الشركات الامريكية العالمية في مساعيها لانصاف العرب هو ايجاد مناخ سياسي ملائم يسمح ببقاء مصالحها واحتكاراتها التجارية في دول الخليج.

كما يوجد في امريكا جماعات مصالح عرقية او قومية. وتعمل هذه الجماعات على التأثير في سياسة امريكا الخارجية لتخدم ابناء الامة الواحدة واصحاب العرق او الاصل المشترك. ومثال لجماعات المصالح العرقية الاقلية البولندية والتي تتمركز في الوسط الشرقي من أمريكا وهذه الاقلية لها قوة سياسية مؤثرة استمدتها من كبر حجمها الذي يبلغ ثمانية ملايين مواطن امريكي ومن وصول ابناء هذه الاقلية الى مناصب هامة في الحكومة الامريكية وفي المجتمع الامريكي[١٨]. ان ضغوط الجماعات البولندية هي وراء استمرار المساعدات الامريكية لبولندا رغم التدخل السوفييتي السافر فيها ورغم ولاء حكومة بولندا الشيوعية المطلق للاتحاد السوفييتي وموقفها الصارم والمناهض لحركة العمال البولندية «تضامن».

وسائل الاعلام: Press

ترجع اهمية وسائل الاعلام كأداة مساهمة في صنع السياسة الخارجية الى تأثيرها على كل من صناع القرار والرأي العام. ان آراء المواطنين سواء كانوا رسميين او غير رسميين تشكل نتيجة لملاحظة الاحداث وتفسيرها. ووسائل الاعلام هي الملاحظ الاول للاحداث الدولية وهي مصدر اساسي لتفسيرها. فبالنسبة لصناع القرار الرسميين تقوم الوسائل الاعلامية من صحافة، واذاعة، وتلفزيون بدور بارز في توجيههم وامدادهم بجزء هام من المعلومات التي على

18- **U.S. News & World Report,** June 13, 1983, p.11.

أساسها يتخذون القرارات. فخلال رئاسة الرئيس الامريكي «فورد» للولايات المتحدة مثلا كان هناك اهتمام خاص بوسائل الاعلام كقنوات للمعلومات والآراء. ونتيجة لهذا الاهتمام عهد الى أربعة من موظفي «البيت الابيض» بالاضافة الى عدد من المساعدين بمتابعة وسائل الاعلام ومن ثم تقديم تقرير اخباري يومي موجز للرئيس يلخص له ما كتب عن التطورات والاحداث الدولية في اكثر من خمسين صحيفة امريكية رئيسية، وأربعين مجلة ودورية، بالاضافة الى ما تذيعه محطات التلفزيون والراديو الرئيسية. ولا شك ان هذا الملخص له دور هام في تشكيل قناعات الرئيس فيما يتخذه من قرارات.

وبالاضافة الى كون الوسائل الاعلامية مصدرا هاما للمعلومات الداخلية والخارجية فانه يمكن الاستفادة منها كمؤشر للرأي العام ودليل لمواقف المواطنين تجاه السياسة الخارجية للدولة. فقد يكتب احد المسؤولين في الحكومة وبأسم مستعار مقالا صحفيا يدعو فيه لنهج جديد في السياسة الخارجية. والهدف من هذه المقالة هو معرفة ردود فعل المواطنين تجاه هذه السياسة الجديدة قبل الأخذ بها[19]. وردود فعل المواطنين وتعليقاتهم تتولى الصحافة تنظيمها ان لم يكن اعدادها، وبهذا يكون للصحافة دور في صنع القرار الخارجي وتحديد وجهته. ومثل هذا الدور تقوم به الصحافة في الدول الديمقراطية التي تسمح للصحافة. بالنقد وابداء الرأي. كما ان الصحافة قد تلعب دور الموجه للرأي العام. فمواقف الوسائل الاعلامية من القضايا الدولية كثيرا ما يتقبلها المواطن العادي ويجعلها الاساس لتفسيره للاحداث الدولية. وهذا الدور تقوم به الوسائل الاعلامية في اغلب الدول النامية وفي الدول ذات الاعلام الموجه حيث يكون دور الاعلام ايجاد دعم المواطنين لسياسة الحكومة الخارجية والعمل على رفع الروح المعنوية.

الرأي العام: Public Opinion

يقصد بالرأي العام رأي المواطنين غير الرسميين والذي ترى الحكومة انه

19- See Mr. X "The Sources of Soviet Conduct" In Charles Gati: ed. **Caging the Bear: Containment and the cold War** (New York. The Bobbs-Merril Company, Inc., 1974) p.9-24.

من الحكمة احترامه واخذه بعين الاعتبار. والرأي العام كقوة مؤثرة في السياسة الخارجية لم يكن له دور يذكر قبل الحرب العالمية الأولى. الا أنه مع نهاية الحرب ومع نمو الوعي السياسي للشعوب بدأ الرأي العام ممثلا برأي القوى العمالية يظهر و يؤثر في مجرى السياسة الداخلية والخارجية للدول. ولقد عبر الرأي العام عن نفسه اما من خلال قنوات منظمة مثل الاحزاب، وجماعاتالمصالح، والوسائل الاعلامية كما هو الحال في الدول الديمقراطية أو فرض نفسه في شكل مزاج عام ومظاهرات سياسية كما هو الحال في الدول الشيوعية ومعظم دول العالم الثالث. وفي السياسة الخارجية، كما هي الحال في السياسة الداخلية، يمارس الرأي العام دوره في عملية صنع القرار بقيامه بدور الداعم لسياسة الحكومة الخارجية او المناهض لها[٢٠].

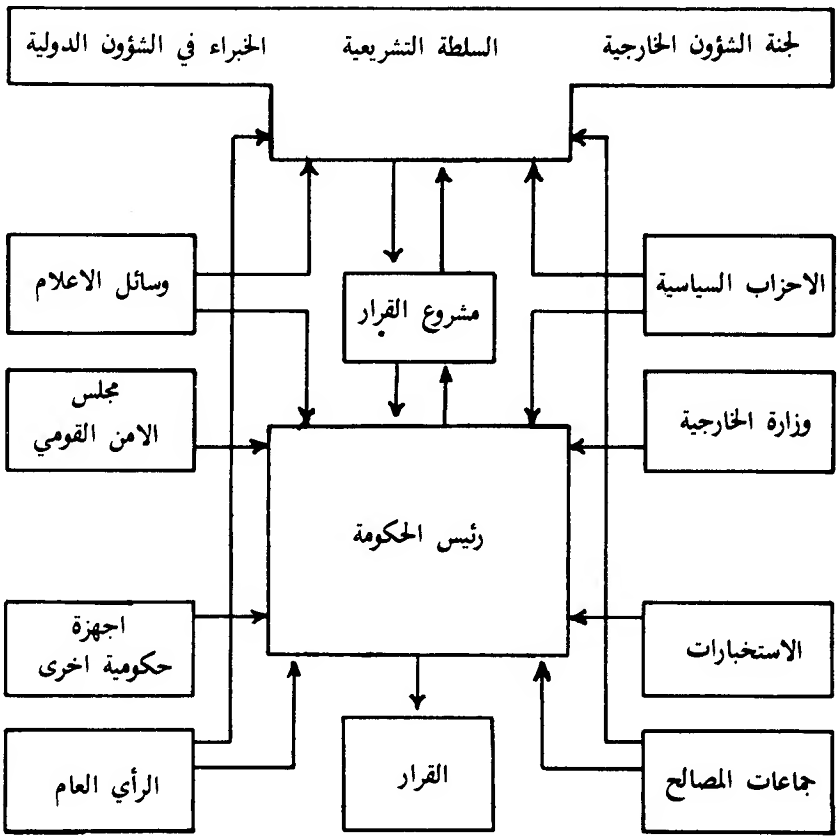
فقد يقوم الرأي العام بدور الداعم لسياسة الحكومة الخارجية. وهذا الدعم مستمد من حقيقة مفادها ان الرأي العام تنقصه المعلومات الكاملة عن السياسة الخارجية والتي عادة تتسم بالغموض والسرية مما يجعل مقدرته على النقد والتقييم محدودة. ونتيجة لذلك لم يبق للرأي العام من خيار سوى دعم سياسة الحكومة وتأييدها خصوصا اذا كانت الحكومة شرعية وسياستها الخارجية تدخل ضمن اطار المصلحة والوطنية. و يزداد دعم الرأي العام لسياسة الحكومة الخارجية اذا قدمت له تلك السياسة ضمن قالب اعلامي ايديولوجي يوحي له بان سياسة الحكومة الخارجية تخدم المصلحة القومية ودعمها مطلب قومي من كل مواطن.

وقد يقوم الرأي العام بدور المناهض لسياسة الحكومة. وهذا الدور يتبلور حينما يبلغ الرأي العام مستوى من القناعة بأن السياسة الخارجية للحكومة لا تخدم المصلحة القومية وتتطلب تضحيات جسيمة من المواطنين في حين ان عائدها القومي غير مؤكد وفي ذمة المجهول. وحتى يقوم الرأي العام بدور المناهض لسياسة الحكومة يجب ان يكون متحدا لدرجة قوية وبصفة مستمرة وهذا الاتحاد القوي والمستمر سوف لن يتحقق الا اذا كانت الحكومة متورطة في مشكلة

20- Nicholas B. Katzenbach "Foreign Policy, Public Opinion, and Secrecy" **Foreign Affairs** Vol. 52, No. 1 Oct., 1973, p. 1-19.

خارجية مزمنة دفعت كافة قطاعات الرأي العام للاتحاد والعمل المشترك لوقف تورط الحكومة. والرأي العام كقوة مناهضة لسياسة الحكومة ليس من السهل تعبئته وتحريكه. لكنه متى ما تحرك ضد الحكومة فانه قوة فعالة كثيرا ما تستسلم الحكومات لرغباته وتذعن لمطالبه. ومثال على ذلك مناهضة الرأي العام الامريكي للحرب الفيتنامية والتي كلفت امريكا ما يزيد عن خمسن ألف قتيل واكثر من مائة وخمسين الف ملون دولار. فرغم ان المراحل الاخيرة للحرب شهدت زعيم امريكي قوي هو «ريتشارد نيكسون» ومستشارا قويا للامن القومي هو «هنري كيسنجر»، الا أن قوة كل من «نيكسون» و «كيسنجر» وخبرتهم في السياسة الخارجية لم تنفع «البيت الابيض» أمام تصاعد المد الشعبي المناهض للحرب الفيتنامية. هذا المد الذي ارغم الحكومة الامريكية على الانسحاب من «فيتنام» في هزيمة مذلة وبعد حرب خاسرة ستظل بقعة سوداء في تاريخ الحضارة الامريكية.

صنع السياسة الخارجية: المؤسسات الحكومية وغير الحكومية



المبحث الثالث:

وسائل السياسة الخارجية

مثلما نتحدث في الاقتصاد عن الطلب الفعال ونعني به الرغبة في الشراء مقرونة بالقدرة الشرائية، فاننا في السياسة الخارجية نتحدث عن السياسة الخارجية الفعالة ونعني بها الرغبة في تحقيق هدف خارجي مقرونة بالقدرة على تحقيق هذا الهدف. والدولة عادة ما تترجم مقدرتها على تحقيق الهدف من خلال استخدامها لوسائل مختلفة اهمها: الدبلوماسية، القوات المسلحة، الدعاية، الادوات الاقتصادية، والاستخبارات العامة. وحيث ان استخدام الاستخبارات العامة كأداة للسياسة الخارجية محصورة بدول معينة هي الدول القوية والنشطة في المجتمع الدولي فاننا سوف لن نتطرق لها في هذا المبحث حيث أن استخدامها يعتبر استثناء وليس قاعدة. وفي استعراضنا لوسائل السياسة الخارجية الأخرى سنتطرق أولا للدبلوماسية حيث انها أقدم الوسائل التقليدية لتنفيذ السياسة الخارجية ثم الى القوات المسلحة حيث أنها تلي الدبلوماسية من حيث الأهمية التاريخية و بعد ذلك سنتطرقْ الى الوسائل الحديثة ونعني بها الدعاية والأدوات الاقتصادية.

الدبلوماسية: Diplomacy

يقصد بالدبلوماسية عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار ادارتها لعلاقاتها الدولية[1]. و يعرفها الخبير الدبلوماسي الأمريكي «جون

١ - د. بطرس غالي، د. محمود عيسى **المدخل في علم السياسة** (القاهرة: مكتبة الانجلومصرية، ١٩٧٩م) ص. ٣١٥.

كينان» بأنها «عملية الاتصال بين الحكومات»[٢]. والدبلوماسية الفعالة هي الدبلوماسية التي تدعمها وسائل السياسة الخارجية الأخرى وبالذات القوات المسلحة والأدوات الاقتصادية. فبدون دعم تلك الوسائل ستكون فعالية الدبلوماسية محدودة ان لم تكن معدومة.

لقد مرت الدبلوماسية المعاصرة بعدد من مراحل التطور. فهي ظهرت مع ظهور الاتصال بين الجماعات البشرية. لكنها لم تتبلور بمفهومها الحديث الا منذ منتصف القرن الخامس عشر وبالتحديد منذ عام ١٤٥٥م حينما بعث حاكم امارة «ميلانو» أول سفير ليقيم بصفة دائمة في امارة «جنوة»[٢]. ومنذ ظهورها كأداة هامة للسياسة الخارجية مرت بمرحلتين مميزتين: المرحلة الاولى بدأت منذ منتصف القرن الخامس عشر واستمرت حتى الحرب العالمية الأولى. أما المرحلة الثانية فلقد بدأت بانتهاء الحرب العالمية الأولى ولا تزال مستمرة.

لقد عرفت الدبلوماسية خلال المرحلة الأولى من تطورها «بالدبلوماسية التقليدية». ولقد اتسمت الدبلوماسية خلال تلك المرحلة بسمات ميزتها عن المرحلة اللاحقة. فلقد كانت محدودة التأثير في السياسة الدولية حيث لم يتعد تأثيرها نطاق الدول التي تمارس عملية الاتصال الدبلوماسي. فلم يكن للدبلوماسية في تلك المرحلة تأثير أو أبعاد دولية أو اقليمية. ونتيجة لذلك لم يكن لها أهمية وفاعلية في السياسة الدولية. وبالاضافة الى ذلك اتسمت الدبلوماسية في مرحلتها التقليدية بالسرية حيث كان الاتصال بين الحكومات أو بالاصح بين الملوك او الاباطرة يتم في غاية السرية. والسبب في ذلك يرجع الى أن جميع الاتصالات الدبلوماسية التي كانت تتم بين الدول لم تكن ذات طابع اقتصادي او ثقافي بل كانت ذات طابع أمني وعسكري وهذا الطابع يفرض سرية العمل. كما أن التخلف في الاتصالات والمواصلات ووسائل الاعلام ومحدودية دور الرأي العام كلها ساعدت على نجاح سرية العمل الدبلوماسي.

وبعد الحرب العالمية الاولى بدأت الدبلوماسية التقليدية تتحول الى نمط

٢ - شارل ثاير، تعريب خيري حماد، **الدبلوماسي** (بيروت دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٦٠م) ص ٢٦.

آخر يعرف في الوقت الحاضر «بالدبلوماسية الحديثة» أو «الدبلوماسية الشعبية». وخلال عملية التحول تلاشت السمات الاساسية للدبلوماسية التقليدية وهي محدودية التأثير في العلاقات الدولية، والسرية وحل محلها سمات جديدة. ان اول ما يميز الدبلوماسية الحديثة عن الدبلوماسية التقليدية اتساع نطاق تأثيرها حيث اصبحت الاتصالات الدبلوماسية بين دولتين أو أكثر قد تؤثر سلبا أو ايجابا على الدول الأخرى. لقد أصبح للنشاط الدبلوماسي تأثير اقليمي وأبعاد دولية وهذا زاد من أهمية الدبلوماسية في السياسة الدولية. كما تميزت الدبلوماسية الحديثة عن الدبلوماسية التقليدية بتخليها النسبي عن طابع السرية المطلقة. فالقرارات الخارجية اصبح يساهم في صنعها أجهزة عديدة والسرية المطلقة في مثل هذا الوضع امر غير ممكن. ومما زاد من أهمية العلنية في العمل الدبلوماسي ظهور المؤسسات الديمقراطية من برلمانات، وأحزاب سياسية، وجماعات المصالح، وصحافة حرة وما تقوم به هذه المؤسسات من ضغط على الحكومات لنبذ السرية في سياساتها الخارجية واعلان اهدافها القومية. لقد اصبح من المهم جدا للرأي العام ان يعرف السياسة الخارجية للحكومة ومدى خدمة تلك السياسة للمصالح القومية.

لقد حظيت قضية السرية والعلنية في العمل الدبلوماسي باهتمام خاص في مناقشة الدبلوماسية كوسيلة للسياسة الخارجية. فهناك من يرى ان السرية مطلب ضروري لنجاح الدبلوماسية، اذ ان العلنية في العمل الدبلوماسي تعني كشف السياسات الخارجية والتي معظمها ذا صلة بالأمن القومي. كما أنها تضع الحكومة تحت ضغط الرأي العام والذي غالبا ما يكون وليد اعتبارات عاطفية بالاضافة الى ذلك طرح السياسة الخارجية للمناقشة العلنية سيؤدي الى انقسام الرأي العام حولها وهذا له أثر سلبي على الوحدة الوطنية. اخيرا الدبلوماسية العلنية تعني تحويل العمل الدبلوماسي من عمل مفيد وفعال يسعى لخدمة المصلحة الوطنية الى عمل اعلامي يمارس من أجل مصلحة الحكومة وزيادة رصيدها الشعبي. الا أن هذا النقد للعلنية في العمل الدبلوماسي قوبل بنقد مضاد من قبل انصار العلنية.

فأنصار العلنية يرون ان وظيفة الدبلوماسية الرئيسية هي الدفاع عن

المصالح الحيوية للشعوب، لذا من الحكمة ان يساهم الشعب في الدفاع عن مصالحه، وذلك بمعرفة السياسات التي ستحدد تلك المصالح وأبداء الرأي حولها. كما أن الشعب هو الذي سيدفع ثمن السياسة الخارجية الفاشلة وهو الذي سيجني ثمار السياسة الخارجية الناجحة، وحيث انه سيكون طرفا في عائد هذه السياسات فيجب ان يكون طرفا في صنعها. ان الشعب هو الذي سيتحمل عبء المساعدات الخارجية والتي ستدفع اما من حصيلة ضرائب المواطنون او من استنزاف الثروة الوطنية. كما أن الشعب هو الذي سيقاتل في مغامرات الحكومة العسكرية. لذا يجب ان يساهم في تحديد الهدف الخارجي قبل أن يساهم في دفع ثمنه. ونتيجة لهذا الاختلاف بين انصار الدبلوماسية العلنية وانصار الدبلوماسية السرية، وحيث ان كلا من آراء الفريقين لا تخلو من الصحة والموضوعية، فلقد استقرت الدبلوماسية على نهج وسط هو السرية النسبية في العمل الدبلوماسي والعلنية النسبية في تحديد الأهداف القومية.

أنواع الدبلوماسية الحديثة:

ان مما زاد من أهمية الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية تنوع انماطها وتعدد اشكالها فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل بشخصية السفير أو بنشاط البعثة الدبلوماسية وانما توسعت وأخذت اشكالا وانماطا مختلفة.

فقد تأخذ الدبلوماسية شكل «دبلوماسية القمة» Summit Diplomacy ويقصد بها المؤتمرات الدبلوماسية التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية أو العلاقات بين الدول المشتركة في لقاء القمة. لقد شاع في السنوات الأخيرة هذا النمط من الدبلوماسية. فنحن نسمع ونقرأ من وقت لآخر عن مؤتمر قمة عربي، وآخر اسلامي، وثالث لدول عدم الانحياز. وهذا النوع من النشاط الدبلوماسي يعكس مدى التطور في أهمية العلاقات فيما بين الدول واهتمام حكومات دول العالم في البعد الدولي. لقد جاءت فكرة لقاءات القمة كوسيلة لوضع حلول جذرية او اتفاقيات هامة بين الدول حيث ان لقاء زعماء الدول بما لديهم من صلاحيات واسعة سيساعد على توفير الوقت والجهد

وسرعة الوصول الى قرارات هامة. ان معظم ان لم يكن كل الاتفاقيات الدولية الهامة التي تم الوصول اليها بعد الحرب العالمية الثانية وكان لها اثر على مجرى العلاقات الدولية كانت وليدة لقاءات قمة بين الدول.

النمط او الشكل الآخر للدبلوماسية «دبلوماسية الأزمات» Crisis Diplomacy ويقصد بهذا النوع من الدبلوماسية النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة. وادارة الأزمات الدولية اصبحت ادارة هامة في العلاقات الدبلوماسية المعاصرة. ذلك ان المجتمع الدولي المعاصر معرض باستمرار لأزمات سياسية مختلفة نتيجة للاختلافات العقائدية، والسياسية، والاقتصادية بين الدول ولعدم مقدرة أو رغبة الدول في استخدام القوة العسكرية لوضع حد للازمات. لذا جاءت دبلوماسية الأزمات كبديل للحرب وكمخرج للتوتر بين الدول. وجرت العادة ان يمنح المبعوث الدبلوماسي الذي سيتولى حل الازمات الدولية صلاحيات واسعة تمكنه من التحرك الدبلوماسي السريع، وأن يراعى في اختياره خبرته في حل المشاكل الدولية وقدرته على فهم ابعاد المشكلة او الازمة المعنية.

وأما النمط الثالث والأخير للدبلوماسية المعاصرة فهو «دبلوماسية المحالفات» Alliance Diplomacy وهي تعني النشاط الدبلوماسي الذي يكرس لانشاء تحالفات عسكرية او تكتلات سياسية. ولقد ظهر هذا النمط من الدبلوماسية نتيجة لزيادة اتجاه الدول نحو التحالفات والتكتلات. لقد فرضت الطبيعة الفوضوية وصراع القوة في المجتمع الدولي المعاصر اهمية التحالفات العسكرية. كما أن التكتلات السياسية اصبحت اداة لزيادة النفوذ السياسي للمجموعات الدولية والدول القوية في المجتمع الدولي. ولما للتحالفات العسكرية والتكتلات السياسية من أهمية لأمن الدولة ونفوذها فلقد حظيت باهتمام خاص في المجال الدبلوماسي يفوق الاهتمامات الأخرى. فنحن كثيرا ما نلاحظ ان دولا معينة شكلت تحالفا عسكريا اما لتعزيز امنها الخارجي او لمجابهة تحالف عسكري مضاد. وأن دول أخرى شكلت تكتل سياسي دائم عن طريق انشاء جامعة، أو منظمة ، او مجلس، او هيئة مشتركة او تكتل سياسي مؤقت عن طريق تعزيز الاتصال فيما بينها وتنسيق سياساتها الخارجية تجاه الدول الأخرى والقضايا

الدولية. كل هذه التحركات سواء هدفت للتحالف العسكري او التكتل السياسي تدخل ضمن مفهوم «دبلوماسية المحالفات»[3].

البعثة الدبلوماسية:

تتطلب عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول وما يترتب عليها من أعمال فرعية اضطلاع عدد من الاشخاص بمهام محددة، لذا جرت العادة بين الدول ان توفد كل منها مجموعة من الاشخاص للقيام بتلك المهام. وعادة يرأس المجموعة الموفدة شخص مسؤول يعتبر الممثل الاصيل لدولته لدى الدولة الموفد لديها و يقوم بادارة المجموعة وتوزيع العمل بين اعضائها. وتشكل المجموعة بما فيها الرئيس ما يسمى او يعرف «بالبعثة الدبلوماسية» Diplomatic Mission وليس هناك حجم محدد من الافراد للبعثة الدبلوماسية وانما يعتمد عدد افراد البعثة على المصالح التي تربط الدولة الموفدة للبعثة بالدولة الموفدة اليها.

وتتحدد مرتبة البعثة الدبلوماسية حسب الأهمية التي تعلقها الدولة على العلاقات الدبلوماسية التي تتبادلها مع الدولة الأخرى أو حسب مبدأ المعاملة بالمثل. الا أنه من الملاحظ ان معظم البعثات الدبلوماسية تكون على مستوى «السفارة» والتي يرأسها ممثل دبلوماسي برتبة سفير. و يأتي بعد السفارة من حيث الأهمية التمثيلية «المفوضية» و يرأسها ممثل دبلوماسي برتبة «مبعوث فوق العادة» أو «وزير مفوض». كما قد يرأس البعثة الدبلوماسية «قائم بالاعمال». وفي هذه الحالية تكون مرتبة البعثة الدبلوماسية من حيث الأهمية السياسية دون السفارة او المفوضية. فالسفير والمبعوث فوق العادة والوزير المفوض يعتمدون مباشرة لدى رئيس الدولة الموفدين لها باعتبارهم ممثلين لرئيس الدولة الموفدة للبعثة الدبلوماسية.. أما القائم بالأعمال فيعتبر مبعوثا من قبل وزير خارجية دولته لدى وزير خارجية الدولة الموفد اليها البعثة. لذا ليس له حق الاتصال مباشرة برئيس

---

٣ - مقلد، المصدر نفسه، ص ٣٩٦ - ٤٢٨، بطرس غالي، د. محمود عيسى، المصدر نفسه، ص ٣١٩ - ٣٢٢.

الدولة المعتمد لديها[٤].

وتقوم البعثة الدبلوماسية بعدد من المهام التي ترتبط ارتباطا وثيقا بصناعة القرار السياسي الخارجي و بتنفيذ السياسة الخارجية للدولة. أولى هذه المهام تمثيل الدولة الموفدة للبعثة لدى الدولة المعتمدة لديها. و يتولى رئيس البعثة ذاته مهمة التمثيل حيث يقوم بحضور الحفلات والاستقبالات الرسمية التي تقيمها الدولة المعتمد لديها وتدعى لها السلك الدبلوماسي الأجنبي. كما يقوم رئيس البعثة الدبلوماسية بزيارات المجاملة التي جرى العرف على القيام بها في المناسبات المختلفة. وقيام رئيس البعثة بهذه المهمة له معنى خاص في العلاقات الدبلوماسية اذ أن حضوره ومشاركته يترجم الود والاحترام في حين ان غيابه قد يفسر على أنه موقف سلبي من قبل حكومته وهذا قد يؤثر على العلاقات بين الدولتين. وبالاضافة الى تلك المهمة تقوم البعثة بمهمة رئيسية أخرى هي التفاوض مع حكومة الدولة الموفدة اليها. وتتطرق المفاوضات الى كل ما يهم الدولة الموفدة. ويتم التفاوض عادة بين رئيس البعثة ووزير خارجية الدولة الموفدة اليها. لذا تعمل البعثة الدبلوماسية كقناة للاتصال الدائم بين الدولة الموفدة للبعثة والدولة الموفدة اليها. كما تقوم البعثة الدبلوماسية بمتابعة كافة ما يحدث في الدولة الموفدة اليها وابلاغ حكومتها أولا بأول بكل ما يهمها من الاحداث والتطورات. وعادة يستعين رئيس البعثة لمعرفة الاحداث في الدولة المعتمد لديها وتفسيرها بفريق من الملحقين السياسيين والتجاريين والعسكريين وعدد من الخبراء المختصين. وتقوم البعثة الدبلوماسية كذلك بمتابعة تنفيذ الدولة الموفدة اليها لالتزاماتها تجاه الدولة الموفدة لها والتدخل لدى وزير خارجية الدولة الموفدة اليها البعثة كلما حصل اخلال بتلك الالتزامات. وما يلزم الاشارة اليه في هذا المجال هو أنه ليس لرئيس البعثة الدبلوماسية او لأي من أعضاء البعثة حق التدخل مباشرة لدى السلطات المحلية وانما يتم التدخل عن طريق وزارة الخارجية. وتعمل البعثة الدبلوماسية كذلك على تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدولة الموفدة لها والدولة الموفدة اليها. اخيرا تقوم البعثة الدبلوماسية بأعمال ادارية ذات

---

٤ - علي صادق ابو هيف القانون الدبلوماسي: دراسة للنظم الدبلوماسية والقنصلية وما يتصل بها. (الاسكندرية: منشأة المعارف، طبعة ثانية) ص ١١٣.

صلة برعايا الدولة الموفدة للبعثة مثل حمايتهم وتسجيل المواليد والوفيات وعمل عقود الزواج والتأشير على جوازات السفر. وعادة تقوم القنصليات التابعة للسفارة بهذه المهام حيث ان معظم هذه الاعمال ليست ذات طابع سياسي كما أن ممارستها لا تؤثر على طبيعة العلاقات بين الدول[٥].

القوات المسلحة: Military Power

تعتبر القوات المسلحة احدى الوسائل الاساسية لتنفيذ السياسة الخارجية واحدى المقومات الاساسية لنجاح الدبلوماسية. ورغم أن القوات المسلحة تعتبر باهظة التكاليف اذا ما قورنت بالدبلوماسية وغير مرغوب في استخدامها في المجتمع الدولي كوسيلة لتحقيق الاهداف الخارجية، الا أنها مع ذلك تحظى باهتمام بالغ لدى حكومات المجتمع الدولي ذلك أن الاداة العسكرية «تهيء خلفية من الثقة والاستقرار لعمل الدبلوماسية وأن التفاوض من مركز القوة حكمة سليمة، اذ لا يمكن لدولة لا تسندها قوة عسكرية ان تمتنع عن اعطاء تنازلات تضر بمصالحها الحيوية اذا تعرضت لضغوط وتهديدات ليس بوسعها ان تقاومها»[٦].

والقوات المسلحة تستخدم في اكثر من مظهر واحد. فبالاضافة الى استخدامها التقليدي ونعني به الاستخدام الفعلي وقت الحرب للدفاع أو الهجوم، تستخدم القوات المسلحة ايضا وقت السلم للضغط والردع وما يترتب عليهما من رضوخ الاطراف الأخرى وتحقيق المصالح القومية. ان استخدام القوات المسلحة كوسيلة للضغط والردع وقت السلم هو الذي يبرر النفقات الباهظة عليها و يزيد من قناعة المواطن العادي بأهمية هذه النفقات وتحمل اثارها. فعدم دخول القوات

---

٥ - هيف، المرجع السابق ص ١٠٥ - ١٠٦. انظر ايضاً أحمد حلمي ابراهيم، **الدبلوماسية: البروتوكول. الاتيكيت المجاملة** (القاهرة: عالم الكتب) ص ٢٤ - ٢٦.

٦ - جوزيف فرانكل، ترجمة غازي القصيبي، **العلاقات الدولية** القاهرة: المكتب المصري الحديث) ص ١٦٨، أنظر أيضاً:

Stephen S. Kaplan, **Diplomacy of Power: Soviet Armed Forces as a Political Instrument** (Washington, D.C.. The Brooking Institution, 1981) p. 2-22 and Barry M. Blechman and Stephen S.Kaplan **Force without War: U.S. Armed Forces as a Political Instrument** (Washingtom, D.C.. The Brooking Institue, 1978) p.1-20.

المسلحة في حرب دفاعية او هجومية لا يعني توقف فاعليتها، بل أن استخدام القوات المسلحة في السلم للضغط والردع يفوق استخدامها في الحرب ذلك ان القتال استثناء والسلام هو القاعدة. كما أن الضغط والردع، اذا تم من خلالهما تحقيق الهدف القومي اكثر جدوى من الحرب حيث انهما لن يكلفا الوطن والمواطن اي عبء اضافي في حين ان الحرب سيترتب عليها خسائر اضافية للوطن والمواطن وحجم هذه الخسائر يتوقف على طول أمد الحرب ونوعية الاسلحة المستخدمة فيها.

وفي حالة الاستخدام الفعلي للقوات المسلحة سواء في حرب دفاعية او هجومية فان هذا الاستخدام سيأخذ شكل حرب تقليدية (تكتيكية) Tactical Warfare أو حرب ذرية (استراتيجية) Strategical Warfare. وفي الحرب التكتيكية تستخدم الاسلحة التقليدية مثل الطائرات الحربية والدبابات والمدافع وغيرها من الاسلحة ذات القوة التدميرية المحدودة، لان الهدف «تكتيكي» أي جزئي ومحصور بتدمير القوات المسلحة للطرف الآخر. أما الحرب الاستراتيجية فتستخدم فيها الاسلحة الذرية وما يلزمها من أجهزة ارسال الى الهدف المحدد Delivery system مثل الطائرات والصواريخ والغواصات الحاملة للاسلحة الذرية والرؤوس النووية. والقوة التدميرية لهذه الاسلحة غير محدودة ورهيبة، لذا يشمل التدمير بالاضافة الى القوات المسلحة كافة امكانيات الدولة المعادية الاقتصادية، والبشرية، والمدنية. وهذا الوضع مطلوب لأن الهدف استراتيجي، اي الحاق تدمير شامل لكل امكانيات الطرف الآخر.

الاستخدامات المختلفة للقوات المسلحة

تستخدم القوات المسلحة في أشكال مختلفة. ويمكن ان نحدد ثلاثة استخدامات رئيسية للقوات المسلحة[٧]. فقد تستخدم القوات المسلحة كأداة للهجوم Offensive War capability. واستخدام القوات المسلحة للتوسع والسيطرة سمة من سمات العلاقات الدولية المعاصرة. ان احتلال اسرائيل للاراضي العربية،

---

٧ - محمد علي العويني، العلاقات الدولية المعاصرة: النظرية، التطبيق، الاستخدامات الاعلامية (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٢م)، ص ١٢٩.

واحتلال الاتحاد السوفييتي لأفغانستان، وامريكا لغرينادا مجرد امثلة لحالات لا حصر لها توضح النزعة الاستعمارية والامبريالية لعدد من الدول في المجتمع الدولي، خصوصا الدول القوية التي لديها الامكانيات العسكرية التي تؤهلها لممارسة سياسة الاستعمار والاستيطان. ومما زاد من فاعلية واهمية استخدام القوات المسلحة كأداة للهجوم هو نجاح هذه السياسة في تحقيق عدد من الاهداف القومية للدول التي أخذت بها. كما أن الأخذ باستراتيجية الهجوم في الحرب يأتي من قناعة الدولة المهاجمة بأن الهجوم رغم ما يترتب عليه من مسؤوليات قومية وانتهاك للقوانين الدولية هو افضل وسيلة للدفاع وتحقيق الاهداف القومية حيث ان الدولة التي تبدأ الهجوم عادة ما تختار الوقت المناسب والظروف الملائمة للقتال، وهذا عنصر هام في تحويل مجرى الحرب وتحديد نتائجها.

وقد تستخدم القوات المسلحة كأداة للدفاع Deffensive War capability واستخدام القوات المسلحة للدفاع استخدام مشروع حيث ان الدولة مضطرة للدفاع عن امنها ومصالحها القومية. كما أن الدولة التي تلجأ للدفاع تحظى بدعم وعطف الرأي العام العالمي حيث ينظر اليها على أنها دولة معتدى عليها. لكن مقابل الشرعية والعطف العالمي تفقد الدولة التي تلجأ لاستراتيجية الدفاع مزايا عسكرية هامة منها فقدان زمام المبادرة والاستعداد وفرض الحرب عليها في وقت قد يكون غير مناسب وظروف غير ملائمة. ان المحصلة النهائية لاستراتيجية الحرب الدفاعية تعتمد على قدرة وامكانيات حكومة الدولة المدافعة والروح المعنوية لشعبها. فقد تدخل الدولة في حرب دفاعية لكن نظرا لتوفر الامكانيات لديها وقدرة حكومتها على التعبئة العسكرية وتضحية شعبها تحول الحرب الدفاعية الى حرب هجومية بعد احتواء الهجوم المعادي وصده ومن ثم تحويل المعركة الى اراضي الدولة المعتدية. وفي هذه الحالة تتحول الاستراتجية العسكرية للدولة من استراتيجية دفاع الى استراتيجية هجوم وهنا تكسب الدولة شرعية الحرب وتحقق مصالح قومية جديدة غالبا ما تكون مصالح استراتيجية.

وأخيرا تستخدم القوات المسلحة كأداة للردع Deterrent Capability.
والردع سياسة معقدة تعني في مفهومها المبسط أن الاسلحة تخزن والجيش يجهز لا

بقصد الاستعمال في الهجوم وانما بقصد اقناع الخصم بأنها ستستخدم فورا لصد أي هجوم جدي يقوم به. ونجاح سياسة الردع يتطلب توفر عدد من المتطلبات الاساسية. اول هذه المتطلبات حيازة الدولة الرادعة امكانيات كافية من القوة لردع الدولة المهاجمة واقناعها بأن مسار المعركة في حالة وقوعها قد يتحول ضد مصلحتها. ثم لا بد أن يكون هناك تصميم ملموس من قبل الدولة الرادعة على الاستخدام الفعلي للامكانيات المتاحة لها لصد أى عدوان خارجي. كما أن الدولة المهاجمة يلزم ان تعرف معرفة دقيقة الامكانيات المتاحة لدى الدولة الرادعة. فمعرفة هذه الامكانيات سيساعد على نجاح سياسة الردع وعدم معرفتها سيشجع الدولة المعتدية على الهجوم. بالاضافة الى ذلك يتطلب نجاح سياسة الردع معرفة الدولة الرادعة للقيم التي تحكم سلوك الدولة التي تهدد بالهجوم. فالطبيعة العدوانية للدولة المهاجمة سوف تحد من نجاح سياسة الردع اذ ان الدولة العدوانية عادة ما تقدم على المغامرات العسكرية بغض النظر عن احتمالات النجاح. أخيرا لنجاح سياسة الردع يفترض ان المعتدي يتصرف بطريقة عقلانية و يقدر العائد والتكلفة للعمل العسكري ومدى خدمة هذا العمل للمصلحة القومية. فغياب العقلانية يعني انعدام التقييم الموضوعي للعمل العسكري والاستسلام للعواطف والرغبات. وهذا الاستسلام قد يدفع قادة الدولة المهاجمة الى الدخول في مغامرة عسكرية بغض النظر عن محصلتها النهائية[٨].

أنواع الحروب:

تأخذ الحرب في حالة وقوعها اشكالا مختلفة ومتباينة. و يأتي هذا الاختلاف من اختلاف الاهداف والامكانيات العسكرية. فقد تكون الحرب حربا خاطفة Blitzkrieg. وهذه الحرب عادة ما تكون ذات طابع هجومي حيث توجه الدولة ضربة خاطفة لمراكز تجمع الجيوش المعادية عن طريق استخدام اسلحتها السريعة والمتحركة. وتتميز الحرب الخاطفة بقصر مدتها الزمنية و بتحديد الهدف

---

٨ - مقلد، ص ٥١٥، ولمزيد من المعلومات عن نظرية الردع، أنظر:

Alexander L. George & Richard Smoke, **Deterrence in American Foreign Policy: Theory and Practice** (New York: Columbia University Press, 1974) p. 9-57 and Holsti, **Op.Cit.** p. 312-346.

المنشود والموجه نحوه العمليات العسكرية تحديدا دقيقا. والدول التي تأخذ باستراتيجية الحرب الخاطفة هي الدول التي ليس لديها القدرة على تحمل الحرب لمدة طويلة من الزمن، أما بسبب قلة السكان او ضعف الاقتصاد او عدم تحمل الضغط العالمي المناوىء للحرب.

وقد تأخذ الحرب شكل حرب استنزاف War of Attrition وهي على خلاف الحرب الخاطفة تتميز بطول المدة واختلاف نوعية الاسلحة المستخدمة وتكتيكات القتال. ونجاح حرب الاستنزاف يتطلب توفر عدد من المتطلبات اهمها: ظروف طبيعية ملائمة، وقدرة البلاد على الصمود السياسي والاقتصادي والعسكري لفترة طويلة من الزمن، ورغبة الشعب في تحمل آثار الحرب ومتاعبها. والدول التي تأخذ باستراتيجية حرب الاستنزاف عادة ما تكون دول لديها كثافة سكانية تؤهلها لتوفير العدد اللازم من المقاتلين، ولديها شبه اكتفاء ذاتي في المواد الغذائية، والروح المعنوية لشعبها مرتفعة لدرجة تضمن للحكومة والقيادة العسكرية قاعدة شعبية صلبة. ولقد نجحت استراتيجية حرب الاستنزاف التي أخذت بها عدد من الدول الصغيرة والنامية في تحقيق انتصارات عسكرية لتلك الدول ضد الدول العظمى بامكانياتها العسكرية الهائلة. ولعل ابرز الامثلة على ذلك نجاح جبهة التحرير الجزائرية في حربها ضد الاستعمار الفرنسي، ونجاح حركة التحرير الفيتنامية (الفيتكونج) في حربها ضد الاحتلال الامريكي لفيتنام الجنوبية. لقد استطاعت هذه الحركات الوطنية ان تقلل الفجوة العسكرية بينها وبين القوى المحتلة عن طريق رفع الروح المعنوية لمقاتليها واتباع اساليب تتناسب مع امكانياتها العسكرية الذاتية وظروفها الطبيعية.

وقد تكون الحرب حربا وقائية Preventive war وهي تعني تدمير قوة الخصم والقضاء عليها قبل ان تنمو في كامل ابعادها. فاتباع هذه الاستراتيجية يضمن للدولة التي تشن حربا وقائية السيطرة العسكرية حيث أنها ستقضي على امل امتلاك الدولة المعادية للاسلحة المتطورة. ولقد ظهر في الولايات المتحدة في الفترة ما بين ١٩٤٥-١٩٤٩م، وهي الفترة التي احتكرت فيها الولايات المتحدة الاسلحة الذرية، بعض الافكار التي تنادي بشن حرب وقائية ضد الاتحاد

السوفييتي قبل ان يتمكن من امتلاك الاسلحة الذرية اذ أن مثل هذه الحرب ضرورة لضمان التفوق العسكري الامريكي في المجال الذري. اما اسرائيل فلقد قامت بالفعل عام ١٩٨١م بتنفيذ غارة جوية وقائية ضد المفاعل الذري العراقي حيث هدفت من هذه الغارة القضاء على امكانية امتلاك العراق لأسلحة ذرية اذ أن امتلاك العراق لسلاح ذري سيهدد أمن اسرائيل و يقضي على احتكارها للسلاح الذري في منطقة الشرق الاوسط

وأخيرا قد تأخذ الحرب شكل حرب احباط Pre-emptive War وحرب الاحباط تعني الحرب التي تشنها دولة ما حينما يثبت لها أن خصمها يوشك ان يشن هجوما ضدها. لذا تعتمد حرب الاحباط وبدرجة كبيرة على المقدرة في تفسير نوايا الخصم وما اذا كان بالفعل يوشك ان يشن هجوما ام أنه يمارس نوعا من سياسة الردع واستعراض العضلات. والدولة التي تشن حرب الاحباط عادة ما تحاول ان تبرر هجومها على أساس أن أمنها في خطر وأن اقدامها على الحرب أمر لا بد منه للحفاظ على الأمن القومي. ومثال لحرب الاحباط الهجوم الذي قامت به اسرائيل خلال عام ١٩٦٧م، حينما قامت بشن هجوم مفاجىء ضد المنشآت العسكرية العربية تمكنت من خلاله احتلال ما بقي من فلسطين وبعض الاراضي المصرية والسورية. ولقد بررت اسرائيل هجومها هذا بحجة ان أمنها أصبح في خطر نتيجة لتحركات الجيوش العربية وتهديدات الزعماء العرب ووسائل الاعلام العربية.

الدعاية : Propaganda

تعني الدعاية أي محاولة منظمة للتأثير على عقول وعواطف وسلوك جماعة معينة تحقيقاً لهدف عام معين. والدعاية تشترك مع الدبلوماسية في انها نشاط كلامي بالدرجة الأولى، غير انها تختلف عن الدبلوماسية في انها توجه الى شعوب الدول الأخرى لا الى حكوماتها. ولقد عرفت الدعاية بأسماء مختلفة حيث سميت عند الانجليز (بالحرب السياسية) وعند الألمان (بالحرب الثقافية) وعند

الامريكيين (بالحرب النفسية)[9].

ولكي تكون الدعاية ناجحة وفعالة يجب ان يتوفر بها عدد من الشروط الاساسية. فيجب ان تتسم أولاً بالبساطة في العرض حتى يمكن فهمها بدون جهد من قبل القريء والمستمع العادي حيث أن التعقيد عامل من عوامل الملل. فكلما كانت الدعاية بسيطة كلما زاد تأثيرها في عامة الجماهير وحققت بذلك الاهداف المرجوة منها. والبساطة في الدعاية تتمثل في استخدام الشعارات البسيطة ذات المعنى الكبير والمفهوم المؤثر. مثال على ذلك «الستار الحديدي» و «تجار الحروب». فالشعار الأول يشير الى دول المعسكر الاشتراكي وما تمارسه من نظم دكتاتورية، في حين ان الشعار الثاني يشير الى دول المعسكر الرأسمالي واعتمادها على الحروب لدعم صناعتها الحربية وتجارتها الخارجية. لذا، للشعارات دور خاص في تبسيط المادة الدعائية للقاريء والمستمع. وفي هذا المجال يقول هتلر «ان الدعاية الفعالة يجب ان تقتصر في كل مرة على نقط قليلة للغاية، فتستخدمها كشعارات حتى يستطيع أقل رجل ان يتصور المعنى المراد من الشعار أو الكلمة»[10].

كما يجب أن تتسم الدعاية بالقدرة على جذب انتباه القاريء أو المستمع واثارة اهتمامه. وكلما كانت الدعاية مرتبطة بالواقع الذي تعيشه الجماهير كلما قوى جذبها للأنتباه، ذلك ان الجماهير دائماً معنية بواقعها. كما ان الواقع الذي تعيشه الجماهير يساعدها على فهم محتوى الدعاية ومعناها. وبالاضافة الى الاهتمام بواقع الجماهير يجب الاهتمام بتحريك عواطفهم، لأن تحريك العواطف يساعد على اثارة الاهتمام بالمادة الدعائية. وقد تلجأ الوسائل الاعلامية الى معتقدات الجماهير الروحية وقيمها وتقاليدها لتحريك عواطفها واثارة الاهتمام لديها ومن ثم توجيهها والسيطرة على سلوكها:

والدعاية لكي تكون مقبولة يجب ان تكون الى حد ما معقولة. أي أن

---

٩ - د. عبد اللطيف حمزة، **الاعلام والدعاية**، (بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٦٨م)، ص ١٦١.

١٠ - احمد طاهر، **الاذاعة والسياسة الدولية**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م)، ص ٥٨.

المادة الدعائية يجب أن لا تخلو من الصحة. ذلك ان الكذبة المطلقة ليس من السهل بيعها للجماهير، لأن الجماهير حينما تتلقى أي مادة دعائية تحاول مقارنتها الى حد ما بالواقع للتأكد من مدى صحتها النسبية. ولا يشترط ان تكون كل المادة الدعائية صحيحة. لكن يجب ان يتوفر فيها الى حد ما عنصر الموضوعية. مثال على ذلك قيام اذاعة اسرائيل في حملتها الدعائية الموجهة ضد سوريا بأذاعة خبر مفاده وقوع انفجار هائل في احدى ضواحي دمشق راح ضحيته مئات المواطنين. فالجماهير السورية عند سماعها للخبر ستتوجه على الفور الى الضاحية التي حدث فيها الانفجار. فاذا وجدت أي معلم يدل على ان انفجار ما قد حدث بالفعل فهي سوف تصدق خبر الاذاعة الاسرائيلية بغض النظر عما اذا كان الانفجار مطابقاً لما قالته اذاعة اسرائيل أم لا. أما اذا وجدت ان المكان او الضاحية لم يتعرض لأي نوع من الانفجارات، وان الوضع طبيعي للغاية فسوف ترفض خبر الاذاعة الاسرائيلية وسوف تشكك في كل ما تقوله اذاعة اسرائيل في المستقبل.

وحتى تحقق الدعاية التأثير المنشود في عقول وعواطف وسلوك الجماهير يجب ان تكون المادة الدعائية متفقة في المضمون، ذلك ان التناقض في المضمون يؤدي الى التشكيك في المادة الدعائية. فاذا كان هدف الاعلام السعودي مثلاً تقديم مادة دعائية ضد دولة معادية فيجب ان يكون مضمون المادة متناسقاً في الراديو والصحافة والتلفزيون. فاذا وجد الجمهور المخاطب، مثلاً ان خبر الاذاعة الدعائي تؤكده الصحافة ويدعمه التلفزيون فان هذا سيزيد من قناعة الجمهور المخاطب بصحة الخبر. اما اذا قدمت الاذاعة خبراً اذاعياً، وقدمت الصحف نفس الخبر لكن في مضمون يختلف، وتجاهل التلفزيون الخبر كلية فان هذا سيدفع المواطن الى التشكيك في الخبر خصوصاً حينما يدرك أن الاعلام السعودي اعلام موجه .حيث تسيطر الحكومة على كل من الاذاعة والتلفزيون. كما أن الصحف تعتمد اعتماداً كبيراً على دعم الحكومة لها.

ولترسيخ المادة الدعائية في اذهان الجماهير المخاطبة لا بد من تكرارها بحيث تظهر .للجمهور المخاطب وكأنها حقيقة مسلم بها. فتقديم المادة الدعائية

مرة أو مرتين لا يكفي، بل لا بد من تكرارها عدة مرات وفي كافة لوسائل الاعلامية: الاذاعة، والصحافة، والتلفزيون. ولا يعني التكرار أو الترديد النمطية الجامدة، بل يحبذ تغيير الشكل الذي تقدم به الدعاية وتنويع الشعارات التي تقدم لدعمها. لكن محتوى أو مضمون الدعاية يجب ان لا يختلف حتى لا تناقض الدعاية الشرط الرابع لها وهو التوافق وعدم التناقض.

الاستراتيجيات الدعائية : وفي مجال الاستراتيجيات الدعائية يمكن ان نميز بين نوعين من الاستراتيجيات. الاستراتيجية الموضوعية أو استراتيجية الحقيقة Strategy of Truth واستراتيجية الكذبة الكبرى Big Lie Strategy.

الاستراتيجية الموضوعية تعني تقديم المادة الاعلامية للمستمع أو القاريء بشكل اخباري يراعي فيه أكبر قدر من الدقة والموضوعية ومن ثم يترك له مهمة استنتاج مغزى او دلالة الخبر الاعلامي. واستراتيجية الموضوعية مبنية على اساس ان تقديم المعلومات الصحيحة ذو أهمية سياسية خاصة لمواطن الدول ذات الاعلام الموجه والتي تحجب عن مواطنيها كثيراً من الحقائق الاعلامية. كما ان لهذه الاستراتيجة ميزة كبرى تتمثل في اجتذاب القراء والمستمعين الذين يحرصون على الحصول على معلومات صحيحة تساعدهم على تصحيح الأخبار المغلوطة والمشكوك فيها والتي تقدم لهم في الداخل. ولعل أبرز مثال لاستخدام الاستراتيجية الموضوعية استراتيجية «هيئة الاذاعة البريطانية» .B. B. C. فلقد حظيت هذه الاذاعة نتيجة لاستخدامها الأستراتيجية الموضوعية بسمعة عالمية حيث زاد عدد مستمعيها عام ١٩٨٣م، عن مائة مليون مستمع[11].

لكن استخدام الاستراتيجية الموضوعية لا يعني بأي حال من الأحوال تحقيق الموضوعية أو قول الحقيقة كاملة. ففي هيئة الاذاعة البريطانية، مثلاً، نجد ان عملية الاختيار بين الاخبار المقدمة يتم وفقاً لما يخدم مصلحة الدولة صاحبة الاذاعة (بريطانيا) وهذا ما أشار اليه كاتب بريطاني حينما قال:

11- "B.B.C.Rules the World's Air Waves "The Washington Post, July 26, 1983, p.A-12.

لا يتوقع احد من هيئة الاذاعة البريطانية في بثها الموجه الى ما وراء البحار أن تركز على تخلف صناعة بناء السفن البريطانية كما تركز على تطور صناعتي بناء الطائرات والالكترونيات، أو أن تركز على عدم الكفاية النسبية في نظام التقاعد في بريطانيا قدر تركيزها على تقدم نضام الضمان الصحي البريطاني[12].

أما استراتيجية الكذبة الكبرى فهي تعني تحريف أو تشويه المادة الاعلامية من أجل التلاعب بالرأي العام الموجه نحو الدعاية. ولقد استعمل الاعلام النازي هذه الاستراتيجية بفعالية معتمداً على الفكرة التي عرْضها «هتلر» في كتابه كفاحي وهي ان الكذبة اذا كانت كذبة كبرى ورددت ترديداً كافياً فسوف تصدقها الجماهير جزئياً على الأقل اذ أن الناس يفتقرون الى سعة الأفق اللازمة لأدراك أن تردد تصريحات ما لا يعني صحتها.

لقد كانت الدعاية احدى مقومات الحركة النازية وعاملاً من عوامل نجاحها. ولقد أكد هتلر هذا الدور للدعاية حينما قال في خطاب القاه عام ١٩٢٦م، «لقد أوصلتني الدعاية الى الحكم. وبالدعاية حافظنا على مركزنا. وبها سوف نستطيع أن نغزو العالم كله»[13]. ونظراً لهذا الدور البارز الذي انفردت به الدعاية النازية فلقد حظيت باهتمام خاص في مجال الدراسات الاعلامية والسياسية واصبح من المهم ان نتطرق ولو بشيء من الايجاز للأسس التي قامت عليها.

قامت الدعاية النازية على عدد من الأسس والتي شكلت في مجموعها هيكلاً متكاملاً للدعاية الالمانية خلال الحرب العالمية الثانية. أول هذه الأسس وجود صلة قوية بين المسؤولين عن الدعاية وأجهزة المخابرات، حيث تمد أجهزة المخابرات المسؤولين عن الدعاية بالمعلومات اللازمة عن الدولة المعادية، كما انها

---

١٢ - فرانكل، ترجمة القصيبي، المصدر نفسه، ص ١٥٨.

١٣ - حزه، المصدر نفسه، ص ٢١٠.

قد يساهم في تنفيذ بعض المهام التي تدفع الجمهور المخاطب لتقبل المادة الدعائية. مثال على ذلك قيام مخابرات دولة (أ) ببعض الاعمال التخريبية في دولة (ب) ومن ثم قيام اجهزة الدعاية في دولة (أ) بتصوير هذه الاعمال التخريبية على انها علامة لانعدام الاستقرار في دولة (ب) وضعف في حكومتها. أما الاساس الثاني وجوب ان يكون التخطيط للدعاية وتنفيذها في جهاز مركزي واحد لضمان عدم وقوع التناقض الناتج عن تعدد الاجهزة. فاذا كان التخطيط يتم في جهاز مستقل عن الجهاز الذي يتولى التنفيذ فان هذا يفسح المجال للتعارض والاختلاف، وهذا بدوره يساعد على كشف مدى صحة المادة المقدمة ويحول دون التنفيذ الدقيق للحملة الدعائية. أما الأساس الثالث فيتمثل في وجوب التفاعل بين الدعاية وآثارها. أي يجب ان يكون التخطيط للدعاية مبنياً على آثار هذه الدعاية وجدواها. فقد يتضح من خلال تطبيق المراحل الأولى للخطة الدعائية ان الخطة غير ناجحة في التأثير في عقول وعواطف وسلوك الجمهور المخاطب. وفي مثل هذه الحالة يلزم اعادة النظر في الخطة الدعائية وتعديلها بما يحقق الهدف المنشود. فالاستمرار في خطة دعائية غير ناجحة بالاضافة الى كونه ضياعاً للجهد والمال يؤدي الى ردود فعل معاكسة من قبل الجمهور المخاطب.

الاساس الرابع للدعاية النازية يتضمن ان السيطرة على عقول وعواطف شعوب الدول المعادية هو مجرد وسيلة لغاية هامة هي التأثير في سياسات الخصم وسلوكه. لقد كان هدف الدعاية النازية خلال الحرب العالمية الثانية التأثير في مجرى الحرب وتحويلها لصالح الألمان. لذا كان الهدف تحطيم معنويات جنود وشعوب الدول المعادية لألمانيا مما يسهل تقدم الجيوش الألمانية. فالهدف اذا كان سياسات العدو و بالذات سياساته العسكرية. أما الأساس الخامس فهو استخدام جزء من المادة الاعلامية للعدو للتقليل من نفوذه. أي التركيز على الفرق بين ما يردده اعلام العدو وما يجري في واقع الدولة المعادية. مثال على ذلك ادعاء أحد المسؤولين في دولة معادية ان بلاده تنعم بالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في حين أن احصائيات الدولة الرسمية والمعلنة تتحدث عن معدل مرتفع للبطالة والتضخم ونقص في مستلزمات الحياة الاساسية. هذا التناقض بين قول المسؤول والاحصائيات قد يستخدم كمدخل للتشكيك في اعلام الدولة المعادية ومعلومات

قادتها. والأساس السادس يتمثل بالتركيز على الترديد بدون مصادر. فلقد سبق وان أشرنا الى ان من شروط الدعاية الناجحة التكرار والترديد. وما تضيفه استراتيجية الدعاية النازية هو أن يكون الترديد بدون ذكر المصادر، ذلك ان تحديد المصدر قد يدفع القاريء أو المستمع للتأكد من صحة الخبر بمراجعة مصدره وهذا سوف يكشف حقيقة الخبر مما يحول دون قبوله والتشكيك في كل ما يقال مستقبلاً.

الاساس السابع والأخير للدعاية النازية هو مراعاة التوقيت في الحملة الدعائية. فاذا كانت الدعاية لدولة (أ) تريد أن تظهر الواقع الاقتصادي السيء لدولة (ب) فيجب ان تختار الوقت الذي يواجه فيه اقتصاد دولة (ب) بعض المتاعب مثل ارتفاع الأسعار والبطالة، حيث ان هذه المتاعب تجعل الجمهور في دولة (ب) مستعداً نفسياً لكل ما يقال عن سوء الأحوال الاقتصادية في بلاده[١٤].

الادوات الاقتصادية : Economic Instruments

احتلت الادوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة. وهذه الأهمية للأدوات الاقتصادية جاءت من عاملين: الأول، احتلال الرفاهية الاقتصادية لشعوب المجتمع الدولي مكانة بارزة في سلم أولويات الاهداف القومية للحكومات المعاصرة. لقد اصبحت المشاكل الاقتصادية مثل البطالة، والتضخم، ونقص المواد الغذائية قضايا هامة تشغل بال الحكومات المعاصرة، اذ أن بقاءها في السلطة يعتمد على قدرتها في حل هذه المشاكل[١٥]. أما العامل الثاني، فهو زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وما ترتب على هذا الاعتماد من زيادة في أهمية وأولوية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة

---

١٤ - طاهر، المصدر نفسه، ص ٥٣ - ٦٠. أنظر أيضاً: مقلد، المصدر نفسه، ص ٤٥٥ - ٤٥٩.

15- **Wolfram F. Hanrieder, "Dissolving International Politics: Reflections on the Nation-State" The American Political Science Review,** 72:4 (December, 1978) p. 1280.

الخارجية[١٦]. فاليابان مثلاً، يعتمد اقتصادها القومي على استيراد المواد الأولية من دول اجنبية وبالذات دول الشرق الأوسط، وعلى تصدير منتجاتها الصناعية الى دول أجنبية وبالذات دول أمريكا الشمالية. لذا اصبح أمن اليابان الاقتصادي وبقاؤها كقوة اقتصادية دولية يعتمد اعتماداً شبه كلي على دول اجنبية. أما بالنسبة للمملكة فيلاحظ المراقب لسياستها الخارجية ان التطور المفلجيء في نفوذها الدولي ظهر بعد أكتوبر عام ١٩٧٣م. حيث حدث التغير المفاجيء في اسعار البترول وما ترتب على هذا التغير من زيادة في ايرادات المملكة ومن ثم زيادة ارصدتها في الدول الغنية ومساعداتها للدول الفقيرة. لقد أعطى البترول للمملكة مكانة فريدة ومميزة في المجتمع الدولي حيث لم يعد تأثيرها ينحصر في سياسات الدول العربية والاسلامية كما كان قبل عام ١٩٧٣م. بل امتد هذا التأثير ليشمل سياسات دول غير عربية وغير اسلامية مثل فرنسا واليابان. ولقد ترتب على زيادة أهمية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية تنوع هذه الأدوات واختلاف أساليب استخدامها. كما تعددت الدول التي استفادت منها بحيث لم يعد استخدام تلك الادوات حكراً على الدول الغنية كما كان في السابق، بل ان الدول النامية الغنية بدأت ايضاً تستخدم تلك الأدوات بفعالية لم تعهد من قبل لتحقيق أهدافها الخارجية[١٧].

تعتبر التعريفات الجمركية Tarrifs من أهم وأقدم الأدوات الاقتصادية. وتفرض التعريفات الجمركية لأهداف مختلفة. فقد تفرض كوسيلة للحصول على ايرادات مالية، حيث ان الدولة التي تعاني من مشاكل مالية تجد التعريفة وسيلة للحصول على ايرادات تساهم في دعم الميزانية العامة للدولة. وقد تفرض التعريفة الجمركية كوسيلة لحماية المنتجات الوطنية، اذا ان فرض التعريفة الجمركية على السلع المستورة سيزيد في سعرها ويحد من منافستها للمنتجات المحلية. كما قد تفرض التعريفة الجمركية كوسيلة للانتقام ضد دولة، حيث أن فرض التعريفة

16- See Edward L. Morse, "The Transformation of Foreign Policies: Modernization, Interdependence, and Externalization" **World Politics** 22:3 (April 1970), p. 371-392.

17- See Ibrahim F.I.Shihata, **The Other Face of OPEC: Financial Assistance to the Third World** (London. Longman, 1982) Part. 11.

الجمركية على المواد المستوردة من دولة معينة سيؤدي بطريقة غير مباشرة الى الحد من الاستيراد منها ووضع العوائق امام منتجاتها.

ثم هناك القيود النقدية Currency Regulations وتعني تولي الحكومة بنفسها الاشراف على ما يصرف من نقد في الخارج سواء لشراء سلع أو خدمات أو للسياحة والاستثمار. وحينما تمارس الحكومة اجراء القيد النقدي فهي تتولى بنفسها الاشراف على منح التراخيص الخاصة بتحويل العملات للخارج وشراء العملات الصعبة مثل الدولار والجنية الاسترليني. والحكومات تلجأ عادة لفرض القيود النقدية لحماية ميزان مدفوعاتها، وهو البيان الاجمالي السنوي الذي يصور ايرادات الدولة من الخارج ومدفوعات الدولة الى الخارج. وتدفق العملات للخارج بغض النظر عن الشكل الذي يأخذه التدفق له أثر سلبي في ميزان المدفوعات[١٨]. كما قد تفرض الحكومة القيد النقدي للحد من انفاق العملات الصعبة التي تمتلكها الدولة على أمور ثانوية وسلع كمالية واستخدام هذه العملات لشراء سلع وخدمات تفيد الاقتصاد القومي. فكثير من الدول النامية والاشتراكية تواجه مشكلة في الحصول على العملات الصعبة، لذا نجد انه بعد الحصول عليها تستخدمها أحسن استخدام بما يفيد المجتمع ككل وليس فئة من فئاته.

وقد تستخدم الدولة الحظر الاقتصادي Embargo كأداة للسياسة الخارجية. والحظر يعني عدم تصدير سلعة معينة الى دولة أو دول محددة لأسباب سياسية أو أقتصادية. وقد يكون الحظر كلياً أي منعاً شاملاً لتصدير السلعة أو جزئياً أي منع تصدير السلعة بنسبة معينة. مثال لذلك الحظر الجزئي الذي فرضته الدول العربية المنتجة للنفط على تصدير النفط لأمريكا وبعض الدول الغربية خلال الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٧٣م.

وعلى خلاف الحظر قد يكون الاجراء الاقتصادي المتبع هو المقاطعة Boycott. والمقاطعة تعني رفض استيراد السلع التي تنتجها دولة أو شركة معينة.

---

١٨ - د. حسين عمر، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية**، (القاهرة مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٧م)، ص ٢٨٤.

وهي تفرض اما لاعتبارات اقتصادية أو سياسية لكنها كثيراً ما تفرض لاعتبارات سياسية مثل مقاطعة أمريكا للصادرات الكوَيتية ومقاطعة الدول العربية لاسرائيل والشركات الاجنبية التي تتعامل معها.

والاندماج الاقتصادي Economic Intergration يعتبر أيضاً أداة من أدوات السياسة الخارجية اذ انه عن طريق هذا الاندماج تحقق الدول بعض المنافع الاقتصادية وتواجه التحديات الاقتصادية التي ترفعها لها دول وتكتلات اجنبية. كما ان الاندماج الاقتصادي قد يكون خطوة نحو اندماج سياسي كما كانت الفكرة عند قيام السوق الأوروبية المشتركة حيث كان المؤسسون لها يتوقعون ان تؤدي الوحدة الاقتصادية الى وحدة سياسية[١٩]. لكن مبدأ السيادة القومية وتوسع دول السوق حال دون تحقيق هذه التوقعات وبقيت السوق مجرد وحدة اقتصادية.

وقد تلجأ الدولة الى الاعانات المحلية Subsidies كوسيلة لتحقيق اهداف اقتصادية خارجية. والاعانات المحلية تعني تقديم الحكومة نوعاً من الدعم المالي للصناعات المحلية لتساعدها على المنافسة الخارجية. مثال على ذلك الدعم الذي يقدمه صندوق التنمية الصناعية السعودي للمصانع المحلية لمساعدتها في تخفيض تكلفة انتاجها. وقيام الحكومة السعودية بتأسيس شركة الصناعات الاساسية (سابك) ومن ثم تحويلها للقطاع الخاص. فعن طريق تشجيع الصناعات تستفيد الدولة من المواد الأولية المتاحة لها، وتنوع مصادر دخلها القومي.

وقد تستخدم الدولة تجميد الارصدة أو تأميمها كاجراء اقتصادي لتحقيق هدف سياسي. وهذا الاجراء يعني تجميد أو تأميم الارصدة والموجودات لدولة أجنبية داخل اقليم الدولة التي تلجأ الى مثل هذا الشكل من الاجراءات الاقتصادية. والتجميد يعني عدم السماح لدولة اجنبية باستخدام ارصدتها وموجوداتها داخل اقليم الدولة التي اتخذت اجراء التجميد حتى تستجيب الدولة

19-· See Ernest B. Haas, **The United of Europe: Political Social, and Economic Forces 1950-1957.** (California: Stanford University Press. 1968). And Ernest B. Haas **The Obsolesence of Regional Integration Theory** (California, Institute of International Studies, University of California, Berkeley, 1975).

الأجنبية للمطالب السياسية والاقتصادية المطلوبة منها. مثال لذلك تجميد امريكا للارصدة والموجودات الايرانية خلال أزمة الرهائن في السفارة الامريكية في طهران عام ١٩٧٩م، حيث قامت أمريكا بتجميد الارصدة والموجودات الايرانية في البنوك الامريكية حتى قامت طهران باطلاق سراح الرهائن الامريكيين. أما التأميم فيقصد به مصادرة الأرصدة والموجودات لدولة أجنبية وتحويل ملكيتها الى الدولة التي إتخذت اجراء المصادرة. وتلجأ الدولة لمثل هذا الاجراء كنوع من العقاب الاقتصادي ضد دولة أخرى. وكثيراً ما تلجأ الدول حديثة الاستقلال الى اجراء التأميم مثل تأميم شركات البترول والبنوك كوسيلة للانتقام من الدول الاستعمارية والامبريالية.

وقد يكون الاجراء الاقتصادي المتبع هو تخفيض قيمة العملة المحلية Devaluation. والتخفيض اجراء اقتصادي تلجأ اليه الدولة لتشجيع صادراتها الى الدول الأخرى، حيث ان التخفيض في قيمة العملة يؤدي الى تقليل ثمن المنتجات المحلية في الخارج وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الطلب عليها. مثال لذلك، لنفرض أن ثمن السيارة الامريكية من نوع «كابرس» بعد وصولها للمملكة هو عشرة آلاف دولار امريكي. وان سعر الدولار الرسمي هو ثلاثة ريالات وخمسون هللة. هذا يعني ان قيمة السيارة الامريكية بالريال السعودي هي خمسة وثلاثون ألف ريال (١٠٠٠٠ × ٣٫٥٠ = ٣٥٠٠٠). ونتيجة لمنافسة السيارات اليابانية للسيارات الامريكية وحرصاً من امريكا على تشجيع صادراتها قامت بتخفيض قيمة عملتها حيث اصبح سعر الدولار بالريال السعودي هو ثلاثة ريالات وأربعون هللة. ونتيجة لهذا التخفيض في قيمة الدولار فان سعر السيارة الأمريكية سوف ينخفض بحوالي ألف ريال حيث ان السعر الجديد للسيارة الأمريكية بالريال السعودي هو أربعة وثلاثون ألف ريال (١٠٠٠٠ × ٣٫٤٠ = ٣٤٠٠٠). وبسبب هذا الانخفاض في أسعار السيارات الأمريكية سيزداد الطلب عليها وهذا بدوره سيؤدي الى زيادة في صادرات السيارات الامريكية.

وهناك اداة اقتصادية اكثر فعالية في السياسة الخارجية ونعني بها المساعدات الخارجية Foreign Aid. والمساعدات الخارجية أول من استخدمها

الدول الغنية والقوية في المجتمع الدولي وبالذات الدول الغربية حيث وجدت هذه الدول ان المساعدات الخارجية وسيلة فعالة لاحتواء المد الشيوعي وبسط النفوذ الغربي الغربي في الدول النامية. لكن منذ منتصف الستينات بدأت الدول النامية الغنية تستخدم المساعدات الخارجية كوسيلة لتحقيق اهداف خارجية مختلفة.

والمساعدات الاقتصادية الخارجية تأخذ اشكالاً مختلفة. فقد تكون ثنائية أي تقدم من الدولة المانحة الى الدولة الممنوحة لها. وتقديم المساعدات الثنائية يتم ضمن قنوات مختلفة. فقد يتم عن طريق وزارة مالية الدولة المانحة حيث تقدم المساعدات على شكل مبالغ نقدية كدعم لميزانية الدولة المتلقية للمساعدة. وقد يتم على شكل مشاريع مختلفة تقيمها الدولة المانحة ومن ثم تقدمها كهدية للدولة المتلقية كما هي الحال في المشاريع التي يقيمها مكتب المشاريع السعودية ومكتب دولة الكويت في اليمن الشمالي، حيث تعمل هذه المكاتب كقنوات لنقل المساعدات والاشراف على تنفيذها. وقد يتم تقديم المساعدة عن طريق صناديق التنمية مثل «الصندوق السعودي للتنمية» و «الصندوق الكويتي للتنمية العربية» حيث تقدم هذه الصناديق تسهيلات مالية لمشاريع التنمية مقابل رسوم رمزية. وقد يأخذ تقديم المساعدات صفة الاقليمية، وليس الثنائية، أي يتم تقديم المساعدات المالية عن طريق مؤسسات تمويل اقليمية أو عبر اقليمية مثل «صندوق الأوبك للتنمية الدولية» و «البنك الاسلامي». وأخيراً قد يأخذ تقديم المساعدة الصفة العالمية أي يتم تقديم المساعدات المالية عن طريق مؤسسات تمويل دولية مثل «البنك الدولي للانشاء والتعمير» و «الوكالة الدولية للتنمية». وما يميز المساعدات الاقليمية والعالمية عن المساعدات الثنائية هو ان المساعدات الاقليمية والعالمية يغلب عليها، الى حد ما، الجانب الانساني على الجانب السياسي وهذا ما يجعلها اكثر تقبلاً وترحيباً لدى شعوب وحكومات الدول المتلقية للمساعدات.

أخيراً تلجأ، الدول ذات الموارد المالية المحدودة الى المساعدات الفنية Technical Assistance كأداة للسياسة الخارجية، حيث تقوم الدولة المقدمة

للمساعدات الفنية بتقديم الخبرات الفنية في مجالات فنية مختلفة مثل الزراعة، الصحة، الصناعة، والتعليم. ونظراً لتوفر الخبرات والامكانيات الفنية لدى اسرائيل ونتيجة لقلة مواردها المالية فهي كثيراً ما تلجأ الى استخدام المساعدات الفنية كأداة لسياستها الخارجية خصوصاً في الدول الافريقيةودول أمريكا اللاتينية.

المراجع العربية

١- ابراهيم، أحمد حلمي **الدبلوماسية: البروتوكول الاتيكيت المجاملة** (القاهرة: عالم الكتب)

٢- ابو هيف، على صادق **القانون الدبلوماسي: دراسة للنظم الدبلوماسة والقنصلية** (الاسكندرية، منشأة المعارف، طبعة ثانية).

٣- الحصري، ساطع **محاضرات في نشوء الفكرة القومية** (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٤م).
ما هي القومية: (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٠م)
آراء وأحاديث في الوطنية والقومية (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦١م).
حول القومية العربية (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦١م)

٤- حنا، جورج **معنى القومية العربية** (بيروت، دار الثقافة).

٥- حمزة، عبد اللطيف **الاعلام والدعاية** (بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٦٨م).

٦- خلف، محمد أحمد **القومية العربية والاسلام** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١م).

٧- الرزاز، منيف **تطور معنى القومية** (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٠م).

٨- سرحان، عبد العزيز محمد **التنظيم الدولي** (القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٧٣م).

٩- صعب، حسن **علم السياسة** (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٦م).

١٠- طاهر، احمد **الاذاعة والسياسة الدولية** (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م).

١١- العويني، محمد علي **العلاقات الدولية المعاصرة: النظرية، التطبيق، الاستخدامات الاعلامية** (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٢م).

١٢- غالي، بطرس **المدخل في علم السياسة** (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٩م).

١٣- مقلد، اسماعيل صبري **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات** (الكويت، جامعة الكويت ١٩٧٩م).

١٤- مزاحم، غسان «القومية» **شؤون عربية** العدد ٤، يونيو ١٩٨١م.

١٥- مكريدس، روي **مناهج السياسة الخارجية لدول العالم** ترجمة حسن صعب (بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٦٦م)

١٦- نجيب، عمير محمد **الحركات القومية الحديثة في ميزان الاسلام** (الرياض، مكتبة الحرمين، ١٩٨١م)

المراجع الاجنبية

Ali, Sheik R. **Saudi Arabia & Oil Diplomacy** (New York: paraeger publisher, 1976).

Art, Robert J. **International Politics: Anarchy, Force, Imperialism** (Boston: Littl, Brown and Company, 1973).

Barnet, Richard J. **Global Reach: The power of the Multinational Corporations** (New York: Simon Schuster, 1974).

Barron, John **K.G.B. The Secreb work of Soviet Secret Agents** (New York: Reader's Digest press, 1974).

Brown, Michael B. **After Imperialism** (New York: Humanities press,1970).

Brown, Seyom **New Forces in world Politics** (Washington, D.C,I. The Brooking Institution, 1974).

Buckley, Walter **Modern Systems Research for the Behavioral scientists** (Chicago: Aldine publishing company, 1968).

Calleo, David **America and the World Political Economy** (Blooming ton: Indiana University Press, 1974).

Cohen, Benjamin J. **The question of Imperialism: The Political Economy of Dominance & Dependance** (New York: Basicbooks, Inc. publisher, 1973).

Cooper, Chester L. "The CIA & Decision - Making" **Foreign Affairs** January 1972. pp 223-236.

Deconde, Al Exander **A History of American Foreign Policy** (New York. Charles Scribner's Sons, 1971).

Deutsch, Learl W. **Nationalism & Social Communications: An Inquiry Into the foundations of Nationality** (Mass. Cambridge: The M.I.T. Press, 1966).

Frankel, Joseph **International Relations** (New York: Oxford University press, 1969).

Gaddis, John L. "Containment: A Reassessment" **Foreign Affairs** July 1977 Vol. 55 No. 4.

Gati, Charles **Caging the Bear: containment and the cold war** (New York: The Bobbs-Merril Company, Inc. 1974).

George, Alexander L. **Deterrence in American Foreign policy: Therory and Practice** (New York: Columbia University press, 1974).

Gilpin, Robert **U.S. power & the Multinational corporations: The Political Economy of Foreign Direct Envestment** (New york: Basic Books, Inc. 1975).

Haas, Ernest B. **The Uniting of Europe: Political, Social, & Economic Forces 1950-1957** (California: Stanford University press, 1968).

Hansen, Roger D. "Regional Integration: Reflections on a Decade of Theoritical Efforts" **World politics** vol. 21 - 2 January 1969.

Hanrieder, Wolfrom F. "Dissolving International politics: Reflections on the Nation-State" **The American Political Science Review** December 1978.

Herz, John H. **International Politics in the Atomic Age** (New York: Columbia University press, 1963).

Hoffman, Staley "Obstinate or Obsolete: The fate of the Nationstate and the case of western Europe" **Daedolus** summer 1966.

Holsti, K.J. **International Politics: A Frame work for Analysis** (New York: Englewood Cliffs: Prentice-Hall 1972).

Huntington, Samuel P. "Transnational Organizations in world politics" **World Politics** April, 1973.
Political Order in Changing Societies New Haven: Yale University press, 1968).

Johnson, Harry G. **International Economic Questions Facing Britain, the United States and Canada in the 197os** (London: British-North America Research association, June 1870).

Kaplan, Morton A. **System and Process in International Politics** (New York: Robert E. Krieger Publishing Co., 1975).

Kaplan, Stephens. **Diplomacy of Power: Soviet Armed Forces as a Political Instrument** (Washington, D.C.: The Brooking Institutions, 1981).
Force Without War: U.S. Armed Forces as a political Instrument (Washingon, D.C.: The Brooking Institute, 1978).

Katzenbach, Nicholas B. "Foreign Policy, public opinion, and secrecy **Foreign Affairs** vol. 52 No.1 October 1973.

Kenan, George F. "The United States & the Soviet Union 1917.1976" **Foreign Affairs** vol. 54 No. 4 July 1876.

Keohane, Robert O. **Transnational Relations & World politics** (Cambridge, Mass: Harvard University press, 1976).

Kim, Young Hum **Twenty years of Crisis: The Cold War Era** (N.J., Englewood Cliffs: Prentic-Hall, 1968).

Koenig, Louis W. **The Chief Executive** (New York: Harcourt: Brace Jovapovich, Inc. 1975).

Lenin, V.I. **Imperialism, The Highest Stage of Capitalism** (Peking: Foreign Languages Press, 1975).

Lippmann, Walter **The Cold War: Astudy In U.S. Foreign Policy** (N.Y.: Harper and Brother, Publisher, 1947).

Magdoff, Hary **The Age of Imperialism: The Economic of U.S. Foreign Policy** (New York: Modern Reader, 1969).

Merkl, Peter H. **Modern Comparative Politics** (New York: Holt, Rinehart & Winston, Inc. 1970).

Morgenthau, Hans J. **Politics Ameng Nations: The Struggle for power & peace** (New York: Alfred A. Knopf, 1973)

Morse, Edward L. "The Transformation of Foreign Policies: Modernization, Interdependence, and Externalisation" **World Politics** April, 1970.

Nye, Josephs. "Independence & Interdependence" **Foreign Policy** No. 22 Spring 1976.

Paust, Jordan J. **The Arab Oil Weapon** (New York: Oceana Publications, 1977).

Petrov, Valdimir **U.S. Soviet Detente: Past and Future (Washington, D.C. American Enterprise Institute For Public Policy Research, 1975).**

Preeg, Ernest H. Economic Blocs & U.S. Foreign Policy (Washington, D.C. National Planning Association, 1974).

Rosenau, James N. **International Politics and Foreign Policy: A reader In Research and Theory** (New York: Free Press, 1969).

Rosen, Steven J. **Testing Theories of Economic Imperialism** (Lexington, Mass.: Lex Books 1974).

Roucek, Joseph S. **Contemporary Political Ideologies** (Patersn, N.J.: Littlefield, Adms Co. 1961).

9543

Sapin, Burton M. **The making of united States Foreign Policy** (Washington, D.C. The Brookings Institution, 1966).

Shihata, Ibrahim F. **The Other Face of Opec: Financial Assistance to the Third World** (London: Longman, 1982).

Shlesinger, Arthur M. **The Imperial presidency** (New York: Popular Library 1974).

Snyder, R.C. **Foreign Policy Decision Making: An Approach to the Study of International Politics** (N.Y.: The Free Press of Glecoe, 1962).

Spanier, John **Games Nation Play: Analyzing International Politics** (New York: Praeger, 1975)
American Foreign Policy Since World Warr II (New York: Praeger Publishers, 1973).

Spiegel, Steven L. **At Issue: Politics In the World Area** (New York: St. Martin's press, 1977).

Turner, Henry A. **American Democracy In World Perspective** (New York: Harper & Row publications 1976).
International Relations (Tehran: The center for Internationa Studies, 1974).

Vernon, Raymond **Sovereignty at Bay: The Multinational Spreasd of U.S. Enterprise** (New York: Basic Books, Inc. 1971).

Winter, H.R. **People and Politics: An Introduction to Political Science** (New York: John Wiley & Sons, 1977).

Wolfers, Arnold **Discord & Collaboration: Essays On International Politics** (Boltimore: Johns Hopkins press, 1962).